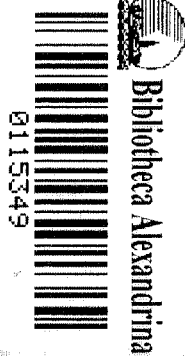


٣٨

تاريخ المصريين

فصول من تاريخ مصر
الاقتصادي والاجتماعي
في العصر العثماني

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم



٣٨

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :
عيد العظيم الشبلي

فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية	
رقم التصنيف
رقم التسجيل	٢٦٥٢١



الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية

١٩٩٠

امداء

الى روح أستاذى الجليل

أ. د. أحمد عزت عبد الكريم

أقدم ثمرة من ثمار غرسه

عبد الرحيم عبد الرحمن

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذه الدراسة العلمية القيمة ،
التي تتناول تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في الفترة العثمانية .
ومن المعروف أن مصر قد ظلت تحت السيادة العثمانية أربعة قرون ،
وقد أمضت منها نحو ثلاثة قرون تحت الحكم العثماني (١٥١٧ -
١٧٩٨) ، ثم انتقلت الى عصر جديد بمجيء الحملة الفرنسية الى
مصر ، واختلف مسارها منذ عهد محمد علي وخلفائه ، حتى جاء
الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ ليدفع بها الى مسار جديد ، وفي
ديسمبر ١٩١٤ ألغت بريطانيا السيادة العثمانية على مصر .

والمهم أن الفترة العثمانية الخالصة من (١٥١٧ - ١٧٩٨)
ظلت بعيدة عن الدراسات المتعمقة من جانب المؤرخين المصريين ،
بينما انحصر الاهتمام في الفترة التالية التي امتدت على طول القرن
التاسع عشر . بل لقد وجد رأى بين المؤرخين المصريين باستبعاد
الفترة العثمانية من تاريخ مصر الحديث ، واعتبارها امتدادا للعصر
المملوكي ، باعتبار عدم تغير علاقات الانتاج في العصر العثماني عنه
في العصر المملوكي . وكان صاحب هذا القلم ممن نادوا بهذا
الرأى .

ولكن يبقى أن هذا الجدل النظري لا ينفي حقيقة أن الفترة
العثمانية هي جزء من تاريخ مصر الحديث ، وأن مؤرخي التاريخ
الاسلامي لن يقبلوها جزءا من هذا التاريخ ، وأن على مؤرخي
التاريخ الحديث أن يولوها بعنايتهم بدلا من الاهمال الذي تلقاه
منهم .

ومن هنا أهمية الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ،
أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الدراسات الانسانية بجامعة

الأزهر ، الذى تخصص فى دراسة الفترة العثمانية ، وقدم فيها دراسات علمية هامة ، مثل «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» ، و « محمد على وشبه الجزيرة العربية » ، و « المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى » ، وحقق عدة أعمال تاريخية هامة ، مثل : « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، لأحمد شلبي » .

والكتاب الذى بين أيدينا يتناول عدة أبواب هامة ، أولها دراسة قيمة عن وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الموجودة فى دور الوثائق المصرية ، وقد خصص فيه فصلين عن ثلاثة مصادر معاصرة للفترة ، فضلا عن دراسة نصية للكتاب الشهير : « هن القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف » .
والباب الثانى ، الذى قسمه الى خمسة فصول ، وقد تناول فيه النشاط التجارى فى البحر الأحمر خلال الفترة العثمانية ، ونشوء الرأسمالية التجارية المصرية . أما الباب الثالث ، فقد تناول فيه علاقات مصر الاقتصادية بالولايات العربية ، وحجم التبادل التجارى بينها . وتناول فى فصل مستقل علاقة مصر ببلاد الشام ، ثم علاقاتها بالسودان ، والحجاز واليمن وبلاد المغرب العربى والمغرب الافريقى وبعض البلدان الأوروبية والهند وبلدان جنوب آسيا ، كما تناول فيه أوضاع الموانى المصرية فى تلك الفترة العثمانية . أما الباب الرابع ، فقد قدم فيه دراسة اجتماعية هامة لمجتمع الريف والمدينة ، وطبقة الحكام والأمراء والتجار وشيوخ الحرف . كما تناول أيضا النظام القضائى الذى كان سائدا فى المجتمع آنذاك ، ودوره فى المجتمع المصرى .

وفى كلمة وجيزة فان هذا الكتاب يقدم للقارئ صورة شاملة للفترة العثمانية بقلم أستاذ مختص ومؤرخ متميز فى عمله ودراساته ، وهو يمثل - بالتالى - اضافة هامة للمكتبة العربية .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

نقدم للقارئ تلك الدراسات التي ترصد بعضاً من الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى ، خلال الفترة التي تعرف فى التاريخ المصرى باسم « العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨م » ، التي وصفت بأنها فترة التخلف والركود والجمود ، وظللنا نحن نكرر تلك الأوصاف التي رسمها لنا الأوروبيون الذين أرادوا أن يرسموا لنا صورة قائمة للدولة العثمانية ، وأنها وراء ما أصابنا من هذا التخلف والركود والجمود ، وصدقنا ما وضعوه لنا ، دون أن نقتررب من تاريخ هذه الفترة وندرسه من وثائق وكتابات العصر لنقف على حقيقة دور الدولة العثمانية فى تاريخنا .

وعندما اتجه البعض الى دراسة تاريخ هذه الفترة بان لهم
أن الدولة العثمانية لم تكن بالصورة التي رسمها لها الأوروبيون ،
فدراسة وثائق العصر تثبت أن الدولة العثمانية ، لم تضع قيودا
على حراك السكان ، وانتقالهم من بلد الى آخر ، ولا على ممارساتهم
للأنشطة الاقتصادية والمهنية ، مما جعل الاستقرار الاقتصادي ،
يعود الى السوق المصرية ، بعد أن كان هذا الاقتصاد قد ضرب
ضربة شديدة على أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح
(١٤٩٨ م) ، وساد السوق المصرية الكساد الاقتصادي ، وعلم
الاستقرار ، مما أثر بالتالى على البنيان السياسى والاقتصادى
للدولة المملوكية .

وتبدأ هذه الدراسات بالقاء الضوء على وثائق العصر ، التى
لا تزال تعيش فى دور وثائقنا ، وترسم لنا صورة واضحة المعالم
للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع
المصرى ، خلال هذه الفترة التى امتدت ثلاثة قرون من تاريخنا ،
كما تلقي الضوء على بعض من المصادر الأصلية والمعاصرة ، لتؤكد
الصورة التى رسمتها لنا الوثائق ، وكيف أن هذه المصادر ، التى
ألفت فى تلك الفترة التى وصفت بالتخلف ، ظلت تعيش فى عالم
النسيان ، حبيسة خزائن الكتب العالمية حتى شاء الله لبعضها أن
يرى النور فى السنوات الأخيرة .

ثم نقدم بعد ذلك فصولا من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ،
للمجتمع المصرى ، خلال تلك الفترة ، فمنذ منتصف القرن
السادس عشر ، وبعد أن استقرت الأمور للحكم العثمانى فى مصر
بدأت السوق المصرية تشهد نشاطا تجاريا متزايدا ، وبدأت تعود
للسوق المصرية عمليات التبادل التجارى بينها وبين أسواق الشام
والعجاز واليمن وبلدان المغرب العربى ، والغرب الافريقى ، وبعض

البلدان الأوروبية والهند ، وبلدان جنوب آسيا ، وبدأ النشاط التجاري في البحرين المتوسط والاحمر يشهد رواجاً كبيراً . وترتب على النشاط التجاري ازدهار الموانئ المصرية الواقعة على البحرين مثل : الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقصر ، كما نشطت الموانئ الداخلية الواقعة على النيل مثل : بولاق ومصر القديمة . وبدأت فئة التجار تحوز على أرباح باهظة ، وأصبح للكثير من أبناء هذه الفئة وكلاء في موانئ البحر الأحمر في مخا والحديدة وجدة ، يقومون بأعمالهم في تلك الموانئ ، كما كان لهم وكلاء في بعض موانئ البحر المتوسط ، ولعب هؤلاء التجار دوراً فعالاً في المجتمع المصري ..

أما عن التمايز الاجتماعي الذي كان قائماً في المجتمع المصري في الريف والمدينة ، فقد رصدته هذه الفصول في معظمها وبصورة أخص في مجتمع مدينة القاهرة العاصمة ، كما رصدت مسورة للنظام القضائي الذي كان سائداً آنذاك ، ودوره في المجتمع المصري ، وأرجو من الله أن تكون هذه الدراسات حافزاً للشباب مصر في الاهتمام بدراسة تاريخ وطنهم في تلك الفترة .

والله ولي التوفيق

دكتور / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

١ شعبان ١٤١٠هـ / ٢٦ فبراير ١٩٩٠م

الباب الأول

دراسات في المصادر

الفصل الأول

وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨)

ان الحديث عن ماهية الوثائق المتصلة بتاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى يستلزم بادىء ذى بدء ، وضع توصيف موجز لنوعيات هذه الوثائق المختلفة وأماكن حفظها ، ثم كيفية الاستفادة منها ، وأهمية كل نوع من أنواعها فى دراسة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ولذا فان هذه الدراسة ستشمل العناصر التالية :

أولاً : أنواع هذه الوثائق وتوصيفها وأماكن حفظها

ثانياً : كيفية الاستفادة من هذه الوثائق فى دراسة :

- ١ - الحياة الاقتصادية .
- ٢ - الحياة الاجتماعية .
- ثالثاً : تقويم وخاتمة .

أولا - أنواع هذه الوثائق وتوصيفها وأماكن حفظها :

ان وثائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى تشمل :

١ - دفاتر الالتزام :

ويحمل الدفتر الأول منها تاريخ ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م ، وهو تاريخ بدء تطبيق هذا النظام فى مصر ، وهذه السجلات عبارة عن دفاتر مستطيلة الشكل ، طول كل منها ٤٥ سم ، وعرضه ٢٠ سم ، ويبلغ عددها (١٥٠٠) سجل ، وتحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية ، بعد نقلها من دار المحفوظات التى كانت تحفظها من قبل ، وهذه السجلات بعضها خاص بولايات الوجه البحرى ، وبعضها خاص بولايات الوجه القبلى (١) ، وقد خصص لكل عام سجل خاص بولايات الوجه البحرى ، وسجل آخر خاص بولايات الوجه القبلى ، وبيانات هذه السجلات تقتصر على تسجيل أسماء الولايات والنواحي التى تتبع كل ولاية ، وأسماء الملتزمين بهذه

(١) كانت مصر فى العصر العثمانى مقسمة الى عدة أقسام ادارية ، يطلق على كل منها اسم ولاية أى محافظة وكانت هذه الولايات هي :

١ - الوجه البحرى : الشرقية ، المنصورة ، البحيرة ، قليوبية ، الغربية ، جنوبية ، جيزة .

٢ - الوجه القبلى : بهنساوية ، اشمونين ، منفوط ، جرجا ، اطفح ، الواح داخل جرجا ، فيوم ، ولم يكن هذا التقسيم ثابتا وانما طرأت عليه تغيرات كثيرة كان أهمها التغيير الذى حدث ١١٠٦ هـ / ١٦٦٤ م ، حيث برزت جرجا كاحدى الولايات الكبرى واختفت ولايات أخرى مثل اسيوط وأبريم .

لمزيد من التفاصيل عن التقسيمات الادارية انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، الويف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ص ٧ - ١٧ .

النواحي ، وحصة كل ملتزم بالقيراط (٢) ولا تسجل أية معلومات تفصيلية عن مساحة الناحية (القرية) ، بالفدان كما تهمل ذكر قيمة الضريبة الاميرية المقررة على الفدان الواحد وانما تكتفى بذكر جملة الاموال الاميرية ، وغير الاميرية المقررة على الناحية (القرية) وأقساطها وميعاد سداد هذه الأقساط وقيمة كل قسط ، وفى نهاية الجزء الخاص بكل ولاية من السجل نجد تسجيلا للحساب الاجمالى المطلوب من الولاية ، وجملة المصروفات المخصصة للإدارة المحلية من هذا الحساب ، وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية ، وفى نهاية السجل نجد تسجيلا كاملا لاجمالى الاموال المطلوبة من الولايات المسجلة به . ونعتقد أن هذه السجلات تركت لتسجيل البيانات التفصيلية المشار اليها ، اعتمادا على أنها مسجلة بدفاتر شهود القرى والصرافين ، وأجهزة الادارة المحلية التى كانت قائمة آنذاك ، والتى كانت مسئولة أمام الروزنامة عن تسديد اجمالى الاموال المقررة التى سجلتها دفاتر الالتزام ، ولكن مما يؤسف له أن دفاتر الادارة المحلية فى الريف غير موجودة بدور حفظ الوثائق .

(٢) كانت أراضى كل ناحية فى ذلك العصر تقسم الى أربعة وعشرين قيراطا متساوية ، يطلق على كل منها اسم قيراط ، وهذا النظام لم يكن معمولا به فقط فى الاراضى الزراعية وانما كان معمولا به فى جميع المعاملات أى تقسيم كل شئ الى أربعة وعشرين جزءا ، أى قيراط ، فمثلا كانت البيانات تسجل فى دفاتر الالتزام على النحو التالى : « مقاطعة سلمون (ولاية المنصورة) : در عهدة (أى فى عهدة) مصطفى أغا كئندا سابق جاويشان بحق ٨ قيراط ، وشيخ يوسف الحنبلى بحق ٨ قيراط ، ومحمد عبد الرحمن البكرى الصديقى بحق ٤ قيراط ، ومحمد جوريجى تابع مستحفظان بحق ٤ قيراط » .

انظر سجلات الالتزام ، سجل رقم (٢) ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

٢ - دفاتر الجمارك (الكمارك) :

يحمل السجل الأول من هذه السجلات تاريخ ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م ، وتحتوي هذه السجلات على معلومات وفيرة عن جمارك بولاق ، ومصر القديمة ، والسويس ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، ووكالة البذور بالمحلة الكبرى ، ووكالة البذور ببولاق ، وسوق الأرز برشيد ، والمعلومات المالية المسجلة بهذه السجلات ترسم صورة واضحة عن إيرادات الروزنامة من هذه الإيرادات التي كانت تجبي من هذه الجمارك والوكالات والأسواق . كما تعطي صورة واضحة عن المخصصات التي كانت تحددها الروزنامة من هذه الإيرادات لرجال القلاع المسئولين عن حراستها وبخاصة قلاع السويس والاسكندرية ودمياط ورشيد ، وهذه الحقيقة تتضح مما سجلته دفاتر المرتبات الخاصة برجال هذه القلاع وكذلك الأوامر الصادرة من باشوات مصر الى حكام تلك الثغور والتي كانت تنص على صرف مبالغ تحددها تلك الأوامر لرجال هذه القلاع « على أن تخصص هذه المبالغ من واردات جمرك ٠٠٠ » (٣)

(٣) بخصوص هذه الأوامر الباشوية والحجج الشرعية التي صدرت من قضاء الشرع في هذه الثغور بناء على هذه الأوامر يمكن الرجوع الى محافظ المرتبات المحفوظة بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة حيث تجد على ظهر ورقة الأمر الحجة الشرعية الصادرة بخصوصه فمثلا صدر الأمر من « والى مصر الى قاضي اسكندرية السيد سعدى الصادق ، وأمين جمركها عمر أغا :

الموضوع : صرف (٨٦٧٢٠) بارة ماهية عساكر فلة اسكندرية عدد ٤٨٩ ، نقرا عن أشهر رجب وشعبان ورمضان ١٠٨٧هـ/١٦٧٦ م ، (٣٧٠) بارة مشاهيرهم عن المدة المذكورة فيكون المبلغ (٨٧١٠٠) بارة ، صرف المبلغ المذكور أعلاه من واردات جمرك اسكندرية الى مصطفى البلوكباشي وقد صرف المبلغ في ٧ ذى الحجة ١٠٨٧هـ/١٠ فبراير ١٦٧٧ م ، تاريخ حجة التسليم . »

وكما هو مذكور في الأوراق فان تاريخ صدور الأمر ١٣ رمضان ١٠٨٧هـ/ ١٩ نوفمبر ١٦٧٦ م ، كانت تصدر الأوامر الباشوية الى أمناء الجمارك لدفع مرتبات الجنود من إيراداتها .

فالمعلومات المالية التى تحتوى عليها هذه السجلات جد مفيدة فى الوقوف على حالة مصر الاقتصادية وبخاصة فى مجال التجارة ، وتحفظ هذه السجلات الآن فى دار الوثائق التاريخية بعد نقلها من دار المحفوظات العمومية .

٣ - (أ) دفاتر الجراية والعليق :

وهى سجلات المرتبات العينية من قمح وشعير ، وعددها ٨٠٠ سجل تبدأ من ١٠٦٦ هـ/ ١٦٥٥ م ، وتحفظ الآن بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، والمعلومات التى تحتويها هذه السجلات تفيد فى الوقوف على قيمة ومقدار المرتبات التى كانت تدفع لكل من الباشا ، وقاضى العسكر ، والدفتردار والأمراء الصناعى ، وكبار رجال الفرق العسكرية ، وكتاب الخزينة والمحالين على المعاش من موظفى الادارة ، وكذلك مرتبات كبار العلماء والأشراف وغيرهم من رجال الدين ، فهذه السجلات مصدر هام لدراسة أوجه الصرف من الخزينة العامة (الروزنامة) .

٤ - (ب) دفاتر الرزق الاجتماعية :

وهى دفاتر خاصة بالأراضى الموقوفة على أوجه البر ، وتحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، بعد نقلها من دار المحفوظات العمومية ، وهذه السجلات تحتوى على معلومات هامة عن هذا النوع من الأراضى ، حيث نجد فيها تسجيلا كاملا وتتبعيا لتاريخ كل رزقة وأصحاب حق الانتفاع بها ، والملتزمين بها بقيمة دخل كل منها وصور الحجج الشرعية التى صدرت بخصوصها والافراجات والفرمانات التى صدرت لتنظيم حق الانتفاع بهذه الرزق ، وأوجه صرف ريعها فى حالة انقراض ذرية أصحاب حق الانتفاع بها ،

فهذه الدفاتر ذات أهمية كبيرة فى دراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية بل والحياة الدينية فى العصر العثمانى .

٤ - دفاتر خدمة الديوان العربى :

تحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، وهذه الدفاتر بها تفصيل كامل لمرتبات موظفى رجال الادارة المركزية والمحلية ، وغيرهم من الموظفين ، وفى نهاية كل دفتر توجد الحجج والفرمانات الخاصة ببعض التغيرات الادارية فى الريف ، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم ، والبت فيها بالفرض أو القبول ، وهى ذات فائدة لدراسة الحياة الاقتصادية .

٥ - دفاتر الجسور :

يوجد دفتر الوحيد الذى عثرنا عليه بدار الوثائق بعد نقله من دار المحفوظات وهذا السجل خاص بالجسور السلطانية والبلدية (٤) التى كانت قائمة بالوجه البحرى آنذاك ، وبه معلومات عن الأعباء المالية التى كان على القرى تحملها فى عملية جرف هذه الجسور ، وكيفية تحويل الجسور البلدية الى جسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ويوجد بنهاية الدفاتر البيورلديات والفرمانات والحجج الشرعية الخاصة بكل جسر .

٦ - دفاتر الترايع :

دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية سنة ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م .

(٤) كانت الجسور فى ذلك الوقت نوعين : الجسور البلدية ، والجسور السلطانية ، وكانت عمليات صيانة وحفظ الجسور البلدية تعتمد على جهود الفلاحين الذاتية ، أما عمليات صيانة وحفظ الجسور السلطانية فكانت من اختصاص الحكومة . وان ثبت لنا من الدفاتر أنها فى الواقع أصبحت تقع على عاتق الفلاحين كذلك . انظر دفتر الجسور ، رقم ١٣٦٥ ، المحفوظ حاليا بدار الوثائق القومية التاريخية .

وقد أخذ هؤلاء العلماء معلومات هذه الدفاتر من دفاتر المعلمين الأقباط (الصرافين ، والمباشرين) ، ولذا فإن معلومات هذه الدفاتر جاءت واقية تماما ، وهى تسند بصورة كاملة النقص الذى يوجد بدفاتر الالتزام ففيها تسجيل كامل لمساحة كل ناحية (قرية) بالفدان وأنواع أرض كل ناحية حسب جودتها ، والمال الميرى المقرر على كل فدان حسب نوع جودة الأرض ، وهذا ما أهملته دفاتر الالتزام ، ثم تسجل هذه الدفاتر أنواع الضرائب الأخرى ، وبها تسجيل كامل لأنواع العادات ، التى فرضها رجال الإدارة على الفلاحين وقيمة كل عادة نقدا ، والتى كانت تشكل ما عرف باسم المال (البرانى) ولم نعثر من هذه الدفاتر الا على المجموعة الخاصة بالوجه البحرى ، والتى تحمل أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وجميعها مكتوبة باللغة العربية ، وقد كنت أول من عثر عليها واستفاد منها منذ أن وضعها رجال الحملة الفرنسية عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م . وهذه الدفاتر تكمل الصورة العامة للعبء المالية التى كان يتحملها الفلاحون .

٧ - أرشيف المحكمة الشرعية :

يوجد حاليا بمقر الشهر العقارى ، بشارع رمسيس بالقاهرة ، ويعد هذا الأرشيف من أثنى المصادر لكتابة « تاريخ مصر ، فى العصر العثمانى » ويحتوى هذا الأرشيف على سجلات المحاكم الشرعية التى أنشئت فى ذلك العصر وهى : محكمة الباب العالى وعدد سجلاتها (٥٥٩) سجلا ، محكمة بولاق وعدد سجلاتها (٨٣) سجلا ، محكمة مصر القديمة وعدد سجلاتها (٣١) سجلا ، محكمة قناطر السباع وعدد سجلاتها (١٥) سجلا ، محكمة طولون وعدد سجلاتها (١٢٠) سجلا ، محكمة قوصون وعدد سجلاتها (٤٧) سجلا ، محكمة الصالح وعدد سجلاتها (٦٥) سجلا ، ومحكمة الزاهد وعدد سجلاتها (٤٩) سجلا ، ومحكمة الحاكم وعدد سجلاتها

(٤٦) سجلا ، ومحكمة الصالحية النجمية وعدد سجلاتها (١٠١) سجل ، ومحكمة باب الشعرية وعدد سجلاتها (١١٥) سجلا ، ومحكمة القسمة العسكرية وعدد سجلاتها (٤١٨) سجلا . ومحكمة القسمة العربية وعدد سجلاتها (١٥٧) سجلا ومحكمة البرمشية وعدد سجلاتها (١٥) سجلا ، ومحكمة باب سعادة والخرق وعدد سجلاتها (٧٥) سجلا ومحكمة الضواحي وعدد سجلاتها (٧) سجلات . هذا بالاضافة الى أن هذا الأرشيف يحتوى على سجلات الديوان العالى التى تبدأ من عام ١١٥٢ هـ / ١٧٤٠ م ، وتستمر حتى ما بعد عصر محمد على ، وكذلك سجلات إسقاط القرى التى كانت تسجل فيها جميع العمليات الخاصة بإسقاط القرى ، سواء بالبيع أو الرهن ، والنزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضا ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك من المشاكل التى تشب حول حصص الالتزام ، وهى صادرة من محكمة الباب العالى ، وكذلك فإن هذا الأرشيف يحتوى على (٣٥٣) محفظة دشت بها جميع من مختلف المحاكم ، وجميع سجلات هذا الأرشيف مكتوبة بالعربية ويعيها رداءة الخط ، وهى مستطيلة الشكل ٥٠ × ٤٠ سم ولكنها ضخمة الحجم حتى ان حجم بعضها يفوق الألف صفحة عدا ووثائق محكمة الاسكندرية بعضها بأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية وبعضها بدار المحفوظات ، ووثائق هذا الارشيف ذات أهمية كبيرة لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى .

٨. مضابط محاكم الأقاليم :

وتوجد هذه المضابط بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة بالمخزن رقم (٤٦) وبعضها بدار الوثائق القومية وهى تحتوى على أحكام محاكم النواحي ، والموجود منها مضابط المحاكم التالية .

محكمة المنصورة ، ويبدأ السجل الأول منها بتاريخ ٩ ربيع آخر سنة ١١١٩ هـ/ ١٠ يولييه ١٧٠٧ م ومحكمة دمياط ، ويحمل السجل الأول منها تاريخ ١٣ صفر سنة ١٠٢١ هـ/ ١٥ ابريل ١٦١٢ م ، وسجلات هذه المحكمة غير منتظمة فى تواريخها وكذلك توجد محاكم كل من رشيد ، ودمياط والمنصورة ، وباقى محاكم الأقاليم ولكنها خاصة بالفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر .

٩ - سجلات الديوان العالى :

توجد بأرشيف المحكمة الشرعية وهى غير كاملة ويبدأ السجل الأول منها سنة ١١٥٣ هـ/ ١٧٤٠ م ، وتستمر بعد ذلك ، حتى عصر محمد على وما بعده وهى سجلات فى غاية الأهمية حيث نعرض فيها على تسجيل لكثير من حالات النزاع بين الملتزمين بعضهم بعضا حول حصص الالتزامات وكذلك النزاع بينهم وبين الفلاحين ، والمصالحات التى تتم بشأن ذلك ، كما نجد بها كثيرا من القرارات والأوامر الادارية الخاصة بإدارة مصر اداريا وماليا فهى مصدر لدراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى .

ثانيا - كيفية الافادة من هذه الوثائق فى :

١ - دراسة الحياة الاقتصادية : يستطيع الباحث عن طريق دراسة مجموعات الوثائق السابقة أن يخرج بصورة واضحة عن الحياة الاقتصادية فى القرية والمدينة على السواء ، فعن طريق دفاتر الالتزام الخاصة بالأراضى الزراعية يمكن استخراج صورة كاملة عن الأموال الأميرية ، وغير الأميرية المقررة على القرية وحجمها وأقساط سدادها وموعد سداد كل قسط ، ومدى وفاء الملتزم أو الملتزمين بسداد هذه الأقساط واختلاف الأموال المقررة على كل

قرية عن الأخرى ، حسب مساحتها وجودة أراضيها الزراعية ،
 وأهل بها أراض موقوفة أم لا .
 وسنقوم بالتاليين التاليين أحدهما من الوجه البحرى والآخر
 من الوجه القبلى كنماذج للمعلومات المالية التى تحويها هذه الدفاتر :

١ - قرية خطارة : تابع الشرقية

بلغت جملة الأموال المقررة (١٤٨٣١) بارة سددت على ثلاثة
 أقساط على النحو التالى :

قسط أول : ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ١١٣٠ هـ / ١٧١٨ م
 قسط ثان : ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ١٣ صفر ١١٣١ هـ / ٥ يناير
 ١٧١٩ م
 قسط ثالث : ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١١٣١ هـ / ٤
 فبراير ١٧١٩ م

الجملة = ١٤٨٣٨ بارة ، ووضح أن التسليمات بها زيادة
 مبلغ (٧) بارة لأن الكسر كان دائما يجبر لصالح الروزنامة .

٢ - قرية طحطا (طهطا) تابع جرجا :

بلغت جملة الأموال المقررة عليها كضمن للغلال المقررة عليها
 والمضاف مال حماية ومال مستجد مقدار (٢٤٨٧١٦) بارة سددت
 على قسطين على النحو التالى :

قسط أول : ١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١١٢١ هـ / ١٧ ديسمبر
 ١٧٠٩ م (٥) .

قسط ثان : ٥٦١٩٠ فى ٥ محرم ١١٢٢ هـ / ٦ مارس ١٧١٠ م
 ووضح هنا أن التسليمات تمت على قسطين وليس على ثلاثة
 أقساط ، كما أن هذه القرية يوجد بها أرض وقف حيث فرض عليها
 مال حماية ، كما فرض عليها مال مستجد .

(٥) انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

وربما قيل ان هذه الصورة خاصة بالقرية أو الناحية ككل ، وليس بها ما يفيد في الوقوف على أحوال الأفراد الاقتصادية ، وهنا نجد المجموعة الثانية من مجموعات دفاتر الأطيان الزراعية تجيب على هذا التساؤل ، ونقصد بها « دفاتر الترابيع » التي قام رجال الحملة الفرنسية بوضعها بناء على المعلومات التي كانت مدونة بدفاتر المعلمين الأقباط (الصرافين) ، والتي تحوى معلومات تفصيلية عن الضرائب الأميرية وغير الأميرية ، ومساحة كل قرية بالفدان وأنواع الأراضي ، جيدة أم غير جيدة وضريبة كل فدان ، كما سجلت الأعباء المالية غير الرسمية التي كان يتحملها الفلاح المصرى فى ذلك العصر ، والتي كانت تسجل فى السجلات الرسمية تحت اسم « برانى » ، وقد أصبحت قيمة هذه الأعباء غير الرسمية كما هو واضح من هذه السجلات تفوق بكثير قيمة الأموال الأميرية . كما يتضح من المثال التالى :

قرية أتريب :

نوع الأرض	المساحة ط ف	ضريبة الفدان بالبارة	جملة الضرائب
١ - طين فلاحه عال	١٦ ١٧٣	١٠٠	١٧٣٦٧ باره
٢ - طين فلاحه أوسط	٢٠ ٣٤	٩٥	٣٣٠٩ باره
٣ - طين فلاحه دون	٢ ٦٩٨	٨٤	٥٨٦٣٩ باره
٤ - طين الاوسية	١٠ ١٩٧	٨٤	١٦٥٨٣ باره
٥ - رزق	— ٣٣	—	— باره
٦ - بور	١٣ ٣٠١	—	— باره
٧ - دناجرة	١١ ١٢٧	—	٧٩٣٦ باره
الجملة	٧٢ ١٢٩١		١٠٣٨٣٤ باره
— + ٣ =			
١٢٩٤ فداناً			

ثم سجلت الأعياء المالية غير الرسمية المعروفة بالبراني كالاتي :

زيادة طين التوجيب	٥٠٠
مال طين أولاد طعيمة من البور	١٦٠٦
مال طين عامر طعيمة من البور	١٦٥٣
زيادة المال الميري	٤٩٢٤
زيادة الحوض الغربي	١٠٠١
فايض رزقة الجامع بعد المصاريف	١٤٨٨
خراج طين أحمد ملا	٨٤
الجملة	١١٥٠٩٢
مصاريف الناحية	١٨٦٢٤
الباقى	٩٦٤٦٨

أثمان العادات المقررة

ثمن أغنام ضيافة	١٧٥٤
عادة الخازندار	٢٠٠
حوالة المال	٦٠٠
عادة القائمقام	٦٨٠
هدية القائمقام	٥٠٠
ثمن سمن مسلي معتاد القائمقام	١٠٠٠٠
مال السبباخ	٨٥٠٠
ثمن الفروج	٢٤٩٦
مال العجيرة	٥٧٤٠
تقدمت المخدم (الملتزم)	١٨٦٥٠
جملة صافى الأموال المطلوب من القرية سددها بعد	١٤٦١٨٨

مصارييف الناحية ، وكانت هذه الأموال توزع على

النحو التالي :

١٧٩٥٢ بارة الميرى (المال الخاص بالروزنامة)

٧٨٥١٦ بارة فايز (المال الخاص بالملتزم)

٤٩٧٢٠ بارة البرانى (ثمن العادات التى فرضها رجال الادارة

على فلاحى القرية)

١٤٦١٨٨ المجملة (٦) .

وواضح من هذا التسجيل الرسمى أن قيمة كل من الفائض الخاص بالملتزم ، والبرانى الخاص برجال الادارة ، وهى الأموال غير الأميرية ، أصبحت تفوق بكثير قيمة الأموال الأميرية المقررة وعند مقارنة الأموال الأميرية المقررة على الفدان كما تسجله سجلات المحكمة الشرعية ، فاننا نجد أن الفرق بين القيمتين كبير جدا ، فإذا كان متوسط ضريبة الفدان كما يرد فى دفاتر التراييع للأرض الجيدة هو (١٥٠) بارة كما فى قرية صان حجر تابع لشرقية ، والأرض الضعيفة هو (٥٠) بارة ، كما فى قرية القراموص تابع لشرقية كذلك (٧) ، فاننا نجد فى نفس الوقت أن ايجار الفدان كما يرد فى سجلات المحكمة الشرعية يتراوح بين (٣٦٩) بارة ، (٦٠٠) بارة (٨) وبمقارنة ما يرد فى هذه السجلات فان الباحث يخرج بصورة واضحة عن حياة الفلاح الاقتصادية ، والأعباء المالية الشديدة التى كان يعاني منها ، وتزداد الصورة وضوحا عن الحياة

(٦) دار المحفوظات القومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر التراييع رقم

١٦٠٥ الآن هذه الدفاتر محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٧) دار المحفوظات القومية ، مخزن ١٨ عين ١٩ ، دفاتر التراييع ، دفتر

١٦٠٥ . موجودة الآن بدار الوثائق القومية .

(٨) أرشيف المحكمة القومية ، مخطئة دسبت رقم ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

الاقتصادية فى الريف ، بل والمدينة على السواء بالرجوع الى سجلات اسقاط القرى ، الصادرة عن محكمة الباب العالى ، وسجلات محاكم الأقاليم (٩) وفى هذه السجلات يعثر الباحث على صورة كاملة للعلاقات الاقتصادية التى كانت قائمة بين الفلاحين والملتزمين ، وبين الملتزمين بعضهم ببعض ، وكذلك العلاقات التى كانت قائمة بين الفلاحين أنفسهم من عمليات استئجار الأراضى ورهنها واسقاطها ، وطريقة الزرع والمزراعة أو المشاركة وغير ذلك من وجوه العلاقات الانتاجية ، وعمليات التنازل عن الالتزامات ، أو اسقاطها أو رهنها والمبالغ المدفوعة أو المسترطة فى كل حالة تفصيلا ، ونوع العملة وقيمتها وقت التعاقد (١٠) .

وفى سجلات المحكمة الشرعية يعثر الباحث على أدق التفاصيل عن حياة الفلاح الاقتصادية ، وكيف أن الفلاح اضطر فى كثير من الأحيان نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التى أحاطت به الى بيع محصوله ، قبل نضجه بسعر منخفض ، مما أدى الى تدهور حالته الاقتصادية وترتب على ذلك قيام كثير من المنازعات بين الفلاحين ، والتجأهم الى القضاء للفصل فى هذه المنازعات (١١) .

كذلك فان المجموعات السابقة من الوثائق ، تمكن الباحث من الوقوف على أنواع الحاصلات التى كانت تزرع فى جهات مصر المختلفة من قمح وشعير وفول وعدس وأرز وكثبان وغير ذلك من الحاصلات بخاصة فى السجلات الخاصة بالوجه القبلى حيث كانت

(٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ١ ، ٢ ، ٣ ، وعلى سبيل المثال كذلك سجلات محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، دار المحفوظات العمومية ، مخزن ٤٦ .

(١٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالى سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(١١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ .

الضرائب تسدد عينا من الغلال فتذكر السجلات مقدارها ونوعها
والموازين والمكايل التى استعملت فى تقديرها (١٢) .

أما سجلات الرزق ، فتعطي صورة دقيقة لهذا النوع من
الأرض الموقوفة ، وكيفية انتقالها من منتفع الى آخر ، والأوامر
والفرمانات التى صدرت بشأنها وأهميتها الاقتصادية والمنتهين
بها والضرائب المفروضة عليها وأوجه صرف ريعها ، والصراعات
التي كانت تنور حولها (١٣) .

هكذا يستطيع دارس التاريخ الاقتصادي أن يتتبع حياة الفلاح
المصرى الاقتصادية فى العصر العثمانى من واقع هذه السجلات
بدقة وبصورة متكاملة .

ثانيا : أما عن دور هذه الوثائق فى تسجيل الحياة الاقتصادية
فى المدينة ، فى العصر العثمانى فان هذا الدور لا يقل دقة عما
سجلته عن حياة الريف ، لأن الباحث فى هذه الوثائق يجد صورة
واضحة كذلك لحياة المدينة الاقتصادية ، وما كان يحدث فيها من
مضاربات ، وما كانت تموج به من أنواع المعاملات الاقتصادية ،
فسجلات الجمارك ترصد صورة دقيقة عن مورد كل جمر ، حيث
كانت هذه الجمارك تعد من أهم موارد الدولة ، وسجلات المحاكم
الشرعية تسجل حركة العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة على
السواء ، وكيف كانت تعقد الصفقات التجارية بين التجار بعضهم
بعضا وبينهم وبين الأمراء المماليك والأفراد على السواء ، كما تسجل
الصفقات التجارية التى كانت تتم فى مزادات بيع التزامات الأراضى
الزراعية ، والدور الذى بدأ تجار القاهرة يلعبونه فى هذا

(١٢) المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ٣ ، ص ١٠١ .

(١٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، دفاتر الرزق الاحباسية

رقم ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

المجال (١٤) ومن هذه السجلات نقف على أسعار السلع الاستهلاكية من سمن ولحم وخبز وقماش ، وبين وغير ذلك من السلع ، بل أكثر من هذا فإن سجلات المحاكم توضح لنا حقيقة هامة في تاريخ المجتمع المصرى وهى أن الطوائف المهنية ، كانت هى التى تتحكم فى تحديد الأسعار ومواصفات إنتاج هذه السلع طبقا لارتفاع أو انخفاض سعر المادة الخام التى تبنتج منها هذه السلع ، وكانت كل طائفة تذهب الى دار المحكمة الشرعية ، وتسجل التغيير الذى تريد إجداؤه فى الأسعار بين فترة وأخرى وهكذا كانت تفعل طوائف الخبازين ، والقضاة (الجزارين) ، واللبانين ، وغير ذلك من الطوائف (١٥) وبذلك يستطيع الباحث الذى يريد أن يتقصى حياة المجتمع المصرى الاقتصادى فى العصر العثمانى أن يجد تفصيلات دقيقة عن هذه الحياة خاصة فيما يتعلق بعمليات القروض والرهونات والبيوعات وطرق الاستثمار وأسعار السلع الاستهلاكية وتطور هذه الأسعار ، كما يجد معلومات وفيرة عن النشاط التجارى والتيارات التجارية ، وطرق التجارة الداخلية وعمليات التبادل التجارى بين الريف والمدينة ، وطوائف التجار ، وأسواق القاهرة

(١٤) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(١٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، ضابط محكمة المنصورة الشرعية رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ . حيث نجد على سبيل المثال النص التالى خاص بطائفة الخبازين « يوم الأربعاء العشرون من شهر رجب سنة ١١٢٦هـ / ١ أغسطس ١٧١٤م حضروا طائفة الخبازين ، وعملوا تسعيرة خبز ، فوافق الخبز الصامولى النظيف المقر بالنار أوقيتين ونصف وربع أوقية بجديد ، وأن الخبز الطباقى أربعة أواق الأربعة أوقية بجديد ، وكان سعر الربع الفصح ستة أنصاف فضة ، وربع نصف فضة ، والطن بنصف فضة وجديد » - مضبطة (١) ، ص ١٠٨ .

الرئيسية ، وأسواق المدن الأخرى ، والأسواق الأسبوعية التي كانت تعقد في القرى (١٦) .

كذلك فإن هذه الوثائق وبخاصة وثائق المحكمة الشرعية تجوى معلومات وفيرة عن تجارة مصر الخارجية مع البلاد الإفريقية وبلاد المشرق العربي ، والبلاد الأوروبية ، وبخاصة فيما يتعلق بتجارة الرقيق الأسود والأبيض على السواء ، وتجارة البن والأخشاب والبخور والأقطار التي تتم معها هذه العمليات التجارية (١٧) .

ثالثاً : أما عن الوثائق كمصدر لاقتصاد الدولة الرسمي ككل ، فإنها تعد من أئمن المصادر ، حيث يستطيع الباحث من خلالها تحديد موارد الدولة آنذاك ، وأوجه الصرف ، والمائض ، كما تجد تمهيداً للموازنة العامة للدولة ، وقد كانت موارد الدولة في ذلك الوقت تنحصر في الموارد التالية :

١ - خراج الأراضي الزراعية .

٢ - إيرادات الجمارك : (اسكندرية ، بولاق ، مصر القديمة ، البهار بالسويس ، دمياط ، مجموعة المقاطعات) (١٨) .

٣ - أموال متفرقة ، وهي الأموال التي كانت تحصل من الحلوان وضرائب الأسواق ، والمناسب وقد كانت إيرادات الخزينة العامة تختلف من سنة إلى أخرى طوال فترة الحكم العثماني لعوامل

(١٦) المحكمة الشرعية ، ارجع على سبيل المثال الى ، سجلات محكمة الباب العالي ، وسجلات محكمة طولون ، حيث تجد سبيل من هذه الوثائق المتعلقة بهذه الموضوعات .

(١٧) المحكمة الشرعية ، ارجع الى سجلات الشركات .
(١٨) دكتورة ليل عبد اللطيف ، الإدارة في العصر العثماني ، الفصل

ص ١٣ ، ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

كبيرة منها عدم وفاء النيل بالفيضان في بعض السنوات وترك كثير من مساحة الأراضي الزراعية بورا ، وعجز المتزمنين عن سداد الأموال الأميرية المقررة على هذه الأراضي ، ومنها كذلك في بعض الأحيان التأخير في تسديد هذه الأموال ، وكذلك فإن ثورات الجند والصراعات بين البيوت المملوكية وبخاصة في القرن الثامن عشر أدت الى عدم الوفاء بالالتزامات المالية الأميرية في كثير من الأحيان ، هذا بالإضافة الى انتشار مرض الطاعون في بعض الفترات ، كل هذه العوامل لعبت دورها بدرجات متفاوتة في اختلاف الموازنة العامة من سنة الى أخرى وآخر تسجيل رسمي بصورة كاملة لايزادات مصر ومصرفاتها ، والمبالغ التي ترسلها الى الأستانة كارسالية سنوية هو التسجيل الخاص بعام ١٢١٦ هـ / ١٨٠١ - ١٨٠٢ م ، الذي وضعه شريف أفندي الروزنامجي وسنقل نصه هنا لتكون لدينا صورة واضحة عن موازنة مصر العامة في نهاية القرن الثامن عشر من واقع الوثائق .

الايادات المتحصلة وأقسامها :

الايادات هي الأموال المتحصلة وهي نوعان :

الأول : منها كان يتحصل من أموال الأتبان الخراجية ، وأتبان الحماية والرزق ، موقوفة أو غير موقوفة ، ومن الأتبان المخصصة للكشافين (المنوبين بضبط وربط الأقاليم المصرية) وهي المعبر عنها بالكشوفية .

الثاني : منها يتحصل من المقاطعات التي كانت تعطى التزاما حسب المستخرج من دفاتر ١٢١٦ هـ / ١٨٠١ - ١٨٠٢ ومنها ما هو مبين بالقرش ، ومنها ما هو مبين بالبارة وصار تحويله بمعرفة القلم (قلم الروزنامة) للقرش على حسب قياسات ذاك الوقت كالآتي أيضا :

ايضاحه :

جملة الايرادات :

جملة المتحصل من النوع الاول والثاني :

مفردات النوع الاول :

١٠	٩١٢٢٤	قلم ايرادات الغلال الأميرية (عشور) أطيان الرزق .
٢٧	٩٥١٥٧٢	قلم أموال الأطيان الخراجية بولايات الشرقية والقليوبية والبحيرة والمنصورة وأطفيح .
٢١	٨٠٥٧٤	قلم أموال الأطيان الخراجية بولايتى الغربية والمنوفية .
٢٩	٥١٨٢٠٦	قلم أموال الأطيان الخراجية بولايتى منفلوط والجيزة .
١٤	٢٤٧٨٧٧	قلم ايراد أطيان الفيوم والبهنساوية والأشمونين والمنفلوطية وجرجا .
٠٢	٣٦٨٢١٧	قلم ايراد أطيان الكشوفية .
٠٠	٢٨٠٢٥	قلم أطيان الأوقاف التى تحت ادارة نظارها .
٠٠	٥٠٣١٥٢	قلم ايراد أطيان الأواشى والالتزام الموقوفة وغيرها بما فيها الرسوم الأميرية .
٠١	٠٥١٤٧٧	قلم ايراد الأطيان المعبر عنها بالحماية المرخص ملتزميها بالايقاف والاستبدال والهبة وغيره وهى الأطيان التى تحت سلطة أربابها وهى قليلة .
٣٤	٣٥٦٦٣٢٦	الجملة المتحصلة من النوع الاول

مفردات النوع الثانى :

٠ قلم ايراد مقاطعة طايقة صيارف الأسواق	٥٨٦٩	١٠
٠ قلم ايراد مقاطعة معامل الزجاج والسلخانة بالمحلة الكبرى	٤٦٦٦	٨
٠ قلم ايراد مقاطعة الاحتساب ، وظيفة المحتسب بالمحلة الكبرى	٣٣٣٣	١٣
٠ قلم ايراد مقاطعة صياغة الفضة بالمحلة الكبرى	٨٧٥٠	٠٠
٠ قلم ايراد مقاطعة وكالة النيلة بالمحلة الكبرى	١٤٥٨٣	١٤
٠ قلم ايراد مقاطعة السلخانة ورسوم الأغنام الواردة للذبح بمصر	٢٤٥٠٠	٠٠
٠ قلم ايراد مقاطعة عوايد أرباب الحرف بمصر	٢٣٣٣٣	١٤
٠ قلم ايراد مقاطعة بصمة خانة الشيت	٤٩٥٨	١٤
٠ قلم ايراد مقاطعة الاحتساب وغيره بولاية الاشمونين	٢٩١٦	٠٨
٠ قلم ايراد مقاطعة البصمة خانة البلدى	٢٣٣٣	١٤
٠ قلم ايراد مقاطعة عوايد القلافتة ببولاق	٢٢٥	٠٠
٠ قلم ايراد مقاطعة وكالة الصابون والبذرة بمصر	٢٣٣٣٣	١٤
٠ قلم ايراد مقاطعة سوق الأرز بدمياط	٣٥٠٠	٠٠
٠ قلم ايراد مقاطعة عوايد شياخة الدلالة	٢٣٣٣	١٤
٠ قلم ايراد مقاطعة حلقات الأقطان ببولاق ودهياط والمحلة والمنصورة وسمنود	٩٣٣٣٣	١٤
٠ صاغات البنادر	٤٣٧٥	٠٠

قلم ايراد مقاطعة قرية المعتمدية .	١١٢٥ . .
قلم ايراد مقاطعة وكالة السبكر .	١٨٠٨٣ . ١٤
قلم ايراد مقاطعة رسوم معرفى المراكب ببولاق والبنادر قلم ذات ايراد من عهد قديم كما ورد بدفاتر ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .	٤٣٩٨٣ . ١٤
قلم ايراد مقاطعة وكالة الجلود .	١٩٢٥٠ . .
قلم ايراد مقاطعة حملة الفحم .	٣٣٤ . ١٤
قلم ايراد مقاطعة مدق الاقطان .	٣٢٥٠ . .
قلم مقاطعة كمرك السويس وتوابعه ، قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر سنة ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .	١١٠٣٢٣ . ٤
قلم ايراد عوايد مقاطعة اسكندرية قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر حسابات ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .	٣٣٦٢٤٤ . ١٦
قلم ايراد مقاطعة دمياط قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر حسابات ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .	٤٧٢٥٠٠ . .
قلم ايراد مقاطعة صرف الأرزاق بمصر قلم قديم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر سنة ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .	٢٢٧٥٠ . .
قلم ايراد مقاطعة أسماك وطيور المطرية ونخيل غيط النصصارى ، قلم ذات ايراد من قديم كما بدفاتر ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .	٨٤٣٧٥ . .
قلم ايراد مقاطعة وكالة القطن بمصر .	٦٨٢٥ . .
قلم ايراد مقاطعة سوق الغلال بمصر .	٩٩١٦ . ٠٨

• قلم ايراد مقاطعة سور الارز برشيد	٤٣١٣٥	٠٠
• قلم ايراد مقاطعة وكالة البذور بالمحلة الكبرى	٤٦٦٦٦	٠٨
• قلم ايراد مقاطعة معمل النشادر بمصر	٧٥٨٣	١٤
• قلم ايراد مقاطعة معمل بوية العصفور	٣٠٩١٦	٠٨
• قلم ايراد مقاطعة التبن برشيد	١٠٠٠	٠٠
• قلم ايراد مقاطعة كمرك مصر القديمة	٧٥٨٣٣	١٤
• قلم ايراد مقاطعة الأسماك بمصر والبنادر	٢١٩١٦	٠٧
• قلم ايراد مقاطعة الرسالة وموارد السفن ببوقاق ومصر القديمة	١٨٦٦١٦	٠٨
• قلم ايراد مقاطعة طائفة المعمار بمصر	٢٠٤٠	٠٨
• قلم مقاطعة وكالة البذور ببوقاق	١٢٢٥٠٠	٠٠
• قلم ايراد مقاطعة سوق الغلال بالرملة المسماة الآن بالمنشية	١٠٨٣٣	١٤
• قلم عوايد مناصب الولاة وقواد الجيوش كانت تدفع منهم للميرى من عهد قديم	٨٠٠٠	٠٠
• قلم ايراد مقاطعة التزام كمرك رشيد	٦٥٣٤٧	١٣
• قلم ايراد مقاطعة عوايد مشايخ الافرنك والفرنسيين والأجانب بما فيهم الاعجام	٣١٠٠٠	٠٠
• قلم ايراد مقاطعة الرسالة بالبنادر من عهد قديم كما هو وارد بدفاتر حسابات ١٧١٦/١١٢٨ م	٢٧٨١٢	٠٠
• قلم ايراد رسوم المباخر الموجودة آثارها الآن على شكل القباب	٢٥٠٠	٠٠

• جملة المتحصل من النوع الثانى ٢٠٠٠١٢٩ ٢١

• جملة المتحصل من النوع الأول ٢٥٦٦٣٢٦٢٤

الجملة ٥٥٦٦٤٥٦ ١٥

هذه جملة الايرادات المتحصلة بدفاتر حسابات سنة ١٢١٦/هـ
١٨٠١ - ١٨٠٢م ، المحررة بالخط القرمة باللغة التركية وعلى
أحد الدفاتر المختصة بتعريف المقاطعات من تلك الدفاتر صورة
مضمون فرمانات شاهانية وأوامر الوالى باعتماد النظام السابق
الذكر وبضبط وربط الايرادات وعدم اغتيال شئ منها ، وهؤشر
أمام أنواع تلك الأقالام بما يفيد اعطاها التزاماً بعد اشهارها بالمزاد.

المنصرف

هو المصروفات السنوية التى تقررت بذلك النظام المرسل
لللباب العالى كما علم من مضمون صور فرمانات وعنوان الدفاتر
المختصة بالمرتبات والمصروفات ، التى كان العمل فيها جارياً بمعرفة
ديوان الروزنامجة وهذا بيانه :

أنواع الصرف وجهاته :

- ١٥ ٣٢٧٢٣٠ مرتب أهالى ومجاورى الحرمين الشريفين والاشراف ،
من ريع أوقاف الملوك والأمراء والأهالى المصريين .
- ٨٥٠٢٧٢ ٠٠ مصاريف المحمل الشريف وعوايد العربان بطريق
الحجاز .
- ٢٩٢٥٠٦ ٠٠ مرتبات قضاة مصر والحرمين الشريفين سنوياً من
غلال ونقدية هذا المرتب قديم العهد .
- ٩١٩٥٣١ ٠٣ مرتبات وظايف دعاكوى وعلماء جامع الأزهر
ومجاوريه والفقراء وزاوية العميان نقدية من ريع
الأوقاف .
- ٢٧١٥٢٢ ٠٠ مرتبات بدل جراية أهالى الحرمين الشريفين
والجامع الأزهر والتكايا وزاوية العميان والأضرحة

بمصر وكانت تصرف تلك المرتبات تارة غلال
وجراية وتارة نقدية من ريع الأوقاف بخلاف
المخصص صرفه من الايراد بمقتضى الفرائض
الشاهانية المعروف بمرتبات وظايف الدعاوى .

١٥٤١٤٤١ ٠٠ ماهية البواب والقواد وعلوفة العساكر وماهياتهم
بحسب صنوف أسلحتهم الآتى بيانها وهى
(مستحفظان) القوة المتحركة للمحافظة والدفاع ،
(جاويشان) ، عساكر ضبط وربط البنادر ،
(سكينان) أرباب الصنائع والتفكجية ، (كوكيان) ،
محافظو الساحل ، (عزبان) محافظو قلاع مصر
والبنادر ، (كشوفية) لضبط وربط البنادر ،
(طوبجيان) الطوبجية البرية والسواحل .

٥٣٧٤٤٧ ٢٤ ثمن مهمات وذخاير عسكرية وخلافه .

٢٩٩٦٢ ١٧ ماهيات مستخدمى الروزنامة خلاف ما كانوا
يأخذونه الكتبة برسم قلمية من أرباب الالتزامات
عند تحرير السندات الديوانية لهم بعد الانحلال ،
وليس ذلك محصورا بدفاتر .

١٠٠٤٨٧ ٣٩ مصاريف تطهير الترع والمشتروات والعمارات
الأميرية .

٤٩٢٢ ٠٠ ثمن سكر نبات برسم شربات الحضرة الشاهانية
ضمن الأحياء المقرر ارسالها سنويا للاستئانة .

٢٥٩٠٦ ٠٠ ثمن كسر جلة وفتيل مصرى برسم الضربخانه
الصادرة بالاستئانة المقرر سنوى .

١٨٦١٥٤ ٣٣ الباقي من الايراد بعد المنصرف وارسل الاستئانة .

هذه مصروفات الولاية التى كانت تصرف بمعرفة الروزنامة
على الأقلام المذكورة .



واكمالا للصورة الاقتصادية ، فانه يمكن عن طريق وثائق
المحكمة الشرعية تتبع التغيرات التى كانت تطرأ على العملة المستعملة
آنذاك بأنواعها المختلفة وقيمة كل منها بالنسبة للعملة الرسمية
وهى نصف الفضة أو البارة فمثلا :

١١٤٣هـ ، ١١٤٤هـ ، ١١٥٤هـ ، ١١٩١			
(١) الفندقل	١٤٠	١٣٤	١٤٦ بارة (نصف فضة)
(٢) الزنجرى	١١٢	١٠٧	١٠٧ بارة (نصف فضة)
(٣) دينار ذهب محبوب	١١٠	١١٠	١١٠ بارة (نصف فضة)
(٤) الريال	٧٥	٧٥	٧٥ بارة (نصف فضة)
(٥) الكيسة	٢٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠ بارة (نصف فضة)

وكانت الادارة فى كثير من الأحيان تتدخل بناء على خطوط
سلطانية لوضع حد لغش العملة وتذبذب قيمتها ، فيصدر فرمانا
يحدد فيه قيمة العملة وابطال تداول ما يراه مضرا بالمصلحة العامة
منها ويرسل الى الادارات المحلية بالأقاليم باتباع ما حدده ، وأحيانا
كانت الادارة المحلية بالأقاليم تتدخل لوضع حد لهذا الاضطراب
فى المعاملة بناء على اجتماع يحدد بالأقليم من القاضى ورؤساء الفرق
العسكرية بالأقليم والكشاف وغيرهم من أهل الرأى لاتخاذ قرار فى
هذا الأمر الى حين وصول أمر من الادارة المركزية بالقاهرة ، وسجلات
المحاكم الشرعية المختلفة مليئة بمثل هذه الأوامر ولندكر مثالا من
مضابط محكمة المنصورة الشرعية النص التالى :

(١٩) بخصوص هذه المعلومات انظر : سجلات اسقاط القرى ، سجل (٢) ،
ص ٩٨ ، سجل ٣ ، ص ٣٠ سجلات الديوان العالى ، سجل (١) ، ص ٢ ،
سجلات الباب العالى ، سجل (٢٠٧) ، مادة ١١٤٤ ، ص ٣٧٧ .

يوم الجمعة الأزهر خامس عشر محرم ١١٢٨ هـ / ١٠ يناير
١٧١٦ م .

« استقر الحال على أن المعاملة ماشية بين المسلمين الفلوس
الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة ، والريال
بخمسة وسبعين نصف فضة ، والجدد الزغل ، والفضة المقاصيص
بطالة الى أن يحضر أمر صاحب الدولة والسعادة بمصر ، حسب
رضا أعيان الولاية بذلك » (٢٠) .

٢ - الحياة الاجتماعية :

ان الدارس لتاريخ هذه الفترة الاجتماعى يستطيع بسهولة
الحصول على صورة بارزة المعالم للحياة الاجتماعية من مجموعات
الوثائق السابق ذكرها فيقف على العلاقات التى كانت سائدة بين
فئات المجتمع المختلفة وتطور هذه العلاقات من مرحلة الى أخرى
فى ضوء الحياة الاقتصادية السالفة الذكر ، فيمكنه تتبع هذه
العلاقات فى ظل نظام المقاطعات الذى كانت تدار به الأرض ومصالح
الحكومة الأخرى ، وتتبع دور طوائف المهن المختلفة ، وكيف أنها
أصبحت واسطة العقد بين أبناء المهنة والادارة ، والدور الذى
أصبحت هذه الطوائف تلعبه فى الحياة الاقتصادية والعلاقات
الاجتماعية التى كانت سائدة بين أفراد الطائفة الواحدة كوحدة
متناسكة من وحدات المجتمع ، وعن طريق المحكمة الشرعية التى
تعتمد تسجيلها كاملا للحياة اليومية المصرية سواء فى المدينة أو الريف
يمكن للباحث الوقوف على العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة
بين أفراد الأسرة الواحدة ثم بين أفراد المجتمع عموما عن طريق

(٢٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ،
مضبطة (١) ، ص ١٣٦ .

تتبع معاملاتهم اليومية واشتراكهم فى الأعمال بعضهم مع بعض ،
حيث ان كل المعاملات التى كانت تتم بين أفراد المجتمع كانت
تسجل بدار المحكمة الموجودة بالحى أو الاقليم (٢١) .

كذلك يمكن من واقع هذه الوثائق الوقوف على دور الادارة
وتصرفها ازاء بعض الأزمات والصراعات التى كانت تسود المجتمع ،
وكيف أن والى القاهرة الذى كان يعد مسئولا عن حفظ الأمن فى
القاهرة يتصرف ازاء هذه الأزمات والصراعات ، كذلك يمكن العثور
فى هذه الوثائق على جهود بعض الأمراء المماليك ازاء حل بعض
هذه الأزمات وبخاصة الاقتصادية منها التى أصبحت تنتاب المجتمع
بين فترة وأخرى وبخاصة فى القرن الثامن عشر (٢٢) .

ومن هذه الوثائق كذلك يمكن تتبع ارهاصات التغير فى الحياة
الاجتماعية فى الريف ، وكيف تغيرت العلاقات بين الفلاحين والمليين
حينما ازدادت الأعباء المالية وكثرت المظالم على الفلاحين ولم يعودوا
يرضخون لكل ما يفرض عليهم بسهولة ودون معارضة ، وانما
أصبحوا ينازعون المليين فيما يفرضونه عليهم من زيادات أصبحت
ترهق كاهلهم ، ولم يعودوا كما كانوا فى السابق يخشون بأس
هؤلاء المليين ، وحينما شعر الملييون بهذه الارهاصات وبثقل
الأعباء على الفلاحين وخشوا هجر هؤلاء الفلاحين للأرض مما يترتب

(٢١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، ١ ، ٢ ، ٣ ،
وسجلات اسقاط القرى ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، وسجلات الباب العالى ، من
رقم ١ الى نهاية المجموعة ، وسجلات محكمة طولون ، وسجلات محكمة باب سعادة
والخرق ، وسجلات محكمة قنطرة السباع ، وسجلات محكمة الصالحية النجمية ،
ومحافظ دشت فى هذه المجموعات صورة كاملة لواقع الحياة اليومية المصرية
والعلاقات الاجتماعية .

(٢٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ،
ص ص ٢٨٨ - ٢٩٢ .

عليه الاضرار بمصالحهم وبقاء الأرض بدون زراعة فغيروا من علاقاتهم مع الفلاحين واختفت من عقود الايجارات بعض العبارات التي تحمل الفلاحين أعباء مالية اضافية فبعد أن كان العقد فى السابق يتضمن أنه على الفلاحين دفع ما « يترتب على الحصة المذكورة ، لجهة الكشفية ، وحق الطريق ، وخدم العسكر والرزق والأوقاف ، وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية ، ومال الجهات والتقدم والفرد وسائر المصاريف الكلية والجزوية وغير ذلك الجارى به العادة » اختفت هذه العبارة فى نهاية القرن الثامن عشر من عقود الايجار ، بل وأصبحت هذه العبارة اذا ذكرت فى العقد تردف بعبارة تلغيها من على كاهل الفلاحين وتحملها للملتزم نفسه فتذكر عبارة « فان ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار اليه أعلاه » (٢٣) .

ومن قراءة هذه الوثائق كذلك يمكن تتبع عملية امتزاج فئات المجتمع المختلفة خاصة فى القرن الثامن عشر ، فعمليات التزاوج أصبحت تتم بين هذه الفئات بصورة كبيرة وبدأت الحواجز التى كانت تحكم المجتمع من قبل تذوب فأصبح أبناء التجار والمهن الأخرى من المصريين وغير المصريين يقبلون على التزاوج من الفئات الأخرى عسكرية وغير عسكرية ، بل ومن الديانات الأخرى وعمليات اشهار الاسلام بين اليهود والمسيحيين فى تلك الفترة كما سجلتها الوثائق أصبحت تتم بصورة كبيرة نتيجة لهذا التزاوج بين المسلمين وغير المسلمين (٢٤) .

كما أن هذه الوثائق تسجل الأحوال الشخصية لأهل الذمة ، والمهن التى كانوا يشتغلون بها من صرافة وتجارة وحياسة وصياغة

(٢٣) المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٣٥ .

(٢٤) المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة طولون ، وسجلات الباب العالى .

وتجارة وكيف أنهم كانوا يلجأون بشكاويهم الى قاضى الشرع مثلهم فى ذلك مثل المسلمين ليفصل لهم قضاياهم ويرد لهم حقوقهم طبقا لأصول الشريعة وللتقاليد التى كانت سائدة فى المجتمع (٢٥) .

أما بالنسبة لدور أهل الذمة فى الريف فان هذه الوثائق ترسم صورة للصور الكبير الذى كان يقوم به الأقباط فى ادارة القرية المصرية فقد كانوا يقومون بعمل الصيرفة وكان هؤلاء الصرافون طبقا للدفاتر التى كانت بأيديهم يعرفون المنزرع والبور من أراضى كل قرية ومقدار الضرائب المقررة على كل فدان وقد تلاعب بعضهم فى كثير من الأحيان بمقدرات الفلاحين مستغلين سلطتهم فى وقت جمع الضرائب ، حتى أصبح وقت مجيء الصراف الى القرية من الاوقات الذميمة فى نظر الفلاحين ، وعموما فان معرفتهم بأراضى القرى تفصيليا أعطاهم أهمية كبيرة فى ادارة القرية ، وقد استطاع رجال الحملة الفرنسية اعتمادا على دفاتر هؤلاء الصرافين الأقباط أن يضبطوا دخل مصر من الأراضى الزراعية وأن يضعوا دفاتر الترابيع ، وهى الدفاتر التى تحتوى على تفاصيل ذات أهمية بالغة عن مساحة كل قرية بالفدان ومقدار الضريبة المقررة على كل فدان ، والأعباء المالية الأخرى المقررة التى كانت مقررة على القرى ، والى جانب ذلك فان الأقباط اشتغلوا ببعض الصناعات التى كانت قائمة آنذاك مثل صناعة غزل ونسج الصوف والاشراف على خلايا النحل وصناعة التفرغ وغير ذلك من الصناعات الريفية (٢٦) .

(٢٥) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٣٣ - ١٣٥ .

(٢٦) انظر على مبارك : المخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٤ - ٧ ، حيث ذكر وصفا مطولا لأنواع معامل التفرغ وطرق التفرغ والنسبة التى تؤخذ كإجراء على عملية التفرغ .

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة هو الأساس الذى قامت عليه ثروات بعض بيوتهم منذ منتصف القرن الثامن عشر .

ومن هذه الوثائق يمكن رصد تاريخ عملية اجتماعية ذات مغزى كبير فى تاريخ مصر الاجتماعى وهى حركة الاعتناق وتحرير الرقيق الذين كان يجلبهم الأمراء المماليك ويحملون لقب معتوق أو معتوقة ، وبذلك يملكون حريتهم ويتزوجون من فئات الشعب المختلفة يمتزجون بها وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، بل ان هؤلاء العتقاء أصبحوا ملتزمين وتجار وأصحاب رؤوس أموال نتيجة لما كان أسيادهم أول من يصدقونه عليهم من هبات وبخاصة اذا كانوا عتقاء أمير كبير من أمراء المماليك .

أما وثائق دحاكم الأقاليم فانها تسجل العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة فى الريف وبخاصة عملية الزواج والطلاق والتركات ، وعلاقات الأسر بعضها ببعض ، وكيف أنها أصبحت متشابكة بين أفراد العائلة الواحدة أو العائلات المختلفة كما توضح الدور الذى أصبحت تلعبه طوائف المهن فى المجتمع الريفى ، وتحكمها فى كثير من الأسعار ، وبخاصة فئة التجار ، كما نثر فيها على ملامح تغير بعض العلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة بين أهل الريف وفئة الملتزمين وبين الملتزمين بعضهم ببعض ، وبين الجميع وأجهزة الإدارة ، وهجر الفلاحين لقراهم وخراب كثير من القرى نتيجة لكثرة الأعباء التى أصبحت تلقى على الفلاح المصرى وكيف أضير كذلك نتيجة للصراعات المملوكية التى اتخذت من القرى ميدانا فسيحا لها ، كما توضح كذلك أن بعض أبناء الريف الذين حازوا على بعض الثراء أصبحوا يشكلون فئة اجتماعية متميزة على أبناء طبقتهم مثل مشايخ القرى ، وان كانت هذه الوثائق تعكس فى نفس الوقت سوء حالة بعض هؤلاء المشايخ الاقتصادية ورغم ذلك فانهم ظلوا يمثلون الفئة الاجتماعية المتميزة على أبناء طبقتهم

نظرا لوضعهم فى ادارة القرية الذى ساعدهم على الاحتفاظ بهذا
الوضع الاجتماعى حيث أصبحوا هم المتكلمين باسم الأهالى .

كذلك فان هذه الوثائق تسجل تفصيليا الأحداث التى كانت
تحدث فى الريف مثل القتل والسرقة وعمليات الاغارة وغير ذلك
من الجرائم ، وبخاصة ما كان يتعلق منها بأمور الرى ، كما تسجل
عمليات المصالحة التى كانت تتم بشأن هذه الأمور ، وتلعب دورها
فى انهاء هذه الآفات التى كانت تهدد الريف ، كما توضح دور
القضاء الشرعى فى انهاء هذه الجرائم ووضع العقاب الرادع لها .

عموما فان دراسة هذه الوثائق تضع أمام الباحث الصورة
الكاملة لتاريخ مصر الاجتماعى فى أوضح أطار .

تقسيم :

مما سبق يتضح لنا أن وثائق تاريخ مصر الاقتصادية
والاجتماعى فى العصر العثمانى نجد متوفرة ، ولا تحتاج الا لجهد
فريق من الباحثين للتنقيب فيها وتحليلها وإعادة كتابة تاريخ مصر
عن هذه الفترة كتابة صحيحة بعيدة عن خرافات بعض المدعين عن
تاريخنا فى هذه الفترة مع ملاحظة الأمور التالية :

أولا : ان هذه الوثائق مع ضخامة المادة التى تحويها فانها
فى كثير من الأحيان ترصد الحقائق دون تفسير الأسباب التى كانت
وراء حدوثها كما أن بعضها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالناحية
الاقتصادية مثل دفاتر الالتزام ودفاتر الترايع فانها تقتصر على
تسجيل البيانات الاقتصادية وما يطرأ عليها من تعديل زيادة
ونقصانا ، ومن هنا فان الباحث فى هذه الوثائق عليه أن ينقب
لمعرفة أسباب هذا التغير فى المصادر المعاصرة ويربط هذه البيانات

بأقوال المعاصرين ويحللها ويخرج برأيه الذى يراه نتيجة للمقارنة والدراسة التى يجريها .

ثانيا : يجب ملاحظة أنه مع اغراء هذه الوثائق الوفيرة فان الباحث يجب أن يكون حذرا وألا يأخذ كل ما يرد بها على أنه مسلمة من المسلمات لا جدال فيها ، وبخاصة وثائق المحكمة الشرعية فليس من المنطق اتباعا لاسلوب البحث العلمى السليم أن نعم حكما يرد فى هذه الوثائق ضد شيخ قرية كونه لم يرض الفلاحين ، على أن كل مشايخ القرى كانت هذه سميتهم ، وانما يجب أن يكون الحكم فى اطار الواقع والظروف التى حدث فيها الحادث ، كذلك حينما تسجل هذه الوثائق عدل ملتزم مع خلاص حصته أو التزامه فليس معنى ذلك أن كل الملتزمين ، كانوا عادلين وانما لابد من بحث الظروف التى أدت بهذا الملتزم أن يكون عادلا ، وهكذا لا يجب تعميم القياس حتى يخرج الباحث برأى علمى صادق فى حكمه التاريخى .

ثالثا : لابد لمن يتصدى لدراسة هذه الوثائق أولا من الامام بمصطلحات العصر وأسلوبه حتى لا يضل الطريق وفهم هذه المصطلحات بمندلول عصر غير العصر الذى كتبت فيه ، كما انه لايد له كذلك من معرفة معانى بعض التعبيرات التى كانت شائعة فى عامية هذا العصر وكثيرا ما ترد فى هذه الوثائق لتعبر عن معنى اجتماعى أو اقتصادى كانت تفهم به فى عصرها بخلاف المعنى الذى نفهمه بها الآن .

الفصل الثانى

دراسة نصية لكتاب هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف

- عنوان الكتاب كاملا : هز القحوف فى
شرح قصيد أبى شادوف • (جزءان
فى مجلد واحد) •
- اسم شارح القصيد : يوسف بن
محمد بن عبد الجواد بن خضر
الشربينى •
- اسم ناظم القصيد : « أبو شادوف »
شاعر شعبي مجهول •

تاريخ مصر فى العصر العثمانى - المملوكى ، مازال ميدانا
خصبا للدراسة الجادة لوضع تقويم صحيح له ، من واقع مصادره
الأصلية المبعثرة فى أماكن متعددة ، ومن بين هذه المصادر الكتابات
المعاصرة التى واكبت بعض فترات هذا التاريخ ، وسجلت أحداثه
وملامحه ، ولم تدرس بعد الدراسة التاريخية المتخصصة •

والكتاب موضوع هذه الدراسة النصية ، خاص بالريف
المصرى وأحوال الفلاح فى القرن السابع عشر الميلادى (١١هـ/ ١٧م)
حتى يقدر قليل من العناية من غير المتخصصين - وعلى قلة هذ
القدر فقد كان فى معظمه ، غير دقيق ، فلم يستطع أن يقوم ما فى
الكتاب من أفكار ، وأن يدرس ما وراء هذه الأفكار من حقائق
تاريخية واقتصادية واجتماعية ، وانما درجت الدراسات السريعا
غير المتخصصة التى تعرضت للكتاب الى تفسير هدف الشارح
وايضاح أنه لم يكن يقصد سوى تحقير الفلاح ، والحط من
شأنه (١) ، وازاء هذه النظرة السطحية للكتاب صدرت بعض
طبعااته تحمل عناوين فكاكية (٢) ووسط هذه التفسيرات غير

(١) كتب عنه كل من ، محمد عبد الغنى حسن فى كتابه « الفلاح فى الأدب
العربى » العدد ١٢٨ المكتبة الثقافية ، ١٥ مارس سنة ١٩٦٥ ، وحسن محاسب
فى كتابه « قضية الفلاح فى القصة المصرية » العدد ٢٥٦ المكتبة الثقافية ، ١٥ يناير
سنة ١٩٧١ ، عبد الجليل حسن ، فى مجلة الكاتب أغسطس ١٩٦٤ ، العدد ، ٤١
ومقالة جيد وفيه بعض الانصاف للكتاب .

١٢٧٤ هـ ١٣٠٨ هـ

(٢) طبع الكتاب فى مطبعة بولاق مرتين ، — ، — ، تم طبع

١٨٥٧ م ١٨٩٠ م

١٢٨٩ هـ

بالمطبعة السعدية — وطبع بالمطبعة المحمودية بمصر بدون تاريخ تحت عنوان .

١٨٧٢ م

تكت وفكاكة وأدب المعروف بهز القحوف كما ورد فى نهاية طبعة المطبعة
السعدية « طبع هذا الكتاب المنظوم فى سلك كتب المغاكة بين الأصحاب » وصدر
له تنقيح تحت اسم « قريتنا المصرية قبل الثورة » سنة ١٩٦٣ ، اعداد محمد قنديل
البقلي وكتب عنه أحمد أمين فى كتابه « قاموس العادات والتقاليد » وتوجد من هن
القحوف نسخ عديدة بدار الكتب تحت أرقام ٢٧٦١ الى ٢٧٦٤ ، ٤٣٣٥ ، ٣٠٨٦
٥٠٨٤ . أدب كما توجد منه نسخة بالمكتبة التيمورية (أدب ٧٨٣) وهذه النسخة
مختلفة عن النسخ المطبوعة لأنها تبدأ بالجزء الثانى الخاص بشرح القصيدة ووجود
الكتاب تحت فن أدب دليل على عدم التنبه لأهميته التاريخية .
٤٨

العلمية أسىء فهم هذا المصدر ، ولم تجد الحقائق التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها العناية الجديرة بها .
ولذا وجب إعادة النظر الى هذا المصدر من مصادرنا التاريخية ، وتقويم ما فيه من حقائق وأفكار تقويما علميا ، وهذه الدراسة النصية التي نقدمها ، هدفها الأول التنبيه الى أهمية هذا الكتاب ، وتصحيح بعض الأفكار الخاطئة التي شاعت عنه ، ولذا فانها اعتمدت أساسا على نصوص من الكتاب نفسه ، حتى لاندع مجالا للاسراف غير العلمى فى الحديث عن هذا المصدر .

والمنهج الذى اتبع فى هذه الدراسة هو :

أولا : التعريف بشاظم القصيد التى قام عليها الكتاب ، والظروف التى دفعته الى الاعراب عما كان يدور بخلاف أبناء طبقة ، نتيجة للمظالم التى أحاطت بهذه الطبقة .

ثانيا : التعريف بشارح القصصيد ، والظروف التى دعت الى الاقدام على وضع شرحه هذا .

ثالثا : دراسة الأفكار التى تضمنها نص القصيد ، دراسة تاريخية .

رابعا : دور الشارح فى ايضاح الحقائق التى ذكرها الناظم فى قصيده ، وتصويره للوضع الاقتصادى والاجتماعى للريف المصرى ، فى الفترة التى عاصرها .

خامسا : وضع تقويم للكتاب كمصدر تاريخى ، اقتصادى ، اجتماعى وأهميته لدراسة هذه الفروع .

وعند معالجة النقطة الأولى من هذه الدراسة ، والخاصة بناظم القصيد ، فان ذلك يتطلب أولا ، معالجة الظروف التى دفعت به الى عمله هذا والتى كانت سببا فى تخليد اسمه مهما اختلف حول حقيقته .

ويجب أن نشير الى أن القصيد موضوع هذا الكتاب - كما يفهم من نصها لم توضع الا بعد أن استقر نظام الالتزام في العصر العثماني ، وأصبح هو الاسلوب الأمثل الذي ارتضته الحكومة لادارة الأرض ، واحكام العلاقة بين الفلاحين والادارة عن طريق الملتزمين كوسطاء بينها وبين أهل الريف ، اذ ان العثمانيين ، لم يتخذوا من هذا النظام - بصورته التي عرف بها منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر أسلوبا لادارة الأرض ، التي أديرت منذ بداية الحكم العثماني والى سنة ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م بنظام المقاطعات ، أو ما كان يسمى بالأمانات لكل منها مفتش ليشراف ويحدد الضرائب على الأرض القابلة للزراعة ، وحمل كل من هؤلاء المفتشين لقب « أمين » أو « أفندي » وكان قانون نامه مصر سنة ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ م قد أقر هذا النظام ، ولكن هذا النظام لم يكن في حقيقة الأمر هو النظام الأمثل لادارة الأرض لأنه حمل في طياته عوامل فشله ، فمعجز المفتشين المختصين ، وعدم أحكامهم الرقابة على مناطق مقاطعاتهم ، واتباعهم أساليب غير مشروعة لزيادة متحصلاتهم وتعيينهم وكلاء لهم تعسفوا في معاملتهم للفلاحين ، أثبتت هذه الأمور جميعها عدم امكانية ادارة الأرض بهذا الاسلوب (١) .

وفى سنة ١٠٣٥ هـ / ١٦٤٣ م أعاد مقصود باشا تنظيم المالية المصرية وانشأ ديوان الروزنامجة لأحكام الرقابة على أموال الخزانة ، وطور نظام الأمانات ، ولكن تطور الأحداث أثبت للادارة أنه لابد من

(١) مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ فبراير سنة ١٩٧٠ « العلاقات بين القاهرة واستانبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨ » بقلم روبرت مونتريان ، ترجمة ، زهير الشايب .

Stanford J. Shaw, The Financial And Administrative organization and development of ottoman Egypt, 1517-1798, pp. 19-26.

بديل لنظام الأمانات يحكم قبضتها فى جباية الأموال الاميرية من
الفلاحين ، فاهتدت الى نظام الالتزام الذى يحمل أول دفتر منظم له .
بديوان الروزنامة سنة ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م (١) .

وإذا كان نظام الالتزام بما وضع له من قواعد وأسس محددة .
ومضبوطة ، أصبح وسيلة ناجحة لادارة الأرض ، وضمن للادارة
جباية الأموال المقررة بمختلف أنواعها ، الا أن هذا النجاح كان لأمد
غير طويل ، فسرعان ما أعلن هذا النظام افلاسه وكثرت عمليات
اسقاط الالتزامات (أى التنازل عنها) بصورة مزعجة ، فاضطرت
الروزنامة الى انشاء سجلات خاصة بعمليات الاسقاط ، تسمى
« سجلات اسقاط للقرى » ويحمل السجل الأول منها تاريخ سنة
١١٤١ هـ / ١٧٢٨ م (٢) ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت فئة التجار
تدخل ميدان الالتزام وتضارب بالأرض ساعدها على ذلك رأس المال
الضخم الذى توفر لدى فئة منها ، وخير مثال لذلك محمد الدادة
الشرايبي . وابنه قاسم من بعده ، الذى تسجل « سجلات اسقاط
القرى » فى كل صفحة من صفحاتها شراء التزامات عديدة من
الأمرء المماليك وبعض أفراد الأوجاقات ، ومماليكهم وبذلك أصبح
نظام الالتزام مشكلة تهدد الادارة ذاتها ، بالاضافة الى ارهاقه كاهل
أهل الريف ، وكان لابد من ايجاد نظام بديل له ، ولكن الأحداث
التي مرت بها مصر منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر لم تمكن
الادارة - التى انتابها الضعف - من البحث عن نظام بديل ، وجاء
ذلك على يد محمد على فى سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م بإحلاله نظام
الاحتكار محل نظام الالتزام . وتجدر الإشارة الى أن مشاركة عدد

(١) دار المحفوظات العمومية بالقلمة ، دفتر ١/ التزام ، مخزن (١) تركي

نقلت هذه الدفاتر الى دار الوثائق القومية .

(٢) توجد هذه السجلات بأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى وعددها

٤٩ سجلا ، من الحجم المتوسط .

كبير من أدوات الإدارة كأعوان للملتزم مثل المشد ، الصراف أو المباشر ، الشاهد ، شيخ البلد ، الكاشف ، الخولى ، فى الاشراف على الأرض وجباية الأموال المقررة عليها أرهق الفلاح المصرى ، وزاد من أعبائه ، فلكل من هؤلاء الموظفين حقوق وعادات ، لابد للفلاح أن يؤديها فى مواعييدها المحددة • والا لحقه العذاب حتى أصبح لسانه يلهج دائما بعبارات « مال السلطان » و « عادات الكشاف » و « نزلة للصراف » و « العونة » و « الوجبة » وغير ذلك من العبارات التى تدل على الخوف الذى أصبح يسيطر عليه ، وسوء الحال الذى حل به ، والظلم الذى لحقه (١٠)

وكان لابد من صوت يعلو معبرا عن الظلم والحرمان اللذين حلا بطبقة الفلاحين وقد كان ، فعلا صوت الشاعر الشعبى المجهول ، الذى اشتهر باسم « أبو شادوف » ، تعبيرا عن كونه من أبناء هذه الطبقة ، لطول ملازمة الفلاح لهذه الآلة التى كانت تستعمل فى رى الأراضى •

ويجب أن نقرر أن « أبا شادوف » ليس شاعرا معروفا بالنسب والنشأة ، وقد حاول الشيخ يوسف الشربيني شارح قصيد أبى شادوف أن يثبت نسبه ويذكر شيئا عن نشأته فذكر فى هذا الصدد روايتين ، أوردتهما بشعر على لسان أبى شادوف ولكننا نشك فى نسبة هذا الشعر الى الشاعر الشعبى « أبى شادوف » بل ان هذا الشعر أمام الدراسة المقارنة يصبح وثيقة هامة تثبت أن « أبا شادوف » ليس شاعرا معروفا بعينه ، وأنه صوت مجهول عبر

(*) من الطريف أن نذكر مثالا واحدا ، للعادات التى كانت تقدمها القرى لأجهزة الإدارة فى سجل الرابع رقم ١٦٠٥ المحفوظ بدار المحفوظات الخاص بولاية الشرقية سجل المال الخاص بكل عادة من العادات المقررة على قرية منية عام كالأتى

عن حال الفلاح ، والشعر الذى ذكره الشيخ الشربيني على لسان
أبى شادوف :

أنا ياناس فى قولى دلایل ونظمى حق ماهوش هبايل
أبو شادوف أنا قال لى أبويه عليه وجدتي أم نايل
بأنى قد تربيت يا جماعة بكفر يعرفوه ناس أوایل
يسمى كفر شمولى وطاطى فكن صاحب فهامة يافسافل
وذا قولى وأبو شادوف اسمى وشعرى حق عن جاني بسايل (١).

وإذا تلمسنا الدليل لاثبات عدم نسبة هذا الشعر الى الصوت

بارة

٢٠٠٠	ثمن حصان تقدمه
٢٠٠٠	عادة قائمقام
٣٠٠	عادة الحازندار
١٠٠٠	ثمن أغنام للضيافة
١٠٢٠	ثمن أغنام الهبة
١٠٠٠	ركبات مقررة
٣٠٦٠٠	ثمن سمن معناد
٣٢٤٠	عادة الملتزم

٤١١٦٠ جملة مبلغ العسوائد المقررة على قرية منية عامر بولاية
الشرقية .

وقد سجلت دفاتر التراييع العادات المقررة على القرى
قرية قرية .

(١) هن الثعوف فى شرح قصيد أبى شادوف ، ج ٢ ، ص ٩٠ ، جميع
الصفحات التى سنذكر فى هذا البحث ، صفحات طبعة المطبعة المحمودية ، وسنشير
الى الكتاب بعد ذلك باختصار « هن » .

الذى نظم القصيد موضوع الكتاب وجدناه فى لفظة « هبايل فهذه الكلمة لا ترد فى قصيد أبى شادوف وإنما وردت مرات عديدة ومكررة فى كل صفحة من صفحات الشرح ، وخاصة فى الجزء الأول من الكتاب ، الذى وضعه الشيخ الشربيني كمقدمة للشرح الذى خصص له الجزء الثانى ، فهو يذكر دائما « هبايل » « هبايلات » « هبالية » ، ولذا فأننا لا نستبعد أن يكون هذا الشعر ، من وضع الشيخ يوسف الشربيني نفسه لاستقامته مع أسلوبه الشعرى والنثرى ، وعدم استقامته مع صياغة قصيد الشاعر الشعبي أبى شادوف .

ودليل ثان على عدم نسبة هذا الشعر لأبى شادوف ، وثبات أنه شاعر مجهول نجده واضحا فى الشطرة الثانية من البيت الأخير « وشعرى حق من جاني هبايل » فإذا كان الشاعر معروفا ويجيب على من يسأله عن شعره بأنه حق ، فلماذا اختلاف الروايات التى ذكرها الشيخ الشربيني حول نسبه ومكان نشأته ؟ إلا اذا كان الشاعر مجهولا ، وأن هذه الأبيات أقحمت عليه .

دليل ثالث ، أن الشيخ يوسف الشربيني يقدم لكلامه فى روايتيه اللتين ذكرهما عن نسب ونشأة الشاعر الشعبي أبى شادوف بقوله « وسمعت » « وقيل لى » « وأقول » ونفينا نسبة الشعر السابق الى « أبى شادوف » ينسحب على الشعر الذى ذكره الشيخ الشربيني على لسان « أبى شادوف » عن مكانته فى كفر شمركى وطاطى والذى يقول فيه :

أبو شادوف عمرى يا سلامة أقول القول وأنا صاحب فهامة
وكولا أن أبويه هم ترابـو أنا في الكفر شيخ بلا ملامة (١)

فاذا سلمنا بنسبة هذا الشعر الى الشاعر الشعبي
« أبى شادوف » فيجب علينا أن نسلم بوجود كفر باسم
« شمري وطاطى » وبوجود « تل فندرك » الذى انتقل اليه الشاعر
بعد وفاة والده على حد تعبير نص الشاعر المنسوب اليه ، ولكن
هذه الأسماء لاتجد الدليل الجغرافى الذى يقف بجانبها ، فان
المصادر التى دونت أسماء كفور وتلال مصر ، المدرس منها
والمستحدث ، لاتذكر اسماً « كفر شمري وطاطى »
« وتل فندرك » (١) .

ونسبتخلص مما سبق أن « أبى شادوف » شاعر شعبى مجهول،
علا صوته معبراً عما انتاب الفلاح المصرى من ظلم ، وما حل به من
حرمان ، وأصبح هذا الصوت مصدر ازعاج لكثير من أصحاب
المنفعة والسلطان ، وخاصة بعد أن أصبحت قصيدته ، ينشدها
كثير من أهل القاهرة ، فلجأ هؤلاء الى أصحاب اليراع لوضع شرح
عليها يقلل من قيمتها ، ويحط من شأن ناظمها ومن شأن أبنائه
طبقة من أهل الريف ، وكان هذا العمل من حظ الشيخ يوسف
الشربيني : فمن هو هذا الشيخ ؟ ومن الذى كلفه القيام بهذا
العمل ؟ وما الظروف التى دفعته الى قبول هذا التكليف ؟ وهل
حقق هدف مكلفه ؟

(١) رجعنا الى القاموس الجغرافى لمحمد رمزى ، والدليل الجغرافى الذى أصدرته
مصلحة المساحة ، وبعض الأطالس القديمة ، ولم نعث على أسماء هذه البلاد ، كما
أن دفتر الجسور رقم ١٢٦٥ المحفوظ بدار المحفوظات الذى سجلت فيه جميع القرى
وحدها لم يسجل لا اسم كفر شمري وطاطى ولا اسم تل فندرك .

الشيخ الشربيني هو يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر الشربيني نسبة الى بلدة شربين ، التي كانت آنذاك من أعمال ولاية الغربية فقد ذكر « اتفق لي أنني كنت في سفينة مسافرا من بلدي شربين لمصر ٠٠ » (١) ، تعلم بالأزهر وعلم به وعمل بالوعظ وكما يبدو من كتاباته أنه كان على صلة بأصوله الريفية ، رغم أن والده لم يكن يعمل بالفلاحة على حد تعبيره ، وهو يحرص دائما على ذكر اتصاله بالريف بقوله « اتفق لي أن رأيت وحكي لي بعضهم ٠٠ » يقصد أهل الريف « وشاهدنا ذلك » وغير تلك العبارات التي تدل على كثرة تردده على الريف ، وكثرة تطوافه بصفة خاصة بريف الدلتا ، ما بين دمياط والقاهرة ، كما اتبحت له فرصة السفر عن طريق الوادي أثناء ذهابه لتأدية فريضة الحج سنة ١٠٧٤ هـ - ١٦٦٤ م ، وفي اتصاله بالريف هذا - كما يتضح من كتاباته نفى لقول بعض الكتاب بأن « نشأة الشيخ يوسف كانت في القاهرة ، وأن هذه النشأة القاهرية أقامت بينه وبين الريف سدا ، وغطت بصره ، فلم ير للفلاحين فضيلة واحدة ، ولم يذكرهم بمحمدة ، وإنما أطال لسانه فيهم بما كان أقرب الى التجنى منه الى التحدى » (٢) .

ولكن معرفة الشيخ يوسف الشربيني الواسعة بأحوال أهل الريف الاجتماعية والاقتصادية ووقوفه على دقائق لهجتهم ومعرفته بأصول هذه اللهجة ، وبعادات أهل الريف ، كما يتضح لنا ذلك من نصوص الكتاب دليل واضح على عدم وجود هذا الحاجز بينه وبين أهل الريف .

(١) هـ ، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

(٢) محمد عبد الغنى حسن ، الفلاح في الأدب العربى ، المكتبة الشاذلية ، العدد ١٢٨٥ ، ص ١٤١ .

ولكن اذا كان الشيخ يوسف الشربيني يرجع بأصوله الى
الريف ، دائم الاتصال بأهله فلماذا أقبل على وضع كتابه هذا في
شرح قصيد « أبى شادوف » ؟

والاجابة على هذا التساؤل نجدها عند الشيخ يوسف نفسه
فقد ذكر أنه كان مكلفا بذلك من صاحب يد عليه لا يستطيع مخالفته
« فالتمس منى من لا تسعنى مخالفته ولا يمكننى الا طاعته ، أن أضع
عليه شرحا ٠٠ يحل ألفاظه السخيفة ٠٠ ويبين معانيه الذميمة ،
ومقاصده العبيطة ٠ وألفاظه الخويطة ، وان أتمه بحكايات غريبة
ومسائل هبالية عجيبة ، وأن أتحفه بشرح لغات الأرياف ٠٠
وأشعارهم المغترفة من بحر التخاييط (١) »

أما الذى كلفه ، ولم يستطع أحد ممن تصدوا للكتابة عن
الكتاب على عجل ، أن يتنبه له فقد عينه لنا الشيخ يوسف نفسه ،
فى الأرجوزة التى ختم بها الجزء الثانى من الكتاب والخاص
بشرح القصيد ، بأنه الشيخ أحمد السندوبى أحد علماء الأزهر
وذلك بقوله :

« ونختم هذا الكتاب بأبيات من بحر الخرافات فنقول :

تم كتاب الهلس والتخريف وما جرى فى وصف أهل الريف
جعلته جزءين باختصار :

وأصل ما ألجأنى لفعله	وشرحه ونسخه وثقله
العارف الخبر وحيد الدهر	وعالم الاسلام زاعم الفخر
شيخ امام مصدر الطلاب	وروضة العلوم والآداب
ومعدن الجود مع المطلوب	وأعنى الامام أحمد السندوبى

جزاه رب العرش جنات النعيم مع النظر لوجه مولانا الكريم
والله يرحم من قرأ كتابي هذا ، ويرشده الى الصواب
ومن رأى فيه عيوباً وخلل وسدها فالشخص معدن الدليل
ولا تلمنى فالسماح أفضل واعذر أخاك مكرهاً يا بطل (١)

ولكن لماذا عزف الشيخ أحمد السندوبى (٢) نفسه عن شرح القصيد ؟ ولماذا لجأ الى الشيخ يوسف الشربيني بالذات ؟

ربما كان عزوف الشيخ أحمد السندوبى عن شرح القصيد بنفسه راجعاً الى ما عرف عنه من مقاومة للمظالم ، والقصيد تعبير عن مشاعر طبقة مظلومة تشكو يؤسها وحرمانها وتعرضه لذلك سوف يقوده الى مزالق قد تخشى عواقبها .

وفى ذلك الوقت فإن الشيخ يوسف نظراً لاشتغاله بالوعظ ، وتطوافه الكثير بالريف ، كان على صلة قوية بعادات أهل الريف وأطمعتههم ، وكل ماتناولته القصيد من أفكار ، وكان يدرك الظلم الذى حل بأهل الريف - كما سيتضح لنا فيما بعد - فقبل الاقدام على هذا العمل مدفوعاً بعوامل كثيرة كما سنرى .

(١) هن ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) ذكر على مبارك فى الخطط ، ج ١٢ ، ص ٥٧ عن الشيخ أحمد السندوبى بأنه أحمد بن على السندوبى الشافعى المصرى ، كان من أعيان المدرسين بالأزهر ، ومن أكابر الأفاضل ذا عبارات فصيحة ، تصدر للاقراء فى ضروب من الفنون . وحج مرات وتوفى ببصرى ١٠٩٧ هـ ، ١٦٨٥ م . وعمره ثمان وستون سنة رحمه الله تعالى .

وذكره الجبرتي فى الجزء الأول من كتابه عجائب الآثار ، مرات عديدة تحت اسم « الشهاب أحمد » .

وتجيب الاشارة أن الشيخ يوسف الشربيني كان قدبرا
وجريئا في نفس الوقت فهو رغم ما ألصقه من ألفاظ بذينة بعوام
أهل الويف ، إلا أنه استطاع في الوقت نفسه أن يظهر الظلم الواقع
عليهم من أجهزة الادارة ، وذكر أن هناك فئة من المنتزعين ضالة
ظالمة لا قرعى ضميرا ولا ذمة ، كما سنرى ذلك عند دراستنا
للكتاب . أما العوامل التي دفعت به الى الاقدام على عمله ، فقد
ذكرها لنا هو بنفسه بوضوح في بداية الجزء الأول الذي جعله
مقدمة للشرح الذي خصص له الجزء الثاني ، ويبدو من كلامه
أنه قبل هذا التكليف على كره منه .

عوامل قبوله التكليف :

أولا - سوء حال أصحاب البلاغة :

فلم يعد الاشتغال بالفكر في فترة الركود ، يأتي لصاحبه
بقيمة العيش أو يجلب له رزقا « وقد تساق الأرزاق لمن لا يدرك
الخط في الأوراق ، ويحرم صاحب البلاغة ، ولا يجد من القوت
بلاغة » (١) .

وفي هذا النص اشارة ضمنية الى أن الشيخ يوسف أقبل
على ذلك مأجورا نظرا لافقر الذي كان يعاني منه العلماء ، بينما كان
بعض الجهال ينعمون في رغد من العيش .

ثانيا - مداراة أصحاب السلطان :

ذكر الشيخ يوسف أنه أقبل على هذا العمل مداراة منه
لأصحاب السلطان « فالشخص يكون مع زمانه بحسب حاله ،
يداري وقته بما يناسب لأحواله ويكون حذرا من دهره وصولته ،

ويرقص للقرود في دولته ، ويعاشر الناس على قدر أحوالهم ،
ويُدور معهم ، وينسج على منوالهم ، ويندرج في مدارج خلعاتهم .
ويظهر في مظاهر براعاتهم كما قال بعضهم :

ودارهم مادمت في دارهم وحيهم ما دمت في حيهم
وأحسن العشرة مع بعضهم يعينك البعض على كلهم (١)

وقد كان الشيخ يوسف دقيقا في كتابته ، فهو يذكر سبب
كل خطوة اتبعها ، فهو مدرك لمزاج عصره ، الذي أصبح لا يميل
إلى سماع الفكر الجاد ، نظرا للهموم التي كبلت هذا المزاج .
وشلت حركته الفكرية ، ولذا علل سبب تسميته الكتاب بالاسم
الذي حصله بقوله « وقد سميت هذا الشرح هن القحوف بشرح
قصيد أبي شادوف ، وأطلب من القريحة الفاسدة . والفكرة
الكاسدة الاعانة على كلام أعرفه من نبات الأفكار وأسطره من
فشار ، وأن يكون من بحر الخرافات ، والأمور الهباليات ، والخلعة
والمحجون . » فقد يلتذ السامع بكلام فيه الضحك والخلعة ، ولا يميل
إلى قول فيه البلاغة والبراعة لأن النفوس الآن متشوقة إلى شيء
يسليها من الهموم ، ويزيل عنها وارد الغوم :

ففي مذهبي أن الخلعة راحية

تسلي هموم الشخص عند انقباضه « (٢)

ويمكن أن نستنتج من هذا النص ، اعتراف الشيخ يوسف
بأن حكاياته الهبالية وخرافات التي وزعها في كثير من صفحات

(١) هن ، ج ١ ، ص ٤ .

(٢) هن ، ج ١ ، ص ٣ .

الكتاب ، كانت باعتباره من بحر الخرافات والمجون ومن نسج خياله لادراكه الواعى بالظلم الواقع على أهل عصره حتى أصبحت النفوس على حد تعبيره « متشمسوقة الى شئ يسليها من الهوم ، ويزيل عنها وارد الغموم » ثم أقبل على وضع الجزء الأول من كتابه قائلاً « ولنشرع الآن فيما وعدنا ، وما زمرنا به ، ورقصنا ، والشخص يغلب عليه علمه وفنه ، والزامر لا يخفى ذقنه » (١) .

وسنعرض الآن لدراسة هذا الجزء ، وما جاء فيه لنبين الى الى أى مدى حقق الشيخ يوسف هدفه فى تحقيق رغبات من يهمهم مثل هذا العمل .

الجزء الأول :

هذا الجزء تأليف خالص ، وضعه الشيخ يوسف الشربيني ليمهد به للشرح الذى خصص له الجزء الثانى حسب تقسيمه للكتاب ، وهذا الجزء فى غالبه نسيج من الحكايات الهزلية تحدث فيها عن أسماء أهل الريف ، رجالاً ونساء ، والعادات السائدة بينهم والجهل المطبق عليهم ، وسوء أخلاق أهل الريف - كما يرى - حقيقة أن معظم هذه الحكايات ، ان لم تكن كلها مشحونة بالتشنيع والافتراء على أهل الريف ، لكن لو أدركنا أن الشيخ الشربيني وضع هذه الحكايات الملفقة معللاً ذلك بقوله ، « حتى يشتهر شرح هذا القصيد من دمياط الى الصعيد ، وأرجو الا يخلو منه اقليم ولا بلد من بلاد الصعيد » (٢) .

كما ذكر مثل هذا القول فى مقدمة أرجوزته التى ختم بها هذا الجزء من الكتاب قائلاً « وبعد انى ناظم أرجوزة لطيفة ، مفيدة

(١) هن ، ج ١ ، ص ٥ .

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٢ .

وجيزة ، تخبر عن حال ذوى الرزالة كذا عوام الريف ، لا محالة .
فنجد هداك الله ، ما أقول فى نظمها ، وعنه لاثحول « (١) » .

ولكن يجب ألا ينسينا مثل هذا القول ، أن الشيخ يوسف
كان حريصا دائما على أن يذكر بعض العبارات ، التى يشعر
القارئ أن فيها تصويرا لحال الفلاح السيئة والظلم الواقع عليه
مثل عبارة « مال السلطان » التى كان يكررها على لسان الفلاح
فى معظم حكاياته وكأنها سوط يقرع الفلاح وينهاه عن فعل أى
شئ لنفسه قبل أن يسدد مال السلطان .

على أى حال فإن الشيخ يوسف ، وضع أهل الريف فى هذا
الجزء فى اطار يرضى فى ظاهرة أصحاب السلطان ، ويشجع رغبتهم ،
بتصوير أهل الريف فى صورة سيئة تأبى العين النظر آتيها ،
ولكن فى ذات الوقت فإن التفاصيل الداخلية لهذه الصورة تحتوى
بما لا يدع شكاً ، تصويرا كاملا للظلم الذى حل بهذه الطبقة
والاعمال الذى أصابها نتيجة للرقابة السيئة التى أصبحت تحكم
العلاقة بين أفراد هذه الطبقة من جهة وأجهزة الادارة من جهة
أخرى ويكفى أن يرسم الشيخ يوسف الصورة التالية لسوء أخلاق
أهل الريف ليرضى بها ظاهريا أولى الشأن فهو يقول « أما سوء
أخلاقهم . وقلة لطافتهم فمن كثرة معاشرتهم للبهائم والأبقار ،
وملازمتهم لشيل الطين والعمار ، وعدم اكتراثهم بأهل اللطافة ،
وامتزاجهم بأهل الكثافة كأنهم خلقوا من طينة البهائم - - وأيضاً
عندهم قلة الوفا ، وعدم الانس والصفاء ، لا يؤدون القرض ،
ولا يعرفون السنة من الغرض ، ان عاملتهم أكلوك ، وأن قسحتهم
أبغضوك وان أقمت لهم الشرع رفضوك ، وأن الت لهم الجانب

مقتوك ، العالم عندهم حقير والظالم عندهم كبير أمورهم معانده ،
وليس عندهم فوائد ، عندهم قابض المال أعز من العم والخال ،
سود الوجوه ، اذا رأوا معروفا أنكروه كما قال الشاعر فى المعنى :

أهل الفلاحة لا تكرمهم أبدا
فإن اكراهم فى عقبه ندم
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم
سود الوجوه اذا لم يظلموا ظلموا (١)

ولكنه بجانب هذه الصورة فانه يذكر كثيرا فى ثنايا حكمائاته ،
بعض مظاهر القسوة التى يرتكبها رجال الادارة مع الفلاحين ،
وهجر هؤلاء لقراهم ومزارعهم خوفا من العقاب ، فالابن يفر هاربا
اذا انكسر مال السلطان على أبيه ، والا أخذ رهينة حتى يغلق أبوه
ما عليه من مال فعبارات « مال السلطان » و « العونة » .
« الوجبة » « نزلة الصراف » « مجيء الديوان » « نزلة الكشف »
لا تذكر فى هذا الجزء الا ويشعر القارئ بمدى الرهبة التى كانت
تسيطر على الفلاح عند سماعه احداها . فحلول واحدة منها معناه

(١) مز ، ج ١ ، ص ٥ - ٦ .

للجبرنى وصف شبيه بهذا الوصف فقد قال : « وقد سلب الله على هؤلاء
الفلاحين بسوء أفعالهم ، وعدم دياتهم وخيانتهم واضرارهم لبعضهم البعض من
لا يرحمهم ولا يغفر عنهم » كما قال فيهم البدر الحجازى :

وسبعة بالفلاح قد انزلت
شيوخهم ، استأذهم والمشد
مع النصارى ، كاشف الناحية
وفقرهم ما بين عينهم
لما حووه من فيجح الفعال
والقتل فيما بينهم والقتال
وزد عليها كدعم فى اشتغال
مع اسوداد الوجه هذا النكال

عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ .

طلب المال والعوائد من الفلاح رغم سوء حاله الاقتصادية التي أصبح يعيشها . ومن هنا كان الصراع بين طبقة الفلاحين من جهة ، وأجهزة الادارة من جهة أخرى ، ولكن الغلبة كانت للفريق الأقوى ، وهروب الفريق الأضعف ، فهو صراع غير متكافئ على أى حال .

أيضا فان الشيخ يوسف فى هذا الجزء ، حرص كل الحرص ، أن يذكر دائما عبارة « عوام أهل الريف » فيقول « وقال لى بعض عوام أهل الريف » ، « واتفق لبعض عوام أهل الريف » والتعريض دائما فى هذا الجزء موجه الى عوام أهل الريف دون غيرهم ، وربما أراد الشيخ بذلك أن يخرج من أهل الريف العرب والماليك وغيرهم من أجهزة الادارة الذين استلزم عملهم اقامتهم بالريف . على أى حال فان التعريض فى هذا الجزء ارتبط بعوام أهل الريف ، ولعله قصد بهم العاملين بالفلاحة فعلا .

وختم الشيخ يوسف الجزء الأول من كتابه ، بارجوزة طويلة سرد فيها جميع الأفكار الرئيسية التي وردت فى حكاياته من سوء أخلاق عوام أهل الريف ، وبذاءة أسمائهم والجهل والفقر اللذين حلا بهم ، والطرق الصوفية وسيطرتها على عقولهم وتأثيرها على حياتهم ، ثم سفه شعرهم ، وربما لأنه أدرك أنه مقبل على شرح قصيدة من هذا الشعر ولذا قال :

ناظهم ان قال يوما شعرا فشعر يشبه طعم العذرا
سماعه اذا بدا رزية لكن له ما بينهم مزية (١)

ويجب أن نشير الى أن الشيخ يوسف ، رغم كل ذلك ، قد التمس العذر لنفسه فالذى جعله يقبل على عمله هذا سمة العصر — على حد تعبيره — فهي التي دعت الى مثل هذا التلون فى الأسلوب

فذكر « فالسلامة فى مداراة الناس ، وحسن الانطباع معهم بلطف
الايناس وأن يكون الشخص متنقلا فى أطوارهم دائرا فى فلك
أدوارهم كما صرحت بذلك فى بعض الأبيات .

فطورا ترانى عالما ومدرسا وطورا ترانى فاسقا فلفوسا
وطورا ترانى فى المزامر عاكفا وطورا ترانى سبيدا ورئيسا
مظاهرا أنس ان تحققت سرها تربك بدورا أقبلت وشموسا (١)

وهكذا نرى أن الشيخ يوسف كان دائما يلتمس لنفسه
العذر ، لكل ما يقدم عليه ، وربما لأنه أدرك أن اقدامه على مثل
هذا العمل سوف يجز عليه غضب ونقد الكثيرين .



الجزء الثانى :

عندما بدأ الشيخ يوسف الشريينى فى الجزء الثانى الخاص
بشرح القصيد الشعبية فانه اعترف فى بداية هذا الجزء بأنه أطلق
« عنوان اليراع لبيان تلك الأمور الحاصلة لحمل معانى نظم
القصيد (٢) ويجب أن نتنبه لمغزى معنى عبارته « لبيان تلك الأمور
الحاصلة » فانه من خلال هذه الكلمات أعطى لنفسه حق ذكر
وايضاح الأعباء الظالملة التى كان يشكو منها الفلاح .

والدارس يستطيع أن يميز بسهولة فى القصيد ثلاثة أقسام،
كل قسم منها تناول موضوعا قائما بذاته ، وسنعرض لكل منها

(١) نفسه ، ج ١ ، ص ٥٥ .

(٢) مز ج ٢ ، ص ٩٠ .

على حدة ، تذكر نص الأبيات التي تشكل القسم ، ثم نتلوها بدراسة
شرح الشيخ الشربيني لها ، وقد تناول القسم الأول (※) .

١ - القسم الأول من القصيد وموضوعه :

شكوى الفلاح من ظلم الملتزمين وأعدائهم من أجهزة الإدارة
والأبيات التي تصور هذا الجانب من حياة الفلاح .

١ - يقول أبو شادوف من عظم ماشكى
من القمل جسمه ما يفضال نحيف

٢ - أنا القمل والصبيان فى طوق جبتى
شبه النخالة يجرفوه جريف

٣ - ولا ضرني الا ابن عمي محيلة
يوم تجي الوجبة على يحيف

٤ - وأيشم منه ابن أخوه خافر
يقرط على يضى يخليه ليف

٥ - ومن نزلة الكشاف شابت عوارضى
وصار لقلبي لوعة ورجيف

٦ - ويوم يجي الديوان تبطل مفاصلى
وأهر على روحى من التخوف

(★) أبيات القصيدة موزعة على صفحات الجزء الثانى كله ، حيث ان الشيخ
الشربيني يذكر البيت من النص ويضع أمامه حرف (ص) يقصد النص ثم يشرحه
بوضع حرف (ش) أمام كلامه ويقصد الشرح وقد قمت بتجميع نص القصيد من
صفحات الجزء الثانى وكتبت أبيات كل قسم على حدة ، حسب التقسيم الذى وضعته
لموضوعاتها .

- ٧ - وأهرب حدا النسوان والتف بالعبا
ويبقى ضراطى شبيهه طبل عفيف
- ٨ - ويادوب عمرى فى الخراج وهمه
تقضى ولا لى فى الحصاد سعي
- ٩ - ويوم تجى العونة على الناس فى البلد
تثمينى فى الفسرن أم وطيف

واضح من هذه الأبيات شكوى الشاعر الشعبى الذى يعبر
عن احساس بنى طبقتة من الظلم الواقع عليهم من أجهزة الادارة التى
يتعاملون معها ، وقسوة هذه الأدوات العثمانية - المملوكية ، - فى
جمعها للأموال ، واتباعها طرقا غير مشروعة ، وهذا ما لم يستطع
الشارح أن ينكره ، بل أكد كعاصر ، وشرح هذه المظالم التى
كانت سائدة فى عصره بايضاح ، مما يجعل لمعلوماته أهمية كبيرة ،
ترقى الى مصادر الدرجة الأولى لدراسة تاريخ مصر فى تلك الفترة ،
والأدلة على ذلك كثيرة فى الشرح نكتفى بذكر البعض منها ، فمثلا
عندما يتعرض لشرح البيت الثالث الخاص بشكوى الفلاح من
الوجبة يذكر « بمجرد طلوع المشد أو الملتزم أو النصرانى الى
الكفر ، أو البلد ، فتوزع على الفلاحين بحسب ما يخصهم فى
الأرض من القراريط والغدن ، ونحو ذلك ، فمنهم من يكون عليه
فى الشهر يوم ، ومنهم من يفعلها فى كل جمعة (※) مرة ، ومنهم
من يجعلها فى كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين
وقلتهم ، وحسب زيادة الأرض ونقصها فلا بد منها فى كل يوم مدة
الاقامة ، فيقوم الرجل بكلفة المشد والنصرانى ان كان حاضرا .
وجميع من يكون من طائفة الملتزم ويلتزم بأكلهم وشربهم ، وجميع

(★) يقصد كل اسبوع .

ما يحتاجون إليه من عليق دوابهم وما يتمنونونه من المأكل من اللحم والدجاج ، ولو كان فقيرا ألزموه بذلك قهرا عليه ، والا حبسه الشد رضره ضربا موجعا ، وربما هرب من قلة شيء يصنعه ، فيرسل المشد الى أولاده وزوجته ويهددهم ، ويطلب منهم ذلك ، فربما رهنّت المرأة شيئا من مصاغها أو ملبوساتها على دراهم ، وأخذت الدجاج أو اللحم وأطعمتهم وأحرمت أولادها من الأكل منه خوفا على نفسها من أنه لا يكفيهم مثلا ، وقد يربى الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئا ويحرم نفسه وعياله من خوفه من الضرب والحبس . وصارت (الوجبة) على الفلاحين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين ، فلا بد من فعلها للمشد بالقرية أو النصارى أو الملتزم ، اذا حضر كما تقدم بيانه ، واذا أسقطها بعض الملتزمين ، جعل في مقابلتها شيئا معلوما من الدراهم وأضافه الى المال ويأزمهم بدفعه الى المشد بالقرية ، تؤخذ منهم كل عام فهى من أنواع الظلم » (١) .

وفى رأينا أنه لا يوجد أبلغ وأوقع فى النفس من هذا الوصف التصويرى الذى أثبتته الشيخ يوسف الشربيني لهذا النوع من الظلم الذى فرض على أهل الريف ، ووضح أنه أصاب الهدف بتصويره هذا النوع من المظالم فى أسلوب واضح دقيق لايحتاج معه الى دليل آخر . وأنه اذا كان قد قسى على الفلاح فى ظاهر الكثير من ألفاظه الا أن ذلك لم ينسه تسجيل المظالم التى وقعت عليه من أصحاب السلطان .

وكان منصفاً حقاً عندما ذكر أن بعض الملتزمين كان يتعفف عن الوجبة بالكلية وتحدث عن غرامة البطالين واستخدام الفلاحين

(١) عز ، ج ٢ ، ص ١١٥ .

سبق أن بينا من واقع سجلات الترايع كيف كانت تقدر العادات بأموال تضاف الى المال الميرى ، كما أن سجلات الالتزام سجلت ذلك أيضا .

بدون أجر قائلا « فكل ما كان فيه اضرار للناس فهو حرام » ،
ويبين لنا بوضوح « أن الأمير أو غيره اذا التزم بقيرية وجد في
دفاتر من التزم بها قبله الوجبة وغرامة البطالين ، وغير ذلك مما هو
من أنواع الظلم ، فيجعل ذلك على أهلها حكم الحوادث(*) السابقة
كما جرت به العادة » (١) والحقيقة أن الشيخ يوسف الشربيني
فى شرحه هذا لا يقل درجة عن ما أثبتته الوثائق فقد سجلت دفاتر
الالتزام المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلمة بالقاهرة ،
العادات المقررة على الفلاحين للملتزمين والكشاف وغيرهم .

وكذلك أوضح فى شرحه لنزلة الكشاف على القرى ، مدى
الخراب الذى كان يلحق بعض القرى نتيجة لتصرفاتهم ، وكيف
أن الفلاحين « يسرعون له فى الاكل والشرب والتقاديم على ما جرت
به العادة » (٢) .

أما وقت مجئ « الديوان » ، أى حلول ميعاد سداد مال الديوان
« فيكثر الخوف والحبس والضرب لمن لا يقدر على غلاق المال ، فمن
الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة ، أو يأخذ على زرعته الى أوان
طلوعه بناقص عن يبعه فى ذلك الزمن ، أو يبيع بهيمته التى تحلب
على عياله ، أو يأخذ مصاغ زوجته يرهنه ، أو يتصرف فيه بالبيع
ولو قهرا عليها ، ويدفع الثمن للنصرانى ، أو لمن هو متولى قبض
المال وان لم يجده شيئا ، ولا يرى من يعطيه ، وخشى الملتزم
أو المشد من خرابه (**) من البلد أخذ ولده رهينة عنه ، حتى يغلق
المال ، أو يأخذ أخاه ، ان لم يكن له ولد أو أحد من أقاربه ،

(١) مز ، ج ٢ ، ص ١١٥ .

(*) الرسوم والضرائب المستحقة .

(٢) مز ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(**) يقصد هروبه من البلد .

أو يوضع فى الحبس للضرب والعقوبة حتى تنفذ فيه احكام الله تعالى ، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله فلا يعود الى بلد . قط ، ويترك أهله ووطنه من هم المال وضيق المعيشة . . حتى اشتهر وعم مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم « ثم يذكر » فنزول الديوان فى البلد على كل حال ، أمر مهول على الفلاحين ، ومصيبة على المقلين . . فلابد على كل حال من تغليق المال . ولو حصل من ذلك الهم والنكال « (١) وهكذا نرى أن الشيخ الشربيني لم يستطع ، ازاء شكوى الشاعر الشعبي سوى ذكر الحقائق ، ووضعها بالصورة التى كانت تطبق بها فى وقته حتى أصبحت معلوماته ذات أهمية تاريخية كبيرة ، أضف الى ذلك أن الشيخ الشربيني سجل لنا حقائق على قدر كبير من الأهمية ، فهو يذكر أن قابض المال لم يكن فى كل الأحوال نصرانيا ، كما هو شائع ويفهم ذلك من قوله ويدفع الثمن للنصراني ، أو لمن هو متولى قبض المال .

ثم يواصل الشيخ رسم الصورة التى شكى منها الشاعر الشعبي ، ويزيدها ايضاحا عندما يعرض لشكواه من قضاء عمره فى الهم من أجل الخراج ، عاقدا لنا مقارنة تاريخية جميلة بين المغارم التى أصبحت تحل بالفلاحين فى عصره نتيجة للموارد وكثرتها وبين الصورة اليسيرة التى كانت تسير عليها الأمور فى العصر السابق لعصره وبين لنا كيف أن « الأرض لايقوم بزرعها الا الفلاح القوى المتيسر ، خصوصا لما زاد عليها الآن من المظالم ، وزيادة الخراج والعوائد المكتتبة على الفلاحين والمغارم فالزرع وان ورد أن فيه تسعة أعشار البركة لايفى بهذا المقدار من كثرة الظلم ، وأما فى الزمن المتقدم فلم يكن عليه عوائد ، ولا كلف ولا مغارم ولا شيء مما هو موجود الآن بل كان الشخص يزرع الأرض ، وكان

(١) هن ، ج ٢ ، ص ١٢٥ ، ١٢٨ .

خراجها شيئاً يسيراً ، ولا يعرف وجبة ولا غرامة ولا شيئاً من ذلك قط » ويعقب بقوله « وكانت البركة حاصلة بزيادة الأرض كلها عامرة بالزرع والناس فى غاية الخير وسعة الرزق والكسب » (١) .

لاريب فى أن هذه المعلومات التى سجلها الشيخ الشربيني كمعاصر لوقت حدوثها بأمانة ودقة ، مع ربطها بالصورة التى كانت سائدة قبل عصره ، وهذا المنهج يعطى لشرح الشيخ الشربيني الصفة العلمية الموضوعية .

وعندما يعرض للعونة وخوف الفلاح منها وخشيته ، فإنه يشرحها بصورة واضحة يستطيع الدارس أن يجد فى شرحه كل مايتخيه عن ماهيتها ووقتها والقرى التى تشملها وأقرارها ، وعدم شرعيتها فهى « أوأن حفر السواقي وضم الزرع ، وحفر القنى . مما يحتاج اليه فى هذا المعنى ، والمعونة (السخرة) إنما تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الأوسية ، وهو أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية ، أو كفرا من كفور الريف يزرع فيها ، أو فى الكفر جانباً من الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين بخراج معلوم ، ويسمى هذا الجانب الذى يزرعه الأوسية فيرسل ثيرانا وأخشاباً ومجاريث وما يحتاج اليه ، ويجعل له على ذلك وكيلاً ومحللاً معدلاً لأخشابه وبهاثمه ، ويقال لها دار الأوسية ، ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها ، بحساب وضبط ، فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار ، ولحفر القنى أو ضم الزرع ، أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلاً يقال له الغفير فينادى العونة يافلاحين ، العونة يابطالين ، فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ، ويسرحون للحفر ، أو لكل ما يأمرهم به كل يوم ، من غير أجره ، إلا أن يفرغ الحفر والضم ، وكل من تراخى أو تكاسل عن السروح ، أخذه المشد وعاقبه وغرمه

دراعم معلومة ، وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت مثلا (*) ، فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ومن بيت فلان شخصان بحسب ماتقدر عليهم قديما وحديثا ، فلا ينقلب من عليه العونة منها ، وان مات جعلوها على ولده ، وهكذا ، فهي داعية كبرى على الفلاحين ومصيبة عظيمة على البطالين والله الحمد اراح الله قريتنا منها ، انما هي قراريط معلومة على الفلاحين لا يعرف الملتزم الا خراجها يأخذه في كل سنة على التمام والكمال ، وان كان عليهم بعض العوائد ، ومظالم فليست كبلاد الأوسية ، لأنهم دائما في تعب وكدر وغرامة وسخر وهم زائد » (١) .

وهكذا أوضح الشيخ الشربيني بما لا يدع مجالا للشك مدى الظلم الذي كان يحق بالفلاحين نتيجة للعونة وغيرها من العوائد ، بل أكد أن العونة من أشد أنواع المظالم التي حلت بالفلاح آنذاك . وبذلك تستطيع أن تقرر أن الشيخ يوسف الشربيني في شرحه لهذا القسم من قصيد الشاعر الشعبي أبي شادوف وضع أمامنا الحقائق التالية .

أولا : أن الفلاح كان يعاني الكثير من المظالم التي حلت به نتيجة لتطبيق نظام الالتزام عليه وإدارة الأرض الزراعية عن طريقه .

(*) يقصد بالبيوت العائلات .
(١) مز ، ج ٢ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

ذكر الجبرتي عن العونة « وكان من طرائقهم أنه إذا آن وقت الحصاد والتخضير طالب الملتزم أو قائم مقامه الفلاحين فينادي عليهم النفير أمس اليوم المطلوبين في صبحه بالتبكير الى شغل الملتزم ، فمن تخلف لئذراً أخضر الغدير أو المشد وسحب من شنبه وأشبعه سباً وشتما وضرباً ، وهو المسمى عندهم بالعونة والسفخرة ، واعتادوا ذلك بل يرونه من اللازم الواجب » عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ وفي رأينا أن وصف الشيخ الشربيني أكثر إيضاحاً وتصويراً وعمقا عما ذكره الجبرتي .

ثانيا : استغلال الملتزمين وأعوانهم من أجهزة الادارة ،
لسلطانهم ، واتباعهم طرقا غير مشروعة فى معاملتهم للفلاحين ،
وفرضهم كثيرا من العوائد التى أصبحت ترهق كاهل هذه الطبقة .

ثالثا : تقاعس السلطة المركزية فى القاهرة ، عن ردع هذه
الأدوات وتركها فى ممارسة تعسفها مع الفلاحين ، دون تدخل من
جانبيها ، فيه دليل ادانة لها وبرهان على ضعفها .

وأخيرا يمكننا أن نقرر باطمئنان ، أن الشيخ الشريينى ، اذا
كان قد ألصق كثيرا من الصفات البذيئة بالفلاحين ، الا أنه فى هذا
الجزء من كتابه كان جريئا حقا عند توضيحه للمظالم التى حلت
بالفلاحين ، ونقده للأوضاع السائدة ، وعدم تردده فى ذكر أنها ظلم
وحرام وغير ذلك كما سبقت الاشارة ، ولذا يمكننا أن نذكر أنه
اذا كان فى الكتاب جانب اتهام للفلاح - وربما كانت له دواعيه .
فان فيه أيضا جانب انصاف .



٢ - القسم الثانى من القصيد وموضوعه :

الأطعمة التى تمنأها الشاعر الشعبى أبو شادوف ، تعبيرا عن
حاجة أبناء طبقته اليها : رغم فقر هذه الأطعمة ، الا أن تغنى الشاعر
الشعبى بحرمانه منها ، يوضح لنا الى أى مدى ساء حال الفلاح حتى
أصبحت نفسه تهفو الى هذه الأطعمة ، وذلك نتيجة للمظالم التى
سبقت الاشارة اليها والتى أرهقت كاهله أما الأبيات فهى :

١٠ - ولا هدنى من بعد هاد ، وهاده

سوى الكشك (*) لما يستحق عريف

(*) نوع من الطعام لازال يستعمل فى الأرياف .

- ١١ - ولا شاقنى الا المدمس وريحتو
علا من جتو جفنه بنص رغييف
- ١٢ - علا من رأى البيسار فى الجرن جالوا
ويدهس (**) ولو كان بالقلنج ضعيف
- ١٣ - على من قشع جفنه بليلة ملانه
ولو كانت بلا قلقاس يا دنديف
- ١٤ - على من جتو قصعة وهو بيحرت
ويقعد يجرف للحنك تجريف
- ١٥ - على من دعس بالعزم فى المش بالبصل
ولو كان بالسكرات كان ضريف
- ١٦ - على من شرب متردملان مطير
من اللبن الحامض يسرف رفيف
- ١٧ - على من جتوا أم الخلول لدارو
ويعزم على أهل البلد ويضيف
- ١٨ - أنا ان شفت عندى ، يوم طاجن مشكشك
فهذاك يوم البسط والتقصف
- ١٩ - متى أنضر الخبز فى الدار عندنا
واندف منها بالعويش نديف
- ٢٠ - متى أنضر الفول المشوى بفرننا
ولغو يقشروا والعروق ليف

(**) أى ياكل بشراة حتى يملا بطنه .

- ٢١ - متى أنضر أن طحن الطحين وجبتو
وبطط لي منه فطير رهيف
- ٢٢ - أيا مطيب الجليان والعدس اذا استوى
وشرش بصل حولو وميت رغيف
- ٢٣ - يا محسن الخبز القمر على النداء (***)
فوقو من السرسوب حلب نصيف
- ٢٤ - على من ملا قحفو جبينه طربه
وراح ورا الجاموس يرعى النيف
- ٢٥ - على من قشع لقانة أموملانه
من الهيطيلة الى لها ترصيف
- ٢٦ - وأقعد لها بالعزم في رايق الضحي
واسحب لها مصبوبة أم وطيف
- ٢٧ - ألا يا ترى اشحال اللبن بعد غلوه
ولو كان بالخبز السخن رديف
- ٢٨ - ألا يا ترى اشحال مفروكة اللبن
على زلطها قلبى يرف رفيف
- ٢٩ - أنا ان شفت لقانة ابن عمى مخيم
ملانة من التفتيف ملو طفيف
- ٣٠ - قشرته جميعه ما تركت بقيته
لفيري ولا عندي بدا توقيف

(***) يقصد في الصباح المبكر وقت أن يكون الندى على النبات .

٣١ - أنا خاطري أكلت فسيخ على الندى
أضال عليها باكي وأسيف

٣٢ - على من نضر في فرن دار وطوجن
زغالييل من برج بن أبو شنيف

٣٣ - وفطر فطائر من طحين ابن عمه
ويقعد لها قعدة غلام خسيف

٣٤ - على من نضر طاجن سمك في فريته
ولو كان يا اخواني بلا تنضيف

٣٥ - على من رأى في التل كرش ملقح
ومن فوقه الدبان يعف عفيف

٣٦ - دنا ان شفته خدتو بحالو سلقنتو
وكلتو بتلفوا ما أرى تقنيف (*)

ولم يزد عمل الشيخ الشرييني عند شرحه لهذا القسم رغم طوله ، على وصف هذه الأطعمة وأن الفلاح حرم منها ، نتيجة للمظالم المادية التي حلت به ، ونظر لنشأة الشيخ الريفية ، وتردده على كثير من القرى ، والتقائه بكثير من أهل الريف ، فانه أجاد في شرحه لصناعة هذه الأطعمة ، في كل من الريف والمدينة ، وأكد أن صناعة هذه المأكولات أحسن وأكثر اتقاناً في المدينة عنها في الريف ، كما ذكر في بعض الحكايات المتعلقة بتسمية هذه الأطعمة ، وبعض فوائدها في علاج بعض الأمراض وزمن ظهور بعضها ، وفي زمن من الخلفاء والسلاطين ظهر هذا الصنف أو ذاك ، وسجل بعض الأشعار والمواويل التي تغنى بها أهل الريف عن هذه الأطعمة .

(*) وضع الشيخ الشرييني في شرحه وصفا واضحا لجميع هذه الأطعمة والأواني التي تستعمل في صناعتها .

٣ - القسم الثالث من القصيد وموضوعه :

تمنى الشاعر الشعبي زيارة المدينة وتحقيق بعض أمنياته
فيها وأكل بعض الأطعمة التي حرم منها :

٣٧ - أنا ان عشت لا روح المدينة وأشبع
كروش ولو أنى أموت كيف

٣٨ - وأخذ من غزل العجوز وأبعو
وأكل بحقو يا ابن بنت عريف

٣٩ - وأسرق من الجامع زرابين عدة
وأكل بها من شهوتي في الريف

٤٠ - وأشبع من الترمس وأكل مقيلي
وألفوا بقشرو ما أرى توقيف

٤١ - وأخذ لي لبدة وكرمشير
وأنزل كما كلب ابن أبو جفيف

٤٢ - ويجلس بجنبى ابن جرو وكل خره
وابن كل الصك النضيف وضيف

٤٣ - وابن فسا التيران وابن خرا الحسه
وقلوط الزبلة وابن كنيف

٤٤ - واختم قصيدى بالصلاة على النبى
نبى عربى مكى شريف عفيف

وواضح من هذا القسم أن الشاعر الشعبي عبر عما يعانيه
آبناء طبقتهم من الحرمان والفاقة ، فدارت بخاطره أمنيات ، تمنى

أن يحققها بذهابه الى المدينة ، لعله يتمكن من اشباع نهمه بالمأكولات
التي حرم منها ، حتى ولو كلفه ذلك ، ارتكاب جريمة السرقة فترجم
بذلك عن ذات نفسه ونفس أبناء طبقته بشعره هذا .

من العرض السابق لجزئى كتاب « هز القحوف » ، يتضح
لنا أن الكتاب على جانب كبير من الأهمية لدراسة تاريخ مصر فى
العصر العثمانى لأمر عدة :

أولا : ان القضية الأولى والهامة التى يثيرها الكتاب ، وتشكل
عموده الفقرى هى قضية الفلاح وحاله فى العصر العثمانى المملوكى ،
فاذا كان بطل الكتاب الأول الشاعر الشعبى أبو شادوف ، قد نظم
قصيدته ، مبينا لنا سوء الحال التى عانى منها الفلاح ، والظلم
الذى وقع عليه فى ذلك العصر ، فان الانصاف يستدعى أن نذكر
أن الشيخ يوسف الشربيني ، قد أضاف بشرحه للقصيد الأمور
ايضا ، كما ظهر لنا من النصصوص التى ذكرناها ، وأوضح
بأسلوبه أن هذه من أمور الظلم التى حلت بالفلاح فى ذلك العصر .

ثانيا : أوضح الكتاب فى جزئه الأول ، مدى سيطرة الطرق
الصوفية على سكان الريف وترك لنا بصمات تدل على أنه اذا كان
قد وقع على الفلاح مكرها ، ظلم الادارة نتيجة للأعباء التى أصبح
يشن منها ، فانه عن طوعية واختيار أضاف عبء العادات التى كان
يتطلبها وقوعه تحت سلطان الطرق الصوفية وقد سبقت الإشارة
الى ذلك .

ثالثا : يعد الكتاب مرجعا وافيا لدراسة العادات والتقاليد
الريفية والحضرية التى كانت سائدة فى مصر فى القرن السابع عشر
الميلادى ، والتى ما زال بعضها حيا فى كثير من قرانا ومدننا ،
ولذا فان الكتاب يصبح مصدرا وثائقيا هاما لدراسة المجتمع المصرى

فى تلك الفترة ، بل والفترة السابقة لأن الشارع كثير الاستطراد
فى أسلوبه ، فكثيرا ما يتتبع نشأة هذه العادة أو غيرها عن طريق
سرد الكثير من القصص والحكايات .

رابعا : فى الكتاب جانب طبى هام حيث ان الشيخ الشربينى
فى أثناء شرحه يسرد كثيرا من الحكايات عن فوائد بعض الأطعمة
الطبية ، والأغراض التى تستعمل فيها ، وكيف يستعملها الفلاحون ،
ورغم أن الكتاب يعد موسوعة فى هذه الفروع ، ورغم استطراد
الشربينى من موضوع الى موضوع والخروج من حكاية الى حكاية ،
فان كل هذه الأمور لا تحجب عن العين القضية الأولى والهامة التى
يعالجها الكتاب وهى قضية الفلاح . فالكتاب مصدر جدير
بالاهتمام .

الفصل الثالث

عبد الرحمن الجبرتي وأحمد شلبي بن عبد الغنى

تمهيد

تتناول هذه الدراسة المقارنة ، مصدرين
من مصادر تاريخ مصر . فى العصر العثمانى
هما :

١ - «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» ،

تأليف : عبد الرحمن بن حسن الجبرتي .

٢ - « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء

والباشات » (*) تأليف : أحمد شلبي بن عبد الغنى .

(*) حصلت على صورة لهذه المخطوطة . من نسختها الوحيدة المحفوظة بمكتبة

جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأقوم حاليا باعدادها للنشر .

فصل اول - ٨١

وهذان المصدران يمثلان حلقتين متصلتين ومتعاقبتين فى
سلسلة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى (**).

(**) يعتقد بعض الباحثين أن مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى
جد نادرة ، والحقيقة غير ذلك ويكفى أن نذكر أسماء بعض مؤرخى هذا العصر لتنفذ
على تلك الحقيقة :

١ - ابراهيم الصوالى العوفى .

- الصواعق فى واقعة الصنابق (١٠٧١ - ١١٦٣ هـ ، ١٦٦٠ - ١٧٠١ م)
دار الكتب ١٣١٨٣ .

٢ - أحمد الدمرداشى كتمخدا عزبان .

- الذرة المنصانة فى أخبار الكنانة . (تتناول الفترة ١٠٩٩ - ١٠٦٩ هـ ١
١٦٨٨ - ١٧٥٦ م) .

٣ - أحمد بن زنبيل الرمال .

- وقعه السلطان سليم بن عثمان فى فتوح مصر مع السسلطان القورى
وطومانباي . وقد حققه ، عبد المنعم عامر ، ونشر ضمن سلسلة كتب ثقافية العدد
(١٥٣) تحت اسم « أخرة الماليك » ، القاهرة ١٩٦٢ م .

٤ - عبد الله الشبراوى .

- رسالة شرح الصدر فى غزوة بدر : يوجد بأخرها نبذة فى تاريخ ولاية مصر
الى نهاية حكم على باشا الحكيم ١١٢٩ هـ - ١٧١٧ م .

٥ - على بن محمد الشاذلى الفرا .

- ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة (١١٢٣ هـ - ١٧١١ م) . تحقيق
الدكتور عبد القادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ،
١٩٦٨ م .

فأحمد شلبي بن عبد الغنى ، رغم أنه سكت عن الترجمة لنفسه ولأسرته ، ورغم أن الجبرتنى نفسه ، أعجب بكتاب أحمد شلبي ، فإنه سكت عن الترجمة له ، واعتبره شخصاً مجهولاً ،

- = ٦ - محمد بن أحمد بن إياس المنفى (٨٥٢ - ٩٣٠ هـ ، ١٤٤٨ - ١٥٣٣ م) .
 - بدائع الزهور في وقائع الدهور ، الطبعة الثانية ، خمسة أجزاء ، حققها وكسب لها المقدمة والقهارس ، محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ م .
 - « نهاية الأرب في رفع الطلب » معهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، ميكروفيلم ، رقم ٢٦ .
 - محمد بن عبد المعطى بن أبى الفتح بن أحمد بن عبد المغنى بن على الأسدينى ، الموفى ١٠٦٠ هـ - ١٦٥٠ م .
 - « لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول » . المطبعة العثمانية ، القاهرة ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م .
 ٩ - محمد بن محمد بن أسى السرور البكرى : المتوفى ١٠٨٧ هـ - ١٦٧٦ م .
 له عدة مؤلفات كلها مخطوطة ، ومحفظة بدار الكتب المصرية عدا المؤلف الأخير من عدا الترتيب محفوظ بمكتبة سوهاج ، وله ميكروفيلم ، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .
 - عيون الأخبار ونزهة الابصار . دار الكتب رقم ٧٢ بتاريخ .
 - الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة ، معهد المخطوطات العربية ، رقم ٤١٩ تاريخ .
 - النزهة الزاهية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية ، دار الكتب رقم ٢٢٦٦ تاريخ .
 - المنح الرحمانية فى تاريخ الدولة العثمانية ، دار الكتب رقم ١٩٢٦ تاريخ .
 - اللطائف الربانية على المنح الرحمانية ، دار الكتب رقم ٨٠ .
 - الروضة والمانوسة فى أخبار مصر المحروسة ، دار الكتب رقم ٢٢٦١ تاريخ .
 - كشف الكربة فى رفع الطلبة ، قمت بإعداد هذه المخطوطة للنشر بالجلد الثالث والعشرين من المجلة التاريخية المصرية ، والذي سيصدر هذا العام (١٩٧٦) .
 ١٠ - مصطفى بن الحاج إبراهيم .

الا أنه بناء على بعض الاشارات ، التى ذكرها أحمد شلبى فى كتابه ، نستطيع أن نؤكد أنه كان واعيا للأحداث التى شغلت مصر فى الربع الأخير من القرن السابع عشر الميلادى (الحادى عشر الهجرى) ، وحتى وفاته ١١٥٠ هـ/ ١٧٣٧ م ، كما سنرى فى موضعه من البحث . وهو حينما يروى أحداث عام ١٠٩٧ هـ ١٦٨٥ م كشاهد

= - تاريخ وثائق مصر (القاهرة) ، (١١٠٠ - ١١٥٠ هـ ، ١٦٨٩ - ١٧٣٧ م) .
دار الكتب رقم ٨٥٠٥ .

١١ - مؤلف مجهول .

- تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم الى ولاية على باشا المتوفى سنة ١١٢٩ هـ - ١٧١٧ م ، دار الكتب ، مكتبة تيمور رقم ٢٤٠٨ تاريخ .
- هذا القوف فى شرح قصيدة أبى شادوف . توجد لهذا الكتاب عدة طبعات أولها صدرت سنة ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٧ م ، وآخرها طبعة المطبعة المحمودية بدون تاريخ تحت عنوان « نكت وفكاهة وأدب المعروف بهن القحوف » .

١٣ - يوسف اللوانى :

- تحفة الأحباب بهن ملك مصر من الملوك والنواب ، ينتهى ١١٣٦ هـ/ ١٧٢٣ م .
توجد النسخة الأصلية بمكتبة سوهاج تحت رقم ٨٠ تاريخ ، وتوجد نسخة مصورة عنها يدار الكتب تحت رقم ٥٦٢٣ تاريخ فى ٤٠٣ لوحة فى مجلدين .
وجميع هذه المصادر تؤرخ للفترة السابقة على تاريخ الجبرتنى ، أو السنوات الأولى من تاريخه وما تجدر الإشارة اليه أنه اذا كانت أسماء معظم هذه المصادر توحى بأنها تاريخ للوزراء والولاة ، الا أنها جميعا تصف آحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عهد هؤلاء الولاة ، فاذا أضفنا الى هذه المصادر المتوفرة ، وثائق العصر العثمانى ، وهى متوفرة كذلك وثيرة فى مادتها العلمية والرسومية والمحفظة بدار المحفوظات العمومية بالقلمة ، وأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بالقاهرة ، وكذلك وثائق محاكم الأقاليم التى كانت قائمة آنذاك ، والمحفظة وثنائى بعضها بدار المحفوظات اذا أضفنا هذه الوثائق الى المصادر السابقة ، يتضح بصورة لا تقبل الشك أن مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى متوفرة ، ولا تحتاج سوى الاهتمام بها ودراستها الدراسة العلمية التى على أساسها يكتب تاريخ مصر فى تلك الفترة كتابة علمية أكاديمية .

عيان ، ويتحدث عن الطاعون الذى حل بالبلاد فى هذا العام (١) يذكر أن أسرته لم تنج من هذا الطاعون ، فقد توفى فيه والده الشيخ عبد الغنى ، ومن هنا تأتى أهمية أحمد شلبى بن عبد الغنى كمؤرخ معاصر للأحداث يرصدها ويسجلها ويتقصى أسبابها ونتائجها .

أما الجبرتى فقد ولد سنة ١١٦٧ هـ - ١٧٥٤ م ، وعاش حتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وترجم لأسرته ترجمة وافية ، ورسم لنا صورة واضحة عن البيئة التى عاش فيها وعصرها . وفعل مثل أحمد شلبى فى رصده لأحداث الفترة التى عاصرها ووعاها .

واستطاع هذان المؤرخان كشاهدى عيان أن يغطيا أحداث التاريخ مصر - فى الفترة الممتدة من الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر - بجوانبه المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل انه مما يجدر ذكره ، أن أحمد شلبى بن عبد الغنى يذكر فى كتابه حقائق على درجة كبيرة من الأهمية ، فيما يتعلق بالنواحي الادارية والاقتصادية . تسكت عنها المصادر الأخرى المعاصرة وغير المعاصرة (٢) ، وثبت لنا صحتها من واقع الوثائق الرسمية المحفوظة بدار المحفوظات العمومية وأرشيف المحكمة الشرعية ، كما سنرى ذلك فيما بعد . ولنلق الآن نظرة موجزة على العوامل التى نرى أنها دفعت بهذين المؤرخين الى الاقدام على عملهما هذا ، الذى حفظ لنا أحداث تاريخ مصر فى الفترة المشار اليها ، ويمكن اجمال هذه العوامل فيما يلى :

-
- (١) أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، ص ٥٥ .
- (٢) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

أولاً : اهتمام المؤرخين الذاتي بعلم التاريخ كعلم ذي أهمية في حياة الأمم والشعوب ، وأنه المقياس الأول لضبط الوقائع والأحداث ، وضبط عمليات التزوير ، ومعرفة الغالب من المغلوب ، والسابق من المسبوق ، والعبرة بتلك الأحوال والتنصح بها والاستفادة منها وليس مجرد أحداث للرواية والترجمة ، وقد دفعهما هذا الاهتمام الذاتي الى تشبع الحقيقة التاريخية واستقصائها وتسجيلها وتوثيقها كلما أمكن الى ذلك سبيلا (١) .

ثانياً : البيئة العلمية المناسبة التي زودتهما بدفعة قوية في الاتجاه نحو كتابة التاريخ ، ومكنتهما من الاطلاع على دؤلفات السابقين في علم التاريخ ، فمن المعروف أن البيئة التي عاش فيها الجبرتي هيأت له اطلالاً واسعاً ، وجعلته متمكناً من الأسلوب الى حد كبير بالنسبة لمعاصريه ، فلاشك في أن اختلافه الى حلقات الدرس في الأزهر وحضوره دروس والده في المنزل جعله يلم بكثير من العلوم العقلية والعقلية ، هذا الى جانب المامه بأحداث العصر ودسائسه ، وأخبار الولاة والأمراء والمشايخ ، عن طريق ما كان يروى على مسمع منه في منزل والده ، هكذا تهيأت للجبرتي البيئة الصالحة التي لا شك أنها نبهته الى كتابة التاريخ .

أما أحمد شلبي بن عبد الغني ، فقد ذكر أن والده كان شيخاً ، وذلك في معرض حديثه عن الطاعون الذي حل بمصر عام ١٠٩٧ هـ - ١٦٨٥ م ، حيث قال : « وفيه توفي والدي الشيخ عبد الغني رحمه الله عليه » ويذكر في مواضع كثيرة من كتابه ، الصداقة التي كانت تربط بينه وبين علماء عصره وقضاته ومتصوفيه . هذا الى جانب اهتمامه بالاطلاع على مصنفات السابقين ،

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ١ ، ص ٤ ، أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٥ .

وبخاصة التاريخية منها ، التي رأى فيها اما محض تلخيص لما سبقها ، أو شرح لبعضها ، أو جمع لمتفرق منها أو اكمال النقص فى بعضها ثم قال : « وليس كتابى هذا بشئ من ذلك ، وانما مقصود به سلوك ما سلكه العلماء من المسالك رجاء بركتهم والتمسك بأذيال الاعلام من باب التطفل على أبواب الكرام وقد قال بعضهم تشبهوا بهم وان لم تكونوا مثلهم » (١) .

ثالثا : الأحداث المعاصرة : فقد عاش المؤرخان فى فترة زحرت بالصراعات العسكرية ، نتيجة لازدياد نفوذ الجند على السلطة ، وبخاصة جند الاسباهية وثوراتهم المتكررة ضد الادارة ، وظلمهم للسكان وفرضهم للاتاوات المتكررة عليهم . مما أدى بدوره الى سوء أحوال الأهالى وبخاصة الفلاحين . هذا الى جانب ازدياد نفوذ الأمراء المماليك على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد هؤلاء الأمراء . ولكن مما يجب ذكره أن ازدياد نفوذ الأمراء المماليك صاحبه انقضاءهم الى بيوتات متصارعة على الحكم ، الأمر الذى أدى الى الحروب العديدة التى وقعت فيما بينهم طوال القرن الثامن عشر وكان لها تأثير سئ على اقتصاديات البلاد . يضاف الى ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحل بالبلاد وتأثيرها على الأهالى ، ثم ما حل بمصر فى أواخر القرن الثامن عشر من غزو فرنسى ، ثم فترة الاضطراب السياسى التى عاشتها البلاد بعد خروج الحملة الفرنسية ووصول محمد على الى الحكم فى أوائل القرن التاسع عشر ، وفترة حكمه الأولى ومحاويلته اقامة الدولة الحديثة .

لا شك أن كل هذه الأحداث من سياسية واقتصادية واجتماعية جذبت كلاً من المؤرخين فى الفترة التى عاش فيها من هذه

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٥ .

الفترة الزمنية - الممتدة من الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى الربع الأول من القرن التاسع عشر - الى تسجيل هذه الأحداث وتدوينها ، وقد ذكرنا لنا هذه الحقيقة في كتابيهما ، فالجبرتي يقول : « انى كنت سودت أوراقا فى حوادث آخر القرن الثانى عشر ، وما يليه ، وأوائل الثالث عشر الذى نحن فيه جمعت فيها بعض الوقائع اجمالية ، وأخرى محققة تفصيلية وغالبها محدث أدركناها ، وأمر شاهدها ، واستطردت فى ضمن ذلك سوابق سمعتها ، ومن أقوال الشيخة تلقيتها ، وبعض تراجم الاعيان المشهورين من العلماء والأمراء المعتمدين ، وذكر لمع من أخبارهم وأحوالهم ، وبعض تواريخ مواليدهم ووفياتهم ، فأحببت جمع شملها وتقييد شواردها فى أوراق متسقة النظام ، مرتبة على السنين والأعوام ، ليسهل على الطالب النبىه المراجعة ، ويستفيد مما يرومه من المنفعة ، ويعتبر المطلع على الخطوط الماضية فيتأسى اذا لحقه مصاب ، ويتذكر بحوادث الدهر » انما يتذكر أولو الألباب » ، فانها حوادث غريبة فى بابها متنوعة فى عجائبها » (١) -

كذلك فعل أحمد شلبى بن عبد الغنى . حيث يذكر أنه كان مهتما بالأحداث وتسجيلها ، وأراد وضع كتاب فيمن تولى مصر القاهرة المعزية من الوزراء والباشات ذوى الرتب العلية « أسديته » أوضح الاشعارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ولقبته بالتاريخ العيني لابن عبد الغنى ، ورتبته على مقدمة وباب راجيا من الله الثواب والمقدمة فى فضل التاريخ ، والباب فى ذكر الوزراء والباشات من غير اطناب وما حصل بينهم وبين أهل القاهرة من الحكايات العجيبة والأمور الغريبة » (٢) وبذلك يتضح أن

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ .

(٢) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

المؤرخين كانا مدفوعين بأحداث العصر وتسجيلها عند كتابتهما
لكتابيهما .

رابعة : تكليف بغض الأصدقاء والأصحاب للمؤرخين كتابة
بعض التراجم أو تاريخ لوزراء مصر ، ولدت في ذهن المؤلفين كتابة
كتابيهما ، فمعروف أن فكرة كتابة مؤلف عبد الرحمن الجبرتي
« عجائب الآثار في التراجم والأخبار » نبتت عنده بناء على تكليف
من السيد مرتضى الزبيدي بكتابة تراجم لاعلام القرن الثاني عشر
الهجري « الثامن عشر الميلادي » ، وما كاد الجبرتي يشروع في كتابة
تراجم اعلام القرن الثاني عشر حتى تشعبت أمامه السبل ، وراح
يدون أسماء العلماء وأمراء الأوجاقات والصناجق وغيرهم . وراح
يتخبط في متاهة لا يعرف لنفسه منها مخرجاً » (١) .

وبدا الجبرتي يجمع مادته متبعاً في ذلك شتى السبل ،
ومستعيناً بصديقه الشيخ اسماعيل الخشاب الذي كان قد التحق
شاهداً بالمحكمة الشرعية ، وكان يتردد على الديوان ويطلع على
السجلات ، وينقب عما يعين صديقه في مهمته ، والحقيقة التي
نريد أن نخلص لها ، أن تكليف السيد مرتضى الزبيدي للجبرتي في
مطلع القرن الثاني عشر (الثامن عشر الميلادي) ، وحتى وفاته .
تمخض في نهاية المطاف بتعلق الجبرتي بكتابة تاريخ بلاده ، منذ
ذلك في كتابه العظيم « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » .

كذلك يذكر أحمد شلبي بن عبد الغني أن فكرة كتابته لكتاب
« أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات »
جاءت من بعض الأصحاب ، حيث يذكر صراحة في مقدمته : « هذا

(١) خليل شيبوب ، عبد الرحمن الجبرتي ، ص ٥٢ .

كتاب قد سألني فيه بعض الأصحاب فيمن تولى مصر القاهرة المعزية من الوزراء والباشا ذوى الرتب العلية » (١) .

هكذا نرى أنه الى جانب الاهتمام الذاتى للمسيخين بعلم التاريخ ، وتأثير أحداث العصر عليهما ، فإنه من بين العوامل التى شجعتهما على الاقدام على عملهما ، طلب بعض الأصدقاء منهما القيام بهذا العمل ، لثقة هؤلاء الأصدقاء فى قدرة الشيوخ على كتابة أحداث العصر وتحرى الدقة فى تسجيل هذه الأحداث .

منهج المؤلفين :

أما عن منهج الشيوخ فى تسجيل الأحداث ، فالجبرتى يسير على الطريقة الحولية المعروفة ، أى كتابة أحداث السنة مرتبة حسب الشهور والأيام ، وحينما ينتهى من أحداث سنة يبدأ فى السنة التى تليها متبعا نفس الأسلوب ، وهكذا وفى ثنايا سرده للأحداث يسجل أسماء الوزراء والباشوات ، ووقت حضورهم الى القاهرة ، ومدة اقامتهم فى مصر والأحداث التى حدثت فى عهد كل منهم . وحين يعزل الباشا يذكر ذلك ضمن أحداث العام الذى يدون أحداثه ، ثم يذكر تراجم من توفى من العظماء فى كل عام .

أما أحمد شلبى بن عهد الغنى ، فإنه اتبع أسلوبا آخر يجمع بين الطريقة الحولية وطريقة التراجم ، وربما كان متأثرا فى ذلك بموضوع كتابه « أوضح الاشارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا » ، ففكرة الكتاب أساسا قائمة على تدوين أحداث مصر فى عهد كل وزير أو باشا . ولذا فإن أحمد شلبى يدون الأحداث التى درت بها البلاد فى عهد كل باشا ، متبعا فى ذلك

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

الطريقة الحولية فهو يذكر تولية الباشا وتاريخ وصوله الى مصر ،
ومدة اقامته فيها بالسنة والشهر واليوم ، وتاريخ مغادرته البلاد
ثم يستمر بعد ذلك فى ذكر الأحداث التى وقعت فى عهده ،
والترتيب الزمنى للأحداث سنة فشهرا فيوما . حتى اذا عزل
الباشا . يؤكد تولية الباشا الذى أتى بعده بنفس الأسلوب .
ويستمر فى سرد الأحداث دون أن يترك فقرة زمنية بدون تسجيل .

وقد اتبع الشيعتان حقيفة المنهج العلمى فى تدوينهما للحوادث
التى عاصراها والتى لم يعاصراها ، فالأحداث السابقة لعصر كل
منهما اعتمادا فى تسجيلها على كتابات السابقيين مع مقارنتها بوثائق
العصر ، أو تأكيدها من أفواه المعاصرين لها ما أمكن الى ذلك سبيلا .

أما الأحداث التى عاصراها فقد سجلها تسجيل شاهد عيان
لها ، مع تقديمها لما لا يروقهما منها ، حتى ان الشيخ الزرقانى نهى
أحمد شلبى بن عبد الغنى عن تقديمه للأفعال التى كان يرتكبها
العلوى الدجال ، الذى ظهر ١١١٠ هـ - ١٦٩٨ م . وتعلق الناس
من رجال ونساء بهذه الأفعال ، وذلك بقوله : « يا أحمد اعتقد
ولا تنتقد » (١) ، ويذكر أحمد شلبى فى مواضع كثيرة من كتابه تنقله
بين أحياء القاهرة لمشاهدة الأحداث وتسجيلها واستقصاء أسبابها ،
وما تمخضت عنه من نتائج . وتصادفنا فى مواضع كثيرة من الكتاب
العبارات الدالة على حرص المؤلف على مشاهدة الوقائع بنفسه مثل
قوله : « وكنت واقفا » و « كنت شاهدا » (٢) .

وكان أحمد شلبى يعتمد فى تسجيله فيما يتعلق بالأمور
المالية والأحوال الاقتصادية على موظفى الادارة المسئولين عن هذه
الأمور ، ممن يشق بهم ويلقى مسئولية صنة هذه البيانات عليهم ،

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٢) نفسه ، ص ٨٢ .

وذلك فى مثل قوله : « ولقد أخبرنى الفاضل كاتب بيت المال ان الذى ضبطه بالقائمة التى عرضت على الوزير ٠٠ » أو قوله : وذكر لى ذلك « وكيل المخرج الذى كان متقيدا بهذا الأمر » .

أما الجبرتنى فقد ذكر عن طريقة تسجيله لأحداث الفترة التى عاصرها قوله « أمور تعقلناها وقيدناها وطرناها الى أن قم ما قصدنا بأى وجه كان ، وانتظم ما أردنا استطراده من وقتنا الى ذلك الأوان » (١) .

أما اعتماده فى تسجيل الجوانب الاقتصادية والمالية . فكان قائما على أخذ معلومات هذه الجوانب من موظفى الادارة المسئولين . كما فعل أحمد شلبى ، فهو يذكر فى مواضع كثيرة من كتابه أن هذه المعلومات أخذت من الكتبة والمباشرين ، أو من المسئولين عن الروزنامة وادارة الشؤون المالية ، وقد ثبت لنا من دراسة سجلات الروزنامة وسجلات الديوان العالى ، ونائق المحكمة الشرعية أن كتاب الجبرتنى يحوى الكثير من الوثائق ويحفظ لنا نصوصها .

ولذا فان الكتابين يعتبران مصدرين وثائقيين عن أحداث التاريخ المصرى منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر ، وحتى وفاة الجبرتنى فى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر .

★★★

وقد جاءت كتابات المؤرخين عن الفترة التى لم يعاصرها كل . منهما مجملة ، نلاحظ ذلك عند أحمد شلبى ، حيث نجده يبدأ الاسهاب والاستطراد فى ذكر الأحداث منذ أحداث سنة ١٠٩٧ هـ - ١٦٨٥ م ، أما الفترة السابقة على ذلك فيجمل أحداثها ، ويذكرها

(١) عبد الرحمن الجبرتنى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

بأسلوب أكثر إجمالاً من أسلوب المشاهدة ، الذى يسترسل فيه الشخص فى ذكر ما شاهد بعينه ، حيث تستهويه الرواية والتسجيل فيسهب ، أما ما يعتمد فى تسجيله على مصادر أخرى فيحاول دائماً أن يوجزه وكذلك فعل الجبرتي عند تسجيله للأحداث الفترة التى لم يعاصرها فهو عندما بدأ يبيض أوراقه التى سودها ، وأراد أن يصل الأحداث بما قبلها ، لجأ الى كتابات السابقين عليه قائلا : « ولما عزمت على جميع ما كنت سودته أردت أن أوصله بشيء قبله ، فلم أجد بعد البحث والتفتيش الا بعض كراريس سودها بعض العمامة من الأجناد ، ركيكة التركيب ، مختلة التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع فى خلال بعض الوقائع ، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق فى الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد شلبي بن عبد الغنى ، مبتدئاً فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهى كغيره مما ذكرناه الى خمسين ومائة وألف هجرية ، ثم ان ذلك الكتاب استعاره بعض الأصحاب وزلت به القدم ، ووقع فى صندوق العدم » (١) .

وهنا نصل الى نقطة هامة فى هذه الدراسة ، فاذا كان الجبرتي يذكر عن كتاب أحمد شلبي ، أن بعض الأصحاب استعاره منه وضاع منه ، وإذا كان الجبرتي قد بدأ يعد ما سوده من المادة التى جمعها بعد عام ١٢٠٣ هـ - ١٧٨٨ م أى بعد العام الذى كلفه فيه السيد مرتضى الزبيدي بجمع تراجم الأعيان القرن الثانى عشر ، ولا شك أن ذلك حدث بعد فترة من الزمن ، وعندما عزم الجبرتي على هذا العمل وجد أن كتاب أحمد شلبي قد ضاع ، فانه مما يسترعى الانتباه اننا نجد أن الكاتب السيد مصطفى خرجه الذى قسّم النسخة المحفوظة حالياً بمكتبة جامعة بيل بالولايات المتحدة الأمريكية ، يذكر فى نهاية الكتاب تاريخ انتهائه من النسخ فى

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

فترة متقاربة جدا ، ولا ندرى كيف وصل اليه الكتاب ، فقد ذكر :
 « وقد كتبه الآن العبد الفقير الدليل الحقير الكاتب مصطفى خرجه
 ابن عبد الله قرجى النسب طرابلسى الدار حنفى المذهب ، أشبهرى
 الطريقة ، لنفسه ولمن يشاء من بعده طالبا للأجر وجزيل الزجر فى
 أواخر ثانى الربيعين من سنة ١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م من الهجرة
 النبوية » (١) .

أى أن هذا الكاتب كان يعمل فى نسخه لنفسه كما ذكر فى
 الوقت الذى كان فيه الجبرتى يبحث عنه ليراجع عليه ما سنده
 منه من النصوص ، حيث اتضح لنا من استقراء كتاب أحمد شلبى ،
 والفترة التى أرخ لها الجبرتى من سنة ١٠٩٩ هـ - ١٦٨٨ م ،
 الى سنة ١١٥٠ هـ - ١٧٣٧ م ، أنه كان أمينا الى حد كبير فى
 حفظ نص أحمد شلبى لنا ، فقد نقل منه أحداث هذه الفترة ، مع
 مراعاة بعض الملحوظات التى يجب أن ينتبه القارئ لها ، وكيف
 أن اعجاب الجبرتى بهذا المصدر جعله ينقله ، أو بتعبير أدق يهذبه
 ويضعه فى متن كتابه عجائب الآثار . والملحوظات التى ننبه القارئ
 اليها هى :

أولا : أن الجبرتى مع نقله للأحداث من كتاب أوضح الاشارات
 بترتيب العبارات ، وتسلسلها وألفاظها من عامية وفصحى الا أنه
 فى بعض الأحيان يستعمل المصادر حيث يستعمل أحمد شلبى
 الأفعال .

ثانيا : فى كثير من المواضع يهمل الجبرتى التفاصيل والأرقام
 والأسماء التى يذكرها أحمد شلبى بن عبد الغنى ، ويكتفى بالعبارات
 الأخيرة من نص أحمد شلبى التى تلى هذه التفاصيل ، والتى تحوى
 فى الغالب معنى هذه التفاصيل أو تكون اجمالا لها .

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٥٣٣ .

ثالثا : عندما بدأ الجبرتي يدون أحداث القرن الثاني عشر ، وبخاصة منذ أحداث سنة ١١٠٦ هـ - ١٦٩٤ م ، وهو الموضوع الأساسي لكتابه كما ذكر ، نلاحظ أن الجبرتي يحفظ لنا نصا شعريا آخر عن أحداث العصر ، ويضيفه الى نص أحمد شلبي . ونعني بهذا المصدر الشعري شعر الشيخ حسن البدر الحجازي الذي دأب على تسجيل الأحداث التي عاصرها من سياسية واقتصادية واجتماعية بأسلوب شعري ساخر ، ولذا فاننا نجد أن الجبرتي يدون نص أحمد شلبي بالأسلوب الذي سار عليه ، ثم يردفه بشعر الشيخ حسن البدر الحجازي الذي قاله في نفس المعنى ، كما سنرى ذلك في النصوص .

رابعا : يلاحظ الدارس للمصدرين أن الجبرتي اهتم بصورة واضحة بالتراجم أكثر مما فعل أحمد شلبي . والجبرتي له في ذلك كل الحق ، حيث أن فكرة تدوينه للكتاب منذ البداية كانت قائمة على أن يكون تراجم للأعيان والمشهورين ، ولذا فإن استقصاء الجبرتي للتراجم أوفى بكثير من استقصاء أحمد شلبي الذي لا يهتم بالتراجم إطلاقا ، فهو اذا عرض لشخصية عالم أو عين من الأعيان لا يذكر سوى وفاته ووظيفته ولا يطيل في الترجمة له مهما كانت مكانته ، وهذا ما فعله حتى في ترجمته لوالده الذي ذكر لنا تاريخ وفاته فقط ، وربما كان لأحمد شلبي كذلك عذره في هذه الناحية حيث أنه كان مطلوبا منه وضع كتاب عن الوزراء والباشا ، وليس كتاب تراجم ، ولذا فاننا نجد أن اهتمامه الأساسي بالوزراء والباشوات ، وما حدث في أيامهم من أمور عجيبة على حد تعبيره .

خامسا : في الفترة التي لم يعرض لها كتاب الجبرتي ، وهي الفترة الممتدة من بداية الحكم العثماني وحتى أواخر القرن السابع عشر ، نجد أن أحمد شلبي يلتقي لنا أضواء جديدة وكثيرة على

الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية التى سكتت عنها المصادر
الأخرى ، وسنعرض لها فى خاتمة هذه الدراسة .



الدراسة النصية :

نبدأ الآن بمقارنة مقتطفات نصية من المصدرين ، نختارها من
أحداث سنوات مختلفة ، ومعبرة عن حوادث مختلفة ، ليرى القارئ
الى أى حد اعتمد الجبرتي فى تدوينه لأحداث الفترة الأولى من
تاريخه وحتى عام ١١٥٠ هـ - ١٧٣٧ م ، على كتاب أحمد شلبي
ابن عبد الغنى ، وبذلك حفظ لنا نص هذا الكتاب مع تهذيبه ،
ولتكن البداية عام ١٠٩٩ هـ - ١٦٨٧ م وهو العام الذى ابتداء
الجبرتي يهتم فيه بعد المقدمة بتسجيل أحداث مصر منذ أواخر
القرن الحادى عشر كتمهيد لبداية القرن الثانى عشر موضوع
كتابه ، وسوف نذكر فى هذا الجزء دائما نص أحمد شلبي أولا
باعتباره هو الأساس ، ثم نتبعه بنص الجبرتي :

أولا : فى عام ١٠٩٩ هـ - ١٦٨٧ م حدثت معركة بين ابراهيم
بيك الفقارى وبعض قبائل العرب خلف جبل الجيوشى ، وقتل كثير
من العرب فى هذه المعركة وأسر بعضهم ، ونهبت أرزاقهم ومواشيهم ،
وانتقاما لهذه الحادثة ترصد العرب للحج المصرى ، وأنزلوا به
كثيرا من الخسائر فى الأرواح والأموال . وننقل هنا نص المصدرين
فى هذه الواقعة لنلقى على النصين نظرة مقارنة :

- أحمد شلبي .

« وفى ثالث عشر الحجة ختام ١٠٩٩ هـ - ١٦٨٧ م كانت
وقعة ابراهيم بيك أبو شنب الفقارى مع العرب ، وراء جبل
الجيوشى ، وقتاله لهم ، هو والصناجق والأغوات . وقتل من

العرب نحو ألف وخمسمائة ، ومسكوا بالحياة نحو الخمسمائة ،
 وأتوا بهم إلى الوزير ، فأمر بحبسهم في العرقانة ، ونهبت العسكر
 جميع جمالهم وأحمالهم ومتاعهم ، فاتفق رأيهم (العرب) أنهم
 ينهبوا الحاج تلك السنة ٥٠ ثم ورد نجاب إلى مصر (القاهرة) ،
 أخبر أن العرب طلعت على الحاج وتقاتلوا هم وإياهم في الشرقية ،
 فقتل خلق كثير ، وقتل خليل أغا كيخية الحاج ، وأخذوا نحو ألف
 جمل بأحمالها وأسروا النساء ٥٠ فعندما بلغ الوزير هذا الخبر عين
 خمسة صنماق ٥٠ قيطاز بيك بتاع قناطر السباع ، ودرويش
 بيك ، ومراد بيك ، وإسماعيل بيك الدفتردار ، ومصطفى الخطاط
 وصحبته مائة وخمسين نفرا من طائفة الاسباهية ، ورحلوا من
 البركة في غاية محرم الحرام ، فلما وصلوا إلى نخل قعدت الصنماق
 في نخل ، وأما درويش بيك فإنه أبى القعاد وسافر إلى أن وصل
 العقبة هو وجميع طائفته فقط فلما علم إبراهيم بيك بوصول
 درويش بيك خرج ، وخرج الحاج ، واطمأن وحصل له غاية
 السرور ، وأما العرب فإن الله ألقى الرعب في قلوبهم فهربوا
 جميعا « (١) »

— الجبرتي :

« وفي أواخر الحجة سنة تسع وتسعين . حصلت واقعة عظيمة
 بين إبراهيم بك ابن ذو الفقار وبين العرب الحجازيين ، خلف جبل
 الجبوشى ، وقتلوا كثيرا من العرب ، ونهبوا أرزاقهم ومواشيهم ،
 وأحضرهم منهم أسرى كثيرة ، ووقفت العرب في طريق الحج في
 تلك السنة بالشرقية ، فقتلوا من الحاج خلقا كثيرة وأخذوا نحو
 ألف جمل بأحمالها وقتلوا خليل كتخد الحجاج ، فعين عليهم خمسة
 أمراء من الصنماق ، فوصلوا إلى العقبة ، وهرب العربان « (٢) »

(١) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

فإذا نظرنا الى النصين ، وجدنا أن الجبرتي ، اختار العبارات الاجمالية من نص أحمد شلبي مع تقديم أو تأخير بعض الالفاظ لتصبح العبارة أسلس أسلوبا ، فأحمد شلبي مثلا يقول : « العرب طلعت على الحاج وتقاتلوا هم ، وإياهم فى الشرقية ، فقتل خلق كثير » فيصوغ الجبرتي هذه العبارة بقوله : « ووقفت العرب فى طريق الحج فى تلك السنة بالشرقية فقتلوا من الحاج خلقا كثيرة » ، وأحمد شلبي يقول : « وقتل خليل أغا كيخية الحاج وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها » والجبرتي يذكر هذه العبارة بقوله : « وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها وقتلوا خليل كتخدأ الحج » ، ويختتم أحمد شلبي أحداث هذه الواقعة بقوله : « وأما العرب فان الله ألقى الرعب فى قلوبهم جميعا » أما الجبرتي فيختتمها بتعبير اجمالى « وهرب العربان » .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أنه اذا كان الجبرتي قد لجأ الى أسلوب الاختصار من نص أحمد شلبي فان هذا الأسلوب نجده قاصرا على حوادث السنوات السابقة على عام ١١٠٦ هـ - ١٦٩٤ م ، فبدءا من أحداث هذا العام يلتزم الجبرتي بنص أحمد شلبي ولا يزيده عمله على تهذيب بعض الالفاظ أو ذكر نص شعري للشيوخ حسن الحجازى .

ثانياً : فى عام ١١٠١ هـ - ١٦٨٩ م ازداد نفوذ العربان وطغيانهم فى كل من ولايتى البحيرة والبهنسا ، فاضطرت الادارة الى ارسال تجريدة لمحاربة هؤلاء العربان ، والقضاء على نفوذهم ، وقد سجل أحمد شلبي هذا الحادث ونقله عنه الجبرتي :

- أحمد شلبي :

« وفى هذا التاريخ كانت التجريدة الكبرى الى البحيرة والبهنسا وأرسلوا صنجقين وألفين نفر من السبع وجاقات » ويختتم

أحداث هذه الواقعة بقوله : « ثم انهم تلاقوا مع عربان ابن وافي مرارا ، وهم ينكسروا من العرب ثم ان الوزير أرسل قيطاز بيك وأغوات السبع بلكات ، وكتخدا الجاويشمية وفي آخر الأمر وهي الوقعة الطامة هزموا العرب وولوا هاربين نحو الفرزدق ثم ان قيطاز بيك وحسن أغا بلفية ، وكتخدا الوزير صادفوا شزيمة قليلة فأخذوهم ونهبوا أموالهم وجمالهم وقطعوا رؤوسهم وهم سبعة أنفار » .

ـ الجبرتي :

« وفي هذا التاريخ سافرت تجريدة عظيمة الى ولاية البحيرة والبهنسا وعليهم صنجقان » . ويختتم أحداث هذه الواقعة بقوله : « وحاربوا ابن وافي وعربانه مرارا ثم وقعت بينهم وقعة كبيرة ، فهزم فيها الأحزاب ، وولوا منهزمين نحو الفرق ، وأما قيطاس بك حسن أغا بلفيا ، وكتخدا الباشا ، فانهم صادفوا جمعا من العرب في طريقهم فأخذوهم ونهبوا مالهم ، وقطعوا منهم رؤوسا » .

وبمقارنة النصين يتضح أنهما متشابهان ، وتكاد الألفاظ بترتيبها في العبارات تكون واحدة ، بل انه مما يسترعى الانتباه أن أحمد شلبي ذكر لفظا غامضا في نصه وذلك في قوله : « وولوا هاربين نحو الفرزدق » ، ولفظ الفرزدق غامض وغير معروف أهو اسم لجهة أو قرية ، فنقل الجبرتي هذا النص بصورة غامضة مع تحريف زاده غموضا بقوله : « وولوا منهزمين نحو الفرق » ، وكذلك يختتم الجبرتي نصه بنفس عبارة أحمد شلبي بدون تغيير سوى حذف لفظ « وجمالهم » وتعير « وهم سبعة أنفار » أما فيما عدا ذلك فهما متفقان في ترتيب العبارات والألفاظ دون تقديم أو تأخير .

ثالثاً : وفى عام ١١٠٣ هـ - ١٦٩١ م حدثت فتنة فى باب مستحفظان ، وقتل فيها خليل كتخدا باب مستحفظان . فذكر أحمد شلبى أحداث هذه الفتنة كشاهد عيان ونقلها عنه الجبرتى .

- أحمد شلبى :

« وفى سبعة وعشرين من شوال من السنة المذكورة قتل جلب خليل فى باب مستحفظان وكان كتخدا وقامت الفتنة وأصلها من كشك محمد وأخرجوا سليم أفندى ورجب كتخدا الكبير من بلدهم وألبسوهما الصنجدية وأدخلوا كشك محمد ثالث مرة ، وعمل باش الاضباشية مثل أول ، فأبطل الحمايات التى كانت بباب مستحفظان وباب العزب باتفاق جميع الصناجق والوجاقات السبعة ونادوا فى مصر وبولاق بيد المنادى ، وأغا من طرف الوزير ، ومن كل بلد جاوئش ، وأشهروا المنادات بالشوارع والأسواق ، وكان يوماً مشهوداً » (١) .

- الجبرتى :

« قتل جلب خليل كتخدا مستحفظان ببابهم وحصلت فى بابهم فتنة أثارها كجك محمد ، وأخرجوا سليم أفندى من بلدهم ورجب كتخدا وألبسوهما الصنجدية ، فى ثالث عشرينه . وأبطل كجك محمد الحمايات من مصر باتفاق السبع بلكات ، وأبطلوا جميع ما يتعلق بالعرب والانكشارية من الحمايات بالثغور وغيرها وكتب بذلك بيور لى ، ونادى به فى الشوارع » (٢) .

واضح تماماً من المقارنة أن الجبرتى التزم فى هذا النص الى

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥ .

حده كبير بأسلوب أحمد شلبي فأنظر مثلاً قول أحمد شلبي :
 « قتل جلب خليل في باب مستحفظان وكان كتحدا وقامت الفتنة
 وأصلها من كشك محمد ، وأخرجوا سليم أفندي ورجب كتحدا » .
 وقول الجبرتي : « وقتل جلب خليل كتحدا مستحفظان ببابهم
 وحصلت في بابهم فتنة أثارها كجك محمد وأخرجوا سليم أفندي
 من بلکہم ورجب كتحدا » وندع للقارئ مقارنة ألفاظ النصين
 وتزيب هذا الألفاظ حسب ورودها في النصين ليدرك مدى التزام
 الجبرتي بنص أحمد شلبي .

رابعا : في عام ١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ م اشتد الغلاء ، وضاق
 الحال بالفقراء ، فخرجوا في مظاهرة صاخبة . وطلعوا الى القلعة
 وهاجموا الديوان وطالبوا بالغذاء ولما لم تجد نداءاتهم جوابا أخذوا
 يقدقون الديوان بالحجارة ، واضطروا في هذا اليوم الى نهب الغلال
 وكسر الحواصل وكان من بينها حاصل كتحدا الوزير الذي كان
 مملوا بالفول والشعير ، وسجل أحمد شلبي هذه الواقعة كشاهد
 عيان ، ونقلها عنه الجبرتي بنفس الاسلوب الذي سبقته الإشارة
 اليه .

- أحمد شلبي :

« وفي غرة محرم الحرام ١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ م اجتمعت
 الفقراء والشحاتين من النساء والرجال والصبيان وطلعوا الى حوش
 الديوان ، وصاحوا ونادوا متنا من الجوع ، وشدة الغلاء - فلم يرد
 عليهم أحد جوابا ، فأخذوا الحجارة ورجموا جميع الغلال التي
 بالرقعة وكسروا الحواصل ، ونهبوا جميع ما كان فيها من قمح
 وفول وشعير ونهبوا حاصل كتحدا الوزير ، وكان ملائ فول
 وشعير ، وكانت هذه الفعلة ابتداء الغلاء في جميع الماكولات ، ثم
 أخذت الأسعار في الزيادة من محرم ١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ م ،

واستمرت فى الزيادة الى أن بيع القمح بستمائة فضة الأردب ،
والفول بخمسمائة فضة والشعير بأربعمائة فضة والعدس لم يجد .
والرز بشانمائة فضة واللحم الضانى بخمسة أنصاف الرطل
والجاموسى الرضيع بثلاثة أنصاف ، والسمن بألف فضة القنطار ،
والعسل النحل بستمائة درهم ديوانى ، وحصل للناس بسبب ذلك
الغلاء الشديد فى مصر وأقليمها ، حتى ان غالب أهل الأرياف
والبلاد جاءوا مصر ، ولكن أكثرهم من البهنسا والفيوم وامتلات
أرزقة مصر وحاراتها وأسواقها واشتد الكرب والبلاء وأكلت الناس
الجيف ، ووالله رأيت بعينى أم رأسى جمعا من النساء والفقراء
أخذوا خاروفا ميتا كان مرميا عند جامع البرمشية وأدخلوه الفرن
الذى بجانب الدرب الذى بحارة الجودرية وحطوه فى جورة الفرن
ثم صاروا يتقاتلون عليه وهم يأكلون فيه والدم والصدید وتراب
الجورة . واقتقرت الأغنيا وتهتك الأحرار ، وهجت الناس جوعا
بحيث ان الأرزقة والحارات والأسواق امتلات بالأموات ، وهلك أهل
القرى حتى ان المسافرين يمر بالقرية فلم يجد بها الا القليل ويجد
بعض الدور مفتحة ولم يكن فيها أحد ، وصار الفقراء يخطفون
الخبز من الأسواق والعجين وهو رايح الفرن وكل من أراد أن يخبز
الخبز ، ولده يشيله والناس يخرجون ويقولوا اوعى الحرامى
والخبازين الذين يبيعون الخبز اصطنعوا لهم أقفاص مثل أقفاص
الفراخ فاذا اشترى انسان خبزا يأتى الرجل الى الخباز ليأخذ منه
يقول بكم تأخذ فيقول بالشيء الفلانى ، فيأخذ منه الدراهم ويفتح
القفس ويعطيه ، يكون الحرامى حاضرا فيخطف الخبز بالفوطة ويطيير
فما أحد يقدر يدركه لشدة جريه ، واذا سرح الخباز يكن معه
رجلان واحد أمامه والثانى خلفه بالعصا ثم ان الخطافين صاروا
يجتمعون ثلاثة أو أربعة ، ويأتى واحد فى حزم الخباز والآخر من
خلفه ، والذى من خلف الخباز يدفعه يكون الذى فى حزمه منحني

هذه الخباز فيتعنطر الخباز يقع ، ويقوم الثالث بخطف القفص
يعبر هاربا فلا أحد يدركه ، والرابع يحوش الناس عنه ثم انهم
يكون ، (١) .

ـ الجبرتي :

« وفي منتصف المحرم سنة سبع ومائة وألف اجتمع الفقراء
واسحاذون رجالا ونساء وصبياناً وطلعو الى القلعة ووقفوا
بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجيبهم أحد ، فرجموا
الحجار ، فركب الوالى وطردهم ، فنزلوا الى الرميلى ، ونهبوا
حواصل الغلة التى بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتخدا الباشا ،
وكان ملانا بالشعير والفول ، وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى
بع الأردب بستماية نصف قضة والشعير بثمناثة . والفول
ربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف قضة وأما العدس فلا
يوجد ، وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها ، وحضرت أهالى القرى
والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة ، واشتد الكرب ، حتى أكل الناس
الحجيف ، ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أهاليها وخطف
العقراء الخبز من الأسواق ، ومن الأفران ، ومن على رؤوس
الخبازين ويذهب الرجالان والثلاثة مع طبق يحرسونه من الخطف ،
وبأيديهم العصى حتى يخبزونهم بالفرن ثم يعودون به واستمر الأمر
على ذلك الى أن عزل على باشا فى ثامن عشرى المحرم سنة سبع
ومائة وألف ، (٢) .

واضح أن عمل الجبرتي فى هذا النص لم يزد على حذفه
العبارات التى جاءت على لسان أحمد شلبى كشاهد عيان لبعض

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦ .

أحداث هذه الأزمة الطاحنة التي حلت بالبلاد كما هذب الألفاظ العامية التي استعملها أحمد شلبي في وصفه ، أما فيما عدا ذلك فقد حافظ على ترتيب النص الأصلي الذي كتبه أحمد شلبي .

خامسا : وإذا انتقلنا الى أحداث ١١١٠ هـ - ١٦٩٨ م . نجد أن حادثة قد وقعت بين المغاربة من أهل تونس وفاس أثناء الطواف بالكسوة الشريفة في شوارع القاهرة ، ذكرها أحمد شلبي ابن عبد الغنى كشاهد عيان ، ونقل الجبرتي هذه الواقعة كذلك بنصها ، لا تغيير فيها سوى التهذيب اللغوي لبعض الالفاظ كي تتمشى وأسلوبه . وهاك النص :

- أحمد شلبي :

« وفي سابع شوال سنة ١١١٠ هـ ، كانت واقعة المغاربة مع أهل مصر ، وذلك أن المغاربة كان من عادتهم أنهم يحملون الكسوة الشريفة التي تعمل كل سنة ، ويمرون بها في شوارع القاهرة ، وأنهم يضربون كل من يروه يشرب الدخان وقت مرورهم بالكسوة الشريفة ، فاتفق لهم أنهم ضربوا رجلا من أتباع مصطفى كتنخدا القزداغلي فشجوا وجهه أى رأسه وكانوا اذ ذاك مسلحين فتشاجروا ووقع بينهم الضرب بالسلاح وطالت القضية واتسعت فقام عليهم أهل السوق وضربوهم فأدركهم أوضياشة البوابة وكان اذ ذاك مصطفى أوضياشة تابع ابراهيم . . فقبض على أكثرهم وأودعهم القلعة ثم في ثانى يوم أعرضوهم على الوزير وعرفوه بحالهم فأمر بهم الى العرقانة ولم يزالوا مسجونين الى أن سافر الحاج ، ومات أكثرهم فى العرقانة فتشفعت أرباب الدولة فى الباقى بواسطة الخواجه محمد الشرايبي بدرأهم عملوها لاسماعيل بيك الدفتردار فأفرج عنهم الوزير » (١) .

(١) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

١- الجبرتي :

« وفي رابع عشر شوال كانت واقعة المغاربة من أهل تونس وفاس وذلك أن عادتهم أن يحملوا كسوة الكعبة التي تحمل كل سنة للبيت الحرام ويمرون بها في وسط القاهرة وتحمل المغاربة جانباً منها للتبرك بها ، ويضربون كل من راوه يشرب الدخان في طريق مرورهم ، فرأوا رجلاً من أتباع مصطفى كتحذا القاذو على فكسروا أنبوبته وتشاجروا معه وشجوا رأسه ، وكان في مقدمتهم طائفة متسلحون ، وزاد التشاجر واتسعت القضية وقام عليهم أهل السوق وحضر أوده باشه البوابة فقبض على أكثرهم ووضعهم في الحديد وطلع بهم الى الباشا وأخبروه بالقضية فأمر بسجنهم بالعرقانة فاستمروا حتى سافر الحج من مصر ومات منهم جماعة في السجن ثم أفرج عن باقيهم » (١) .

يتضح من النصين أنهما متفقان تماماً في ترتيب العبارة والألفاظ ولا يزيد الفرق بينهما على عملية التهذيب اللغوي كما شبقت الإشارة .

سادساً : وإذا تابعنا عملية المقارنة بين النصين : نص أحمد شلبي ونص الجبرتي ، لوجدنا أن الجبرتي حفظ لنا نص أحمد شلبي ، وإن كان بدأ يزيد عليه منذ أحداث سنة ١١١٠ هـ - ١٦٩٨ م نضاً آخر هو شعر الشيخ حسن الحجازي ، فمنذ أحداث هذه الفترة نجد الجبرتي يذكر نص أحمد شلبي ويردده بالنص الشعري الذي نظمه الشيخ حسن الحجازي في معنى الواقعة الحاصلة . فمثلاً عندما توقف النيل عن الزيادة واشتد الغلاء في

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩ .

عهد محمد باشا سنة ١١١٦ هـ - ١٧٠٤ م سجل أحمد شلبي هذه
الأحداث كشاهد عيان على النحو التالى :

— أحمد شلبي :

« وفى أيامه توقف النيل عن الزيادة وهرعت الناس بطلب
الدعا ، وأمر الوزير العلما وأولاد المكاتب وجميع أهل القاهرة أن
يطلعوا للاستسقا ، ثم نادى المنادى بأن أول يوم الى الجيوشى
والثانى فى جامع عمرو ، والثالث فى سبيل على باشا وكان بجانبى
رجل شريف فتوفى فى حالة الدعاء واستجاب الله دعاءهم وأوفى
البحر حادى عشر توت القبطى وعملوا له تاريخا .

**البحر لما تأخر الى تسوت حارت النواظر
جناد الاله بفضيل فى يوم أحد وعاشر
فقلت فيه مودهم لله جسر الخسواظر**

فرويت بعض البلاد ، وهبط سريعا ، فجعل الغلاء الشديد
وبلغ القمح مأتين وأربعين الارذب والشعير مائة وخمسين ، والفول
ماية وثمانين والأرز بأربعمائة فضة ، واللحم بثلاثة فضة للرطل
والدجاجة بعشرة والشمع واللحم بثمانية الرطل ، وقس على هذا .
وكثرت الشحاتين فى الأسواق والأزقة ولم يأت فى تلك السنة
ين من اليمن ولا قماش هندى من بلاد الهند ولا البن بأن أبيع
بمائتين وخمسين ريالا حجرا القنطار من بعد ما كان بأحد عشرين
ريال والشاش الهنذى لم يوجد ولبست الناس الخاصة والأكابر
وصاروا يقطعون الخاصة ويشتنلوا له طرفا بالقصب شغل الابرّة
وكانت أيامه نحس كلها على مصر « (١) .

(١) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

ـ الجبرتي :

« وفي تلك السنة توقف النيل عن الزيادة ، فضج الناس واستهلوا بالدعاء وطلب الاستسقاء واجتمعوا على جبل الجيوشى وغيره من الأماكن المعروفة بإجابة الدعاء فاستجاب الله لهم فى حادى عشر توت ، وشد ذلك من النوازل وقد أرخه بعضهم فقال :

النيل فى مصر أوفى فى توت حادى وعاشر
والناس قد أرخوه لله جسر الخواطر

وفى ذلك يقول الشيخ حسن الحجازى :

لأهل مصر أنكر	ما فوقه قط نكر
تفاقم ليس يحصى	وكذبهم لم يات جبر
فعد ذا الكذب منهم	قد فاض ما فيه حصر
لكل يوم وفاء	صبح وظهر وعصر
ويحلفون على ذا	يرون ما فيه وزد
للبحر كل نهار	يفلون يرقب جسر
علا على الناس ضج	فكاد يحصل كفر
ليأسهم واستمروا	يدعون لم يستقروا
حتى أتى من قدير	قد جل فتح ونصر
النيل أوفاه فضلا	وزال بالكسر كسر
فى حادى عشر توت	ذاك الوفاء المسر
وسبع عشر ذراعا	قد كان ذاك ونزر
قلم يصح الأراضى	وزاد فى القوت سعر
وعند ذاك الحجازى	حسن تفشاه يسر
العالم ذلك أرخ	وجب فى توت بحر

فروى بعض البلاد وهبط سريعا فحصل الغلاء ، وبلغ بسعر
الاردب القمح مائتين وأربعين فضة ، والفول كذلك والعنبدس مائتي
نصف فضة والشعير مائة نصف فضة ، والأرز أربعين فضة نصف فضة
الاردب وبيع اللحم الضانى كل رطل بثلاثة أنصاف فضة والجاموسى
والبقرى بنصفى فضة والسمن القنطار بستمائة نصف فضة والزيت
بنلثمائة وخمسين ، والدجاجة بثمانية أنصاف وعلى هذا فقس ،
والبيض كل ثلاث بيضات بنصف والرطل الشمع الدهن بثمانية
أنصاف ، وكثر السحاذون فى الأزقة « (١) » .

هكذا نرى لدى التطابق بين النصين . والدراسة المقارنة تظهر
موضحا أن الجبرتى لم يزد فى عمله هذا سوى أنه نقل نص
أحمد شلبى مع تهذيب بعض الكلمات وحذف كلمات تفصيلية ثم
زده بنص شعرى فى نفس الواقعة للشيوخ الحجازى فله فضل
حفظ هذه النصوص من الضياع .

سابعاً : معروف أن القرن الثامن عشر يعتبر بحق عصر
الصراعات العسكرية والتنازع بين فرق الحامية العثمانية فى مصر مع
ضعفها . وفى مطلع القرن الثامن عشر حدثت فتنة بين العزب
والمترقة ، وسجل أحمد شلبى أحداث هذه الفتنة كمعاصر لها ، ثم
أنى الجبرتى فنقل ما ذكره أحمد شلبى بأسلوبه وترتيب الكلمات
والعبارات وسياق التعبير . وهاك النص :

— أحمد شلبى :

« فى ثامن عشر رمضان وقعت فتنة بين العزب والمترقة وسببها
أن رجلا من العزب يسمى محمد أفندى كان كاتباً صغيراً فى باب

(١) عند الريحين الجبرتى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣ - ٣١ .

العزب ثم عزل وتولى خليفة المقابلة بالديوان العالي فحصلت له تهيئة
 فعزل عنها من المقابلة ثم عمل سردارا بشعر اسكندرية على طائفة
 العزب وعمل كتحدا القبطان وركب في المراكب فأشيع أنه غرق في
 البحر فحلوا اسمه وجميع تعلقاته التي في باب العزب ثم ظهر خلاف
 ذلك وحضر الرجل الى الديوان وصحح تعلقاته جميعا التي في باب
 العزب ، وعجز عن بعض تعلقاته خارجة عن تعلقاته التي في باب
 العزب وظهر له من العزب عدم اهتمام له ومساعدة في استخلاصها
 فلما رأى ذلك منهم توجه الى تلك المتفرقة والتجأ اليهم وسألهم أن
 يخرجوه من العزب ويأخذوه عندهم . وجعل يركب معهم في كل
 ديوان ويمر من باب العزب فيبشما هو ذات يوم طالع الى الديوان
 واذا بجماعة من العزب قبضوا عليه وحبسوه في القلعة عندهم وبلغ
 الخبر الى المتفرقة وهم في الديوان وكان محمد جاويش أمين بيت
 المال العزب وكان اذ ذاك وكيلًا عن باش جاويش العزب لتمرضه
 فعاتبته جماعة المتفرقة على ما فعلوا بجماعته فأغلظ عليهم في أبواب
 فمسكوه من أطواقه وأرادوا ضربه فدخل بينهم المصلحون وخلصوه
 من بين أيديهم فنزل الى باب العزب وأخبرهم بما فعلت طائفة المتفرقة
 فاجتمع طائفة العزب ووقفوا على باب العزب فلما مر أبطال وصارى
 وعلى واسماعيل بيك وجاوزوا باب العزب قامت عليهم طائفة العزب
 قومة واحدة وأنزلوا أبطال وصارى على من على الخيل وضربوه
 صوف اسماعيل بيك ولم يراعوه ففر هاربًا بالجواد فلما بلغ المتفرقة
 الضرب الشديد وأخذوا جميع ما كان عليهم من القماش وتمزق
 والصناجق ما فعله العزب اجتمعوا في باب البنجرية وأقاموا ثلاثة
 أيام الى أن وقع التوافق على نفى أربعة ألفار الدين كانوا سبب ذلك

أحمد كتخدا العزب • ومحمد أمين بيت المال ، وشريف باش
الأوضياشية ، محمد أفندى قاضى أوغلى ، وأنزلوهم فى مركب ونفوههم
الى جرجة مع جماعة محافظين عليهم « (١) »

— الجبرنى :

« وفى أواخر هذا الشهر وقعت فتنة بين العزب والمتفرقة
وسببها أن شخصا من تلك العزب يسمى محمد أفندى كاتب صغير
سابقا ثم بعد عزله تولى خليفة فى ديوان المقابلة وحصل له تهمة عزل
بها من المقابلة ثم عمل سردارا بالاسكندرية على طايفة العزب ، وعمل
كتخدا القيودات وركب فى المراكب وأشيع أنه غرق فى البحر ،
حلوا اسمه ، وماله من التعلقات فى بابه وغيره ، وبعد مدة حضر الى
مصر وطلع الى الديوان وصحح اسمه الذى فى العزب وجراياته
وتعلقاته ، وبقي له بعض تعلقات لم يقدر على خلاصها ولم يساعده
أهل بابه وأهملوا أمره فتغير خاطره فذهب الى تلك المتفرقة
وانضم اليهم وسألهم أن يخرجوه من العزب ويدخلوه فيهم ، وجعل
يركب معهم كل يوم للديوان ، ويمر على باب العزب فيبينما هو ذات
يوم طالع الى الديوان اذ وقف له جماعة من العزب وقبضوا على لجام
فرسه وأنزلوه من على قرسه وحبسوه فى بابهم وبلغ الخبر المتفرقة
وهم فى الديوان وحضر محمد أمين بيت المال فى العزب وكان فى ذلك
اليوم نائباً عن باش جاويش لتمرّضه فعاتبه جماعة المتفرقة على ما فعله
جماعته فأغلظ عليهم فى الجواب فقبضوا عليه من أطواقه وأرادوا
ضربه ، فدخل المصلحون وخلصوه من أيديهم فنزل الى باب العزب
وأخبرهم بما فعله المتفرقة فاجتمعت طائفة العزب ووقفوا على بابهم
قلما مر عليهم اثنان من جماعة المتفرقة نازلين الى منازلهما وهما

(٧) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

محمد الابدال وصارى على ، فلما حازياهم هجم عليهما طائفة العزب
 حجمة واحدة وضربوهما ضربا مؤلما ونزلوهما عن الخيل وشجوهما
 ونهبوا ما على الخيسل من العدد وأخذوا ما عليهما من الملبوس ،
 فلما وصل الخبر للمتفرقة اجتمعوا مع بقية الوجاقات وقعدوا فى
 باب البنكجرية وأنهوا أمرهم الى الاغوات والصناجق وأهل الحل
 والعقد واستمروا على ذلك ثلاثة أيام الى أن وقع التوافق على اخراج
 أربعة أنفار الذين كانوا سببا لاشعال نار الفتنة ونفيهم من مصر
 وهم ، أحمد كتنخدا والعزب ، ومحمد أمين بيت المال ، والشريف
 محمد باش أوده باشه ومحمد أفندى قاضى أوغلى الذى كان الباعث
 على ذلك فوافق على ذلك الجميع وصمموا عليه فسفروهم الى جهة
 الصعيد (١) ، *

واضح تماما من النظرة الأولى للنصين أنه لا يوجد فرق
 بينهما ، لا فى التعبير ولا فى الألفاظ وترتيب ورودها فى الجمل .
 والفرق الوحيد الذى يلحظه القارئ أن الجبرتي يعمل فى بعض
 الأحيان قلمه لتعذيب بعض الألفاظ ، أو استعمال المصادر بدل
 الأفعال التى يستعملها أحمد شلبى .

(١) عبد الرحمن الجبرتي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣١ - ٣٢ .

خاتمة

ان استمرار المقارنة بين نص أحمد شلبي في
أوضح الاشارات والذي يقع في ٥٣٢ صفحة ،
ونص عبد الرحمن الجبرتي في عجائب الآثار
الخاص بحوادث النصف الأول من القرن الثاني
عشر الهجري حتى ١١٥٠هـ/١٧٣٧م يوضح
بصورة لا تقبل الشك أن عبد الرحمن الجبرتي
حفظ عن طريق النقل - نص أحمد شلبي . مع
تهذيبه في بعض المواضع ، بل انه التزم بترتيب
العبارات والألفاظ في معظم الأحيان ، ويكفي
للباحث أن يرجع للنصين ويختار أحداث أية سنة
شاء أو أى واقعة أراد ، فسيجد هذه الحقيقة واضحة
لا تحتاج الى برهان .

وهنا يجب أن نذكر للمؤرخ أحمد شلبي بن عبد الغنى فضله
فى القاء كثير من الأضواء فى كتابه على كثير من وقائع التاريخ المصرى
فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع
عشر ، فرغم كتابته المختصرة عن الفترة السابقة على عهده فانه سجل
حقائق على قدر كبير من الأهمية سكتت عنها المصادر الأخرى وأثبتتها
الوثائق المعاصرة له ، ومن ذلك أنه يوضح أن أول فساد حدث فى
العملة المصرية فى العصر العثمانى كان فى عهد على باشا الصوفى

(٩٧١ - ٩٧٢ هـ) ١٥٦٣ - ١٥٦٥ م فيذكر : « وهو أول من أوقع الفساد في المعاملة لأنه أمر دار الضرب بالمقاطعة . . خلط النحاس الزائد على القانون ، وصار أمناء دار الضرب يخلطون في المائة درهم ثلاثين درهما نحاسا ، فثقل الأمر وقامت الرعايا وكثرت اللصوص والمفسدون فلما وصل خبره الى الديار الرومية أتى الأمر بعزلانه » (١) ، كما يتفق مع وثائق الروزنامة المحفوظة بدار المحفوظات بأن أول « مضاف » أى أول زيادة في ضريبة الأراضى في العصر العثمانى حدث في عهد ابراهيم باشا البستانجى (١٠٧١ - ١٠٧٤ هـ / ١٦٦٠ - ١٦٦٣ م) فيقول « وجعل على الملتزمين مالا سماه المضاف على كل كيس خمسة آلاف نصف فضة » (٢) .

وأحمد شلبى يسجل فساد بعض الأجهزة الادارية وتلاعبها . فيذكر أنه فى عام ١٠٨١ - ١٦٧٠ أحرقت الدفاتر الديوانية بعمد بعض رجال الادارة سوريا لبعض الاختلاسات والتلاعب بالأموال السلطانية ، فاستدعى كل من الروزناهجى وقايم مقام ويوسف بيك الى الديار الرومية وحوسبوا وظهر عليهم بعض متأخرات ، فأمر السلطان ببيع موجوداتهم وتسيده ما عليهم من متأخرات وحجزهم فى دار السلطنة ، واضطر الوالى ابراهيم باشا على أثر هذا الحادث الى ضبط الخزينة من توت لتوت (٣) كما اضطّر أحمد باشا الدفتردار الى الاستغناء عن الصيارفة اليهود لحراب ذممهم والاستعانة بصيارفة

(١) أحمد شلبى . المصدر السابق ، ص ١١ .

(٢) نفسه ص ٤٢ .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) دفتر الالتزام رقم (٢) .

الكنيسة تساوى (٢٥٠٠٠) نصف فضة .

(٣) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

من المسلمين ، فيذكر : « ولما جلس فى الديوان أبطل اليهود الصرافين وأشرك معه صالح أفندى كاتب الحوالات ، وأقاموا لهم صيارف من تحت أيديهم من المسلمين (١) ويسجل أحمد شلبى أن تقلد الوظائف الادارية الكبيرة فى مصر فى العصر العثمانى كان يأتى الأمر به من السلطان مباشرة ، وبخاصة المناصب الحساسة مثل : الدفتردار لأن الدفتردارية كانت تأتى من الديار العلية ، وكان يأتى بها أغا تحت الباشوية (٢) » .

ويلقى أحمد شلبى ضوءا على بروز فئة التجار والدور الكبير الذى لعبوه فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وكيف أن هذه الفئة استغلت رأس مالها فى نواح أخرى غير التجارة بهدف الربح والاستثمار ، فاستثمرته فى اقراض الناس بالربا ورهن البلاد من المتزمين والأمرء . ويذكر أن أول من أحدث الربا ورهن البلاد فى مصر داهه الشرايى ، وتبعه فى هذا المجال الخربطلية والعنتبيلية .

هذه اشارات قليلة لبعض ما يذكره أحمد شلبى من نواح جديدة بالدراسة من تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، فكتاب أحمد شلبى « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » مصدر هام وجدير بالعناية والاهتمام ، لما فيه من تسجيل لوقائع تاريخ مصر منذ بداية الحكم العثمانى حتى ١١٥٠ هـ . ١٧٣٧ م ، من النواحي : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واذا كان الجبرتنى قد اعتقد أن هذا الكتاب قد وقع فى صندوق العدم ، وحفظه لنا فى متن كتابه عجائب الآثار ، فقد شاء القدر بدوره أن يحفظ هذا المصدر من العدم .

(١) نفسه ، ص ٥١ .

(٢) نفسه ، ص ١٤ .

الباب الثاني

دراسات في التاريخ الاقتصادي

الفصل الرابع

النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨م

تمهيد :

منذ أقدم العصور والبحر الأحمر يعد شرياناً
حيوياً للمواصلات ووسيلة للتبادل التجارى
والخضارى بين البلدان المحيطة به من جانب ،
وبينها وبين البلدان الأخرى من جانب آخر .

ومع اتساع نطاق التبادل التجارى خارج النطاق المحيط به
وبخاصة بين الشرق والغرب ازدادت أهمية هذا البحر وتطلعت الدول
التجارية للسيطرة عليه كطريق حيوى لنشاطها التجارى الذى أصبح
يمثل عصب حياتها الاقتصادية فاهتمت فى بساىء الأمر المدن
الإيطالية التى كانت تحتكر نقل المتاجر الشرقية الى أوروبا وأصبح
للجاليات الإيطالية وكائلها ومخازنها على سواحل هذا البحر وبخاصة
فى السويس والمدن المصرية الأخرى ونشطت الحركة التجارية فى
البحر الأحمر وموانيه وتبودلت السلع الهندية والمصرية

واليمينية بين بلدان البحر الأحمر المختلفة وزاد من نشاط هذه الحركة التجارية أن التجار الأوربيين عملوا على نقل هذه التجارات الى بلادهم وترويجها نظرا لما أصبحت تدره عليهم من ربح وفير (١) ٠٠ - ولكن منذ أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر - أى قبيل دخول العثمانيين منطقة الشرق العربى - جدت على الموقف عوامل عالمية ومحلية أدت الى اصنابة هذا النشاط شىء من التدهور منها :

أولا - نجاح البرتغاليين فى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحويل النشاط التجارى الى هذا الطريق على يد قوى أوروبية أخرى غير المدن الايطالية ومحاولة البرتغاليين محاصرة القوى التجارية العربية والقضاء عليها .

ثانيا - تعسف الأمراء المماليك ونوابهم فى موانئ البحر الأحمر وبخاصة بعد وصول البرتغاليين الى المياه العربية فيذكر ابن اياس فى معرض حديثه عن الموانئ التابعة للسلطان الغورى ان نائبه فى جدة والذى كان يدعى حسينا كان يأخذ العشر من تجار

(١) دكتور فاروق عثمان أباطة ، عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ م - ص ١٨ - ١٩ . حيث يذكر أن تجارة الشرق ظلت حتى القرن التاسع عشر تقي بحاجات الطبقة الراقية فى أوروبا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية ويذكر كذلك أن ما كان يصل الى أوروبا كان يحقق ربحا لا بأس به للتجار فى أوروبا مما جعلهم يحرصون على دوام الاتصال مع بلدان الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة والمربعة فى نفس الوقت .
وانظر كذلك :

Fisher, Sydney Nettleton, The Middle East A history, p. 144.

حيث يذكر أن تجارة البحر الأحمر خلقت طبقة من التجار الاثرياء حيث رجد حوالى مائتين من التجار الذين زاد مال كل منهم على مليون ودنة وأكثر من ألفين ماجر زاد رأس مال كل منهم عن مائة ألف دوكة .

الهند المثل عشرة أمثال فامتنعت التجار من دخول بندر جدة وآل أمره الى الخراب وعز وجود الشاشات من مصر والأرز والاقطاع وأخرى البندر (٢) وترتب على ذلك بطبيعة الحال عدم وصول السلع التجارية الى الموانئ المصرية الأخرى التى كان التجار الأوروبيون يأخذون منها هذه السلع وينقلونها الى أوروبا مما أثر على أحوال مصر الاقتصادية فخرّب كذلك بندر الاسكندرية وبندر دمياط فامتنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم وعز وجود الأصناف التى كانت تجلب من بلاد الفرنج كما تعرض التجار لكثير من المظالم وكثرة الضرائب ومصادرة أموالهم ولم يفت من أعيان التجار أحدا حتى صادره وأخذ أمواله ولا سيما ما جرى على الشيرازى والحلبىى التاجر وغيره من أعيان التجار (٣) ولا شك أن ذلك كان نتيجة حتمية لما أصاب النشاط التجارى فى البحر من تدهور نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية جزئيا الى طريق رأس الرجاء الصالح ومحاصرة البرتغاليين للسواحل العربية وبمداخل البحر الأحمر (٤) وإن لم يقف الممالك مكتوفى الأيدي ازاء هذا الخطر البرتغالى وتهديده لاقتصاد دولتهم ولذا بدأ الصراع المملوكى البرتغالى حول البحر الأحمر والسيطرة عليه لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية .

الصراع المملوكى البرتغالى حول البحر الأحمر :

بدأ هذا الصراع منذ وصول البرتغاليين الى البحار الشرقية حيث عمل كل طرف على الاستيلاء وأسر سفن تجار الطرف الآخر .

(٢) محمد بن أحمد بن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ،

نفس ٩٠ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٩٠ .

Fishe, Sydney : op. cit., p. 144.

(٤)

بل عمل كل فريق على العبث واتلاف وافساد ثروات الفريق الآخر . وعادت هذه الأعمال العدائية من جانب الطرفين بالخسارة الشديدة على موانئ البحر الأحمر وبخاصة موانئ عدن ومخا وجدة كما تذكر المصادر المعاصرة . وكثرت الاشاعات بفساد الافرنج وتعبثهم على التجار وقد جابوا حول بندر جدة (٥) .

وقد قامت سياسة البرتغاليين فى حقيقة الأمر منذ تلك الفترة على أساس القضاء على كل نفوذ تجارى للتجار العرب فى الشرق . ومن هنا كانت مطاردتهم للسفن العربية واغراقها والعمل على طرد العرب من المراكز التجارية الهندية والافريقية منذ وصول فاسكو دا جاما الى هذه البحار حيث أقام أثناء رحلته الثانية سنة ١٥٠٢ بأرسال حملة مكونة من خمس سفن حربية للإقامة الدائمة عند مدخل البحر الأحمر (٦) والعمل على مهاجمة السفن العربية ومنعها من مزاوله النشاط التجارى فى مياه المحيط الهندى الا بتصريح من البرتغاليين . فعلا تمكن قائد هذه الحملة البرتغالية . من القيام ببعض الأعمال العدائية ضد السفن التجارية العربية كما تمكن من أسر بعض البحارة العرب (٧) . وقد ازدادت حدة الحصار البرتغالى شدة حينما وصل الى المياه الشرقية البويرك سنة ١٥٠٦م الذى شدد من فرض الحصار البحرى المفروض على البحار العربية ومدخلها

(٥) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣١٦ وانظر كذلك :

Fisher Sydney op. cit., p. 144

Fisher, Sydney : op. cit., p. 144. (٦)

(٧) دكتور سيد مصطفى سالم : الفتح العثمانى الاول لليمن ، ج ٢ ، ص ٥٣ .

مما أضر ضررا فادحا باقتصاد كل من مصر واليمن والبندقية (٨) التي كانت تسعى جادة في تلك الآونة على مقاومة الخطر البرتغالي عن طريق حث السلطان الغوري على النهوض لمقاومة هذا العدو المشترك ورغم سوء الظروف الداخلية التي كانت تحيط بالسلطان الغوري فإن خطته قائمة آنذاك على تقوية نفوذه في أقاليم البحر الأحمر وتحصين سواحله ادراكا منه لأهمية هذا البحر الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لأملاكه في مصر والحجاز ولذا فإنه أرسل في ٦ جمادى الآخرة ٩١١ هـ - ٤ نوفمبر ١٥٠٥ م ، حملة بحرية تحت قيادة حسين الكردي من ميناء السويس ووجهتها الهند على أن تعمل في نفس الوقت على تحصين ميناء جدة استعدادا لمواجهة أى خطر برتغالي في المستقبل لمهاجمة الأماكن المقدسة ولذا فإن الحملة زودت بالفنيين اللازمين للقيام بهذه التحصينات وقد أقام هؤلاء الفنيون فعلا بعض الاستحكامات في هذا الميناء ثم اتجهت الحملة الى موانئ اليمن الواقعة على البحر الأحمر مثل قمر بجيزان وجزيرة كمران ثم اتجهت الى مخا فعدن حيث ذكر الأمير حسين الكردي قائد الحملة لحاكم عدن الطاهرى أن الحملة تستهدف الذهاب الى الهند لمحاربة البرتغاليين فأمدّه حاكم عدن بما يشاء من طعام ومؤن ومع أن الحملة تمكنت حينما وصلت الى (ديو) من التحالف مع بعض الإمارات الهندية واحراز انتصارات جزئية على القوى البرتغالية إلا أن الهزيمة حلت بها فى النهاية ولم تحقق الهدف المرجو منها (٩) ومنذ تلك الآونة ازداد اقتراب الخطر البرتغالي الى مداخل البحر الأحمر وخاصة بعد الحملة التي أرسلها السلطان اليمنى عامر بن

Fisher, sydney op. cit., p. 144.

(٨)

Serjeant, R. B. The Portuguese of the South Arabian Coast p. 43.

(٩) دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ٦١ - ٦٣ .

عبد الوهاب في شوال ٩١٢ هـ - مارس ١٥٠٧ م لمحاربة البرتغاليين في الهند ولم تتمكن من إصابة هدفها كما أن الوضع السيء الذي كان يمر به السلطان عامر لم يمكنه من معاودة ارسال حملة أخرى (١٠) فازدادت جرأة البرتغاليين على الاقتراب من السواحل العربية فتمكنت حملة برتغالية تحت قيادة البوكيرك من احتلال جزيرة (سقطرة) قريبا من مدخل البحر الأحمر هادفة الى اغلاق هذا البحر أمام التجار العرب كما تمكن البوكيرك أثناء وجوده في المياه العربية من القيام ببعض الأعمال التخريبية في المنطقة الممتدة من مدخل البحر الأحمر وحتى جزيرة (هرمز) وفي تلك الاثناء حدث اتصال بين الحبشة والبرتغال بهدف ايجاد جبهة متحدة بين القوتين ضد المسلمين وبخاصة ضد الماليك في مصر وحصل على معلومات من الرسول الحبشى الذى أرسله الى ملك البرتغال من مهاجمة زيلع أثناء حملته على عدن والبحر الأحمر ١٥١٣ م التى كان يهدف من ورائها الى السيطرة على عدن وخلق المنافذ العربية البحرية لأنه أدرك أن القدر من التجارة الشرقية الذى يصل الى أوربا يسلك طريق البحر الأحمر ولأن عدن كانت تمثل أكبر مستودع تجارى فى المنطقة ولذا فانه عمل كل جهده للسيطرة عليها من أجل تأمين طريق البرتغال الجديد أى طريق رأس الرجاء الصالح ، وفعلا تمكن من الاستيلاء عليها والقيام ببعض الأعمال التخريبية بها وأحرق كثيرا من السفن الراسية بمينائها (١١) كما وجه جهده بعد ذلك للاستلاء على جزيرة كمران لأنها كانت تمثل محطة بحرية هامة بين جدة وعدن وتمكن منها فى أوائل صفر ٩١٩ هـ - ابريل ١٥١٣ م ، ولكنه

(١٠) دكتور عبد الحميد البطريق . من تاريخ اليمن الحديث ٥١٧ - ١٨٤٠ ،

ج ١٨ - ١٩ .

Wilson, Sir Arnold T., The Persian Gulf : p. 117-119.

(١١) دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق ، ص ١ - ٧٢ .

لم يستطع أن يصل الى جدة لقسوة الأحوال الطبيعية فاضطر الى العودة الى كمران مرة ثانية ، وقد هدد هذا النشاط البرتغالي العدائي بلدان البحر الأحمر ، اليمن ، الحجاز ، مصر . وكان البرتغاليون يهدفون من وراء غزو البحر الأحمر القضاء على النفوذ العربى والتجارى . وتمكنوا طبقا لما تذكره المصادر من جمع قدر كبير من المعلومات عن هذا البحر وحركة التجارة به وعجزت كل من مصر واليمن عن صد هذا الخطر الذى هدد شريانها التجارى وأدى الى اضعاف اقتصاديات كل منها (١٢) .

وكما حدث اتصال من أجل التنسيق بين القوى المسيحية فى الحبشة والبرتغال ضد القوى الاسلامية فان فكرة التعاون بين القوى الاسلامية ظهرت فى تلك الأثناء وتم الاتصال بين السلطان الغورى المملوكى وبين السلطان بيازيد الثانى العثمانى (١٤٨١ - ١٥١٢) لمواجهة الخطر البرتغالى فى البحر الأحمر وفعلًا ظهر البحارة العثمانيون فى السويس واشتركوا فى الحملة التى أرسلها السلطان الغورى الى جنوب البحر الأحمر تحت قيادة سلمان الرئيس الذى اشتهر باسم سلمان الرومى وكان هدف الحملة قفل البحر الأحمر أمام البرتغاليين واتخاذ عدن قاعدة لمواجهة هذا الخطر (١٣) وهى نفس الخطة التى اتبعها العثمانيون فيما بعد فى هذا البحر ولكن لم يقدر لهذا التعاون الاسلامى أن يستمر فبدأ الصدام بين القوتين الاسلاميتين : المماليك فى مصر وبلاد الشام والعثمانيون وانتهى الصدام بسقوط دولة المماليك وتولى زمام الأمور فى المنطقة للعثمانيين ووضع على عاتقهم مسئولية مواجهة الخطر البرتغالى فى

Serjeant, R. B. op, cit., 169.

(١٢)

(١٣) دكتور سيد مصطفى سالم ، المرجع السابق ، ص ٧٨ - ٧٠ ، دكتور

جاد طه ، سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن ، ص ٢٢ .

البحر الأحمر وحماية النشاط التجارى به والمحافظة عليه كبحيرة اسلامية .

العثمانيون والنشاط التجارى فى البحر الأحمر :

منذ ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ، أصبحت مسئولية حماية البحر الأحمر وسواحله تقع على عاتق العثمانيين وكان عليهم مراقبته الأطماع البرتغالية فى هذا البحر ومدخله ولذا فان مرحلة جديدة من التنافس حول هذا البحر وممارسة النشاط التجارى فيه بدأت منذ ذلك الوقت وبذل العثمانيون جهدا كبيرا للحفاظ عليه كبحيرة اسلامية وتركيز النشاط التجارى على القوى الاسلامية وبخاصة على يد التجار العرب وأن اتسمت خطواتهم الأولى كما هو واضح من استقراء الأحداث التاريخية بالضعف حيث اننا نجد أن الحملات البرتغالية استمرت وبشدة وضراوة على سواحل البحر الأحمر فى أعوام ١٥٢٠ ، ١٥٢٣ بالتعاون مع الحبشة هادفة بالدرجة الأولى الى ضرب التجارة العربية وشل النشاط التجارى العربى عن طريق العالم العربى من الجنوب بايجاد سياج مسيحي قوى بنشر المسيحية فى مصوع ودهلك وزيلع وجميع جزر البحر الأحمر . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استمات البرتغاليون فى صراعهم للسيطرة على البحر الأحمر بغامة ومدخله الجنوبية بخاصة ففي سنة ١٥٢٥ تعرضت عدن لحصار برتغالى وضربت بالمدافع وفى فبراير سنة ١٥٣٠ تمكن (دى سلفيرا) من فرض معاهدة على عدن . نصت على ان تدفع جزية سنوية للبرتغاليين نظير اعتراف البرتغاليين بحرية الملاحة للعدينيين بشرط عدم توجه سفنهم الى جدة كنوع من فرض الحصار على هذا الميناء الاسلامى الهام (١٤) ولكن هذه

(١٤) دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ٩٧ - ١١١
Kaminerer, A. La Mer Rouge, Tome 11, pp. 283, 285, 286, 288.

المعاهدة في الواقع لم توضع موضع التنفيذ لأن عدن أدركت أنه لا بد من الصمود من أجل بقائها والمحافظة على استقلالها وخاصة وأنها فقدت كثيرا من مقوماتها نتيجة للحصار البحري الذي ضرب حولها (١٥) .

ومنذ ١٥٣٨ بدأ اهتمام العثمانيين بالبحر الأحمر وكمرحلة أولى في هذا الميدان بدأت محاولاتهم لاختضاع اليمن لنفوذهم تقديرا منهم لأهمية اليمن الاستراتيجية في صراعهم ضد البرتغاليين وبدأت جهودهم في ميدان البحر الأحمر فكانت حملة سليمان باشا الخادم سنة ١٥٣٨ الذي تمكن بعد عمليات حربية وبعد اتصالات جرت بينه وبين الأمراء الحاكمين في جهات البحر الأحمر وبخاصة أمراء الساحل اليمني من الوصول الى عدن والاستيلاء على الميناء ثم غدر بحاكمها عامر بن داود وبعض أتباعه مما أساء الى سمعته لدى القوى الاسلامية على السواحل العربية والهندية وسمح أنه لم يتمكن من الوصول الى (ديو) ومحاصرة قلعته وتهديد القوة البرتغالية الا أنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه فاضطر الى العودة الى المياه العربية فوصل الى ميناء الشحر اليمني واستولى على حضرموت ثم اتجه الى عدن وأبحر منها الى ميناء المخا حيث أنزل قواته الى البر استعدادا لاختضاع القوى المملوكية التي كانت في زبيد للسيطرة العثمانية وتوكيد هذه السيطرة على سواحل البحر الأحمر والاشراف على النشاط التجاري فيه ولكن يبدو أن سوء تصرفه في عدن أساء اليه بشكل خاد مما جعله يقتل في هذا السبيل فعاد أدراجه الى مصر . دون أن يحقق الأهداف الرئيسية التي كان يقصدها السلطان من حملته وان نجح في الاستيلاء على عدن وحده بعض الشيء من الخطر

(١٥) دكتور سيد مصطفى سالم .. المرجع السابق ص ١١٢

البرتغالي (١٦) وفي سنة ١٥٥٧ تمكن العثمانيون من الاستيلاء على سواكن ومصوع وتم التحالف بينهم وبين ملك الحبشة على أساس اغلاق الموانئ الحبشية في وجه البرتغاليين (١٧) والحقيقة أنه منذ سنة ١٥٥٤ يشعر الباحث في تاريخ الفترة أن أهمية اليمن لدى العثمانيين تحددت بالدفاع عن البحر الأحمر وممارسة النشاط التجاري فيه وفي موانئه خاصة وأن العثمانيين كانوا قد نجحوا في فرض تقليد جديد يقضى بمنع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١٨) ومنذ أواخر القرن السادس عشر بدأت قوى دولية أخرى تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في هذا البحر وإقامة علاقات تجارية مع موانئه والاهتمام به كطريق تجاري عالمي.

فقد بدأ التطلع البريطاني اليه منذ تلك الفترة وبدأ خطواته العملية منذ ١٦٠٩ م فقد وصل الكابتن شاربي الى عدن بهدف اقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية ورغم فشل مهمة بعثة شاربي لموقف السلطات الثمانية في عدن منها . فان شركة الهند الشرقية أرسلت في العام التالي سير هنري ميدلتون على رأس بعثة تجارية الى البحر الأحمر فزار عدن ثم اتجه الى المخا الا أن هذه البعثة هوجمت في المخا من جانب بعض الأتراك وقتل بعض أفرادها

(١٦) دكتور عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ ، دكتور سيف مصطفى سالم ، المرجع السابق ، ص ١٤١ - ١٥٠ . ج . لوربر دليل التحليل ، ج ١ ، ص ١٦ .

(١٧) نفس المرجع ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(١٨) دكتور محمد أحمد أنيس . الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٣٠ ، ١٣٤ .

وقوبلت هذه البعثة بالاستنكار من جانب السلطات الحاكمة في صنعاء التي أبدت دهشتها لجرأة (المسيحيين) ومحاولة اقترابهم من شبه الجزيرة العربية ومن المدن المقدسة (١٩).

وفي سنة ١٦١٢ جاءت إلى المخا بعثة بريطانية أخرى بقيادة الكابتن ساريس (John Saris) الذي استقبله حاكم المخا استقبالا حسنا وفي تلك الأثناء صدرت تعليمات الباشا العثماني في صنعاء بالسماح للأجانب بالمتاجرة بحرية على الشاطئ اليمني ومع السفن الهندية وأنه مسموح لهم كذلك بشراء أى شيء يرغبون فيه من المخا (٢٠).

ومن الملاحظ أنه في نفس الفترة التي ازداد فيها النشاط البريطاني في البحر الأحمر دخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في البحر الأحمر والتوغل فيه ومحاولة إقامة الوكالات التجارية ففي عام ١٦١٤ وصلها بعثة هولندية بقيادة (فان دي بروك Vande Brock) (٢١) بقصد تجميع المعلومات حول طبيعة التجارة في موانئ البحر الأحمر وأبلغ (فان دي بروك) حاكم عدن بأنه لديه تصريح من الصدر الأعظم يعطيه حق المتاجرة في جميع أنحاء السلطنة العثمانية ومع أن حاكم عدن استقبله استقبالا حسنا إلا أنه أشار عليه بأن يغادر الميناء لأن التجار المقيمين فيه

Yahya Armejani, *Middle East, Past and Present*, p. 102.

(٢٠) جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢١) نفس المرجع ، ص ٢٦ ، وانظر كذلك محمود كامل : اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

فصول - ١٢٩

اعتبروا وجوده هناك خطرا عليهم (٢٢) فاتجه صوب الشحر وأقام هناك وكالة هولندية وفي سنة ١٦١٦ وصل الى المخا واستقبله حاكمها استقبالا وديا ووافق على اقامة وكالة هولندية في المدينة كما تم الاتفاق على أن تكون ضرائب الجمارك بنسبة $\frac{3}{4}\%$ ولكن باشا صنعاء رفض الموافقة على اقامة وكالة تجارية هولندية بالمخا بحجة أن مثل هذه الموافقة لا تكون الا من السلطان نفسه مبديا تخوفه من توغل الهولنديين الى المدن المقدسة نفسها ولأن حصول الهولنديين على مثل هذا الحق يثير حفيظة غيرهم من التجار الفرس والهنود الذين كان يطلب منهم دفع نسبة قد تصل الى ١٦٪ (٢٣) ولذا فاننا نجد أن فان دى بروك بعد أن وضعت هذه العقبات أمام اقامته وكالة تجارية هولندية في المخا اضطر الى تركيز بعثته التجارية في الشحر وانسحب عائدا الى الهند . وهكذا نجد أن النشاط التجارى الهولندى اتخذ من الشحر قاعدة له ولم يحاول الدخول فى صراع أكثر من هذا حول التوغل فى البحر الأحمر واقامة وكالات تجارية فى موانئه .

أما الانجليز فقد استثمروا فى محاولاتهم حتى استطاعوا فى سنة ١٦١٨ من الحصول على تصريح باقامة وكالة تجارية لهم فى المخا فقد وصل الكابتن شيلن Shilling الى المخا واستقبله

(٢٢) محمود كامل : المصدر السابق حيث يذكر (ولكن الترحيب بالهولنديين فى اليمن لم يلبث أن تحول الى سخط عليهم عندما هاجموا بعض السفن العربية التى كانت تقوم بنقل بضائع برتغالية باعتبار أن ذلك قد عاد على التجار العرب بخسارة جسيمة وقبض الأتراك على (دى ميلده) الهولندى كرهينة وبلغ السخط على تهاون الوالى التركى مع الهولنديين الى حد أنه أعدم شقنا) ص ٢١٥ .

(٢٣) دكتور جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ ، محمود كامل ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

حاكمها رجب أغا أنه يوجد تصريح من حاكم اليمن يسمح للانجليز بمقتضاه بالتجارة بحرية فى المخا وبتشبيد وكالة لهم هناك وبالتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣٪ تدفع نقداً أو عينا (٢٤) وبذلك بدأ الانجليز يزاولون نشاطهم التجارى فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر بحرية تامة وصاروا أهم القوى الأوروبية التى لها حق المتاجرة حتى ميناء المخا .

ومنذ سنة ١٧٠٨ وفى غيبة النفوذ العثمانى من اليمن وفى عهد الدولة القاسمية الزيدية بدأ التطلع الفرنسى الى المشاركة فى النشاط التجارى فى البحر الأحمر حيث وصلت بعثة فرنسية الى عدن بقيادة دى ميرفيل De Merveille ثم اتجهت الى المخا فوصلت اليها فى ٣ يناير سنة ١٧٠٩ وتمكنت هذه البعثة من عقد اتفاقية تجارية مع حاكم المخا (الدولة نيابة عن الامام المهدي حصلت بمقتضى هذه الاتفاقية على حق اقامة وكالة تجارية فى المخا (*) وأن تكون الضرائب الجمركية على البضائع المباعة بنسبة ٣٪ وأن يرفع العلم الفرنسى على الوكالة ، شريطة أن يعود التجار الفرنسيون الى سفنهم ليلا . واستمر النشاط الفرنسى التجارى حيث نجد سنة ١٧١١ بعثة فرنسية أخرى بقيادة دى لاند (De la lande)

(٢٤) الدكتور/ جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(*) ومن الطريف أن تذكر أن السلع التى كان يجلبها التجار الأوروبيون من شبه الجزيرة العربية ، اللؤلؤ من الخليج العربى ، والبخور والمر من جنوب شبه الجزيرة العربية وبخاصة من ظفار وضرموت والتوابل والمنسوجات الحريرية والسيوف الهندية والعاج والمر والبخور وريش النعام والذهب من الساحل الافريقى .

انظر دكتور محمود طه أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، ج ١ ، طبعة ١٩٧٢ م .

تصل الى مياه البحر الأحمر وفي تلك الفترة تزداد خشية السلطات العثمانية من النشاط الأوربي التجارى فى البحر الأحمر فتأخذ فى تحذير السلطات المحلية من خطورة هذا النشاط فترسل رسولا عثمانيا الى امام صنعاء يحذره من خطر الاستمرار فى المتاجرة مباشرة مع الأوروبين ويطلبه بأن يقتصر تصدير البن اليمنى على مصر ولكن الامام لم يستجب لهذه الدعوة العثمانية التى كان فيها ولا شك اضرار باقتصاد اليمن وفرض عزلة دولية مع اليمن ومن هنا كان رفضه لهذه الدعوة واستمر فى علاقاته مع القوى الأوربية واستمرت العلاقات الفرنسية اليمنية تسير فى طريقها الطبيعى حتى سنة ١٧٣٨ حينما حدثت أزمة بين حاكم المخا (الدولة) وبين الشركة الفرنسية التى أرسلت سفينة حربية ضربت الميناء ضربا مؤثرا تم على أثره توقيع معاهدة بين الشركة وبين حاكم المخا (انقصت الضرائب الجمركية بمقتضاها من ٣٪ الى ٢٪) (٢٥) ولأشك أن النشاط التجارى الأوربي كان له أقدامه الثابتة على سواحل البحر الأحمر الجنوبية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر عن طريق الوكالات التجارية المتناثرة فى موانئ هذا البحر وبدأ يسعى الى الوصول الى أقصى الشمال وهذا ما سوف يحقق فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كما سنرى .

وقد حاولت قوى أوربية أخرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أن تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية فى البحر الأحمر واتخاذها طريقا تجاريا مثل الدنمرك التى أرسلت

(٢٥) دكتور جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .
وانظر كذلك عبد الواسع بن يحيى الواسع اليماني (تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والخزن فى تاريخ اليمن ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣) .

ملكها سنة ١٧٦٢ بعثة علمية برياسة نيبور (Neibur) بهدف دراسة الجزيرة العربية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة ووصلت الى المخا في ٥ أغسطس سنة ١٧٦٣ وسمح لها بمنافسة امام اليمن في صنعا في كثير من الأمور من بينها الأمور التجارية ثم غادرت اليمن (٢٦) .

والواقع أن أثر هذه المنافسة التجارية قد انعكس على السوق المحلية والنشاط التجارى فى بلدان حوض هذا البحر بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فمثلا نجد أن شركة الهند الانجليزية بعد أن كان اهتمامها بالسوق المصرية قد قل نجد أنها عادت منذ أواخر القرن السابع عشر الى الاهتمام بهذا السوق بهدف تحدى فرنسا ومنافستها فى التجارة الشرقية فعينت لها فى سنة ١٦٩٧ قنصلا بالقاهرة ووكيلا بالاسكندرية وأصدر السلطان مصطفى الثانى خطا شريفا بأن يتمتع التجار الانجليز بمصر بنفس الامتيازات التى كان يتمتع بها الفرنسيون وأهمها أن لا يدفعوا أكثر من ٣٪ رسما على ما يستوردونه لمصر (٢٧) وكان التجار الانجليز فى ذلك الوقت يصدرون من مصر مقادير لا بأس بها من العقاقير والعطور والجلود والتمر والسكر والسجاد والتبر وريش النعام والصمغ ويستوردون الزجاج والمعادن والأقمشة الصوفية من (الجوخ) خاصة (٢٨) والحقيقة التى يصل اليها الباحث أن الوقائع تظهر أنه رغم هذا النشاط الانجليزى فى السوق المحلية

(٢٦) دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

عبد الواسع بن يحيى الواسعى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٢٧) دكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وآخرون : دراسات فى النهضة العربية .

ص ٣٢٠ .

(٢٨) نفس المصدر ، ص ٣٢٠ .

المصرية كمركز لتصريف المنتجات الشرقية التي تصل اليها عن طريق البحر الأحمر فان التفوق بدا واضحا للتجار الفرنسيين الذين بلغ عددهم في القاهرة وحدها سنة ١٧٠٢ خمسين تاجرا فرنسيا كما كانت منشآتهم التجارية بالاسكندرية ورشيد (٢٩) وان بدا واضحا أن الاهتمام الانجليزى بمصر وبطريق البحر الأحمر التجارى قد ازداد بعد صلح باريس سنة ١٧٦٣ والهدف واضح وهو الربط بين مصر والامبراطورية البريطانية بالهند ومما شجع على سلوك هذا السبيل أن السلطات العثمانية كانت قد وافقت فى تلك الفترة على السماح للسفن الأوربية أن تصل الى جدة نيجة لمساعى شريف مكة الذى كانت الرسوم الجمركية التى يدفعها التجار تشكل قدر كثيرا من دخله (٣٠) هذا من جانب ومن جانب آخر فان القوى المحلية الحاكمة فى بلدان حوض البحر الأحمر سواء الاشراف فى مكة أو المماليك فى مصر أو الأئمة فى اليمن بدأت تعمل على تشجيع الحركة التجارية فى البحر الأحمر وموانيه الواقعة فى حوزتها بقصد الاستفادة من الرسوم الجمركية التى تجبى على التجارة فى جمارك هذه الموانىء وقد بدأ تشجيع هذا النشاط على أشده فى مصر منذ عهد على بك الكبير ثم محمد بك أبو الذهب الذى عقد اتفاقية مع الانجليز عن طريق الرحالة الاسكتلندى بروس (لتشجيع حركة التجارة بين مصر والهند وتحديد الرسوم الجمركية التى تدفع فى الموانىء (٣١) وحاولت السلطات العثمانية أن تحد من نشاط السلطات المحلية فى هذا الميدان وأن تقف فى وجه النشاط التجارى فى هذا البحر ولكن

• (٢٩) المرجع نفسه ، ص ٣٢١

• (٣٠) المرجع نفسه ، ص ٣٢١

• (٣١) نفسه ، ص ٣٢١ - ٣٢٢

دون جدوى فمع أن السلطان العثماني أصر على عدم إبحار السفن الأوروبية شمال جدة وذكر السلطات الحاكمة في مصر ، بما فعله الانجليز في الهند حيث أتوا إليها كتنجار ثم تحولوا الى مستعمرين وحكام (٣٢) إلا أن هذه التحذيرات العثمانية لم تستطع أن توقف هذا النشاط الدولي حول ممارسة حرية التجارة في البحر الأحمر . فقد تمكنت عدة سفن انجليزية من الوصول الى الموانئ المصرية مثل السويس - القصير - الطور في الفترة من ١٧٧٥ - ١٧٧٩ . كما شهدت هذه الفترة نشاطا فرنسيا مماثلا فقد تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية مع مراد بك سنة ١٧٨٥ ، وذلك بهدف احياء طريق البحر الأحمر التجارى وتنشيط التجارة فيه وقد اتفق على تشجيع وصول السفن الفرنسية والمتاجر الفرنسية الى السويس كما اتفق على تحديد الرسوم الجمركية وحماية الفرنسيين في الأراضي المصرية .

تجارة البحر الأحمر والنشاط التجارى فى السوق المحلية المصرية :

واذا ما انتقلنا الى الحديث عن النشاط التجارى فى الأسواق المحلية المصرية وارتباط هذا النشاط بالحركة التجارية فى البحر الأحمر فان الوثائق المتوفرة تثبت أن العمل التجارى فى السوق المحلية قد نشط وبدرجة كبيرة خلال العصر العثماني وانتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالمتاجرة فى بعض السلع المستوردة عن طريق موانئ البحر الأحمر فى كل أحياء القاهرة (٣٣) وأصبحت

(٣٢) نفسه ، ص ٣٢٢ .

(٣٣) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث ، القسم الاول ، فى العصر العثماني ، المجلة التاريخية المغربية ، ص ٥٩ - ٦٢ .

مصر مركزا لتصريف السلع التي ترد من الهند والشرف الأقصى واليمن والصومال الى بلدان المغرب العربي وبلاد الشام وبعض البلدان الأوربية (٣٤) وترتب على هذا النشاط كثير من التغيرات التي أصابت المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر وبخاصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى حيث أن فئة التجار خلال هذا القرن كونت فئة متميزة لها نشاطها الاقتصادى الواسع كما اكتسبت مكانة اجتماعية متميزة كذلك جعلتها فى مقدمة الفئات الاجتماعية التي كانت تشكل المجتمع المصرى .

وأصبحت الأسر التجارية فى مصر فى القرن الثامن عشر بمثابة (شركات) تجارية كبيرة تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع فى نفس الوقت وكان بعض هذه الأسر يسيطر على معظم الوكالات التجارية التي كانت قائمة فى القاهرة فى ذلك الوقت وكان لهذه الأسر وكلاء تجاريون فى جميع موانئ البحر الأحمر التي كانت تصل اليها السلع التجارية فتذكر الوثائق أن السيد محمد خليل عمل وكيلا للمحاج على حماد الفيومى ببندر جدة وكان يقوم بإرسال طرود البن اليه ويصرف أموره التجارية بهذا الثغر نيابة عنه واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلى من بعده يبدو أن نشاط هذه الأسرة التجارى كان كبيرا (٣٥) فنعشر على وكلاء آخرين لها ببندر جدة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر اللذين عملا وكلاء لهذه الأسرة ببندر جدة كذلك ، وقد كانت هذه الأسرة تتاجر بالدرجة الأولى فى

(٣٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالى ، سجلات محكمة
القسم العسكرية .

(٣٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسم العسكرية ، سجل (١٦٥)
ص ١٨٢ مادة ١٨٢ .

البن اليماني (٣٦) كذلك تذكر الوثائق أن الحاج عنبر عمل وكيلا للخواجبا عبد العزيز بن عبد العزيز الشهير بابن أبي بلعة المغربي (٣٧) هذه أمثلة للوكلاء التجاريين للتجار المصريين في موانئ البحر الأحمر ومن الملاحظ أن نظام الوكلاء التجاريين استمر حتى بعد أن تكمنت السفن التجارية الأجنبية أن تصل إلى السويس وغيرها من الموانئ المصرية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

ومن الجدير بالملاحظة أن الأسر التجارية الكبيرة والتي مارست نشاطا واسعا في البحر الأحمر خلال العصر العثماني تعود في أصولها إما إلى أصول مغربية أو شامية . وفي بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين التجار من أصول مختلفة مما يدل على أن السوق المحلية المصرية نظرا لقربها من البحر الأحمر جذبت كثيرا من أبناء البلدان العربية وبخاصة من بلدان المغرب العربي وبلاد الشام لممارسة نشاطهم التجاري فيه .

والحديث عن التجار المغاربة دورهم في تاريخ العصر العثماني حديث ممتع وهام وسوف نتناوله في دراسة مطولة مفصلة في وقت لاحق يكفي هنا أن نذكر أن بعض التجار المغاربة أصبحوا شيوخا لطوائف التجار في بعض أحياء القاهرة مثل الخواجا الحاج أحمد المغربي الذي أصبح شيخ التجار بخط الغورية (٣٨)

(٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٩١ مادة ٢٩١ .

(٣٧) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٩٠ مكرر ، ص ٤٢ ، مادة ٢١٨ وهي عبارة عن عقد صفقات تجارية بين تجار مغاربة ، وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية عدد ٩ ، ص ١٨٢ - ١٩٦ .

(٣٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٨٢ ، مادة ٢٥٤ ولزيد من التفصيل حول هذه الموضوعات انظر :

André Raymond, *Artisans et Commerçants au caire* XV, III, Siéle, Damas, 1973.

أكبر أحياء القاهرة التجارية في ذلك الوقت وكذلك السيد الحاج عبد السلام الذي كان من أعيان التجار بسوق الجمالية والخواجا الحاج محمد الكهن الذي صار من أعيان التجار بوكالة الماوردى (٣٩) كما كان من بين التجار المغاربة المشهورين الخواجات الحاج أحمد بن المرحوم الحاج سعيد المغربي الشهير بالجملى (٤٠) والحاج أحمد حدق (٤١) والحاج محمد المغربي الفاس (٤٢) ويكفى أن نذكر أن أسرة الدادة الشرايبي التي أصبحت تمثل أكبر البيوت المالية والتجارية بمصر في القرن الثامن عشر كانت أسرة مغربية الأصل (٤٣) .

أما التجار الشوام الذين برزوا على مسرح السوق التجارية في مصر وشاركوا في الاشتغال بالسلع التي كانت ترد عن طريق البحر الأحمر فان دورهم لا يقل أهمية عن غيرهم من التجار فقد استطاع بعض منهم أن يكون شركات تجارية خاصة بالمناجزة في هذه السلع كما قام بعض الشوام بدور الموردين لبعض السلع التي تأتي عن طرق البحر الأحمر مثل الذمى نقولا النصراني الحمص

-
- ٣٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٧٠ ، مادة ٢٣٦ .
- ٤٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل ١ ، ص ١٧ ، مادة ٣٠ .
- ٤١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى سجل (٢) ، ص ٨٣ ، مادة ٢٣٦ .
- ٤٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥٠٩ ، ص ٢٠ ، مادة ٦٢ .
- وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٨٢٧ ، ص ٩٩ - ١٠٥ .
- ٤٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، مادة ٤٠٦ .

الشماسى الذى كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على التجار المشتغلين بالمجارة فى هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة وكان لهؤلاء التجار وكلاء تجاريون يعملون باسمهم فى موانئ البحر الأحمر فى جدة ومخا والسويس كما كان لهم وكلاء ببلاد الشام لتصريف تجارتهم بهذه البلاد (٤٤) .

وبذلك أصبحت السوق المصرية سوقا مركزية لتصريف السلع التجارية التى ترد الى مصر عن طريق البحر الأحمر وبخاصة البن اليمنى والأقمشة الهندية وكذا الأرز الهندى والمرجان والعاج وغيره من السلع الصومالية .

ومما يثبت ازدهار هذا النشاط واتساع سوقه وأنه لم يعد نشاطا محليا انتشار الوكالات التجارية المتخصصة وممارسة نشاطها على نطاق واسع ومع بلدان المنطقة المجاورة وبعض البلدان الأوربية حتى أنه يمكن القول أنه منذ بداية القرن الثامن عشر أصبحت البيوت التجارية فى مصر تشكل بداية الرأسمالية التجارية فى مصر ان صبح هذا التعبير فعن طريق تتبع تركبات بعض هؤلاء التجار وحصر هذه التركبات يبرز حجم الثروات الضخمة التى كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجارى كما يتضح أن هؤلاء التجار أصبحوا يمولون الصناعات المحلية وينتجونها لحسابهم الخاص واستغلال هذه المنتجات المحلية فى التبادل التجارى فى داخل البلاد وخارجها كما تمكنت من استثمار رأسمالها فى كثير من المجالات وخاصة ميدان التزام الأراضى الزراعية (٤٥) .

(٤٤) انظر لمزيد من التفصيل ، دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن (علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى) بحث قدم بالمؤتمر الدولى الثانى لتاريخ بلاد الشام ، دمشق فى الفترة ٢٧ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٨ .
(٤٥) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

رخير دليل على ازدهار النشاط التجارى الذى شهدته مصر خلال العصر العثمانى عن طريق البحر الأحمر الدخلى الذى كانت تدره الجمارك المصرية من موانئها الواقعة على هذا البحر كما ترصده سجلات الجمارك فى ذلك العصر فقد بلغ هذا الدخل فى بعض السنوات (٥٥٤ كيسة) ؛ (٣٩٦٥) بارة (٤٦) وكان جمرك البهار بالسويس ذا أهمية كبيرة ويشكل دخلا كبيرا لمن يلتزمه (٤٧) بل ان العمل بالسمسرة بوكالة البهار بالسويس وهى الوكالة التى توضع فيها البضائع الواردة حتى تتم اجراءات الجمرك (٤٨) أصبحت تمثل دخلا هاما من مصادر دخل الباشا فى العصر العثمانى حيث أن عوائده التى تأتية من الجمارك كانت تشكل موردا ضخما بالنسبة له ، وبهنا هنا ما كان يصله من جمارك البحر الأحمر وخاصة السويس والقصير فقد كان للباشا على كل فريق بن نصف فضة وقد وصل ايراده من جمرك السويس فى عام ١٢٠٠ هـ - ١٧٨٥ م ، (٦٧٥٠٠٠٠ ر٦ بارة سنويا) وعندما تمكن مراد بك وابراهيم بك من السيطرة على أمور الادارة بمصر تحكما فى جمرك السويس ودفعوا للباشا فى مقابل ذلك مبلغا فى نهاية

(٤٦) دار الوثائق القومية . سجلات الجمارك ، سجل رقم ٦١٥ جديد ، ١٤٠٠ قديم الخاص بعام ١٠٨٨ هـ .

(٤٧) كان هذا الجمرك يدر دخلا كبيرا وبخاصة من البضائع الواردة من اسباز واليمن والهند وكما هو ثابت من سجلات الجمارك ووثائق المحكمة الشرعية فان الملتزمين الذين كانوا يتولون ادارة الجمرك كانوا من المسيحيين أو اليهود حيث أن الاعتقاد الذى كان سائدا لدى القائمين على أمور الحكم فى ذلك الوقت أن جمع هذه الضرائب ينافى تعاليم الاسلام واعتبروه نوعا من الكسب لا يبرره عمل يقوم به محصل الضريبة .

(٤٨) دكتورة ليلى عبد اللطيف . الادارة فى العصر العثمانى .

القرن الثامن عشر حوالى (٧٥٠٠ ر ٥٠٠) بارة سنوياً بعد أن كانت فى بداية القرن تبلغ حوالى (١٢) بليون بارة (٤٩) وهذا العجز فى دخل الباشا من الجمارك المصرية لا يعود الى ضعف الحركة التجارية بقدر ما يعود فى المقام الأول الى سيطرة الأمراء المالكى على السلطة ، واستهانتهم بالباشوات العثمانيين هذا بالاضافة الى الصراعات السياسية التى شهدتها مصر فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

ومما سبق يمكن استخلاص الحقائق التالية :

أولاً : ان النشاط التجارى فى موانى البحر الأحمر خلال العصر العثمانى طبقاً لما تذكره المصادر المحلية المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية وسجلات الجمارك لم يصب بالركود التام كما كان يعتقد البعض وذلك عن طريق ما تثبتته هذه المصادر من مواد تتعلق بهذا النشاط مما يثبت أن الحركة التجارية ظلت مستمرة فى هذا البحر وموانيه سواء منها الواقعة على ساحل شبه الجزيرة العربية أو الواقعة على الساحل الأفريقى ومصر وكانت السفن التجارية الأجنبية تؤم الموانى المسموح لها بأن تصل اليها حتى استطاعت فى نهاية القرن الثامن عشر أن تصل الى جميع هذه الموانى وازداد التنافس الأوروبى حول اقامة الوكالات والانفراد بالنفوذ فيها وأصبح انشاء الوكالات التجارية فى موانى البحر الأحمر هدفاً رئيسياً بين هذه القوى المتنافسة . ومن أجل هذا الهدف عقدت هذه القوى الأوروبية المعاهدات مع السلطات الحاكمة فى مصر وغيرها من البلدان التى تطل على هذا البحر محددة

الرسوم الجمركية التي تدفعها لهذه السلطات التي تقع هذه الموانئ ضمن أملاكها .

ثانيا : كان من نتيجة هذا النشاط التجاري في البحر الأحمر أن شهدت مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر تكوين فئة من التجار المحليين الذين مارسوا نشاطهم على نطاق واسع وكونوا في بعض الأحيان فيما بينهم شركات تجارية مساهمة (٥٠) واتخذوا من السوق المصرية مركزا لنشاطهم الذي امتد الى بلدان المغرب العربي وبلاد الشام كما قاموا بدور الموردين لبعض التجار الأوروبيين وقد كان لهؤلاء التجار كما رأينا وكلاء تجاريون في موانئ البحر الأحمر يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابة عنهم (٥١) وقد مارس هؤلاء التجار بحق دور المورد والمصدر في ذات الوقت كما رأينا فيما سبق .

ثالثا : ترتب كذلك على هذا النشاط التجاري ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية التي أخذت تستثمر جزءا من

(٥٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٥٢) ، ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، مادة ٤٠٦ .

وهي عبارة عن عقد شركة تجارية ضخمة بين أفراد أسرة الدادة الشرايبي والنزاع حول هذه الشركة .

وانظر كذلك : دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني ، ص ٨ .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ٣٧٠ ، مادة ٣٨٣ .

(٥١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٦٥ ، ص ١٨٢ ، مادة ٢٨٢ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٦٥ ، ص ١٩١ ، مادة ٢٩١ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٩٥ ، مادة ٣٠٩ .

رأسمالها فى مجالات أخرى غير التجارة ، مثل تمويل الصناعات لحسابها والتزام الأراضي الزراعية ورهنها (٥٢) وبناء العقارات وتأجيرها وبخاصة فى الأحياء التى يتركز فيها نشاطها الى جانب انشائها القصور الخاصة فى الأحياء التى اشتهرت بسكن الطبقة الارستقراطية الحاكمة مثل أحياء بركة الأزبكية وبركة القيل وقناطر السباع (٥٣) أى وجود فئة اجتماعية جديدة داخل المجتمع المصرى .

-
- (٥٢) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر - ص ٩١ - ٩٤ .
- أحمد شلبي عبد الفنى ، أوضح الاشارات ، تحقيق عبد الرحيم ، ص ١٩٥ .
- (٥٣) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل ٥٠٩ محكمة الصالحية النجمية ص ٢٠ ، مادة ٦٢ .
- سجل ٤٨ محكمة القسمة العسكرية ، ص ١٥٧ ، مادة ٢٥٨ .
- سجل ٢٢٤ محكمة طولون ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ ، مادة ٨٦٨ .
- سجل ٩٠ مكرر محكمة الباب العالى ، ص ٤٢ ، مادة ٢١٨ .
- سجل ١٢٨ محكمة الباب العالى ، ص ١٨ ، مادة ٣٦٩ .
- سجل ١٧١ محكمة الباب العالى ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، مادة ٦٣٩ .
- سجل ١٣١ محكمة الباب العالى ، ص ١٤٢ ، مادة ٥٣٤ .
- سجل ٢٦ محكمة بولاق ، ص ٣٥٩ ، مادة ١٨٠٤ .
- سجل ١٣٣ محكمة الباب العالى ، ص ١٩٦ ، مادة ٧٦٨ .
- سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧ ، مادة ٤٠١ .
- سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية ، ص ٣١٢ ، مادة ٤٣٥ .

الفصل الخامس

نشوء الرأسمالية المصرية المحلية
خلال العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
وأثرها على الحياة الاقتصادية
من خلال وثائق المحاكم الشرعية

حالة مصر الاقتصادية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر
وبداية نشوء الرأسمالية المصرية

تمهيد :

كانت مصر ، قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح
(١٤٩٨ م) كما هو ثابت من كتابات مصادر العصر المملوكي ،
مركزا تجاريا حيويا ، كما كانت مركزا رئيسيا لانتاج زراعي
كبير ، ومع ذلك فأننا لا نستطيع أن نحكم بأنها كانت بلدا
رأسماليا ، وإنما النظام الاقتصادي الذي كانت تسير فيه ، هو
أقرب الى النظام القطاعي منه الى النظام الرأسمالي ، حيث ان
أصحاب القطاعات من الأمراء المماليك ، لم يستثمروا العائد الذي
توفر لديهم ، في أى من مجالات الاستثمار الأخرى ، وإنما استغلوه

فصول - ١٤٥

فى البذخ والترف ، وبناء الدور والمساجد وغيرها للترفاح قيمما بينهم ، ومن هنا فافنا نسينطيع أن نحكم باطمئنان بأن مصر ، فى العصر المملوكى لم تشهد النظام الرأسمالى بالمعنى المعروف ، وفى أواخر هذا العصر أصيبت الحياة الاقتصادية المصرية ، بعد عام ١٤٩٨ م ، بنكسة كبيرة كانت آثارها شديدة على الريف والمدينة على السواء .

أولا : أثر النكسة على الريف :

تأثر الريف المصرى بالنكسة الاقتصادية التى حدثت نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية ، الى رأس الرجا الصالح ، حيث أن الأمراء المماليك ، من أصحاب الاقطاعات ، أصبح جل اعتمادهم الاقتصادى على ما يجبوونه من الفلاحين ، من ضرائب ، فاضطروا الى المغالة فى فرض هذه الضرائب ، بعد أن فقدوا ما كانوا يجبوونه من مكوس تجارية ، وعندما ثقلت الأعباء المالية على الفلاحين ، اضطروا الكثيرون منهم الى هجر قراهم ، وظهر ذلك بصورة واضحة فى عهد السلطان الغورى (٩٠٦/٩٢٢ هـ - ١٥٠١/١٥١٦ م) الذى عمل حينما أراد اعداد الجيش الذى سوف يصحبه الى بلاد الشام ، لملاقة الجيش العثمانى ، على فرض ضريبة اضافية (فردة) ، على أهل الريف ، وذلك فى (ربيع الأول ٩٢٢ هـ - ابريل ١٥١٦) ، فهجر الفلاحون قراهم ، مما جعل الأمراء من أصحاب الاقطاعات ، يحتجون على السلطان الغورى وأجبروه على ابطال فرض هذه الضريبة (١) . ومع ذلك فإن حالة الفلاح المصرى

(١) ابن اياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهود ، ج ٥ ، ص ٣١ - ٣٢ حيث صور لنا هذه الواقعة بقوله « فلما سمعوا أهل النواحي بذلك ، أخلوا من البلاد ، وتركوا زروعهم فى الأرض ورحلوا ، وخرب بعض البلاد ، فى هذه الحركة ، فلما بلغ الأمراء ذلك ، وقفوا للسلطان ، وشكوا له من ذلك ، =

الاقتصادية استمرت فى التدهور ، حتى نهاية العصر المملوكى ومطلع العصر العثمانى ، نتيجة لآثر هذه النكسة التى أصابت مصر .

ثانياً : أثر النكسة على المدينة :

كانت المدن المصرية ، وبخاصة القاهرة ، ومدن الشغور قبل (١٤٩٨ م) ، عامرة بالأنشطة التجارية المختلفة ، وكانت هذه المدن بمثابة محور تجارى كبير للحركة التجارية بين آسيا ، وأوروبا ، وأفريقيا ، وكان تجار الكارم الذين كانوا يتاجرون فى منتجات الشرق (الهند وغيرها) ، يلعبون دوراً رئيسياً فى الحركة التجارية العالمية ، ولكن بتحول طريق التجارة ، وفقدان الأمراء المماليك لجزء كبير من المكوس التى كانوا يفرضونها على السلع الاقتصادية فى المدينة المصرية ، وبدأ يسود السوق المصرية بوجه عام الاضمحلال ، وأغلق عدد كبير من المتاجر الكبيرة فى الأسواق التجارية الآتية من الشرق ، أثر ذلك بصورة واضحة على الحياة المصرية ، والتى كانت تعرف « بالخانات » ، ولم يبق منها الا القليل وأصبحت المحلات التجارية الصغيرة « الدكاكين » ، هى السائدة ، واقتصرت نشاطها على المتاجرة فى السلع الضرورية لحياة الانسان المصرى ، وكان تأثر مدينة الاسكندرية بالذات كبيراً ،

=وعلى أن غالب البلاد خرب ، وأخلى منها الفلاحون . وأغلظ الأمراء على السلطان فى القول ، وقالوا له : نحن نسافر معكم ، وتخرب بلادنا ، فمن أين ناكل ، ونسدد ديننا اذا سافرنا ، فاستحى منهم السلطان ، وأمر بإبطال ذلك ، وأخرج مراسيم شريفة الى الكشاف ومشايخ العربان ، بإبطال ما كان رسم به فى الأول ، وإعادة ما أخذ من الفلاحين بالنواحى ، فخربت المراسيم الشريفة الى البلاد بمنع ذلك ، ولو استمر على قوله الأول لخربت مصر عن آخرها ، ووقع بها الغلاء العظيم من خراب البلاد فلله الحمد على ذلك » .

حيث هجرها كثير من الأجانب ، الذين كانوا يتخذون منها مركزا لممارسة نشاطهم التجارى ، ويقومون بشراء السلع من أسواقها . وينقلونها الى أسواق البلدان الأوربية ، ومن استقراء أحداث الفترة فى مصادرها المعاصرة ، ندرك مدى الكساد الذى ساد سوق المدينة المصرية وأسبابه التى عزاهها مصدر معاصر الى الظلم الذى حل بطائفة التجار ، وكثرة المصادرات التى وقعت عليهم من السلطان الغورى ونوابه معلقا على أفعال السلطان إزاء التجار بقوله « وتو شرحنا مساوئه كلها لطال الشرح فى ذلك » (٢) .

وتحت اشتداد وطأة فرض الضرائب على أهل الريف والمدينة على السواء ، فإن أهل مصر تمنوا زوال الحكم المملوكى ، بل انهم استقبلوا دخول السلطان سليم ، فى بداية الأمر بفرحة شديدة ، ولكن هذه الفرحة سرعان ما خبت ، عندما بدأ السلطان سليم ترتيب أمور البلاد وبخاصة فى النواحي المالية ، وتعسف جبايته

(٢) ابن اياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، حيث أوضح صورة هذا الفساد وأسبابه بقوله : « وكان حسين نائب جدة ، يأخذ العشر من تجار الهند ، المثل عشرة أمثال ، فامتنعت التجار من دخول بندر جدة ، وآل أمره للخراب ، وعز وجود الشاشات من مصر ، والارز ، والانطاع ، وأخرب البندر ، وكذلك بندر الاسكندرية ، وبندر دمياط ، فامتنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم ، وعز وجود الأصناف التى تجلب من بلاد الفرنج ، وكان كل أحد من الأراذل ، يقترب الى خاطر السلطان بنوع من أنواع المظالم ، فقرر على بيع الغلال قدرا معلوما ، يؤخذ على كل أردب ، وهى ثلاثة انصاف من البائع والمشتري ، وكذلك البطيخ والرمان ، حتى خرج على بيع الملح ، وجدد فى أيامه عدة مكوس من هذا النمط ، ما لا فعله هناء فى زمانه ، ولم يفته من أعيان التجار أحد ، حتى صادره ، وأخذ أمواله ، ولا سيما ما جرى على الشيرازى والحليبيى التاجر ، وغيره من التجار » ثم يذكر أن السلطان الغورى فى مصادراته للتجار كان « لا يغفل عنهم من المصادرات ساعة واحدة » بخصوص هذه المصادرات ، انظر نفس المصدر ، ص ص ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ .

ففي جمع الضرائب ، فأدى ذلك الى عدم رضا المصريين ، وخيبة آمالهم التي علقوها على السلطان سليم ، بل ان المظالم التي حلت بهم ، جعلتهم يعتقدون ألا نظام له ويعلق ابن اياس المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث بقوله « بل كان يحدث منه ، ومن وزرائه كل يوم مظلمة جديدة ، من قتل وأخذ أموال الناس بغير حق » ثم يقول « ولم يكن له نظام يعرف لا هو ، ولا وزراؤه ، ولا أمراؤه ، ولا عسكره ، بل كانوا همججا ، لا يعرف الغلام من الأستاذ » (٣) ، ورغم ترتيب ادارة الأمور المالية في الريف والمدينة ، فان وضع ادارة هذه الأمور تحت اشراف موظفين أصبحوا يعرفون بالعمال ، والأمناء ، والكتاب التابعين لهم ، فان هذا الاسلوب الإداري الذي اتبع في عهد كل من السلطان سليم وابنه سليمان من بعده ، لم يكن هو الاسلوب الأمثل الذي يوجد الاستقرار الاقتصادي ، ومع أن قانون نامة مصر ، الذي وضعه السلطان سليمان ، وضع كثيرا من الضوابط ، لانجاح ادارة الشؤون المالية ، فان هذا النظام أثبت فشله بعد فترة لاتباع الموظفين المشرفين على تنفيذه أساليب غير مشروعة ، لزيادة متحصلاتهم الشخصية ، وسيرهم في تقدير الضرائب على غير نظام ، مما أدى الى إرهاب الفلاح المصري ، الذي اضطر في كثير من الأحوال الى هجر أرضه (٤) . ومع أن أحوال الريف المصري ظلت في تدهور مستمر ، فان أحوال المدينة بدأت

(٣) ابن اياس ، محمد بن أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
 - عبد الرحيم ، عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٧٣ ، ٧٤ .
 (٤) مع أن قانون نامة مصر ، وضع ضوابط كثيرة للحد من الظلم الواقع على الفلاحين ، فان هذه الضوابط لم تؤخذ مأخذ الجد عند التنفيذ ، فاستمرت حال الفلاح في التدهور ، انظر .
 قانون نامة مصر : ترجمة ، متولى ، أحمد فؤاد ، دراسة وتحقيق ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت الطبع .

تشهد نوعا من الاستقرار ، وعودة النشاط الاقتصادى إليها ، وبخاصة منذ منتصف القرن السادس عشر .

عودة الاستقرار الى السوق المصرية فى ظل الحكم العثمانى :

لقد كان من السمات الأساسية للحكم العثمانى ، عدم فرضه أية قيود على حركة السكان ، وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية ، فى أى بلد من البلدان التى خضعت للدولة العثمانية فى المناطق المختلفة (٥) . وقد كان لهذا الاسلوب أثره الواضح على عودة النشاط الاقتصادى الى السوق المصرية ، منذ منتصف القرن السادس عشر . حيث بدأت المدينة المصرية ، تشهد نشاطا تجاريا متزايدا ، وبدأت تعود الى السوق المصرية عمليات التبادل التجارى فيما بينها وبين أسواق بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، وبلدان المغرب العربى ، والبلدان الأوروبية . وقد كان للهجمة الأسبانية الشرسة ، على سواحل بلدان المغرب العربى أثرها فى اتجاه كثير من التجار المغاربة الى بلدان المشرق العربى لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة وقد كانت مصر مركزا رئيسيا لنشاط هؤلاء التجار ، فتسجل لنا الوثائق فاعليتهم التجارية والحرفية فى كل المدن المصرية فى القاهرة ، الاسكندرية ، رشيد ، دمياط ، المنصورة ، السويس ، وغيرها من المدن المصرية ، كما شهدت السوق المصرية ، نشاطا تجاريا لكثير من الشوام الذين أتوا الى مصر ، واتخذوا منها مركزا للنشاط الاقتصادى (٦) . ومنذ تلك

(٥) ليل الصباغ : « الوجود المغربى ، فى المشرق المتوسطى فى العصر الحديث » .

المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٧ - ٨ ، يناير ١٩٧٧ م ص ٩١ .

- عبد الرحيم ، عبد الرحمن : العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٢٩ - ٣٠ ، يوليه ١٩٨٣ ، ص ٣٩٥ - ٤١٧ .

(٦) نفسه ، ص ٣٩٦ ، ص ٣٩٩ .

الفترة فإن الوثائق تسجل لنا أسماء بعض الأسر التجارية التي بدأت تبرز على مسرح الحياة الاقتصادية المصرية ، وأخذ رأسمالها يتزايد تدريجياً ، حتى غدت تشكّل ظاهرة جديدة في حياة مصر الاقتصادية ، وبدأت المدينة المصرية تشهد ظهور أسواق متخصصة ، داخل أسواقها الكبرى ، كما شهدت إنشاء كثير من الوكالات والخانات بمثابة منظمات تجارية كبيرة ، لكل منها أسلوبها المميز ، وتخصصها السلعي التجاري الواضح ، وأصبح لكل سوق شيخ مسئول عن انتظام العمل داخل هذا السوق ، والمحافظة على شرف مهنة العمل التجاري ، وعدم ارتكاب أى عمل يخل بهذا الشرف من غش وغيره ، كما كان لهذا الشيخ تقيب ينوب عنه ساعة غيابه في العمل المنوط به ، وكان الشيخ والتقيب من التجار الذين يتاجرون في نفس السوق ، ولكنهم يحظون باحترام زملائها من التجار ، كما كان لكل سوق كاتب معين يسجل ما يأمره به الشيخ أو التقيب أو يقوم بجمع الاعانات التي تقرر على تجار السوق ، وقد سجلت لنا الوثائق العديد من أسماء هؤلاء الشيوخ منذ بداية العصر العثماني فتذكر مثلاً : « الخواجا عبد الكريم بن محمد ابن ابراهيم ، شيخ التجار الخواجية بسوق الجامع الطولوني ، بالقاهرة المحروسة » (٧) ، « الخواجا شرف الدين يحيى بن الخواجا عبد الرحمن شيخ طائفة التجار بسوق بالجهالون بمصر حالاً » (٨) ، و « الخواجا محمد بن العملة الشرفي يحيى شيخ

(٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة ، محكمة الباب العالي ، سجل ٢٧ ، ص ٢٧ ، مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢١ جمادى الثاني ١٧٠ هـ - ١٥ فبراير ١٥٦٤ م .
 (٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسوة العسكرية ، سجل ٤٨ ، ص ٢٩٩ ، مادة ٤٩٥ ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٥٠ هـ - ٢٩ ديسمبر ١٦٤٠ م .

سوق طايفة التجار بالجملون ، والتاجر بالسوق المذكور « (٩) ،
و « الخواجا عبد الله بن محمد ابن الجمالى عبد الله بن الناصر
محمد شيخ سوق أمير الجيوش » (١٠) . و « الخواجا الشيخ
سعيد شيخ سوق المغاربة بخطط طولون » (١١) ، كما ذكرت الكثير
من أسماء النقباء مثل « المكرم الحاج حسن بن عليوه نقيب سوق
طايفة المغاربة بخطط طولون » (١٢) .

أما عن منصب « شاه بندر التجار » فيبدو من الوثائق ومن
الكتابات المعاصرة ، أنه كان منصبا فخريا حيث يقوم بدور رئيسي
في فصل المنازعات بين التجار ، وبخاصة كبار التجار ، ولذا فان
شغل هذا المنصب كان يحتاج الى موافقة السلطات الحاكمة ، فقد
ذكر الجبرتي ما يفيد ذلك ، عندما ذكر أن السيد أحمد بن السيد
عبد السلام ، عظيم التجار شاه البندر عندما توفى فان السيد
أحمد المحروقي الذي كان يشرف على حسابات وشركات هذا التاجر
التجأ الى محمد أغا البارودي كتخداسماعيل بيك فسعى اليه
وأقره مكانه ، وأقامه عوضه في كل شيء بسا فيه شغله لمنصب
« شاه بندر التجار » (١٣) وتذكر لنا الوثائق وجود هذا المنصب

(٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل
٥٠ ، ص ٣٠٢ ، مادة ٤١٨ ، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٠٥٣ - ١٣ يولية ١٦٤٣ م .
(١٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل ٢١ ،
ص ٥٤ ، مادة ١٤٢ ، بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني ٩٧٠هـ - ١٩ فبراير ١٥٦٤ .
(١١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العربية ، سجل
١٠١ ، ص ٢٥ ، مادة ٤٤ ، بتاريخ ١١ جماد أول ١١٥١هـ - ١٨ أغسطس
١٦٤١ م .

(١٢) نفس السجل ، ونفس الوثيقة .
(١٣) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،
ج ٢ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، أحداث شعبان ١٢٠٤هـ - ١٦ ابريل - ١٤ مايو
١٧٩٠ م .

منذ بداية العصر العثماني فتذكر « الخواجا عبد اللطيف شاه بندر
التجار » (١٤) و « الخواجا فتح الله بن المرحوم شاهين شاه بندر
التجار » (١٥) و « الخواجا المعظم ، أحمد بن عبد السلام المغربي
الفاش شاه بندر التجار » (١٦) .

والى جانب ذلك فان عودة الاستقرار الى السوق المصرية ،
وازدهار العمل التجارى ، استلزم وجود الوسطاء الذين يعملون
دائما فى المجالات التجارية وهم طائفتا « السماسرة » و « الدالين »
وقد وجد تخصص فى هذين المجالين فهناك « سماسرة » متخصصون
فى سمسرة الأقمشة والأحزمة والبن وغيرها من السلع التجارية
وكذلك كان الحال فى مجال الدلالة ، حيث يقوم هؤلاء بعرض
السلع التجارية الجيدة والارشاد عنها أو بيع بعضها بأنفسهم
للسيدات فى البيوت ، أو لأهل المناطق البعيدة عن الأسواق فتذكر
الوثائق أسماء السماسرة والدالين والأسواق التى يمارسون عملهم
فيها فمثلا « الشمسى محمد بن عسكر بن موسى السمسار بسوق
طولون » (١٧) و « الشهابى أحمد بن الشمسى محمد بن محمد
الشهير بابن الصباغ السمسار بسوق أمير الجيوش » (١٨) .

(١٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل
٤٨ ، ص ٨٢ ، مادة ١٠٦ ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٥٠ هـ - ١٤ مايو ١٦٤٠ م .
(١٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل
٦٠ ، ص ٦٩ ، مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢٥ جماد الثانى ١٠٦٣ هـ - ٢٣ مايو ١٦٥٣ م ،
ص ٨١ ، مادة ٩٨ ، بتاريخ ١٠ رجب ١٠٦٣ هـ - ٦ يونيه ١٦٥٣ م .
(١٦) الجبرنى ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .
(١٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢١ ،
ص ٣٣ ، مادة ٨٠ ، بتاريخ ٢١ جمادى الثانى ٩٧٠ هـ - ١٥ فبراير ١٥٦٣ م .
(١٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٥٤ ، مادة ١٤٢ ،
بتاريخ ٢٥ جماد الثانى ٩٧٠ هـ - ١٩ فبراير ١٦٥٣ م .

أما أشهر الأسواق التي شهدت عودة الاستقرار إليها
ورصدتها لنا وثائق ومصادر العصر العثماني فيمكننا أن نذكر منها :
سوق الباسطية (١٩) ، سوق الجملون (٢٠) ، سوق خان
الخليل (٢١) ، سوق البابل (٢٢) ، سوق الشرب (٢٣) ، سوق
خط الجامع الأزهر (٢٤) ، سوق طولون (٢٥) ، سوق آير
الجيوش (٢٦) ، سوق الفقاهين (٢٧) ، سوق الهراذة (٢٨) ،

(١٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل
٤٤٥ ، ص ٣٧٢ ، مادة ٩٣٩ ، بتاريخ ١٢ جماد الثاني ٩٦٤هـ - ١٢ ابريل ١٥٥٧م .
(٢٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل
٤٤٥ ، ص ٣٩١ ، مادة ٩٥٧ ، بتاريخ ١٥ جماد الثاني ٩٦٤هـ - ١٥ ابريل
١٥٥٧م .

(٢١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، نفس المحكمة ، نفس السجل ،
ص ٣٩٥ ، مادة ١٩٩٦ ، بتاريخ ١٨ جماد الثاني ٩٦٤هـ - ١٨ ابريل ١٥٥٧م .
(٢٢) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٤٠٢ ، مادة
١٠١٩ ، بتاريخ ١٨ جماد الثاني ٩٦٤هـ - ١٨ ابريل ١٥٥٧م .
(٢٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل
٤٤٥ ، ص ٤١٢ ، مادة ١٠٤٦ ، بتاريخ ٢٢ جماد الثاني ٩٦٤هـ - ٢٢ ابريل
١٥٥٧م .

(٢٤) نفس السجل ، ص ٤٢٢ ، مادة ١٠٧٣ ، بتاريخ
٢٣ جماد الثاني ٩٦٤هـ - ٢٣ ابريل ١٥٥٧م .
(٢٥) سجل ٤٤٦ ، ص ٥١ ، مادة ١١٢ ، بتاريخ ١٢ رمضان
٩٦٤هـ - ٩ يوليه ١٥٥٧م .

(٢٦) نفس السجل ، ص ٧٩ ، مادة ١٨٦ ، بتاريخ ١٨ رمضان
٩٦٤هـ - ١٥ يوليه ١٥٥٧م .

(٢٧) نفس السجل ، ص ١٥٣ ، مادة ٣٧٢ ، بتاريخ ٤ شوال
٩٦٤هـ - ٣١ يوليه ١٥٥٧م .

(٢٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ١٩٤ ، مادة ٤٩٠ ،
بتاريخ ١١ شوال ٩٦٤هـ - ٧ يوليه ١٥٥٧م .

سوق الوراقين (٢٩) ، سوق الصاغة (٣٠) ، سوق الغزل (٣١) ،
سوق العطارين (٣٢) ، سوق الدجاجين (٣٣) ، سوق الغورية (٣٤) ،
وقد وجدت داخل هذه الأسواق الكبرى أسواق صغيرة متخصصة
في بيع بعض السلع بذاتها مثل « سوق قماش النابلسي داخل
سوق خان الخليلي » (٣٥) ، وسوق الأحرمة داخل سوق
طولون (٣٦) ، وسوق النحاس ، بخط بين القصرين (٣٧) .

هذا فضلا عن أسواق مدن الثغور مثل الاسكندرية ورشيد
ودمياط ، وأسواق المدن الداخلية مثل المنصورة (٣٨) .

- (٢٩) _____ نفس السجل ، ص ٢٦٠ ، مادة ٦٨٣ ، بتاريخ ٢٠ شوال
٩٦٤هـ - ١٦ أغسطس ١٥٥٧ .
- (٣٠) _____ سجل ٤٤٩ ، ص ١٨٨ ، مادة ٥٣٤ ، بتاريخ ٢١ جماد
الثاني ٩٧١هـ - ٥ فبراير ١٥٦٤ .
- (٣١) _____ نفس السجل ، ص ٢٥٠ ، مادة ٦٨٨ ، بتاريخ ٦ رجب
٩٧٤هـ - ١٩ فبراير ١٥٦٤ م .
- (٣٢) _____ سجل ٤٦٠ ، ص ٢٦٢ ، مادة ١٠٢٤ ، بتاريخ ٩ جماد
أول ٩٨٧هـ - ٤ يولييه ١٥٧٩م .
- (٣٣) _____ نفس السجل ، ص ٢٧٠ ، مادة ١٤٣٥ ، بتاريخ
٧ جماد الثاني ٩٨٧هـ - ١ أغسطس ١٥٧٩م .
- (٣٤) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق : العلاقات الاقتصادية
والاجتماعية ، ص ٤٠١ .
- (٣٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصاغة النجمية ، سجل
٤٤٩ ، ص ١٣٤ ، مادة ٣٧٢ ، بتاريخ ٢٤ جماد أول ٩٧١هـ - ٩ يناير ١٥٦٤م .
- (٣٦) _____ محكمة القيمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ١٩٤ ،
مادة ٢٧٠ .
- (٣٧) _____ سجل ٥ ، ص ١٢٠ مادة ٣٥ ، بتاريخ ١١ رجب ٩٧٠هـ -
٦ مارس ١٥٦٣م .
- (٣٨) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصادرة في مصر في العصر العثماني
١٥١٧ - ١٧٩٨ ، ص ٦٦ .

أما عن الوكالات كشكل من أشكال المنظمات التجارية التي شهدتها الفترة العثمانية فأشهرها وكالات الزيت ببولاق القاهرة ، والغورية ، وباب الشهيرة (٣٩) ، ووكالة المسوردي بخط الفحاهين (٤٠) ووكالة الجراكسة التي كانت متخصصة في تجارة البن (٤١) ووكالة الكميين التي كانت متخصصة في بيع الدهانات (٤٢) ، ووكالة السكر ببولاق (٤٣) ووكالة المرجان بالقاهرة (٤٤) ووكالة الجلابة ووكالة ذو الفقار ووكالة الحشر (٤٥) ،

- (٣٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل ٢٦ ، ص ٣٥٩ ، مادة ١٨٠٤ ، بتاريخ ١٨ شعبان ١٠١٧ هـ - ٢٧ نوفمبر ١٦٠٨ م .
- محكمة الباب العالي ، سجل ١٣٦ ، ص ١٤٢ ، مادة ٥٣٤ ، بتاريخ ١١ شوال ١٠٦٣ هـ - ٤ سبتمبر ١٦٥٣ م .
- مبارك ، على : الخط التوقيعية ، ج ٢ ، ص ٢٥ ، ج ٢٣ ، ص ٧٦ ، حيث يذكر الوكالتين الأخيرتين .
(٤٠) نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٧ - ٣٨ ، حيث يذكر أن هذه الوكالة كانت معدة لبيع أصناف البضائع المغربية .
(٤١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧ مادة ٢٧٦ .
(٤٢) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، المغاربة ، ص ٦٤ .
(٤٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجلات تقارير ينظر ، سجل ١٩ ، ص ١ مادة ٥ ، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٠٥ هـ - ١٣ يوليئ ١٧٩١ م .
(٤٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، محكمة القيمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٧٠ ، مادة ٣٨٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١١٧٧ هـ - ١٨ يناير ١٧٦٥ م .
(٤٥) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال العصر العثماني ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، يوليئ ١٩٨٢ ، ص ٣٢٢ .

- سجل اسقاط القرى (١) ، ص ٢ ، ص ٤٣١

Raymond, A., *Artisans et commerçants au Caire au XVIII siècle*, Tome I, p. 334, 249.

Walz, T., *Trade Between Egypt and Bilad As-Sudan*, p. 66.

هذا فضلا عن الوكالات التي عرفت بأسماء بعض الأسر التجارية مثل وكالة الشرايبي المغربي (٤٦) ، ووكالة السيد أحمد المراكشي بشوارع مرجوش (٤٧) ، ووكالة الأنبارية بخط طولون (٤٨) ، وقد رصدت لنا الوثائق أسماء (١٢) وكالة تجارية ومهنية ، كانت قائمة بالقاهرة فقط خلال العصر العثماني (٤٩) فضلا عن وكالات المدن المصرية الأخرى مثل وكالات : فتح الله الناضوري ، وكالة سنان باشا ، ووكالة الجهادين بالاسكندرية (٥٠) . وكذلك كان الوضع بالنسبة للخانات والدور الذي كانت تلعبه في الحركة التجارية في أسواق القاهرة والمدن المصرية الأخرى .

بدايات ظهور الرأسمالية التجارية :

ان استقرار وثائق المحاكم الشرعية ، يثبت بما لا يدع مجالا للجدل ، انه مع عودة الاستقرار الى السوق المصرية ، بدأت الحركة التجارية تأخذ سبيلها الى الازدهار ، وبدأت الحياة الاقتصادية المصرية في المدينة تنمو بصورة واضحة ، وبدأت السوق المصرية

(٤٦) مبارك : على ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤ - ٢٧ .

(٤٧) نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٤ .

(٤٨) نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٥ .

(٤٩) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، القاهرة ، ص ٦٣ .

(٥٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ٤٦ ، سجلات محكمة الاسكندرية .

سجل ٣ ، ص ٣٠ ، مادة ١٠٦ بتاريخ ٦ شوال ١١٣٧هـ - ١٨ يونيو ١٧٦٥م ،

سجل ١ ، ص ٣٧ مادة ١١٢ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١١٣٠هـ - ١٦ يناير

١٧١٨م .

سجلات محكمة النصورة ، سجل ٥ ، ص ٤٢ مادة ١٤٩ ، بتاريخ ١٠ شوال

١١٤٧هـ - ٥ مارس ١٧٣٥م .

تشهد ظهور براعم الرأسمالية التجارية متمثلة فى ظهور فئتين من
المشتغلين فى العمل التجارى هما :

١ - فئة أعيان التجار ، أى كبار التجار .

٢ - الشركاء فى العمل التجارى ، واستثمار رؤوس أموالهم
فى هذا المجال .

وسنتتبع من خلال الوثائق ، ظهور كل فئة ونموها .
والدور الذى لعبته فى الحياة الاقتصادية المصرية خلال فترة البحث .

أولا : فئة أعيان التجار ، وبدايات ظهور الرأسمالية التجارية :
منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر ، ترصد لنا
وثائق المحاكم الشرعية ، أثناء تسجيلها للمعاملات بين فئات
المجتمع ، أسماء عدد لا بأس به من التجار المصريين والمغاربة
والشوام والحجازيين واليمنيين الذين اتخذوا من السوق المصرية
محورا لممارسة نشاطهم التجارى ، وتصنف هؤلاء التجار بالصفات
التي تدل على عظم ثرائهم مثل « عين أعيان السادة التجار » (٥١)
و « عين أكابر التجار » (٥٢) ، كما ترصد لنا مدى اتساع دائرة
نشاطهم التجارى ، وامتداده خارج مصر ، وقيامهم بعمليات
الاستيراد والتصدير بين مصر ، وبلاد الحجاز ، واليمن ، وبلاد
الشام ، وبلدان المغرب العربى ، وأوروبا ، ومن هؤلاء « **الحاج أحمد**

(٥١) أرشيف الشهر القارى بالقاهرة : محكمة الصلحية النجمية ، سجل ٤٧٣ ،
من ٢٧٦ ، مادة ١١٠٣ ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥ هـ - ١٧ أكتوبر ١٥٩٦ م .
(٥٢) ————— سجل ٤٧٦ ، ص ٧٦ ، مادة ٣٢٧ بتاريخ ٨ صفر
١٠٠٩ هـ - ١٩ أغسطس ١٦٠٠ م .

ابن محمد بن عبد الرحمن بن محمد المغربي ، التاجر المشهور
بالسمعود « (٥٣) و « الخواجا الاجل المحترم الحاج قاسم بن سعيد
ابن محمد المغربي الجربى ، الشهير بابن الحصرى » (٥٤) و « الخواجا
شمس الدين بن محمد بن الحاج محمد بن الحاج أحمد بن علي
المغربي الطرابلسي » (٥٥) و « الخواجا أحمد بن بكار من التجار
فى المرجان والجوخ » (٥٦) و « الخواجا الاجل المكرم ، التاجر
المبجل ، العظيم الشهابة ، شهاب الدين بن أحمد بن المرحوم الخواجا
شهاب الدين ابن أحمد بن أبى بكر المعروف بالخطيب ، عين أعيان
التجار الخواجكية ، بسوق الكرازة بالقاهرة المحروسة ، والخواجا
عبد الكريم بن محمد بن ابراهيم ، شيخ التجار الخواجكية بسوق
الجامع الطولونى ، بالقاهرة المحروسة ، والخواجا أبى الفضل
الشماسى من التجار » (٥٧) و « الخواجا التاجر محمود بن أحمد
ابن علي الشمامسى الحريرى » (٥٨) و « الخواجا محيى الدين بن
شهاب الدين الحصى الشمامسى » (٥٩) و « الخواجا أحمد بن الخواجا

- (٥٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل ٤٤٥ ، ص ٢١١ ، مادة ٥٣٩ ،
بتاريخ ١٦ جماد أول ٩٦٤هـ - ١٧ مارس ١٥٥٧م .
(٥٤) : نفس السجل ، ص ٢٣٩ ، مادة ٦٠٩ ، بتاريخ
٢٣ جماد أول ٩٦٤هـ - ٢٤ مارس ١٥٥٧م .
(٥٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل
٤٤٦ ، ص ١٥٢ ، مادة ٣٦٨ ، بتاريخ ٣ شوال ٩٦٤هـ - ٣٠ يولي ١٥٥٧م .
(٥٦) : نفس السجل ، ص ٢٤٨ ، مادة ٦٤٦ ، بتاريخ ٢٠ شوال
٩٦٤هـ - ١٧ أغسطس ١٥٥٧م .
(٥٧) : محكمة الباب العالى ، ٢١ ، ص ٣٥ مادة ٨٦ ، بتاريخ
٢١ جماد الثانى ٩٧٠هـ - ١٥ فبراير ١٥٦٣م .
(٥٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل ٢١ ، ص ٤٨ ، مادة ١٢٥ ،
بتاريخ ٢٤ جماد الثانى ٩٧٠هـ - ١٨ فبراير ١٥٦٣م .
(٥٩) : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٦٠ ، ص ٥٧ ،
مادة ٢١٧ ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٨٧هـ - ١٩ أبريل ١٥٧٩م .

محمد الشهير نسبه الكريم يالرويعي ، عين أعيان السادة التجار ،
بمصر المحروسة ، والأقطار الحجازية ، والبلاط اليمنية « (٦٠)
و « الخواجا أحمد جلبى بن المرحوم محمد ، الشهير نسبه
بالبرصوى ، عين أعيان التجار بمصر المحروسة ، والأقطار
الحجازية « (٦١) و « الخواجا نور الدين ، عين أعيان التجار ،
بالديار المصرية ، والأقطار الحجازية والبلاط اليمنية « (٦٢)
و « الخواجا عيسى بن مخلف بن محمد المغربى التجربى التاجر
بسموق طولون « (٦٣) و « الخواجا الطاهر بن الخواجا عمر يعقوب
اليمنى « (٦٤) ، و « الخواجا بدر بن عبد الله بن أبى بكر المغربى
التجربى ، التاجر بسموق طولون « (٦٥) و « الخواجا سميد بن

-
- (٦٠) : سجل ٤٧٣ ، ص ٢٧٦ ، مادة ١١٠٢ بتاريخ ٢٤ صفر
١٠٠٥هـ - ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ، ص ٤١٩ مادة ١٦٣٧ ، بتاريخ ٥ جمادى الثانى
١٠٠٥هـ - ١١ فبراير ١٥٩٧م .
- _____ : سجل ٤٧٦ ، ص ١١١ ، مادة ٤٥٦ بتاريخ ٧ ربيع الأول
١٠٠٩هـ - ١٦ سبتمبر ١٦٠٠م .
- (٦١) : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٣ ، ص ٣٣٢ ،
مادة ١٣٢٣ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٠٠٥هـ - ٤ ديسمبر ١٥٩٦م ، ص ٣٣٣ ،
مادة ١٣٢٥ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٠٠٥هـ - ٤ ديسمبر ١٥٩٦م .
- (٦٢) : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٤ ، ص ١٥١ ،
مادة ٥٧٤ ، بتاريخ ٩ محرم ١٠٠٦هـ - ٢٢ أغسطس ١٥٩٧م .
- (٦٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل ١٨٨ ،
ص ٤١٤ ، مادة ١٣٧٠ ، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٠٠٩هـ - ٢٨ سبتمبر ١٦٠٠م .
- (٦٤) : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٦ ، ص ١٣٠ ،
مادة ٥٠٩ ، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٠٠٩هـ - ٧ أكتوبر ١٦٠٠م .
- (٦٥) : محكمة طولون ، سجل ١٨٨ ، ص ٥٢٩ ، مادة ١٧٨١ ،
بتاريخ ٩ جماد الثانى ١٠٠٩هـ - ١٦ ديسمبر ١٦٠٠م .

عبد العزيز ابن أبي القاسم المغربي الجرجي ، من أعيان السادة التجار بسوق طولون « (٦٦) »

واستمرت هذه الفئة التجارية في نموها وازدهارها طوال القرن السابع عشر ، وأصبحت الوثائق تضيف على أفراد هذه الفئة الأوصاف التي تدل على المركز الاجتماعي المرموق الذي أصبح عليه هؤلاء التجار بين فئات المجتمع المصري ، وأن دراسة مخلفات الذين توفوا منهم توضح مدى الثراء الذي أصبحوا عليه بالنسبة للعصر ، وأنهم بحق أصبحوا يملكون الجذور الأولى للرأسمالية التجارية المصرية ، فتذكر لنا أسماء الكثير من هؤلاء التجار مثل « الأمير مصطفى بن محمد أتاجر بخان الخليل » (٦٧) و « الخواجا عبد اللطيف شاه بندر اتجار » (٦٨) و « الخواجا شرف الدين يحيى ابن الخواجا عبد الرحمن شيخ طايقة التجار بسوق الجميلون بمصر حالا ، و « الخواجا منصور بن المرحوم الخواجا محمد بن الشيخ عبد الهادي الوراق من أعيان التجار بمصر » (٦٩) و « فخر الخواجية المعتبرين ، نخبة النبلاء الفخام الخواجا منصور بن المرحوم فخر التجار شمس الدين محمد الوراق » (٧٠) و « المرحوم

(٦٦) : نفس المحكمة ، نفس السجل ، ص ٤٣٦ ، مادة ١٤٣٧ ، بتاريخ ٢ ربيع الثاني ١٠٠٩هـ - ١١ أكتوبر ١٦٠٠م .

(٦٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القيمة العسكرية ، سجل ٤٨ ، مادة ١٠ ، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٠٤٩هـ - ١٣ مارس ١٦٤٠م .

(٦٨) : نفس السجل ، ص ٨٢ ، مادة ١٠٦ ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٥٠هـ - ١٤ مايو ١٦٤٠م .

(٦٩) : نفس السجل ، ص ٢٩٩ ، مادة ٤٩٥ ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٥٠هـ - ٢٩ ديسمبر ١٦٤٠م .

(٧٠) : سجل ٥٠ ، ص ٤٧ ، مادة ٥٠ ، بتاريخ ١ جمادى الثاني ١٠٥٢هـ - ٢٧ أغسطس ١٦٤٢م .

الخوارجا محمد جليبي بن الحاج علي الرومي التاجر بغدان الخليلي « (٧١) و « الخوارجا الشهابي احمد بن الشيخ العمدة الشرفي يحيى شيخ سوق طايفة التجار بالجملون والتاجر بالسوق المذكور » (٧٢) و « ذو الفقار اغا من طايفة المتفرقة ، بمصر المحروسة ، والتاجر بسوق خان الخليلي » (٧٣) . وهذا يدل على اشتغال رجال الحامية بالعمل التجاري ، و « الخوارجا فتح الله بن المرحوم شاهين ، شاه بندر التجار ، والذي بلغت مخلفاته التي تركها عند وفاته (٣٦٤٦٤٠ بارة) » (٧٤) ، وهذا يمثل ثروة كبيرة بمقياس ذلك العصر .

وهكذا فان بروز فئة اعيان التجار منذ منتصف القرن السادس عشر واستمرارية تواجد هذه الفئة طوال القرن السابع ، يمثل بلاشك الجذور الاولى والاساسية لظهور الرأسمالية التجارية المصرية .

ثانيا : نظام المشاركة التجارية ودوره في نشوء الرأسمالية التجارية :

لقد شهدت نفس الفترة التي برزت فيها «فئة اعيان التجار» ، نظاما آخر لاستثمار صفار التجار لرءوس أموالهم ، عن طريق نظام المشاركة التجارية ، واثبات عقود هذه المشاركة في سجلات المحاكم الشرعية ، على أساس أن يدفع كل شريك مبلغا معيناً حسب نص :

- (٧٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٣٠٢ ، مادة ١٢٨ .
بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٠٥٣هـ - ١٣ يونيو ١٦٤٣م : سجل ٦٠ ، ص ٥٤ .
مادة ٦٣ ، بتاريخ ١٤ جماد الثاني ١٠٦٣ هـ - ١٢ مايو ١٦٥٢م .
(٧٣) : سجل ٦٠ ، ص ٥٥ ، مادة ٦٥ ، بتاريخ ١٥ جماد الثاني ١٠٦٣هـ - ١٣ مايو ١٦٥٢م .
(٧٤) : نفس السجل ، ص ٦٩ ، مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢٥ جماد الثاني ١٠٦٣هـ - ٢٣ مايو ١٦٥٢م .

العقد ، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين هو رأس مال الشركة ،
التي يحدد العقد نوع السلع التي سوف يستثمر فيها رأس المال
هذا ، وأسلوب الاستثمار ، على أن يتولى أحد الشركاء ادارة عملية
الاستثمار التجارى محلياً وخارجياً ، نظير أخذه كلف سفره
وهؤنقه ، ومصروفاته ، ثم تقسم الأرباح المتبقية بعد ذلك بين
الشركاء بالسوية ، فنجده مثلاً عقد الشركة التي قامت بين الحاج
يونس بن يحيى بن سليمان المغربى الجربى ، وبين الحاج يوسف
ابن أحمد بن سليمان المغربى الجربى ، بمبلغ من المال قدره أربعة
آلاف نصف قضة سليمانية ، على سبيل المخارجة الشرعية ، ليتاجر
الحاج يوسف بن أحمد برأس المال هذا فى سلع الأرز ، والعسل
والعطريات و « ليسافر بذلك الى بلاد الروم برا وبحرا ، عونا
وبحرا ، عونا وملحاً ، ويبيعه بالنقد والنسيئة ، ويشترى بثمنه
ما أحب واختار من أصناف البضائع ، ومن أنواع المتاجر ، ومهما
أطلعته الله من ذلك من ربح ، بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً
يكون مقسوماً بينهما نصفين بالسوية لا يزيد لأحدهما على
الآخر » (٧٥) . والشركة التي تكونت بين « الخواجا الزينى
عبد الحميد بن منصور والمعلم عبد النبى بن يونس الطحان ، فى
تسعة رءوس خيل ، وجميع عدة الطاحون بالنصف ، وكلما أطلعته
الله من ذلك من الربح ، ويسره من الفائدة ، بعد اخراج الكلف
والمؤن على العادة يقسم بينهما نصفين بالسوية » (٧٦) ، كما تكونت

-
- (٧٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل ١ ، ص ٧٢ ،
مادة ٣٣٥ ، بتاريخ ٢٧ رمضان ٩٤٣ هـ - ٩ مارس ١٥٣٧ م .
(٧٦) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل ١٧٠ ،
ص ٩٠ ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٠ هـ - ٢٠ أكتوبر ١٥٦٣ م .

شركة « بين يحيى بن عمر شيخ التجار بسوق طولون والخواجا على بن الشرفى عيسى برأس مال قدره مائة دينار ، وعقدا على ذلك عقد شركة شرعية جائزة بين المسلمين ، وهما أظهره الله تعالى من ربح ، وبره من فائدة ، بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا . يقسم بينهما سووية لا مزية لأحدهما على الآخر » (٧٧) . كذلك قامت شركة بين زين الدين أبو بكر عمدة الخواجات ، وعين أعيان السادة التجار بسوق طولون والخواجا سالم بن سعيد بن جمعة برأس مال قدره ألفى دينار ، ومائة دينار وستة عشر دينار ، بالنصف ، وعقدا على ذلك ، عقد شركة ، وتسلم ذلك جميعه ، الخواجا سالم المذكور أعلاه ، باذن شريكه الخواجا أبو بكر المشار اليه أعلاه ، وأذنه أن يسافر بذلك ، وأن يشتري به من البلاد المصرية والرومية ، ما أحب واختار ، من أصناف البضايح ، وأنواع المتاجر ، ومع ذلك بالنقد ، دون النسيئة ، ويدير ذلك فى يده ، ويكرره المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، ويسافر بذلك برا وبحرا ، ومهما أظهره الله من ربح ، ويسره من فائدة بعد الكلف والمؤن ، وحق الله ، ان وجد يقسم بينهما نصفين لا مزية لأحدهما على الآخر » (٧٨) . وتستمر الوثائق فى تسجيل عقود المشاركة هذه طوال القرن السابع عشر ، وحتى مطلع القرن الثامن الذى يشهد ازدهار الرأسمالية المصرية ، وقيام الشركات الكبرى المخصصة ، وظهور البيوت التجارية الرأسمالية كما سنرى .

وهكذا نرى أن ظهور فئة « أعيان التجار » ، و « قيام الشركات التجارية الصغيرة » هذه ، منذ منتصف القرن السادس عشر ،

(٧٧) _____ : سجل ١٨٤ ، ص ٥٦٠ ، مادة ١٩٧٧ ، بتاريخ ١٥ رجب

١٩٩٩م - ٩ مايو ١٥٩١م .

(٧٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل ١٨٨ ،

ص ٢٥٩ ، مادة ٨٠١ ، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٠٠٨م - ٢٤ مايو ١٦٠٠م .

حتى نهاية القرن السابع عشر ، واستمرار الحركة التجارية في نموها وازدهارها ، يمثل بدايات نشوء الرأسمالية المصرية .

ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية خلال القرن الثامن عشر :

بدأت مصر ، منذ بداية القرن الثامن عشر ، تشهد حركة تجارية نشطة ، بحيث ان السوق المصرية أصبحت تمثل محورا للحركة التجارية بين بلدان المشرق العربي ، والمغرب العربي من ناحية ، وبلدان الشرق الأقصى وأفريقيا وأوروبا من ناحية أخرى ، وتضخم حجم الحركة التجارية استيرادا وتصديرا ، وشهدت الثغور المصرية نشاطا تجاريا يختلف تماما عما تشهده في الفترات السابقة وازدادت التنظيمات التجارية في الأسواق المصرية قوة ، وبدأت الحياة الاقتصادية المصرية تشهد أسرا تجاريا ذات ثروات ضخمة (٧٩) ، أصبحت بمثابة بيوت أو مؤسسات تجارية كبرى ويكفى أن نذكر من هذه الأسر : أسرة الدادة الشرايبي الفاسي المغربي ، التي تشعب نشاطها التجاري حتى أصبحت من أكبر الأسر التجارية الرأسمالية في مصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وأسرة الآبار المغربية التي ظهرت على سطح الحياة الاقتصادية المصرية منذ القرن السابع عشر ووصلت الى أوج عظمتها في القرن الثامن عشر ، حيث أصبحت من أكبر البيوت التجارية في مصر ، وأسرة الجمالي ، التي اشتهر عدد كبير من أفرادها بالعمل التجاري . خلال القرنين السابع عشر ، والثامن عشر ، وأسرة مغار ، تلك الأسرة التونسية التي عملت بالعمل التجاري في مصر منذ القرن السادس عشر ، ووصلت الى ذروة مجدها التجاري في القرن الثامن

(٧٩) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

عشر ، وأسرة السقاط ، ذات الشهرة الواسعة في تجارتي البن والأقمشة ، وأسرة الكهن ، وأسرة حماد ، وأسرة الرويعي الرشيدى ، وأسرة عبد السلام المغربى الفاسى ، وأسرة المحروقى ، وأسرة محرم ، وأسرة حسون (٨٠) ، وإلى جانب هذه الأسر التجارية الكبرى ، فإن وثائق المحاكم الشرعية سجلت العديد من أسماء التجار في السلع المختلفة الذين أصبحوا خلال القرن الثامن عشر ، يحملون ألقاب « من عين أعيان التجار » و « من أكابر التجار » نتيجة لتضخم رأس مالهم مثل « المكرم الحاج علي بن المرحوم جلال الله التاجر في البن ببولاق » (٨١) و « الحاج علي المرحوم عبد الله الدقاق في البن ببولاق » (٨٢) و « فخر أئمة المكرمين - عين زوجها المعظمين ، الشيخ محمد ، شيخ طائفة المغاربة ، بخط طولون بن المرحوم الخواجا الحاج محمد المغربى ، والخواجا الحاج أحمد المغربى بن المرحوم الخواجا الحاج سعيد الجملى ، والكرم الحاج ، حسن بن عليوة ، نقيب طائفة المغاربة بالخط المرقوم » (٨٣)

- (٨٠) لمزيد من التفصيل عن هذه الأسر التجارية ، انظر : عبد الرحمن ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، المغاربة ٠٠ ص ٦٨ - ٧٤ .
- الرريف المصرى في القرن الثامن عشر ، ص ٩٣ .
- الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .
- محكمة الصاخية النجوية ، سجل ٤٧٣ ، ص ٢٧٦ ، مادة ١١٠٢ ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ - ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ، ص ٤١٩ ، مادة ١٦٣٧ ، بتاريخ ٥ جماد الثاني ١٠٠٥هـ - ٢٤ ١٥٩٧م ، ص ٤٢٠ ، مادة ١٦٣٢ ، بتاريخ ٢٣ جماد الثاني ١٠٠٥هـ - ١١ فبراير ١٥٩٧م .
- (٨١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العربية ، سجل ١٠١ ، ص ١١ ، مادة ١٦ ، بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١١٥١هـ - ١٠ أغسطس ١٧٣٨م .
- (٨٢) _____ : نفس السجل ، ص ١١ ، مادة ١٧ ، بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١١٥١هـ - ١٠ أغسطس ١٧٣٨م .
- (٨٣) _____ : نفس السجل ، ص ٢٥ ، مادة ٤٤ ، بتاريخ ١١ جماد أول ١١٥١هـ - ٢٧ أغسطس ١٧٣٨م .

و « الحاج قاسم بن المرحوم الحاج درويش من أعيان التجار هو
 بنصر المحروسة بخان الحمزاوي » (٨٤) و « العلوي علي بن المكرم الامجد
 الحاج حسن الشهير بالشويح من أعيان التجار بالبن » (٨٥)
 و « فخر التجار المعظمين الحاج مصطفى بن الشيخ محمد الصفتي (٨٦)،
 والقواجا الحاج محمد بن المرحوم عبد السلام التاجر بسوق
 الغورية » (٨٧) و « السيد الشريف محمد بن المرحوم السيد الشريف
 سليمان القراوي من أعيان التجار بوكالة ذو الفقار (٨٨) »

و « فخر التجار المكرمين القواجا الحاج أحمد عزبان الشهير بالصيرفي
 من أعيان التجار في البن » (٨٩) و « الحاج أحمد من أعيان التجار
 بالمنصورة » (٩٠) و « الحاج عبد الله الشامي الشهير بالمهدى من
 أعيان التجار بمصر » (٩١) و « الحاج عثمان بن عبد الله من التجار
 في البن بمصر المحروسة ، والحاج سليمان بن الحاج اسماعيل

(٨٤) _____ : نفس السجل ، ص ٧٤ ، مادة ١٤٧ ، بتاريخ ١٦ جماد
 الثاني ١١٥١ هـ - أكتوبر ١٧٣٨ م .

(٨٥) _____ : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١١٤ ، ص ٢٣٤ ،
 مادة ٢٤٤ ، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١١٣١ هـ - ٢٨ فبراير ١٧١٩ م .

(٨٦) _____ : نفس السجل ، ص ٤٢٠ ، مادة ٤٠٣ ، بتاريخ ١٤ جماد
 الثاني ١١٣١ هـ - ٤ مايو ١٧١٩ م .

(٨٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل ١٤٨ ، ص ٥٩٧ ، مادة ٨٤٢ ،
 بتاريخ ٢ القعدة ١١٥٢ هـ - ٣١ يناير ١٧٤٠ م .

(٨٨) _____ : سجلات اسقاط القرى ، سجل ١ ، ص ٢ ، مادة ٦٠ ،
 بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١١٤١ هـ - ١ نوفمبر ١٧٢٨ م .

(٨٩) _____ : نفس السجل ، ونفس المادة .
 (٩٠) _____ : نفس السجل ، ص ٤ ، مادة ١٢ ، بتاريخ ١٥ ربيع

الأول ١١٤١ هـ - ١٩ أكتوبر ١٧٢٨ م .
 (٩١) _____ : سجل ٢ ، ص ١٢٥ ، مادة ٣٦٢ ، بتاريخ ٢٠ ربيع

الثاني ١١٤٤ هـ - ١٣ نوفمبر ١٧٢٨ م .

المطيل من التجار بوكالة الحشر ، بخط خان الخليلى « (٩٢) و « الخواجا عثمان بن حسون » (٩٣) صاحب الشهرة الواسعة فى تجارة الأقمشة والمجوهرات ، و « الخواجا الحاج أسعد المغربى ، من أعيان التجار بسوق السلاح » (٩٤) و « الخواجا الحاج محمد ابن جلون » (٩٥) ، صاحب الشهرة فى تجارة الأقمشة الهندية بسوق الجملون ، وسوق الشرب ، بخط الغورية ، و « الحاج حميدة ابن صالح بن أيوب المغربى ، من أعيان التجار بسوق البن ، بخط القفاص القريب من الجامع الأزهر » (٩٦) ، و « الحاج محمد بن الحاج عبد الرحمن ، التاجر فى الأحرمة بسوق طولون » (٩٧) .

وقد ترتب على ازهار الحركة التجارية ، وظهور البيوت التجارية الكبرى ، وأعيان كثير من التجار ، وتنوع نشاطاتهم التجارية ، تنوع السلع التجارية فى السوق المصرية ، وتنوع مصادر استيرادها ، فقد استقبلت السوق المصرية السلع المشرقية العربية من شامية وحجازية ويمنية وعرقية ، الى جانب السلع المغربية العربية ، هذا فضلا عن استقبالها الى السلع الهندية والأفريقية والأوروبية ، ونشاط عمليات التبادل التجارى فى هذه السلع التى نذكر هنا أهمها : الأقمشة الحريرية ، الأقمشة الهندية ، الأقمشة الصوفية ، الشيلان المغربية ، الفوط ، المحارم ،

(٩٢) _____ : نفس السجل ، ص ١٣١ ، مادة ٣٨١ ، بتاريخ ١٣

ربيع الثانى ١١٤٤هـ - ١٦ نوفمبر ١٧٢٨م .

(٩٣) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، المغاوبة ، ص ٧٣ .

(٩٤) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٤) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٥) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٦) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٧) نفسه ، ص ٧٣ .

الأحزمة ، العطور ، الزيوت ، الزيتون ، الصابون ، السكر ، الملابس الرومية ، الملابس القطنية ، البخور ، الأحجار الكريمة ، الجلى ، المرجان ، البن ، الجلود ، الحبوب ، النحاس المصنوع ، الحديد ، الأسلحة ، الطرايش ، العبيد ، الكتان ، ملح النوشادر ، البخور الجاوية ، الأرز ، التبغ ، التمر الهندي ، قمر الدين ، الجلود ، التوابل ، الرصاص ، الورق ، الشاشات ، وغيرها من السلع العديدة (٩٨) .

قيام الشركات التجارية الكبرى في القرن الثامن عشر :

لقد ترتب على اتساع نطاق الحركة التجارية ، وتضخم رؤوس أموال التجار ، قيام شركات تجارية كبرى متخصصة ، ولها فروع في مصر والبلاد الحجازية واليمنية ، بين أفراد الأسر التجارية الكبرى حيناً ، وبين بعض التجار من الأسر المختلفة حيناً آخر ، مثل الشركة التي كانت قائمة بين أفراد أسرة الدادة الشرايبي ، والتي ظلت قائمة الى ١٥ محرم ١١٥٥ هـ - ١١ مارس ١٧٤٣ م ، حيث حدث النزاع بين أصحاب الشركة حول حصول كل فرد منهم على نصيبه في الشركة « من مال وعقار ، وغير ذلك مما يباع ويودع ويوهن » فأدى ذلك النزاع الى انفراط عقد هذه الشركة وحصول كل فرد من الشركاء على نصيبه (٩٩) .

وشركة **المرجان** التي كانت قائمة بين الخواجا الحاج محمد السقاط المغربي الفاسي ، والذمي بركات ولد الذمي شحيرة اليهودي

(٩٨) نفسه ، ص ٦٦ - ٦٧ ، « العلاقات الاقتصادية » ص ٤٠٢ -

٤١٠ .

(٩٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل

١٥٢ ، ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، مادة ٤٠٦ ، بتاريخ ١٥ محرم ١١٥٥ هـ - ١١ مارس

١٧٤٣ م .

- عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، المغاربة ، ص ٧٠ .

الرشيدى ، وكانت هذه الشركة ، قائمة بوكالة المرجان بالقاهرة . وكان نقولا الذهى ، ولد الذمى الياس ، الحمصى الشامى ، يقوم باستيراد المرجان ، ويورده الى هذه الشركة لتوزيعه على المشتغلين بهذه التجارة (١٠٠) ، وتذكر الوثائق كثير من الشركات التجارية التى كان لها فروع فى الحجاز واليمن ، مثل شركات « أحمد بن عبد السلام المغربى » ، الذى كان له أكثر من شركة فى مصر والحجاز ، والتى أوكل أمر ادارتها الى السيد « أحمد المحرقى » . وقد سجل الجبرتى ذلك بقوله « صار عظيم التجار ، وشاه البندر ، وسلم قياده وزمامه فى الأخذ والعطاء ، وحساب الشركاء الى السيد أحمد المحرقى » (١٠١) ، الذى عمل على استمرار هذه الشركات

(١٠٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٧٠ ، مادة ٣٨٣ ، بتاريخ ٢٢ رجب ١١٧٧هـ - ١٦ يناير ١٧٦٥م . (١٠١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، حيث ذكر كيف « ارتفع شأن أحمد بن عبد السلام ، وكيف ارتفع شأن أحمد المحرقى وذلك عند ذكره وفاة السيد أحمد عبد السلام فى شعبان ١٢٠٥هـ - ٥ ابريل - ٣ مايو ١٧٩٠م ، وذلك بقوله « ومات الخواجا العظيم ، والتاجر المكرم ، السيد أحمد بن السيد عبد السلام ، المغربى الفاسى نفساً فى حجر والده ، وتربى فى العز والرفاهية حتى كبر وترشد ، وأخذ وأعطى : وباع واشترى ، وشارك وعامل ، واشتهر ذكره ، وعرف بين التجار ، ومات أبوه ، واستقر مكانه فى التجارة ، وعرفته الناس زيادة عن أبيه ، وصار يسافر الى الحجاز ، فى كل سنة ، مقوماً مثل أبيه ، وبني داره ووسعها ، وأضاف إليها دكة الحسبة التى بجوار القمامين وأنشأ داراً عظيمة أيضاً بخط الساكت بالأزبكية ، وانضوى اليه السيد أحمد المحرقى ، وأحبه واتحد به اتحاداً كلياً ، وكان له أخ من أبيه بالحجاز ، يعرف بالعراشى من أكابر التجار وكلائهم المشهورين ، ذو ثروة عظيمة ، فتوفى ، وصادف وصول المترجم حينئذ الى الحجاز ، فوضع يده على ماله ودفاتره وشركاته ، وتزوج بزوجه ، وأخذ جواره وعبيده ، ورجع الى مصر ، واتسع حاله زيادة على ما كان عليه ، وعظم صيته ، وصار عظيم التجار ، وشاه البندر ، وسلم قياده وزمامه فى الأخذ والعطاء ، وحساب الشركاء الى السيد أحمد المحرقى ، وارتاح =

في دورها التجاري بعد وفاة الخواجا أحمد بن عبد السلام ، وحل محله في كل شيء ، وشارك بعض التجار في تجارة البن ، وكذلك الشركات التي شارك فيها الخواجا محمد محرم ، الذي كانت له شهرة واسعة في مجال تأسيس الشركات المتخصصة في تجارة البن مثل مشاركته لكل من تابعه على عيسى ، والحاج خليل أغا الأزميرلي ، واسماعيل زيد ، كذلك كان للخواجا محمود محرم شركات متخصصة في بيع الأقمشة وبخاصة الأقمشة الهندية « (١٠٢) » .

ونظرا لامتداد نشاط هؤلاء التجار الى موانئ البحر الأحمر ، ووجود فروع لشركاتهم التجارية في هذه الموانئ ، فان ذلك استلزم وجود وكلاء تجاريين لهم تقيمين في هذه الموانئ ، وقد رصدت لنا الوثائق الكثير من أسماء هؤلاء الوكلاء فعلى سبيل المثال ، فان « السيد محمد خليل » كان يعمل وكيلا للخواجا الحاج علي حماد الفيومي ، ببندر جدة ، حيث كان يقوم بارسال طرود البن اليه ، ويصرف أموره التجارية بهذا الشغل ، نيابة عنه ، وقد استمر

= اليه لحظه ونباهته ووجاهته وسعادة جده ، ولم يزل على ذلك حتى اخترته المنية وحالت بينه وبين الأمانة ، وتوفي في شعبان مطعونا ، وغسل وكفن ، وصلى عليه بالمشهد الحسيني في مشهد حافل ، بعد العشاء الأخير في المشاعر ، ودفن عند أبيه بزاوية العرس بالقرب من المحامين ، والتجأ السيد أحمد المحروقي الى محمد أغا البارودي ، كتحدا اسماعيل بيك اليه . وأقره مكانه وأقامه عوضه في كل شيء ، وتزوج بزوجاته ، وسكن داره ، واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله ، أمره من حينئذ وأخذ وأعطى ، ووهب وصانع الأمراء ، وأصحاب الحل والعقد حتى وصل الى ما وصل اليه ، وأدرك ما لم يدركه غيره فيما سمعنا ورأينا كما قيل :

« وإذا السمسعة حفلتك عيونها نم فالخسوف كلهن أمان »

(١٠٢) أوشيف الشهر العناري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٢٤ ، ص ٦٥٧ ، مادة ٧٨٦ ، بتاريخ ١٢١٢هـ - ١٧٦٧م .

ابن الخواجا محمد حماد (١٠٣) ، وقد رصدت الوثائق أسماء وكلاء « السيد محمد خليل » ، يقوم بهذا العمل للخواجا اسماعيل جلبى آخرون ببندر جدة لأسرة « محمد حماد الفيومي » ، مثل : السيد محمد نصر ، وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر ، ومحمد خلف ، ومحمد علي (١٠٤) ، مما يدل على اتساع نشاط هذه الأسرة التجارية ، كذلك عمل الحاج عنبر ، وكيلًا للخواجا عبد العزيز الشهير بابن أبي بلفة المغربي (١٠٥) ، كما عمل كل من ابراهيم الجيلاني ، ومصطفى الصاوى ، وأحمد الجندي ، وكلاء للخواجا محمود محرم ، ببندر جدة (١٠٦) ، هذا وقد كان لهؤلاء التجار وغيرهم وكلاء فى موانئ مخا ، والحديدة باليمن (١٠٧) .

وهكذا نرى أن الحركة التجارية ، وصلت الى قمة ازدهارها ، خلال القرن الثامن عشر ولم تقتصر على المجال المحلى الداخلى ، بل أصبح لها نشاطها الخارجى . وأصبحت البيوت التجارية بما لها من شركات متعددة الأنشطة تمثل مرحلة ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية ، ومن تتبع شركات بعض هؤلاء التجار ، وحصر هذه الشركات يبرز حجم الثروات الضخمة ، التى كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجارى ، وقد عمل هؤلاء التجار خلال القرن الثامن عشر على تنوع مجال استثمارهم لرؤوس أموالهم فى مجالات

(١٠٣) ————— : سجل ١٦٥ ، ص ١٨٢ ، مادة ١٨٢ .

(١٠٤) ————— : نفس السجل ١٩١ ، مادة ٢٩١ .

(١٠٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٠

مكرر ، ص ٤٢ ، مادة ٢١٨ ، بتاريخ ٢٠ الحجة ١٠١٧هـ ٢٧ مارس ١٦٠٩م .

(١٠٦) ————— : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٦٤ ، ص ٦٥٧ ،

مادة ٧٨٦ ، بتاريخ ١٢١٢هـ - ١٧٩١م .

(١٠٧) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : النشاط التجارى فى البحر الأحمر .

ضمن أبحاث البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، ص ٢٥٧ .

أخرى وقد كان هؤلاء التجار حريصين كل الحرص ، على أن يحقق لهم استثمار الفائض من رؤوس أموالهم ، فى مجالات الاستثمار الأخرى ، بما يعادل ان لم يقق الربح الذى يحصلون عليه فى العمل التجارى ، وكانت نسبة الربح التى يحددونها دائما تعادل ٢٠٪ من رأس المال (١٠٨) . ومن هذا المنطلق دخلوا مجالات الاستثمار فى إسقاط التزامات الأراضى الزراعية ، أو رهن هذه الالتزامات ، وشراء العقارات وتمويل بعض الصناعات المحلية وغير ذلك من المجالات التى سنعالجها فيما بعد ، والآن نعرض للظروف التى أتاحت للرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى .

الظروف التى أتاحت للرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى :

تتمثل هذه الظروف فى مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة ، يأتى على رأسها الصراعات السياسية والعسكرية ، التى شهدتها مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية المختلفة ، من فقارية وقاسمية وقادزغلية ، ثم مرورها بفترة حكم على بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه ، وأعدائهم من شيوخ العرب ، فى الوجهين القبلى والبحرى ، ثم خضوع مصر لفترة الحكم الثنائى بين إبراهيم بك ، ومداد بك (١٧٧٥ - ١٧٩٨ م) ، بعد صراع بين الأمراء المماليك وانقسامهم الى أمراء « قبليين » و « بحريين » على حد تعبير المصادر المعاصرة ، كانت هذه الأحداث السياسية الدامية ، التى مرت بها مصر ، فى ذات الوقت الذى ازدهرت فيه الحركة التجارية من العوامل الهامة التى أفسحت المجالات أمام الرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى ، وخاصة مجال إسقاط ورهن الالتزامات الزراعية

(١٠٨) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، المغاربة ، من ٧٥ .

كما سنرى . كذلك فان فئة التجار نتيجة لاتساع نشاطها واتساع دائرة هذا النشاط ، بدأت تفكر فى تصنيع بعض السلع وتسويقها لحسابها الخاص ، كما اتجهت الى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها وتأجيرها كنوع من الاستثمار لفائض رؤوس أموالها (١٠٩) .

مجالات استثمار الرأسمالية التجارية لرؤوس أموالها :

أولا : التزام الأراضي الزراعية :

أتاحت ظروف الصراعات السياسية بين الأمراء المماليك - التى سبقت الإشارة إليها - الفرصة أمام فئة كبار التجار ، لاستثمار فائض رؤوس أموالهم فى التزام الأراضي الزراعية ، فقد احتاج هؤلاء الأمراء المماليك ، نتيجة للصراع فيما بينهم ، الى الأموال للاتفاق منها على قواتهم الخاصة وتابعيهم ، هذا فضلا عن حاجتهم الى الأموال ، لتقديم الرشاوى والهدايا للباشوات ، وكبار موظفى الدولة ، ولم يكن أمامهم من سبيل للحصول على هذه الأموال ، سوى اسقاط التزاماتهم كلها أو بعضها ، أو اسقاط التزامات اتباعهم أو مرقوقيههم ، وكانت الفئة الوحيدة القادرة على امدادهم بهذه الأموال فئة كبار التجار ، أو أعيان التجار ، كما كان يطلق عليهم ، فلجأوا اليهم (١١٠) ، وقد حرص هؤلاء التجار .

(١٠٩) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، الريف المصرى ، ص ٩١ - ٩٢ .

(١١٠) أوشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجلات اسقاط القرى ، سجل ١ ، ص ٢ ، مادة ٦ ، بتاريخ ٨ ربيع أول ١١٤١هـ - ١٠ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٤ ، مادة ١٢ ، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٤١هـ - ١٧ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٤ ، مادة ١٣ ، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٤١هـ - ١٧ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٣٣ ، مادة ١٣٤ ، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١١٤١هـ - ٢٦ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٣٧ ، ٨١ ، بتاريخ ١٥ رمضان ١١٤١هـ - ١٢ مارس ١٧٣٢م ، سجل ٢ ، ص ١٢٥ ، مادة ٣٦٢ ، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى ١١٤٤هـ - ١٢ أكتوبر ١٧٣١م ، ص ١٣١ ، مادة ٣٨١ ،

كما سبقت الإشارة ألا تقل فائدة اسقاط أو رهن أية حصص التزام عن نسبة ٢٠٪ من رأس المال ، وكان الأسلوب المتبع أنه عند اسقاط الالتزام أو رهنه ، أن يقوم المسقط ، بعد توقيع عقد الاسقاط بتوقيع عقد آخر باستئجار نفس الالتزام ، وكان مبلغ الإيجار يعادل ٢٠٪ من قيمة المبلغ الذي تسلمه المسقط صاحب الالتزام والمستأجر في نفس الوقت ، ويشترط المسقط له في عقد الإيجار ، أن المسقط إذا لم يرجع المبلغ الذي تسلمه في نهاية المدة المنصوص عليها في عقد الاسقاط فإن القيمة الإيجارية تتكرر ، وقد ترتب على دخول التجار ميدان الالتزام الأراضي الزراعية كأسلوب الدادة الشرايبي ، بحكم أنه كان من أوائل كبار التجار الذين دخلوا هذا الميدان أنه أول من أوجد في مصر « الربا » (١١١) . وقد ترتب على دخول التجار ميدان التزام الأراضي الزراعية كأسلوب لاستثمار أموالهم ، أن أصبح كثير منهم ملتزمين غائبين عن مناطق الالتزامات فهم ملتزمون بالعقود فقط دون ممارسة السيطرة الفعلية على هذه الالتزامات ، وإن وجد لبعضهم التزامات فعلية ، وقد أصبح كثير منهم نتيجة لعمليات اسقاط ورهن الالتزامات كثيرا من حصص الالتزامات ، بل قرى كاملة ، في مناطق عديدة في مختلف أنحاء البلاد في الوجهين البحري ، والقبلي ، دون أن يذهبوا إلى هذه الالتزامات أو يرونها في معظم الأحوال ، وقد أغرت هذه العملية

بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١١٤٤هـ - ١٥ أكتوبر ١٧٣١م ، ص ١٠٩ ، مادة ٣٠٣ ،
بتاريخ غرة صفر ١١٤٤هـ - ٥ أغسطس ١٧٣١م ، ص ١٠٩ - ١١١ ، مادة ٣٠٤ ،
بتاريخ غرة صفر ١١٤٤هـ - ٥ أغسطس ١٧٣١م .
سجلات الديوان العالي ، سجل ١ ، ص ١٣٥ ، مادة ٢٩١ ، بتاريخ ٢٢ محرم ١١٥٤هـ - ٢٨ مارس ١٧٤٢م .

(١١١) عبد الفتى ، أحمد شلبي . أوضح الإشارات ، ص ١٩٥ حيث ذكر « وإنما أحدث الربا في هذا البلد ، من رهن البلاد واستئجارها من صاحب البلد ، إنما هو محمد دادى الشرايبي » .

كثيرا من التجار ، فدخلوا في مجال المضاربات في مزايدات الالتزامات المحلولة ، التي توفي أصحابها ، دون أن يقوم الورثة بالتمسك بها ، ونظرا لكثرة عمليات اسقاط الالتزامات ، بين التجار والملتزمين ، فإن الروزنامة ، خصصت سجلات خاصة لقيده عقود هذه الاسقاطات أطلقت عليها « سجلات اسقاط القرى » ، وبدون استثناء فإن جميع الأسر التجارية التي أشرنا إليها سابقا دخلت هذا المجال من مجالات الاستثمار ، ومن أشهر هذه الأسر : أسرة الشرايبي ، فضلا عن العديد من أسماء التجار الآخرين ، الذين كانوا يحملون ألقاب « فخر الخواجات » ، « أعيان السادة التجار » ، وغير ذلك من الألقاب ، وقد وصلت نسبة التجار بالنسبة لمجموع الملتزمين في نهاية القرن الثامن عشر ، من واقع دفاتر الالتزام نسبة ١٣٪ وأصبحت لهم سيطرة على كثير من حصص الالتزامات غير المسجلة بأسمائهم في دفاتر الالتزام عن طريق رهن أو اسقاط هذه الالتزامات لوم لفترات قصيرة ، يأخذون قيمة الايجار أجرة « سالمة خالصة لهم » دون تحمل أية أعباء فينص العقد « وليس على مؤخرة المرقوم شيء من ذلك » (١١٢) ، وقد كان لهذه العمليات أثرها على تفتت الالتزامات في نهاية القرن الثامن عشر ، مما أدى الى تدهور الاقتصاد الريفي ، وكثرة الأعباء المالية على الفلاحين ، مما دفع بالفلاحين في كثير من الأحوال الى هجر قراهم ، فأدى الى تراجع التجار في نهاية القرن عن استثمار أموالهم في هذا المجال .

ثانيا : امتلاك العقارات بمختلف أنواعها :

كان هذا المجال ، من أهم المجالات التي اتجه اليها التجار لاستثمار رؤوس أموالهم ، فتسجل لنا الوثائق شراء هؤلاء التجار

(١١٢) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : الريف ، ص ٨٨ ، ص ٩٢ ، ٩٤ .

- المغاربة ٠٠ ، ص ٧٥ ، ٧٧ .

والوثائق المذكورة بهوامش هذه الصفحات .

لكثير من العقارات • من دور ، وخمسات ووكائل ، وخانات ،
وحوانيت ، وخواصل ، ومخازن ، وقينامهم . بإنشاء البعض الآخر .
وتأجير هذه العقارات الى آخرين نظير أجرة شهرية أو سنوية ،
حسب اشتراطات العقد الذى يتم بين الطرفين المؤجر والمستأجر .
وقد سميت بعض وكالات القاهرة والاسكندرية بأسماء بعض الأسر
التجارية ، مثل وكالة الرويعى ، ووكالة الشرايى ، ووكالة الملطيل ،
ووكالة أحمد المراكشى ، ووكالة الخرزاتى ، ووكالة الملا ، ووكالة
فتح الله الناضرى بالاسكندرية ، وكذلك الحمامات مثل : حمام
الرويعى ، حمام الشرايى ، حمام الملطيل ، أما عملية حصر الدور
والعقارات الأخرى فإنه من العسير رصدها لكثيرتها • حيث لا يكاد
يخلو شارع ، أو حارة ، أو عطفة فى القاهرة والمدن المصرية ،
وبخاصة مدن الثغور دون أن يكون لأحد التجار عقار أو أكثر .
وبخاصة فى المناطق القريبة للأسواق الكبرى (١١٣) •

ثالثا : تمويل بعض الصناعات والحرف :

مجال ثالث من المجالات التى عمل التجار على استثمار رؤوس
أموالهم فيها ، فقد قام بعض التجار بتمويل بعض الصناعات مثل
صناعة الغزل والنسيج ، وأدوات الزينة والزجاج والخز ، وعصر
الزيوت ، وصناعة الصابون ، صناعة السكر ، وكان هؤلاء التجار
يستولون على الإنتاج ويقوم بتنسيقه لصالحهم داخليا وخارجيا •

(١١٣) مبارك ، على ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ، ج ٣ ، ص ١٢٨ ،
١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ٢٩٠ •

— أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصلحية النجفية ، سجل ٥٢٥ ، ص ٤٢٢ ،
مادة ٦٢٩ ، ص ٤٥٧ مادة ٦٨٤ ، ص ٧٢٦ ، بتاريخ ٢٠ جماد أول ١١٧٧ هـ —
٢٦ نوفمبر ١٧٦٣ م

— عبد الرحيم ، عبد الرحمن : القارية • ص ٧٧ — ٧٨ ، ص ١٢٩ — ١٨٦ •

فصول — ١٧٧

كذلك قام بعض التجار بتمويل بعض مشروعات الخدمات والحرف لاستثمار جزء من رؤوس أموالهم فى هذه المشروعات مثل بناء الحمامات العامة ، والمطاحن ، وعمليات النقل النهري والبحري ، وعمليات النقل البرى . وغير ذلك من المشروعات ذات العائد المالى (١١٤) .

أثر تطور الرأسمالية التجارية على الحياة الاقتصادية المصرية :

من العرض السابق لتطور الحياة الاقتصادية المصرية ، خلال العصر العثمانى يتضح أن هذه الحياة ، بعد دخول العثمانيين مصر ، ونتيجة لطبيعة الحكم العثمانى ، التى لم تضع قيودا على حركة السكان أو اسلوب ممارستهم لأوجه نشاطاتهم ، فقد عاد الاستقرار للسوق المصرية ، وبدأت فئة التجار تعاود نشاطها ، وتوسع من دائرة هذا النشاط داخليا وخارجيا ، حتى وصلت مع نهاية القرن السابع عشر ، وبداية القرن الثامن عشر ، قمة مجدها التى استمرت فى الازدهار خلال هذا القرن ، ثم أخذت فئة التجار توسع من دائرة استثماراتها ، فدخلت مجالات الاستثمار الأخرى غير المجال التجارى ، وساعدها على ذلك الظروف السياسية التى مرت بها مصر خلال هذا القرن ، وقد ظهرت آثار اتجاه التجار الى

(١١٤) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : الريف ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

- المغاربة ، ص ٧٩ .

Raymond, A. op. cit., II, pp. 640-648.

- أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الجزيرة الخضراء ، سجل ٢٣

ص ٨٧ ، مادة ٣١٢ .

استثمار جزء من رؤوس أموالهم في مجال التزام الأراضي الزراعية ، على سبيل المثال ، في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث ان ذلك أدى الى نزول الأراضي الزراعية ، مجال المضاربات وعمليات الرهن ، وكان أثر ذلك سميئاً على أهل الريف . فقد غالى المتزعمون ، وموظفو الادارة في فرض الضرائب الشرعية ، وغير الشرعية عليهم حتى يستطيع هؤلاء الوفاء بالتزاماتهم أمام التجار ، والا ضاعت عليهم التزاماتهم ، طبقاً لشروط العقد . فأرهب الفلاح المصري بكثرة الأعباء المالية المطلوبة منه ، فترك أرضه ، بل ان كثيراً من القرى خلت من السكان ، فأدى ذلك الى سوء الأوضاع الاقتصادية في الريف وبالتالي تأثر الاقتصاد المصري بكامله نتيجة لذلك مع نهاية القرن الثامن عشر (١١٥) ، حيث كان الانتاج الزراعى لا يزال عماد الثورة القومية .

هكذا نرى أنه اذا كانت الرأسمالية قد ساعدت ومنذ منتصف القرن السادس عشر الى الربع الأخير من القرن الثامن . الى استقرار الأوضاع الاقتصادية المصرية وبخاصة في المدينة ، لأنها كانت تركز استثماراتها في المجال التجارى ، وعندما بدأت تتحول الى رأسمالية تجارية زراعية صناعية أى رأسمالية شاملة مستغلة ، فان ذلك كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى التدهور الاقتصادي الذى شهدته مصر في نهاية القرن الثامن عشر الذى رصدته لنا بكل وضوح المصادر المعاصرة ووثائق المحاكم الشرعية .

(١١٥) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، الريف ، ص ١٠٠ - ١٢٤ .

مصادر البحث

أولاً : المصادر العربية :

١- الوثائق غير المنشورة :

١٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة :

اعتمد البحث على وثائق المحاكم التالية المحفوظة بهذا
الأرشيف :

- محكمة الباب العالى .
- محكمة بولاق .
- محكمة الصالحية النجمية .
- محكمة طولون .
- محكمة القسمة العربية .
- محكمة القسمة العسكرية .
- سجلات إسقاط القرى .

• سجلات تقارير النظر

• سجلات الديوان العالى

(ب) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية :

• سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية والجزيرة الخضراء -

الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر •

(ج) أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقاهرة :

• سجلات محكمة المنصورة الشرعية - الخاصة بالقرن الثامن

عشر •

• سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية - الخاصة بالقرن

الثامن عشر •

(د) قانون نامة مصر : الذى وضعه السلطان سليمان ٩٣١ هـ -

٢٩ أكتوبر ١٥٢٤ - ١٧ أكتوبر ١٥٢٥ م •

ترجمة : متولى أحمد فؤاد ، دراسة وتحقيق ، عبد الرحيم

عبد الرحمن ، تحت الطبع •

٢ - المصادر المطبوعة :

• ابن اياس : محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور •

ج ٥ ، ط ٢ ، تحقيق : محمد مصطفى ، القاهرة ١٣٧٩ هـ -

١٩٦٠ م •

• عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٢ ، القاهرة ١٣٢٢ هـ -

١٩٠٤ م •

== القصص باغ ، ليل : ==

« الوجود المغربى فى الشرق المتوسط فى العصر الحديث »
فى « المجلة التاريخية المغربية » ، العدد ٧ - ٨ ، ص ٧٥ - ٩٨ ،
تونس ، يناير ١٩٧٧ م .

- عبد الرحيم ، عبد الرحمن : الريف المصرى فى القرن
الثامن عشر ، القاهرة ١٩٧٤ م .

- المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ ، دراسة
فى تأثير الحالة المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية
المصرية ، تونس ١٩٨٢ م .

- النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى ١٥١٧ -
١٧٩٨ م ، فى كتاب البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة
الدولية المعاصرة (أبحاث الاسبوع العلمى الثالث ١٠ - ١٥
مارس ١٩٧٩) - سمنار التاريخ الحديث . جامعة عين شمس ،
اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم . القاهرة
١٩٨٠ .

- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال
العصر العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ م . فى « مجلة البحوث
التاريخية » التى يصدرها « مركز دراسة جهاد الليبيين ضد
الغزو الايطالى » . السنة الرابعة ، العدد الثانى ٥ . يولييه
١٩٨٢ ، ص ٣٠٧ - ٣٢٦ .

- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان
العصر العثمانى من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ،
فى « المجلة التاريخية المغربية » ، السنة العاشرة ، العدد
٢٩ - ٣٠ ، يولييه ١٩٨٣ م .

— مبارك ، علي :

الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة
والشبهية باسم « الخطط التوفيقية » ، ج ٢ ، ج ٣ ، الطبعة
الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٧ م .

— مختار ، محمد :

« التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين
الافرنكية والقبطية » ، دراسة وتحقيق وتكملة ، عمارة ، محمد ،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ١٤٠٠ هـ -
١٩٨٠ م .

ثانياً - المصادر الأجنبية :

- Raymond, André : **artisans et commerçants au Caire 'Au XVIIIe siècle** 2 vols. Damas, 1973-74.
- Walz, Terence, **Trade Between Eghpt and Bilad Al-Sudan** 1700-1820.
- Institut Français d'Archéologie orientale du Caire 1978.

الباب الثالث

دراسات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية
بين مصر والبلدان العربية

الفصل السادس

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والولايات العربية ابان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م « من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية »

تمهيد :

عند دراسة العلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية بين الولايات العربية ، ابان العصر العثماني الأول (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، يجب أولا ايضاح الأمور التالية :

أولا : ان هذه العلاقات ، لم تكن وليدة العصر العثماني ، وانما كانت قائمة بين بلدان الوطن العربي ، مغربه ومشرقه ، منذ العصر الاسلامي الأول ، وظلت قائمة حتى في أوقات تفتت الوحدة الاسلامية (١) ، وبخضوع معظم البلدان العربية ، مع مطلع القرن السادس عشر للدولة العثمانية « عادت لمعظم العالم العربي الاسلامي وحدته ، في ظل الدولة العثمانية » فقسوى ذلك من اتجاه بلدان المغرب العربي ، نحو الشرق ، للاستعانة بالقوة الاسلامية الفتية التي أصبحت تجاورها ، لانجادها من الخطر

الاسباني الذي بدأ يهددها فاستجابت الدولة العثمانية لهذا النداء المغربي ، وقد أدت هذه الاستجابة ، الى التحام المغرب بالشرق .

ثانياً : لقد لعبت طبيعة الحكم العثماني دورها في تقوية هذه العلاقات ، فمن المعروف أن الدولة العثمانية لم تضع قيوداً على حركة السكان وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة ، في أى بلد من البلدان التي خضعت لسلطانها ، سواء في آسيا ، أو أفريقيا ، أو أوروبا ، مما أعطى لأبناء المنطقة العربية حرية الحركة والتنقل واختيار البلد الذي يستطيع الشخص فيه أن يمارس نشاطاته الاقتصادية والثقافية دون عائق ، فساعد ذلك على استمرار عملية التبادل الاقتصادي وتقوية العلاقات الاجتماعية والحضارية (٢) .

ثالثاً : ازدياد الاتجاه المغربي في تلك الفترة ، الى المشرق ، نتيجة للعلاقات العدائية ، بين أوروبا والمغرب ، وخطورة القرصنة الى المحيطات ، فإدى ذلك الى الإبقاء على خط التجارة نشيطاً بين المغرب والمشرق ، وبالعكس ، مما يجعل المغاربة ، يشكلون في معظم بلدان المشرق العربي ، وبخاصة مصر جالية لها ثقلها في مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

رابعاً : دور المراكز الثقافية في تقوية هذه الروابط بين أبناء البلدان العربية ، فقد لعبت هذه المراكز دوراً هاماً في جذب الأفراد إليها من مختلف البلدان العربية للدراسة والتدريس فيها ، مما أعطى القرصنة لكثير من أبناء البلدان العربية ، للاستقرار في المدن التي وجدت فيها هذه المراكز ، ولم يقتصر نشاط هؤلاء على طلب العلم ، بل ان كثيراً منهم مارس الى جانب طلبه للعلم أعمالاً تجارية أو مهنية (٣) ، مما أدى الى اندماجهم اجتماعياً ، في مجتمعات

البلدان التي انتقلوا اليها واستقروا فيها ، حيث اتخذوا من هذه البلدانوطنا ثانيا لهم .

ووثائق هذه المحاكم الشرعية المصرية تؤكد هذه الحقيقة ، ففيها الكثير من النصوص المتعلقة ، بيمنيين وجازيين وبغداديين ودمشقيين وجليبيين وحمصيين ومقدسيين وغزاويين وغير ذلك من بلدان المشرق العربي ، وكذلك بالنسبة لبلدان المغرب العربي من فاسيين ومراكشيين وتطوانيين وجزائريين وجريين وتونسيين وطرابلسيين ومراتيين (٤) .

وقد أدى استقرار هؤلاء في المدن والبلدان التي عاشوا فيها إلى تقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية بصورة واضحة ، حيث ظل هؤلاء المستقرون على اتصال بمواطنهم الأصلية (٥) . وهذا ماسوف يتناوله هذا البحث .

وقبل مناقشة العلاقات الاقتصادية لابد من التفرص بإيجاز للمسالك التجارية بين الولايات العربية في هذا العصر ، حيث أن هذه المسالك البرية منها والبحرية كانت تلعب دورا بارزا في تقوية أو إضعاف هذه العلاقات .

المسالك التجارية :

رأينا العوامل التي أدت إلى ازدياد العلاقات الاقتصادية ، ونشاط الحركة التجارية ، بين البلدان العربية ، إبان العصر العثماني ، وقد كانت الحركة التجارية ، تسير عبر مسالك مختلفة ، كما هو واضح من وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، منها المسالك البرية ، ومنها المسالك البحرية .

أولا : المسالك البرية :

ومن دراسة وثائق المحاكم الشرعية ، اتضح أنه كانت توجد

طرق برية تربط بين مصر وبقية أجزاء الوطن العربي ، وهي الطرق التي كانت تسلكها القوافل التجارية وقوافل الحج المغربي ، وكانت طرق القوافل التي تربط بين بلدان المغرب العربي ومصر ، هي تلك الطرق التي تسلكها قافلة الحج والتي تمر بإقاليم المغرب المختلفة (٦) ، وقد كانت هذه القافلة في نفس الوقت هي قافلة تجارية ، حيث يحمل الحجاج المغاربة معهم السلع المغربية لبيعوها في المدن والقوى المصرية التي يمرون بها أثناء رحلتهم ، وكذلك يفعلون في المدن الشامية والحجازية .

وفي طريق عودتهم يحملون معهم السلع المشرقية من حجازية وهندية وشامية ومصرية لبيعوها في بلدانهم ، عليهم يحققون ربحا ، يعوض لهم ما أنفقوه في رحلة الحج (٧) .

كما وجد طريق آخر كانت تتبعه قافلة فزان المغربية ، عن طريق الصحراء الغربية ، فواحات الخارجة ، فأسسيوط ، فالقاهرة (٨) .

أما المسالك البرية بين مصر وبلاد الشام ، فكانت تسلكها القوافل عبر دروب ومسالك معروفة ، وفي الغالب فإن هذه القوافل كانت تأتي تحت حماية العربان وقد استمر هؤلاء العربان في القيام بهذه المهمة حتى أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م) . فقد كان هؤلاء العربان ينقلون البضائع المصرية إلى البلدان الشامية ، ويأتون بالسلع الشامية إلى المدن المصرية مثل بلبيس ، زفتى ، ميت غمر ، القاهرة (٩) ، بل إن بعض شيوخ هؤلاء العربان مارسوا العمل التجاري لحسابهم الخاص .

أما عن المسالك البرية التي كانت تربط شبه الجزيرة العربية بالبلدان العربية الأخرى ، فكانت هي نفس المسالك التي تتبعها

قوافل الحج بين هذه البلدان ، وبين الحجاز حيث يوجد الحرمين الشريفان .

ومن الجدير بالذكر أنه وجدت أسواق تجارية فى المنازل التى كانت تتوقف فيها القوافل ، وقد كانت تتم عملية تسويق أجزاء من السلع التى تحملها القوافل فى هذه المنازل الى محطات تجارية .

ثانيا : المسالك البحرية :

كانت هذه المسالك محصورة فى الرحلات البحرية بين الموانئ العربية ، الواقعة على سواحل البحر المتوسط من ناحية وكذلك بين الموانئ العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من ناحية ثانية وموانئ الخليج العربى من ناحية ثالثة .

وكانت السفن التى تقوم بنقل السلع بين الموانئ العربية ، الواقعة على سواحل البحر المتوسط هى فى غالبها سفن يونانية ، وتركية ، وأوربية ، وكان التجار العرب يقومون باستئجار هذه السفن لنقل بضائعهم الى الموانئ التى يرغبون فى نقل بضائعهم اليها (١٠) .

أما السفن التى كانت تقوم بنقل البضائع بين الموانئ العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربى ، فكانت سفنًا عربية ، اسلامية ، حيث انه كان - طوال هذه الفترة وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر - على السفن غير الاسلامية أن تمرر عهاب البحر الأحمر ، شمال ميناء المخا اليمنى . وقد كان لبعض التجار المغاربة الذين استقروا فى مصر سفنهم التجارية الخاصة بهم لنقل بضائعهم بين ميناء السويس

والقنطرة ، وفوانئ ، ينبع وجدة والمخا والحديدة (١١) . وقد كان طريق البحر الأحمر طوال الفترة من انشيط الطرق التجارية وأكثرها فاعلية نظرا لما كانت تتعرض له القوافل البرية من أخطار اعتداءات العربان عليها وسلبها ونهب ما تحمله (١٢) .

مصر محور العلاقات الاقتصادية بين المغرب والمشرق :

يتضح من دراسة وثائق المحاكم الشرعية ، أن مصر كانت بمثابة المحور الرئيسى الذى تتم عن طريقه عملية التبادل التجارية ، والاستثمارات الاقتصادية بين البلدان العربية ، فمنها تخرج القوافل التجارية الى مختلف المناطق العربية فى المغرب والمشرق على السواء ، ولها تعود هذه لقوافل محملة بمنتجات هذه المناطق ، وهى مركز لعمليات التصدير والاستيراد مع كل من البلدان الأوروبية والأفريقية والآسيوية .

وقد كان لموقع مصر فى قلب الوطن العربى ، أثره على هذه المحورية ، فضلا عن اشرافها على البحرين ، المتوسط والأحمر ، حيث المسالك البحرية التى تربط ذات القارات السابقة بعضها ببعض . وبذلك أصبحت مصر سوقا اقتصاديا مفتوحا للتبادل وممارسة النشاط التجارى لأبناء الولايات العربية جميعها .

وتزخر وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، بذكر أسماء التجار ، وأصحاب المهن الصناعية ومهن الخدمات ، من أبناء المغرب والمشرق على السواء ، الذين اتخذوا من مصر مركزا لنشاطهم الاقتصادى فنجدهم منهم القاسى والمراكشى ، والتونسي ، والطرابلسى ، والمصري ، والخلبى ، والمقدسى ، والعزاوى ، الحجازى ، واليمنى ، والبغدادى ، وهلم جرا من التجار الحرفيين الذين ينتسبون الى مختلف البلدان

العربية (١٣) وقد أصبح لكل فئة من هؤلاء التجار والحرفيين منظماتهم الإقليمية داخل الأسواق والوكالات والاحياء المصرية فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة والمحلة ودمياط ورشيد وأسيوط والقصير والسويس . وقد امتد نشاط التجار العرب الذين اتخذوا من مصر مركزا لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية ، فشمل الموانئ العربية الواقعة على سواحل الحجاز واليمن ، حيث أصبح لهم وكلاؤهم الذين يديرون أعمالهم فى هذه الموانئ ، ويعقدون الصفقات التجارية نيابة عنهم (١٤) فتذكر الوثائق أن السيد محمد خليل عمل وكيلا للحاج على حماد الفيومى ببندر جدة ، وكان يقوم بارسال طرود البن اليه ، ويصرف أموره التجارية بهذا الثغر ، نيابة عنه ، واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلبى من بعده ، ويبدو أن نشاط هذه الأسرة كان كبيرا فنعثر على وكلاء آخرين لها ببندر جدة ذاته ، وفى نفس الفترة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر ، وقد كانت أسرة حماد الفيومى تتاجر بالدرجة الأولى فى البن اليمنى (١٥) . كما عمل الحاج عنبر وكيلا للخوaja عبد العزيز الشهير بابن أبى بلغة المغربى (١٦) .

ومن الجدير بالملاحظة أن الأسر التجارية الكبيرة التى مارست نشاطا تجاريا واسعا فى البحر الأحمر خلال العصر العثمانى ، تعود فى أصولها اما الى أصول مغربية أو شامية . وفى بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين بعض التجار من أصول متباينة (١٧) مما يدل على أن السوق المصرية جذبت نظرا لقربها من البحر الأحمر كثيرا من أبناء البلدان العربية .

وبذلك نشطت عمليات الاستيراد والتصدير ، بين الموانئ العربية ، هذا فضلا عن نشاط القوافل البرية ، وهذا يدعونا الى

التعرض لعمليات التبادل التجارى الذى كان قائما بين الولايات العربية ، استيرادا وتصديرا ، ومجالات استثمار رؤوس الأموال فى هذه الولايات لنقف فى النهاية على مدى قوة العلاقات الاقتصادية .

دور الأسواق المصرية فى الحركة التجارية :

ان استقرار وثائق المحاكم الشرعية المصرية يشهد أن الأسواق والوكالات التجارية التى كانت قائمة فى القاهرة والاسكندرية ، والمحلة ، ورشيد ، ودمياط ، والمنصورة والسويس ، والمدن المصرية الأخرى كانت بمثابة منظمات تجارية لاتكاد تخلو واحدة منها من وجود عدد من التجار المغاربة والشوام والحجازيين ، الذين كان كل منهم يعد بمثابة شركة استثمارية تقوم بأنشطة اقتصادية متعددة على مستوى السوق المصرية المحلية من ناحية ، والسوق العربية من ناحية أخرى (١٨) ، وفوق ذلك تقوم بعملية الاستيراد والتصدير من وإلى أوروبا ، والهند ، وبلدان الشرق الأقصى وأفريقيا . وأهم هذه الأسواق التى ذكرها بكثرة فى وثائق المحاكم الشرعية ، سوق النحاسين ، سوق باب الشعيرية ، سوق الجمولون ، سوق الشرب ، سوق طولون ، سوق الغورية ، سوق السلاح ، سوق الحمزاوى ، سوق الصاغة ، سوق مصر القديمة (١٩) .

أما أشهر الوكالات ، وكالة الزيت ببولاق القاهرة فكانت بيد المغاربة ، وكالة السكر ببولاق القاهرة كذلك وكالة المرجان ، وكالة المواردى بخطط الفحمين ، وكالة الكعكيين بخطط الكعكيين ، وكالة الشرايبي المغربى ، بخطط الغورية ، وكالة الجلالة (٢٠) .

أما أسواق الاسكندرية ، فكان أشهرها السوق الرئيسى

الذى يعرف بسوق المغاربة والوكالات هي : وكالة سنان باشا ،
وكالة فتح الله الناضورى ووكالة الحدادين (٢١) .

هذا فضلا عن الأسواق والوكالات التى كانت قائمة فى المدن
المصرية الأخرى الساحلية منها والداخلية :

لقد مارس هؤلاء التجار العرب نشاطهم التجارى ، دون فرض
آية قيود على أسلوبهم التجارى وطرق استثمارهم لرؤوس أموالهم ،
ماداموا لا يحققون الظلم بالسكان مما أعطى لاستثماراتهم مجالا من
الحرية الاقتصادية ، وقد تمكنوا من تنمية ثرواتهم عن طريق
استيراد السلع التى تحتاجها السوق المحلية من منتجات بلدانهم
والبلدان الأخرى، وتصدير الفائض عن حاجة هذه السوق من المنتجات
المصرية والسلع المستوردة اليها الى البلدان العربية الأخرى .

وهنا لابد من استعراض أهم السلع التى كان هؤلاء التجار
يجلبونها من أسواق الولايات العربية ، والسلع الأخرى التى
كانوا يجلبونها من المنتجات الهندية والافريقية لتسويقها فى
السوق المحلية المصرية ، والأسواق العربية الأخرى ، وتصدير
بعضها الى أوروبا (٢٢) .

الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربى ، والمشرق العربى :

نشطت الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربى ،
والمشرق ، ابان العصر العثمانى وقد كانت عمليات التبادل التجارى
تتم اما عن طريق القوافل البرية ، أو الطريق البحرى ، أما القوافل
البرية ، فكانت أهمها قافلة فزان بولاية طرابلس بليبيا ، التى
كانت تاتى دوما الى مصر محملة بالبلح المكبوس (العجوة)
والطرابيش والبرانس وأغطية الرأس ، ثم تعود محملة بالأقمشة
الكتانية والأرز .

أما قافلة تونس البرية ، فكانت تأتي محملة بزيت الزيتون والطرابيش والشيالان الصوفية البيضاء والنعال المصنوعة من الجلد الأصفر ومعاطف مزودة بغطاء للرأس والعسل والزبد والشمع ، وقد كانت لهذه المصنوعات التونسية شهرة كبيرة في أوساط المجتمع المصرى ، الذى كان يقبل على استهلاكها بكميات كبيرة . هذا فضلا عما كان يأتى من بلدان المغرب الأخرى ، صحبة قوافل الحج المغربى من سلع مختلفة .

أما الجزء الأكبر من السلع المغربية ، فكان يأتى عن طريق البحر محمولا فى الغالب على سفن أوروبية ، فقد كانت الاسكتندرية تستقبل كل عام من الموانئ المغربية السلع التالية :

- ٠١٦ر٠٠٠ شال صوف أبيض للعمامة
- ٠٣٠ر٠٠٠ زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة فى مراكش وطرابلس وتونس .
- ٠٠٠ر٤٠٠ برنس أبيض بعضها من الصوف ، صنع تونس .
والبعض من الحرير صنع الجزائر .
- ٠٠٦ر٠٠٠ حرام صوف أبيض بعضها من النوع الرقيق ، والبعض الآخر من النوع الردى .
- ٠٠٤ر٠٠٠ أقة شمع تأتي من تونس والجزائر وطرابلس .
- ٠٣٠ر٠٠٠ أقة عسل ، معبأة فى قرب جلدية .
- ٠٣٥ر٠٠٠ رطل زبدة ، معبأة فى جراد من الفخار (٢٣) .

أمام السلع التى كانت تصدر من السوق المصرية الى بلاد المغرب ، سواء أكانت منتجات مصرية أم شامية أم هندية ، فكانت

تصدر كذلك إما عن طريق القوافل البرية أو الطريق البحري ، أما ما كان يصدر عن طريق القوافل فهي أقمشة الكتان من صنع أسبوط ، ومنفلوط ، وأبو تيج والقاهرة ، والأقمشة القطنية صنع القاهرة ، الفلفل ، البن ، ورود الزهر الجافة ، حبة النيلة ، ملح التشادر ، خشب المر والقرفة ومواد العطرة الأخرى .

وقد كانت هذه السلع تصل بطريق القوافل الى مدن تونس والجزائر ، فاس ، مراكش تطوان سوسة ، جربة ، طرابلس ، فزان ومنها توزع على جميع أرجاء البلاد المغربية ، ومما هو جدير بالذكر أن قافلة الحج المغربية التي كانت تمر بالاسكندرية ، كانت تحمل معها الى مراكش وفاس السلع التالية :

٢٤٠٠٠٠ قطعة من الحرير السوري .

٣٠٠٠٠٠ قطعة من القماش المصبوغ باللون الأحمر ، كانت تكفي حمولة ما بين (٥٠٠ - ٦٠٠) جمل .
حمولة مائة (١٠٠) جمل أقمشة قطنية سورية والأجعة قطنية .

بخور جاوى ومسك وطيب

أقمشة قطنية وكتانية مصرية ، فضلا عن المنتجات الهندية التي يشترونها أثناء رحلتهم .

وقد كان هؤلاء الحجاج يحصلون عن طريق تبادلهم السلع التجارية على ربح يعوضهم مصاريف رحلة الحج الى مكة المكرمة (٢٤) .

أما ما كان يصدر الى بلاد المغرب عن طريق البحر من ميناء الاسكندرية الى الموانئ المغربية عن طريق السفن اليونانية

والتركية ، والسفن الأوربية الأخرى ، والتي قدر عددها ما بين ١٠ - ١٢ سفينة تصل الى تونس وحدها وتحمل السلع التالية :

٨٠٠.٠٠٠ قطعة قماش كتان وقطن

٠٠٩.٠٠٠ كيلو جرام بن يمني

٠١٢.٠٠٠ رطل زهر جاف

٠٠٠.٠٤٠ أردب حبوب نيلة

٠٠٢.٨٩٦ رطل ملح نوشادر

٠١٥.٠٠٠ رطل بخور

٠٠٠.٠٠٥ صناديق قرفة

أما السفن التي كانت تصل الى الجزائر ، فقد قدر عددها بثلاث أو أربع (٣ - ٤) سفن ، وتحمل السلع التالية :

٨٠٠.٠٠٠ قطعة قماش كتان وقطن

٠٠٠.٥٠٠ قطعة أقمشة حريرية ، صنع القاهرة ، تسمى قطنى .

٠١٢.٠٠٠ قطعة حرير أبيض وأصفر ، وارد بيروت .

٠٠٩.٠٠٠ كيلو جرام بن يمني

٠٠٣.٦٠٠ أقة غزل كتان

٠٠٠.٠٢٠ قنطار ملح نوشادر

٠٠٠.٠٠٥ أقفاص بخور

٠٠١.٦٨٠ رطل بخور جاوى

— — كمية قليلة من السكر الذى تستهلكه مدينة الجزائر

تلك أهم وليست كل السلع ، التي كانت تدخل في حركة التجارة ما بين بلدان المغرب العربى ، وبلدان المشرق العربى ، حيث كانت هذه السلع تصل الى المراكز التجارية ، ومنها تنتشر الى بلدان المنطقة كلها ، وكما رأينا فانه كانت تدخل ضمن السلع المصدرة الى بلدان المغرب العربى ، سلع غير مصرية منها الشامية ، واليمينية و السلع مستوردة من الهند وجنوب شرق آسيا مثل الأقمشة الهندية : والبخور الجاوية (٢٥) .

ولم يقف حجم هذه الحركة التجارية عند هذا الحد ، بل ان التجار المغاربة الذين استقروا فى مصر واتخذوا منها مركزا لممارسة عملهم التجارى ، على مستوى عربى وعالمى أصبحوا بمثابة مؤسسات تجارية كبرى ، تقوم كما رأينا بعمليات الاستيراد والتصدير والإستثمار ، كما أن السلع المغربية لقيت رواجا ضخما فى المجتمع المصرى بخاصة ، والمجتمع العربى بعامة . حتى انه وجدت داخل الأسواق المصرية الكبرى فى القاهرة والاسكندرية أسواق فرعية متخصصة فى بيع السلع المغربية . مثل سوق الأحرمة المغربية الذى وجد داخل سوق طولون ، وقد كان التنظيم المغربى التجارى داخل هذه الأسواق قويا ، وأصبح لطائفة التجار المغاربة فى أسواق القاهرة المختلفة شيوخها ووكلاؤها المتخذون باسمها لدى الإدارة طوال العصر العثمانى ، وكان لهذه الطائفة نفوذها القوى فى الأسواق ولدى الإدارة على حد سواء (٢٦) وكذلك كان شأن التجار المغاربة فى المنصورة والمدن المصرية الأخرى (٢٧) ، وناهيك عما كان لهم من شأن فى مدينة الاسكندرية وأسواقها ، التى تكاد تكون مدينة مغربية على أرض مصرية (٢٨) .

وقد أصبح لكبار التجار المغاربة سفنهم التجارية الخاصة فى البحر الأحمر والذى تقوم بنقل البضائع بين موانئ هذا البحر وترتبطها بميناء السويس ، وكان هؤلاء التجار يحتكرون استيراد

السلع الهندية وتوزيعها محليا وتصديرها الى البلدان العربية الأخرى وأوروبا .

وقد اشتهر هؤلاء التجار المغاربة في مصر : الحاج أحمد الرزهنوي ابن الحاج الشساوي الفاسي ، والخواجا الحاج محمد الشهير بابن جلمون بن علي الفاسي المغربي ، والسيد الشريف عبد السلام الفاسي المغربي ، وناهيك عن أكبر أسرة تجارية رأسمالية شهدتها مصر خلال القرن الثامن عشر ، وهي أسرة الشرايبي المغربية الفاسية ، التي صار يشار الى افرادها بالبنان منذ عهد الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبي ، ثم ابنه الخواجا الحاج قاسم الشرايبي ، ثم أفراد الأسرة الآخرين ، فقد تشعبت علاقات هذه الأسرة مع رجال الادارة من المماليك ورجال الحامية ، كما استثمرت رأسمالتها في أكثر من مجال ، كما سنرى (٢٩) . وكذلك أسرة الآبار المغربية التي اشتهر منها الحاج أحمد حدق ، وأسرة الجمالي ، وهي أسرة فاسية مغربية ، وأسرة مغار ، وهي أسرة تونسية ، وأسرة السقاط ، وهي أسرة فاسية وأسرة الكهن ، وأسرة خمداد ، وقد اتخذت هذه الأسر المغربية جميعها من القاهرة مركزا لنشاطها التجاري ، الذي تشعب على مستوى الرقعة العربية (٣٠) ، هذا فضلا عن التجار المغاربة الآخرين الذين استقروا في الاسكندرية ، والمدن المصرية الأخرى (٣١) ، كما كان لبعض التجار المغاربة نشاطهم التجاري في بلاد الشام والحجاز واليمن .

الحركة التجارية مع بلدان الشام :

أما عن الدور الذي لعبه التجار الشوام في العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية في العصر العثماني الأول (١٥١٧ - ١٧٩٨) فإنه لا يقل كثيرا عن نشاط التجار المغاربة ، فإن استقرار وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، يثبت أن الحركة التجارية بين بلاد الشام

والمنطقة العربية في ذلك العصر كانت نشطة وفعالة ، وسنركز على تلك الحركة التي اتخذت من مصر مركزا لنشاطاتها ، سواء في داخل مصر ، أو ما بين مصر وبلاد الشام ، وقد اشتغل التجار الشوام في مصر بالتجارة في مختلف السلع التي كانت رائجة ، من أقمشة وبني وقطن وحرير وتبغ وصابون ومشروبات وحلوى . وقد كون بعض التجار الشوام شركات خاصة ببعض السلع . كما قام بعضهم بدور المورد لبعض هذه السلع مثل نقولا الذهبي النصرائي الحمصي الشامي ، الذي كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على المشتغلين بهذه التجارة في هذه السلع بوكالة المرجان بالقاهرة (٣٢) ، واشتغل بعضهم بالتجارة في المجوهرات ، فتذكر الوثائق أسماء كثير من التجار الشوام في سوق الصاغة ، كما تسجل أسماء كثير من التجار الشوام في سوق الحمزاوي ، حيث يشتهر هذا السوق بتجارة الأقمشة المحلية والمستورة ، وبخاصة الأقمشة الحريرية والقطنية (٣٣) .

وقد كانت الحركة التجارية بين مصر وبلاد الشام عبر المسالك البرية عن طريق القوافل وعن الطريق البحري بين موانئ بلاد الشام مثل اللاذقية ، وبيروت ويافا وعكا إلى موانئ مصر على البحر المتوسط مثل دمياط والاسكندرية ورشيد ، وقد كانت السفن التي تحمل السلع الشامية في معظمها سفنًا يونانية وتركية وأوروبية . أما عن القوافل البرية فكانت تأتي تحت حماية العربان ، وتحمل إلى الأسواق المصرية السلع الشامية التالية :

٠٩٦٠٠٠ رطل صابون

٠٣٧٥٠٠ رطل قطن (٣٠٠٠ قنطار) زنة القنطار (١٢٥) رطل

٠٠٦٠٠٠ رطل قماش قطن ، صمغ نابلس من النوع المسمى (أتاكي أو عتكي) .

٢٠٠٠ رطل قطعة الارجة
 ٥٠٠٠ رطل مشمش جاف من دمشق
 ٩٠٠٠ رطل قمر الدين
 وكذلك كانت تحمل القوافل شيلان الكشمير ، الموسسليت
 الهندي ، أقمشة قطنية هندية ، شيلان صوف ، حرير فارس ،
 الفضة ، اللآلئ ، مغات (نوع من العقاقير) ، وكل هذه السلع
 كانت تأتي من بغداد الى دمشق عن طريق القوافل ومنها تصعد
 الى مصر .

أما ما يأتي الى مصر عبر الطريق البحري فهي السلع التالية :
 ٤٠٠٠ رطل قطعة حرير حمراء وسوداء من بيروت الى دمياط
 ٢٧٠٠ رطل قطعة حرير من اللاذقية
 ٥٤٠٠ رطل قطعة حرير من طرابلس
 ٧٨٠٠ رطل قطعة حرير من صور
 ٣٣٧٥٠ رطل قطعة حرير من صيدا

وكانت جميع هذه الحراير تأتي على هيئة لفات كل لفعة
 وزن (١٣٥) رطلا .

١٦٠٠ رطل تبغ من اللاذقية
 ٢٢٥٠٠ رطل قنطار تبغ من صور
 ٦٠٠ رطل قفة من التين المجفف من صور

وكانت نسبة الربح في هذه السلع التي ترد من بلاد الشام
 تتراوح ما بين ١٠ الى ٣٠٪ من أسعارها التي كانت تطرح بها في
 السوق (٣٤) .

أما ما كان يصدر الى بلاد الشام من السوق المصرية ، من
سلع مصرية ومغربية وهندية مستوردة . وكانت أهم هذه السلع :
الأرز ، القمح ، العدس ، الحمص ، الكمون ، الزعفران ، الكتان ،
جلود حمراء ، بن يمني ، بذور النيلة ، عقاقير من أنواع مختلفة ،
تمر هندي ، سمسم ، صدف الأحجار الكريمة ، الفلفل ، الزنجبيل ،
العبيد السود .

وكان يتم نقل جزء من هذه السلع عن طريق القوافل ، وجزء
عن طريق الشحن البحري من موانئ دمياط والاسكندرية ورشيد .
فكانت ترسل عن طريق البحر سنويا الى بلاد الشام السلع التالية :

٣٠٠.٠٠٠ أردب أرز من ميناء دمياط

١٠٠.٠٠٠ أردب فول

٣٠٠.٠٠٠ أردب عدس

١٠٠.٠٠٠ أردب كمون

٥٠٠.٠٠٠ قنطار زعفران

١٠٠.٠٠٠ بالة سنامكي

٢٠٠.٠٠٠ جلد

١٠٥.٠٠٠ رطل سكر ، ميناء دمياط

٦٠٠.٠٠٠ قطعة قماش كتان ، انتاج مصانع القاهرة وميت غمر

وبلبيس

١٠٠.٠٠٠ رطل نيلة . (مادة صابغة)

٢٥.٠٠٠ رطل ملح نوشادر

١١.٠٠٠ رطل تمر هندي

١٠.٠٠٠ رطل سمسم

٢٠٠٠ر٢٠٠٠ أصداف زينة لصنع المسابيح ، وأدوات الزينة الى بيت المقدس ، وأماكن متفرقة من فلسطين .

٠٧٥ر٠٠٠ رطل حبة بذريات تستخدم فى نفس صنع المسابيح وأدوات الزينة الى بيت المقدس :

٢٠٠٠ر٢٠٠٠ نوى دوم لصنع المسابيح

٢٠٠ر٠٠٠٠ بالة توابل

٠٠٠ر١٠٠٠ عبد اسود من العبيد الذين تجلبهم قوافل دارفور وسنار ، ويرسلون حسب الطلب (٣٥) .

وفى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م) ، فإن شيوخ العربان الذين كانوا ينقلون السلع بالقوافل بين بلاد مصر والشام ، لعبوا دورا هاما فى نقل هذه السلع ، بل ان بعضهم شارك تجار القاهرة فى هذه التجارات ، وكانوا يتبعون المسالك الصعبة تقاديا لرقابة قوات الاحتلال الفرنسى ، حتى يصلون الى القاهرة ، ولبليس ، وزفتى ، وميت غمر ، عن طريق المرور بالصالحية ، وكانوا يتبعون نفس المسالك فى أثناء عودتهم الى بلاد الشام .

وقد قام بهذا النشاط التجارى ، تجار مصريون ومغاربة وشوام ، وقد حاز بعض التجار الشوام مثلهم مثل التجار المغاربة شهرة فى الأسواق المصرية ، وكان لهم وكلاء يعملون باسمهم فى موانئ البحر الأحمر ، فى السويس وينبع وجدة والمخا والحديدة ، ولم يقتصر نشاطهم على المتاجرة فى السلع الشامية ، وانما امتد الى السلع اليمنية والهندية والمصرية والمغربية . كما قام بعضهم بتصنيع بعض السلع الشامية فى مصر والمتاجرة فيها ، مثل الحلوى الشامية والبقصمات الشامى وخير مثل على ذلك « الشيخ عمر »

والحاج محمد ولد المرحوم الحام أحمد الشامي البكسماطي كلاهما .
وقد خلف هؤلاء تركات ضخمة ، كما هو واضح من وثائق محكمة
القسمة العسكرية الشرعية ، وكثيرا ما كانت هذه التركات تنقل
الى مواطنهم الأصلية ببلاد الشام ، حيث يوجد الورثة الشرعيون .

وقد وصل بعض التجار الشوام الى منصب شيخ طائفة
السلعة التي كان يشتمغل بالمتاجرة فيها ، فقد وصل الشيخ محمد
الشامي الى منصب شيخ الشرب . بوق الشرب ، والشيخ أحمد
الشامي الى منصب شيخ القطانين بوكالة القطن ببولاق وغيرهما
من التجار الذين أصبحوا شيوخا لطوائفهم ، وينعتون بوصف
الشامي . وقد كان هؤلاء ينتمون الى جميع الأقاليم والمدن الشامية ،
فمنهم الغزي ، النابلسي ، الحليلي ، المقدسي ، الطرابلسي ، الدمشقي
الحلبى ، الحمصى وغير ذلك من المدن الشامية .

ولم يكن وجود الشوام قاصرا على مدينة القاهرة ، وانما كانوا
منتشرين فى جميع المدن والثغور المصرية ، شأنهم فى ذلك شأن
المغاربة (٣٦) .

الحركة التجارية مع شبه الجزيرة العربية والعراق :

كانت شبه الجزيرة العربية ، وبخاصة سواحلها تمثل محورا
رئيسيا فى حركة التجارة والعلاقات التجارية بين البلدان العربية
فى العصر العثماني ، فقد كان يتم عن طريق موانئها تبادل جزء
كبير من المنتجات المصرية والمغربية والشامية بالمنتجات الهندية التي
تصل الى موانئ الحجاز واليمن ومسقط والكويت والبصرة حيث
كان التجار العرب ، والتجار الهنود الذين يأتون فى موسم الحج
يجلبون المنتجات الهندية ، ومنتجات جنوب شرق آسيا ، ويخزنونها
فى موانئ سواحل شبه الجزيرة العربية ، حيث تتم عملية بيعها

وتبادلها للتجار المصريين والمغاربة والشوام الذين كان لهم وكلاء
فى هذه الموانئ .

وكانت أهم السلع التى تأتى الى الموانئ المصرية ، القصير
والسويس ، من موانئ الحجاز واليمن هى : الأقمشة الهندية
الحريرية والقطنية ، وصوف الكشمير ، الموسلين ، الحرير المصنوع
فى انجلترا ، البخور ، الصمغ العربى ، عقاقير مختلفة ، حوالى
(١٠٠) قنطار سنماكى ، البن اليمنى وكان يصل منه الى ميناء
السويس حوالى (١٠٥٠٠) رطل ، وكذلك كانت تصل الى
السويس حوالى (١٥ - ٢٠) سفينة ماليزية محملة بالتوابل ،
وسلع الارخبيل الهندى .

أما القوافل البرية وقوافل الحج فقد كانت تحمل كميات
كبيرة من السلع التى تصل الى موانئ شبه الجزيرة العربية ، رغم
ما كانت تتعرض له هذه القوافل من اعتداءات من جانب العربان ،
وقد كانت هذه القوافل ضخمة الحجم ، فقد وصل حجم بعضها الى
« ستة آلاف جمل » مما يدل على ضخامة حجم الحركة التجارية
التي كانت قائمة بين شبه الجزيرة العربية ومصر والتي كانت تعد
مركزا رئيسيا لتوزيع هذه السلع (٣٧) .

أما ما كان يصدر من مصر الى شبه الجزيرة العربية ، من
المنتجات المصرية والمغربية والشامية والأوروبية ، والتي كانت
تحمليها السفن من الموانئ المصرية على سواحل البحر الأحمر ، أو
القوافل البرية فكان يتمثل فى السلع التالية :

٥٥٠٠٠٠ أردب قمح وعدس ، من ميناء الصير والسويس الى ميناء
جدة ينبع .

٥٥٠٠٠٠ أردب أرز

— — سكر لم تحدد كميته

- زبدة لم تحدد الكمية
- زيت خميس غير معروف الكمية
- زهور قرطم غير معروفة الكمية
- نسيج كتان

بخلاف مواد ومنتجات مصرية أخرى ، غير معروفة الكمية على وجه التحديد ، مثل الحديد ، والرصاص ، والنحاس ، والورق . هذا فضلا عن البضائع الأوروبية التي تصدر الى شبه الجزيرة العربية ، مثل الحلي الزجاجية وارد البندقية ، المرجان ، حيث كانت ترسل البضائع الأوروبية الى شبه الجزيرة والهند عن طريق ميناء السويس . أما ما كان يصل الى مصر من البصرة والكويت وبغداد فكان يأتيها عن طريق بلاد الشام (٣٨) .

هكذا يتضح أن حركة التجارة والتبادل التجاري بين الولايات العربية . ابان العصر العثماني ، كانت مستمرة ومزدهرة ، دون أن تصادف عوائق تحد منها ، بل انها وجدت التشجيع الدائم مما أتاح الفرصة أمام التجار لأن يدخلوا ميادين الاستثمار الأخرى ، لتنمية رؤوس أموالهم والفائض ، وفي نفس الوقت ، فان ذلك ساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية ، حيث أصبح الباب مفتوحاً أمام أبناء البلاد العربية ، ليستثمر كل منهم رأسماله في أي بلد شاء ، كما كان من حقه ، ومن حق ورثته الشرعيين نقل كامل رأس ماله الى مسقط رأسه متى أراد ، أو متى أرادوا ، ووثائق المحاكم الشرعية فيها كل الأدلة على ذلك ، وقد كانت أهم المجالات التي وظف فيها أبناء البلدان العربية رؤوس أموالهم في بلدان غير مواطنهم الأصلية هي :

أولا : امتلاك العقارات بمختلف أنواعها :

ان استقرار وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، يشهد أنه أصبح

فى مصر المجال أمام أبناء الولايات العربية ، من مغاربة وشوام وحجازيين ويمينيين ، وهم الذين كانوا يشكلون أكثر الجاليات العربية فى مصر ، أن يستثمروا فائض رؤوس أموالهم فى مجال امتلاك الدور السكنية ، والمحلات التجارية ، والوكالات ، والمعاصر ، والحمامات ، والمقاهى والخانات ، والمخازن ، والحواصل ومصانع السفن الشراعية فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة والمحلة ودمياط ورشيد والقصير والسويس ، لاستعمالها واستغلالها سكنا وايجارا للانتفاع بايجارها كريع شهرى ، أو سنوى حسب نص عقد الايجار .

والمتتبع لحركة العقارات وتسجيلها فى سجلات المحاكم الشرعية - التى كانت مسئولة عن هذه العملية فى ذلك الوقت - فى المدن المصرية ، فانه لا يكاد يجد شارعا أو دربا ، أو عطفة ، أو وكالة أو سوقا ، خلوا من عقارات أو أجزاء من عقارات مسجلة بأسماء تجار وحرقيين وغيرهم من أصحاب المهن ، من أبناء المغرب أو بلاد الشام .

وان هذه التسجيلات جد نافعة ، فى تتبع الخريطة العمرانية والحضارية للمدن المصرية ، حيث كانت حجج امتلاك هذه العقارات تحدد بدقة موقع العقار وحدوده الأربعة والشوارع والحدارات والدروب والعطف التى يوجد بها العقار ، أو يشرف عليها ، وهل هى نافذة أم غير نافذة ، وإذا كانت نافذة فعلى أى شارع تنفذ (٣٩) .

أمر آخر ارتبط بعملية ملكية العقارات والانتفاع بريعها . هى عملية وقف بعض العقارات وجعلها على أوجه البر ، أو على بعض الأشخاص للانتفاع بريعها عليهم حال حياة الوقف أو بعد وفاته ، حسب الشروط التى يحددها الواقف ، فى حجة وقفته . وقد استفاد من الانتفاع بريع الأوقاف هذه كثير من طلبة العلم

وفقراء المسلمين والحرمين الشريفين ، الذين كانت غالب هذه الأوقاف تحبس عليهم للانتفاع بريعها (٤٠) .

ثانيا : التزام الأراضي الزراعية :

لقد أدت ظروف مصر السياسية ، منذ مطلع القرن الثامن عشر من تنافس بين الأمراء المماليك حول الاستحواذ على السطة - وبخاصة حينما ضعفت سلطة الباشوات العثمانيين - التنافس بين هؤلاء الأمراء ، ودخلوا فيما بينهم فى صراعات مريرة ، فأعوزتهم هذه الصراعات الى الأموال للاتفاق منها على قواتهم الخاصة من ناحية ، وتقديم الرشاوى والهدايا للباشوات من ناحية ثانية ، فلم يجدوا أمامهم من سبيل للحصول على هذه الأموال ، سوى اللجوء الى كبار التجار المغاربة والشوام الذين توفر لديهم نتيجة لعملهم التجارى فائض مالى ضخم فاقترضوا منهم الأموال بضمن التزاماتهم الزراعية ، فكان الأمراء المماليك يقومون بإسقاط هذه الالتزامات للتجار نظير الأموال المقترضة منهم ، وفى نفس الوقت يقومون باستئجارها منهم ، حتى تظل هذه الالتزامات تحت أيديهم لاستغلالها ، فكانت حجتا الإسقاط والاستئجار تكتبان فى وقت واحد ، وعلى يد قاض واحد ، وبذلك تصبح قيمة الإيجار التى كانت كما هو واضح من الوثائق أنها تعادل (٢٠ ٪) من قيمة رأس المال المقرض ، بمثابة ربح يحصل عليه التاجر نظير أقراضه المبلغ الذى اتفق عليه لمدة عام ، فإذا لم يستطع الأمير المملوكى إرجاع المبلغ الذى اقترضه فى نهاية العام تكرر القيمة الإيجارية أى نسبة الربح ، وهكذا . وعن هذا الطريق استطاع التجار أن تكون تحت أيديهم حصص التزامات عديدة ، وفى مناطق مختلفة ، دون أن يذهبوا الى مواقع هذه الالتزامات أو يروها ، وإنما كانت معرفتهم عنها مقصورة على ما تثبته سجلات الرزنامة ، وأوراق مزاد الدبون

العالي ، والقليل جدا منهم الذى مارس سلطة فعلية على أراضى التزاماته المسقطه ، فهم يعيشون فى القاهرة ، ويعملون بالتجارة ، وكل ما يهمهم الحصول على القيمة الايجارية ، أى ان العملية بالنسبة لهم عملية استثمارية بحتة . وقد استهوت عملية اسقاط الالتزامات هذه ، ورهنها التجار وبخاصة فئة تجار الأقمشة والبز ، كما استهوت غيرهم .

وقد كان أوضح مثال فى المضاربة على هذه العملية ، الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبي ، وابنه الخواجا الحاج قاسم الشرايبي من بعده . حيث تسجل سجلات اسقاطات القرى العديد من هذه الاسقاطات باسمها ، وفى مناطق مختلفة فى أرجاء مصر ، وفى الصعيد والدلتا ، فنجد التزامات مسقطه باسمها فى طهطا بولاية جرجا ، وناحية شبشاش بولاية الاسيوطية وناحية الدمنساوية ومعصرة دهشور بولاية الجيزة ، وناحية سندمنت بولاية البهنساوية ، وناحية البيجور بولاية المنوفية ، والتزامات أخرى عديدة ، بولايات الشرقية والدقهلية والغربية .

كذلك نجد فى هذه السجلات ، التزامات زراعية عديدة مسقطه باسم الخواجا الحاج محمد جلون ، ناحية طوخ بولاية المنوفية ، والحاج أحمد حدق ناحية أبو صير دفتو ، والخواجا الحاج أحمد بن سعيد ، بقرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة ، والخواجا الحاج عمر مغار ناحية كفر منصور ، بولاية البهنساوية كما التزم شركة فيما بينها الخواجا الحاج حميدة أيوب التاجر المغربى بسوق طولون ، والحاج عثمان المسراتى ، ربع أراضى ناحية الميثانية والحملة بولاية الجيزة . والتزم كذلك محمد بن عبد الله ابن عبد العزيز المغربى ، نصف أراضى ناحية قوة بولاية الغربية . هذه أمثلة للتجار الذين استثمروا جزءا من رؤوس أموالهم فى عمليات اسقاطات الالتزامات ، وليست حصرا لكل الحالات .

ومن الجدير بالذكر أن بعض التجار ، كانت لهم التزامات زراعية لهم عليها سلطة فعلية ، حصلوا عليها من الالتزامات المحلولة عن طريق مزاد الديوان العالي ، وكانوا يقومون باستغلالها كملتزمين فعليين ، وهذه خلاف الالتزامات المسقطة لهم من الأمراء المماليك ، والتي كانت سلطتهم عليها لا تتعدى تأجيرها لهؤلاء الأمراء في نفس وقت اسقاطها نظير نسبة الايجار السابقة الذكر . وخير الأمثلة على التجار الذين كان لهم التزامات فعلية أفراد أسرة الشرايبي ، وأسرة جلون ، وأسرة الآبار (٤١) .

هكذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني ميدانا مفتوحا ، أمام أبناء البلدان العربية ، لاستثمار رؤوس أموالهم ، أنى شاءوا ، وفي أى مجال أرادوا تجاريا كان أو صناعيا ، أو زراعيا ، أو مشروعات الخدمات . وقد ترتب على هذه العلاقات الاقتصادية المرنة ، قيام علاقات اجتماعية قوت من رابطة المجتمع العربى فى ذلك العصر .

العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية :

لقد كان للانفتاح الاقتصادى بين الولايات العربية أثره على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء هذه الولايات خاصة وأن النظام السياسى الذى اتبعه العثمانيون فى حكم الولايات العربية ، لم يضع كما رأينا أية قيود على حركة السكان بين هذه الولايات ، مما أدى الى عملية هجرة متبادلة بين الولايات العربية حيث وجدت جاليات عربية ، فى كل ولاية من أبناء الولايات الأخرى متبادلة ، ففي مصر تجد جاليات ، مغربية وشامية ويمينية وحجازية ، وكذلك تجد فى بلاد الشام جاليات مصرية ، ومغربية ، ولم تكن إقامة هذه الجاليات مقصورة على مناطق أو مدن بذاتها ، وإنما كانت تمتاز بانتشارها فى كل مدن وريف الولايات . هذا فضلا عن القبائل

العربية المتجولة ، والتي كانت تتخذ من أرض الوطن العربي بالمعنى الواسع ميدانا لتجوالها . فنجد أن القبائل الحجازية تصل في تجوالها الى مصر ، وبعض مناطق المغرب العربي ، وكذلك كانت تفعل القبائل المغربية وهلم جرا (٤٢) .

وقد مارس أبناء هذه الجاليات أنشطة مختلفة في داخل المجتمعات التي عاشوا فيها ، وكان لهم تأثيرهم على بنية المدن والمناطق التي استقروا فيها بل ان بعض أفراد هذه الجاليات أصبحت لهم مكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمعات التي استقروا فيها ، مثل فئة التجار المغاربة والشوام ، داخل المجتمع المصري ، ونتيجة لهذا الاستقرار ، والاختلاط بأبناء المجتمع التي وجدت هذه الجاليات ، حدث الاندماج الاجتماعي ، والتأثر بعادات وتقاليده المجتمعات العربية الأخرى ، وان كان التشابه بينها كبيرا ، كما حدثت عمليات الزواج التي أدت الى الاندماج الدموي التام ، وأبرز النواحي التي توضح قوة العلاقات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والتدليل عليها من وثائق المحاكم الشرعية هي النواحي التالية :

أولا : عمليات الزواج والتصاهر :

من خلال دراسة عقود الزواج والطلاق ، التي ترد بسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة ، والاسكندرية ، والمنصورة ، ورشيد ، ودمياط وغيرها من المدن المصرية ، وكذلك من وثائق الثركات التي خلفها المقيمون من أبناء الجاليات العربية بهذه المدن ، اتضح أن هذه الجاليات ، لم تكن منعقدة اجتماعيا ، وانما ثبت الترابط الاجتماعي القوي بينها وبين المجتمع المصري ، وشاعت عمليات الزواج بين أبناء وبنات هذه الجاليات بعضها بعضا ، وبينها وبين أبناء وبنات المجتمع المصري . وانتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع ، فقد تزوج أبناء المغاربة من مصريات وشاميات وكذلك زوجوا بناتهم مصريين وشاميين وحجازيين ، وربطت رابطة الدم

والمصاهرة بين أبناء هذه البلاد جميعها داخل مجتمع واحد ، ولنذكر بعض الأمثلة مما ترد في الوثائق ، على سبيل التذليل لا الحصر لأن الحصر شيء مستحيل لكثرة الحالات التي ترد في السجلات ، فمثلا قد تزوج البدرى حسن بن المرحوم الحاج أحمد المغربي الرهوى ، بنت محمد بن الحاج إبراهيم الغزاوى الشامية ، وتزوج السيد على بن الشريف أحمد بن محمد بن سعيد المغربي البجاوى بزكية بنت عثمان عبد الله المصرية ، وتزوج عمر بن رمضان ديب المصرى ، بالسيدة عائشة بنت السيد محمد المغربي الجزيرى ، وتزوج صالح بن الحاج عثمان المغربي المسراتى ، بالسيدة عائشة بنت المرحوم الحاج أحمد الحناوى المصرية (٤٣) .

كما تزوج الخوجا الحاج عبد الكريم الكهن المغربي الفسى من التجار بوكالة الماوردى ، بخط الفقامين ، بأم الأمير بنت المرحوم سابق ، من أهالى ناحية مشتهر بولاية القليوبية ، وتزوج الحاج أحمد بن على الجزيرى المغربي ، بالسيدة زليخة بنت محمد مسلم المصرية ، بشفر الاسكندرية . وكذلك حدثت نفس عمليات التزاوج مع الشاميات وغيرهن ، وقد عمقت هذه العملية الروابط الاجتماعية بين المجتمعات العربية ، وإن ظل أبناء كل مجتمع يحتفظون بنسبتهم الى مواطنهم الأصلية فمثلا المغربى حتى لو كان ولد من أم مصرية أو شامية ، فتذكر الوثائق ^١ مغربى الأصل مصرى المولد ، وكذلك الشامى الذى ولد من أم مصرية أو مغربية ، فنذكر عنه ، شامى الأصل مصرى المولد ، وهكذا بالنسبة لأبناء الولايات الأخرى .

ثانيا : انتشار العادات والتقاليد :

كان من نتائج انفتاح المجتمعات العربية على بعضها ، وتوفير فرص العمالة لأبناء البلدان العربية فى أى بلد حلوا به ، واشتغالهم بالحرف المهنية ومهن الخدمات ، وانتشار الجاليات

العربية فى معظم أحياء وشوارع المدن التى عاشوا فيها ، وعملهم بالهن التى تمس حياة المجتمع اليومية مثل الطحانة ، القصابة ، القبانة ، السمسرة ، الدلالة ، الصيرفة الدولية فى الحمامات . عصر الزيوت ، حياكة الملابس ، وغير ذلك من الحرف التى تدعو الى الاحتكاك اليومي والدائم بين أفراد المجتمع والتعامل فيما بينهم ، أدت الى توطيد علاقاتهم الاجتماعية بفئات المجتمعات التى عاشوا فيها ، وبالتالي أثروا فى المجتمع ، وتأثروا به ، فنجد أن العادات والتقاليد المغربية والشامية على سبيل المثال انتشرت فى المجتمع المصرى بصورة واضحة ، كما انتشر الزى المغربى والأطعمة المغربية فى أحياء المدن المصرية ، وبخاصة مدينتى القاهرة والاسكندرية ، بل ان التأثير المغربى أكثر وضوحا فى مجتمع الاسكندرية ، الذى تأثر حتى باللهجة المغربية ، الذى لا يزال تأثيرها واضحا فى هذا المجتمع حتى يومنا هذا ، بل امتد التأثير المغربى الى معظم مناطق الدلتا ، كما تأثر أبناء الجاليات العربية الأخرى الذين كانوا يعيشون فى هذه المدن المصرية بالعادات والتقاليد المغربية شأنهم شأن المصريين (٤٤) . كما أن التأثير الشامى كان كذلك واضحا وانتشرت الأطعمة الشامية والحلوى والملابس الشامية فى المجتمع المصرى ، بل ان الشخصية الشامية أصبحت مثالا يحتذى به فى الكرم والشهامة فى المجتمع المصرى .

وقد ثبت ان هذا التأثير كان متبادلا بين أبناء هذه الجاليات العربية وأبناء المجتمع المصرى ، وقد أكد المعاصرون هذا التبادل فذكرت المصادر لنا العديد من الشخصيات المغربية والشامية التى تعايشت فى المجتمع المصرى وتأثرت به ، فمثلا نجد ان الشيخ محمد بن على بن عبد الله بن أحمد التونسي المتوفى عام ١٢٠٢ هـ / ١٧٨٧ م ، « عاشر اللطفاء والنجباء من أهل مصر ، وتخلق بأخلاقهم ، وتزيا بزى أولاد البله ، وتحلى بذوقهم » (٤٥) كما ذكر

المصدر نفسه ، أن بيت الشرايبي بالأزبكية كان دائما له شهرة في الكرم والتعاطف الاجتماعي « وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والاتقان والكثرة ، وهو مبذول للقاصي والداني ، مع السعة والاستعداد » بل ان المجتمع المصري أصبح يتغنى بكرم هذه الأسرة وسخائها واحسانها (٤٦) •

ومما يجدر ذكره ان فئة التجار ، استطاعت عن طريق مكائنها المتميزة التي وصلت اليها ، ان تلعب دورا كبيرا في التأثير الاجتماعي لبنية المجتمع المصري الاجتماعية ، نتيجة لامتساع دائرة علاقاتها الاجتماعية التي شملت كل الفئات ابتداء من الأمراء المالكين ورجال الادارة ، وأوجاقات الحامية ، الى الفئة الفقيرة المعتمدة ومد يد الاحسان اليها • وقد كان لكل ذلك تأثيره في انتشار العادات ، والتقاليد ، والتأثير المتبادل ، مما قوى العلاقات الاجتماعية بين مجتمعات الولايات العربية •

ثالثا : القبائل العربية :

ظلت القبائل العربية طوال العصر العثماني ، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تحرك مستمر ، بعضها استقر في مناطق معينة ، وبعضها غير مناطق استقراره ، وظلت الفروع المستقرة منها ، وغير المستقرة على اتصال دائم بأصولها التي خرجت منها ، وظلت العلاقات الاجتماعية قائمة فيما بينها ، ولا شك أن هؤلاء العربان كان لهم تأثيرهم على المجتمعات التي انتقلوا اليها ، وكان هذا التأثير فيه جانب ايجابية من ناحية ، وجانب السلبية من ناحية أخرى (٤٧) ، ولكنهم في ذات الوقت أقاموا علاقات اجتماعية مع السكان الذين استقروا بينهم وعملوا على التعايش معهم ، وخير الأمثلة التي تضرب على ذلك فروع القبائل المغربية والشامية والحجازية التي استقرت في ريف مصر ، سواء في

انذكت أم فى الصعيد ، وقد أقام بعض هذه القبائل علاقات طيبة مع الفلاحين المصريين ، وأثروا فيهم ، وتأثروا بهم ، ومن الأمثلة على ذلك عربان الهوارة ، وعربان المصراتى ، الذين فرضوا حمايتهم على المناطق التى استقروا فيها ، وحموها من شر هجمات العربان المتجولين الذين كان دورهم فى معظمه سلبيا .

ومن استقراء أحداث تاريخ الفترة ، لا يستطيع باحث أن ينكر دور القبائل العربية وهجراتها على العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية ، وتأثيرها الواضح على الروابط الاجتماعية بين هذه الولايات ، حيث أصبح يوجد للقبيلة العربية فروع فى أكثر من ولاية ، وظل الترابط بين هذه الفروع قائما .

رابعا : العلماء وطلبة العلم :

لقد لعب العلماء الذين تنقلوا بين المراكز الثقافية المختلفة التى كانت قائمة فى الولايات العربية دورهم فى العلاقات الاجتماعية والفكرية بين أبناء هذه الولايات ، فقد كان لهؤلاء العلماء طلابهم الذين ربطتهم بهم روابط قوية ، وأثروا فيهم ، وتأثروا بهم ، وتذكر لنا المصادر كثيرا من هؤلاء العلماء الذين تأثروا بالمجتمعات العربية التى عاشوا فيها ، وخالطوا أهلها وعاشروهم وصاهروهم ، واندمجوا معهم اجتماعيا ، ومنهم من اتخذ من البلدان التى انتقلوا اليها وطنا ثانيا لهم ، وإن لم يقطعوا صلتهم بمواطنهم الأصلية .

أما الطلبة الذين أموا هذه المراكز الثقافية للدراسة فيها ، وعاشوا فى المجتمعات التى توجد بها هذه المراكز ومارسوا الاشتغال ببعض المهن ، داخل هذه المجتمعات الى جانب طلبهم العلم ، بل وتزوج بعضهم من بنات هذه المجتمعات واستقروا فيها بعد حصولهم على الاجازات العلمية ، وبعضهم عاد الى بلده - لا شك أن هؤلاء الطلاب ربطتهم بالبلدان التى تعلموا فى مراكزهم وأحيانا

علموا بها روابط اجتماعية كان لها تأثيرها على تقوية العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني .

هكذا كانت العلاقات الاجتماعية بين هذه الولايات ابان العصر العثماني الأول علاقات قائمة على التأثير والتأثير المتبادل ، والاندماج الاجتماعي ، مما جعل مجتمعات الولايات الغربية أشبه بأسرة واحدة ، تربط بينها العادات والتقاليد المتشابهة ، حتى ان الفرد العربى أصبح لا يشعر بالغربة فى أى بيئة يعيش فيها على امتداد الرقعة العربية من المحيط الأطلسى الى الخليج العربى .

تقويم :

يستطيع الباحث من خلال العرض السابق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني الأول (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) أن يخرج بالحقائق التامة :

أولا : ان هذه العلاقات كانت نشطة وفعالة ولها صفة الاستمرارية ، وأن روابط العروبة والاسلام ، كانت ذات تأثير فعال على استمرارية هذه العلاقات .

ثانيا : الانفتاح التام الذى كان قائما بين الولايات العربية وبخاصة بين المغرب والمشرق والذى شمل مجتمعات المدن والريف على السواء ، مما قوى روابط هذه المجتمعات التى لا تزال قائمة حتى وقتنا هذا ، وبذلك صارت صفة « مغربى » أو صفة « مشرقى » ما هى الا صفة جغرافية اقليمية ليست الا . فقد عاش أبناء الولايات العربية ابان العصر العثماني بانتمائهم العربى الاسلامى ، يحدوهم الشعور بالانتماء الواحد الى الأمة العربية ، وان كان الحكم عثمانيا .

ثالثا : ان تكاملا اقتصاديا وجد بين هذه الولايات عن طريق التبادل التجارى الذى حدث فيما بينها أو حرية الممارسة التجارية والدور الفعال الذى قام به التجار فى هذا المجال ، دون أن يكون للنظم السياسية أى أثر فى حدوث عملية التكامل هذه .

رابعا : ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية ، يثبت الاندماج الاجتماعى التام بين أبناء هذه الولايات ، والتضامن الاجتماعى الكامل فيما بينهم . بل ان هذه الوثائق تثبت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذه الولايات .

الهوامش :

- (١) محمد بن أحمد بن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٥ (ص ١٣٤) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر العثماني « ق (١) ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (١٠ - ١١) يناير ١٩٧٨ ، ص ٥٣ .
- (٢) ليل الصباغ ، « الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (٧ - ٨) . يناير ١٩٧٧ - ص ٨١ - ٩٣ ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٩٧٨) ، (ص ٦٣ - ٧٤) .
- (٣) المحكمة الشرعية ، سجلات تقادير النظر ، سجل (١٩) ، (ص ١) ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٤١٩) ، مادة (٥٦٨) ، وسجلات تقادير النظر ، سجل (٢) ، (ص ١٦٥) ، مادة (٢١٤٠) ، بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية ١١٤٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٧٣١م .
- (٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٠٩) ، (ص ٥٠) ، مادة (١٥٥) ، ١٨ رجب ١١١٠هـ / ٢٠ يناير ١٦٩٩م ، ومحكمة الباب العالي ، سجل (٩٠) ، (ص ١٣) ، مادة (٦٥) ، ٢٦ ذى الحجة ١٠١٦هـ / ١١ أبريل ١٦٠٨م ، سجل (١٧١) ، (ص ٢٤٦ - ٢٤٧) ، مادة (٦٣٩) ، ١٠ جمادى الثاني ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ٢٧٠ ، مادة (٢٨٣) ، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ / ١٦ يناير ١٧٦٥م .
- (٥) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٦٠) ، (ص ٧٨) ، مادة (١٤٠) ، وأرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٣١٢) ، مادة (٤٣٥) ، غاية ربيع أول ١١٧٧هـ / ١٧ أكتوبر ١٧٦٢م ، ومحكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص ٢٣١ ، مادة (٥٥٥) ، غاية جماد أول ١١٣٨هـ / ٣ فبراير ١٧٢٦م ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٣٧) ، (ص ٧) ، مادة (١٧) .
- (٦) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، (ص ٢٦ - ١٧) ، و ليل الصباغ ، « الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث » ، (ص ٧٩ - ٨١) .

- (٧) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل (٥) (ص ١٠٣) ، مادة (٣١٤) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد (٢٣ - ٢٤) ، (ص ٣٧٣) .
- (٨) جيرار ، (ب - س) ، *الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر* ، الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٧٧ - ٢٧٩)
- Andre Raymond, *Artisans et Commerçants Au Caire Au, IIIe Siecle*, Tome I, p. 159.
- Terence Walz, *Trade between Egypt and Bilad Al-Sudan, 1700-1800*, (P.P. 17-19, 50-53, 89, 174).
- (٩) جيرار (ب - س) ، *الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر* ، الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٨٦ - ٢٩٧) .
- (١٠) دار المحفوظات ، مخزن (٤٦) . محكمة الاسكندرية ، سجل (٥) .
- Ander Raymond, *Op. Cit.*, Tom I, 17-172.
- (ص ١٠٣) ، مادة (٢١٤) ، وجيرار ، (ب - س) ، *الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر* ، الجزء الأول (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٩١) .
- (١١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢) ، (ص ١٩١) ، مادة (٢٩١) ، ومحكمة الباب العالي سجل (٩٠) مكرر ، (ص ٤٢) ، مادة (٢١٨) ، ٢٠ ذى الحجة ١٠١٧ هـ / ٢٧ مارس ١٦٠٩م ، وعبد الرحمن الجبرتي ، *عجائب الآثار في التراجم والأخبار* ج ١ ، (ص ٨٧ - ٨٨) .
- (١٢) عبد الرحمن عبد الرحيم ، *النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني (١٧٩٨ - ١٩١٧)* ، *ومجلة الدارة* ، العدد الثاني ، السنة السادسة ، ربيع أول ١٤٠١ هـ / يناير ١٩٨١م ، (ص ٩٠ - ١٠٧) .
- (١٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سسجل (١٣١) ، (ص ١٤٢) ، مادة (٥٣٤) ، ١١ شوال ١٠٦٣ هـ / سبتمبر ١٦٥٣م ، ومحكمة الباب العالي سجل (١٣٣) ، (ص ١٩٦) ، مادة (٧٦٨) ، ١١ صفر ١٠٦٧ هـ / ٢٩ نوفمبر ١٦٥٦م ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٢٨٥) ، مادة (٤٠١) .
- (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، ومحكمة الصالحية النجيرية ، سجل (٥١٩) .
- (ص ٢٧٠) ، وثيقة (٥٣٦) ، وانظر كذلك مجموعات الوثائق المنشورة بالمجلة التاريخية المغربية الأعداد (٩ - ٢٤) .

(١٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ،
(ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢) ، (ص ١٩١) ، مادة (٢٩١) ، محكمة الباب العالي ،
سجل (٩٠) مكرر (ص ٤٢) ، مادة (٢١٨) .

— Andre Raymond, Op. Cit., T. I. pp. 107-129.

(١٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ،
(ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢) ، (ص ١٩١) ، مادة (٢٩١) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ،
« النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) » ،
(ص ١٠٠) .

(١٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل (٩٠) مكرر
(ص ٤٢) ، مادة (٢١٨) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « النشاط التجارى فى
البحر الأحمر فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) » ، (ص ١٠٠) .

(١٧) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المقاربة فى مصر فى العصر العثمانى
(١٥١٧ - ١٧٩٨) ، (ص ٦٨ ، ٧٤) ، والنشاط التجارى فى البحر الأحمر فى
العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ١٠١) ، وعلاقات بلاد الشام بمصر فى
العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٢٨١) ، وأرشيف المحكمة الشرعية .
محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، ٢٢ رجب
١١٧٧هـ / ١٦ يناير ١٧٦٥ م .

(١٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ٢٥٠ مبادء
(١٠١٨) ، ١ شعبان ١٠٧٢هـ / ٢٢ مارس ١٦٦٢ ، (ص ٢٧٩) ، مادة (١١٤٣)
١٠ ذى القعدة ١٠٧٢هـ / ٢٧ يونيه ١٦٦٢ م ، سجل (٢٢٩) ، (ص ٤٨) ، مادة (١٦٨) ،
٥ ربيع أول ١١٧٣هـ / ٢٧ أكتوبر ١٧٥٩ م ، ومحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٢٥) ،
(ص ٤٨١) ، مادة (٧٢٦) ، ٢٠ جماد أول ١١٧٧هـ / ٢٣ نوفمبر ١٧٦٣ م ، ولمزيد
من التفصيل انظر : عبد الرحمن عبد الرحيم ، المقاربة فى مصر فى العصر العثمانى
(١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٦٣ - ٦٦) .

(١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون سجل (٢٠٢) ، (ص ٢٥٠) ،
مادة (١٠١٨) ١ شعبان ١٠٧٢هـ / ٢٢ مارس ١٦٦٢ م ، (ص ٤٠٠) ، مادة (١٦٩١)
بتاريخ ٥ جماد آخر ١٠٧٣هـ / ١٥ يناير ١٦٦٣ م ، (ص ٤٤٧) ، مادة (١٨٤٢) ،
٢٠ جماد آخر ١٠٧٣هـ / ٣٠ يناير ١٦٦٣ م ، سجل (٢٢٩) ، (ص ٤٨) ، مادة (١٦٨) ،

٣ ربيع أول ١١٧٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٧٥٩م ، ومحكمة القسمة العسكرية سجل (١٧٥) ،
(ص ٣١٢) مادة (٤٣٥) ، غاية ربيع أول ١١٧٧هـ/ ٨ سبتمبر ١٧٦٣م ، وعبد الرحمن
عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
(ص ٦٥ - ٦٦) .

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ،
(ص ٢٨٥ - ٢٨٧) ، مادة (٤٠١) ، (ص ١٧٩) مادة (٢٣٨) ، (ص ٢٧٠) ،
مادة (٣٨٣) ، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ/ ١٦ يناير ١٧٦٥م ، وسجلات تقارير النظر ، سجل
(١٩) ، (ص ١) ، مادة (٥) ، ١٢ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ١٣ يولييه ١٧٩٠م ، سجل
(٢٧٧) ، (ص ٣٢٢) ، مادة (٤٣٩) .

(٢١) دار المحفوظات العمومية ، محكمة الاسكندرية ، سجل (٣) ، (ص ٣٠)
مادة (١٠٦) ، سجل (١) ، (ص ٣٧) مادة (١١٢) .

(٢٢) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني
(١٥١٧ - ١٧٩٨) ، (ص ٦٦) .

Andre Raymond, op. cit. T.I., pp. 173-184.

(٢٣) جيرار (ب - س) ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعة والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٧٧ - ٢٨١) .
وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) .
(ص ٦٦ - ٦٧) ، والمجلة التاريخية المغربية ، الأعداد (٩ - ٢٤) ، مجموعة
الوثائق المنشورة بهذه الأعداد ، وأرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون ، سجل
(٢٠٤) ، (ص ٢٧٩) مادة (١١٤٣) ، سجل (٢٢٩) ، (ص ٤٨) ، مادة (١٦٨) ،
سجل (١٩٦) ، (ص ٦٧) ، مادة (٢١٥) ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل
(١٥١) ، (ص ١١ - ١٣) ، مادة (٢١) ، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية ،
محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٢٣) ، (ص ٣٢) مادة (١٠٩) ،
(ص ٧٣) ، مادة (٢٦٠) ، (ص ٨٧) ، مادة (٣١٢) ، سجل (١٨) ، (ص ٤٦) ،
مادة (٢٢٣) ، (ص ١٠٣) ، مادة (٤٧٦) .

هذه أمثلة وليست حصرا لكل الوثائق التي تذكر هذه السلع .

(٢٤) جيرار (ب - س) ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
الجزء الأول (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٨١ - ٢٨٢) ،
Andre Raymond, Op. Cit., T. I., pp. 640-638.

وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في
العصر العثماني ، (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، (ص ٦٧) ، وأرشيف المحكمة الشرعية ،

محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، (ص ٢٣٣) ، مادة (٥٦١) ، (ص ٢٨٦) ، مادة (٦٧٩) ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، الوثائق المنشورة بالمجلة التاريخية المغربية ، الأعداد (٩ - ٢٦) .

(٢٥) جيرار ، (ب - س) الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ، الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٨٢ - ٢٨٥) ،
وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ،
(ص ٦٦ - ٦٧) .

Andre Raymond, Op. Cit., T.I., pp. 191-192.

(٢٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العربية ، سجل (١٧٥) ،
(ص ١٩٤) ، مادة (٢٧٠) ، (ص ٣٦١) ، مادة (٤٩٤) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٥٤)
(ص ٣٦١) ، مادة (٤٩٤) ، ومحكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، (ص ١٧٧) ،
مادة (٧٣١) ، (ص ٢١٣) ، مادة (٨٧٧) ، سجل (٢٢٤) ، (ص ٤٠١ - ٤٠٢) ،
مادة (٨٦٨) ، سجل (٢١٩) ، (ص ٢٦٥) ، مادة (٦٣٦) ، ولمزيد من التفصيل انظر :
عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥٧ - ١٧٩٨) ،
(ص ٥٠ - ٥٩ ، ٦٣ - ٧٤) .

(٢٧) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) محكمة الاسكندرية ، سجل (٣) ،
(ص ٣٠) ، مادة (١٠٦) ، (ص ١٣٤) ، مادة (٤٩٧) ، ومحكمة المنصورة ،
سجل (٦) ، (ص ١٤ ، ٣٠ ، ٤٢) ، سجل (٤٦) ، (ص ١٩٤) ، وأرشيف الشهر
العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجلات (١ - ٧٧) ،
انظر : المجلة التاريخية المغربية ، الأعداد (١٣ - ٢٦) .

(٢٨) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني ،
(١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٥٦ - ٥٨) ، وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية ،
الأعداد (١٣ - ٢٦) .

(٢٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (٢) ، (٣) ،
حيث يوجد بها كثير من المواد المتعلقة بهذه الحقيقة ، ومحكمة القسمة العسكرية ،
سجل (١٥٢) ، (ص ٢٤١ - ٢٤٣) ، مادة (٤٠٦) ، سجل (١٦٥) ، (ص ١٨٢) ،
مادة (٢٨٢) ، سجل (١٧٥) ، (ص ٣٦٩) ، مادة (٥٠٤) .
(٣٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ،
(ص ٣٦٩) ، مادة (٥٠٤) ، (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، (ص ٣٢٢) ،
مادة (٤٥١) ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٠٩) ، (ص ٢٠) ، مادة (٦٢) ،

- سجل (٥٢٥) . (ص ٤٥٧) ، مادة (٦٨٤) ، محكمة الباب العالي ، سجل (١٣١) .
(ص ١٤٢) ، مادة (٥٣٤) .
- (٣١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) . محكمة الاسكندرية ، سجل (٣١) ،
(ص ٣٠) ، مادة (١٠٦) . محكمة المنصورة ، سجل (٦) ، ص ١٢ ، ١٤ ، ١٩ ،
سجل (٤٦) ، (ص ١٩٤) ، وأرشيف النهر العساري بالاسكندرية ، محكمة
الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٢٣) ، (ص ٣٢ ، ٧١) ، سجل (٤٢) ،
(ص ٥٧) ، مادة (١٨٢) ، (ص ١٢٧ - ١٢٩) ، مادة (٢٧٠) .
- (٣٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) .
(ص ٢٧٠) ، مادة (٢٨٣) .
- (٣٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٧) ،
(ص ١٧٩) ، مادة (١٨١) ، سجل (١٧٥) ، (ص ٤٣١) ، مادة (٥٨٢) ، ومواد
(٣٤٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٧ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣) ، وسجلات الديوان العالي ،
سجل (١) ، (ص ٨٥) ، وثيقة (١٧٦) ، وسجلات اسقاط القرى ، سجل (٧) ،
(ص ٧٩) ، مادة (١١٨) ، سجل (١٨) ، (ص ١١) .
- (٣٤) جيرار (ب - س) ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (٢٨٦ - ٢٩١) ،
Andre Raymond, Op. Cit., T.I. وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « علاقات بلاد
pp. 189-191.
- الشام بمصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٢٨٠ - ٢٨١) .
- (٣٥) جيرار ، (ب - س) ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٩١ - ٢٩٦) ،
وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « علاقات بلاد
Andre Raymond, Op. Cit., T.I. p. 190.
- الشام بمصر في العصر العثماني ، (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٢٨٠) .
- (٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٦٨٤)
(ص ٦) ، مادة (١٥) ، (ص ٨٢) ، مادة (١٧٩) ، سجل (١١٤) ، (ص ٤٨) ،
مادة (٣٨) ، (ص ٥٣) ، مادة (٤١) ، سجل (١٤٥) ، (ص ٤١) ، مادة (٣٨) ،
وسجل الديوان العالي (١) ، (ص ٨٥) ، مادة (١٧٦) ولزيد من التفاصيل انظر :
عبد الرحمن عبد الرحيم ، « علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني
(١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٢٨١) .

(٣٧) جزار ، (ب - س) ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
الجزء الأول (الزراعة ، الصناعة والحرف التجارية) ، (ص ٣٠٦) ، وعبد الرحمن
الجبerty ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٢ ، (ص ١٦١) ، وعبد الرحمن
عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، (١٥٧ - ١٦٦) .

(٣٨) جزار (ب - س) ، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ،
الجزء الأول (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٣١٢ - ٣١٧) .

Andre Raymond, Op. Cit., T.I., pp. 129-136.

(٣٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية سجل (٨٧) ،
(ص ٥٦٨) ، مادة (٨٠٢) ، ومحكمة الصالح ، سجل (٣٤٦) ، (ص ٣٥١) .
مادة (٨٥٧) ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، (ص ٤٢٢) ، مادة (٦٢٦) ،
(ص ٤٥٧) ، مادة (٦٨٤) ، (ص ٤٨١) ، مادة (٧٢٦) ، ومحكمة طولون ،
سجل (٢٠٤) ، (ص ٢٤٧) ، مادة (١١١٩) ، (ص ٢٧٩) ، مادة (١١٤٣) .
(ص ٣٢٩) ، مادة (١٣٨١) ، وأرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية ، سجل (٢٣) ،
(ص ٧٩) ، مادة (٢٨٤) ، سجل (٣٧) ، (ص ١٠١) ، مادة (٣٢٥) ، سجل
(٦٠) (ص ٨٧) ، مادة (١٥٢) .

(٤٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالى ، سجل (١٢٨) ، مادة
(٣٦٩) ، سجل (١٧١) ، (ص ٢٤٦ - ٢٤٧) ، مادة (٦٣٩) ، سجل (١٣١) ،
(ص ١٤٢) ، مادة (٥٣٤) ، ومحكمة بولاق ، سجل (٢٦) ، (ص ٣٥٩) ، مادة
(١٨٠٤) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المجلة التاريخية المغربية ، مجموعات الوثائق
الشرعية منشورة بالأعداد (٩ - ٢٦) .

(٤١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل اسقاط القرى (٢) ، (ص ٩٥) ، مادة
(٢٥٩) ، (ص ٢٠٩) ، مادة (٣٠٣) ، (١٠٩ - ١١٠) ، مادة (٣٠٤) ، سجل
(٣) ، (ص ٦) ، مادة (١٣) ، (ص ٨٧) ، مادة (٢٤٧) ، ومحكمة التسمة
العسكرية ، سجل (١٥٢) ، (ص ٢٤١ - ٢٤٣) ، مادة (٢٠٦) ، وسجل الديوان
العالى (١) ، (ص ١٧) ، مادة (٣٠) ، (ص ١٣٤ - ١٣٥) ، مادة (٢٩٠) ،
(ص ١٣٥) ، مادة (٢٩١) ، سجل (٢) ، (ص ٢٠) ، مادة (٣١) و (ص ٢١) .

فصول - ٢٢٥

مادة (٣٢) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ،
(ص ٩١ - ٩٤) و (المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى) ، (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ،
(ص ٧٥ ، ٧٧) .

(٤٢) عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ،
(ص ١٥١ - ١٦٧) ، والمغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
(ص ٣١ - ٤٥) .

(٤٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ،
(ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، (ص ٢٨٥ - ٢٨٧) ، مادة (٤٠١) ، ومحكمة الصالحية
النجمية ، سجل (٥٠٩) ، (ص ٥٠) ، مادة (١٥٥) ، ودار المحفوظات العمومية ،
مخزن (٤٦) ، محكمة الاسكندرية ، سجلات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) ، والمجلة
التاريخية المقربية ، الأعداد (١٥ - ٣٤) ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية :
محكمة الاسكندرية ، والمجزيرة الخضراء سجلات من (١ - ٧٧) .

(٤٤) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى
(١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ١١٥ - ١١٦) ، « دور المغاربة فى تاريخ مصر فى
العصر الحديث » ، (ص ٥٣١ - ٥٦٨) .

(٤٥) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٢ ،
(ص ١٦٧) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى
(١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ١٧٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ص ١١٧ - ١١٨) .

(٤٦) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (ص ١٧٦ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥) وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى
(١٥١٧ - ١٧٥٩٨ م) ، (١١٧ - ١١٨) .

(٤٧) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر : عبد الرحمن عبد الرحيم ،
الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، (ص ١٤٧ - ١٦٧) ، والمغاربة فى مصر
فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، (ص ٣١ - ٣٥) .

المراجع

أولا : المصادر العربية :

(أ) الوثائق :

اعتمد هذا البحث أساسا على وثائق المحاكم الشرعية المصرية
التي تحفظ فى دور الحفظ التالية :

أولا : أرشيف المحاكم الشرعية المركزية بالقاهرة بالشهر العقارى
بالقاهرة ، شارع رمسيس وتحفظ به وثائق المحاكم التالية :

- ١ - سجلات اسقاط القرى .
- ٢ - سجلات تقادير النظر .
- ٣ - سجلات الديوان العالى .
- ٤ - محكمة الباب العالى .
- ٥ - محكمة بولاق الشرعية .
- ٦ - محكمة الصالح .
- ٧ - محكمة الصالحية النجمية .
- ٨ - محكمة طولون .
- ٩ - محكمة القنسة العسكرية .

ثانيا : دار المحفوظات العمومية بالقاهرة وتحفظ بها سجلات
المحاكم التالية بالمخزن (٤٦) :

- ١ - محكمة الاسكندرية الشرعية .
- ٢ - محكمة دمياط الشرعية .

٣ - محكمة رشيد الشرعية .

٤ - محكمة المنصورة الشرعية .

ثالثا : أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، وتحقق بهذا الأرشيف :

سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء خلال القرنين السادس والسابع عشر ، وقد قام الباحث بنشر بعض وثائق هذه المحاكم والتعليق عليها بالمجلة التاريخية المغربية بالأعداد (٦ - ٢٦) . كما نشر البعض الآخر بكتابه « المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ ، ١٧٩٨) » . منشورات المجلة التاريخية المغربية . تونس ١٩٨٢ م .

(ب) المراجع العربية :

ابن اياس ، محمد أحمد ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور . ج ٥ ، ط (٢) ، القاهرة : ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .

بكر سيد عبد المجيد ، الملاحه الجغرافية لدرب الحجج .

الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ١ ، ٢ ، القاهرة : ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤م .

جيرار ، (ب - س) ، الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارية ، الترجمة الكاملة - وصف مصر (٤) ، الجزء الأول من « الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر » ترجمة زهير الشايب ، ط (٢) ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٨ .

الصباغ ، ليل ، « الوجود المغربى فى المشرق المتوسطى فى العصر الحديث » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (٧ - ٨) ، تونس : يناير ١٩٧٧ .

عبد الرحمن عبد الرحيم ، « دور المغاربة في تاريخ مصر
مصر في العصر الحديث » القسم الأول « العصر العثماني » ،
المجلة التاريخية المغربية ، عدد (١٠ - ١١) تونس : يناير
١٩٧٨ .

— الريف المصري في القرن الثامن عشر ، القاهرة: جامعة
عين شمس ، ١٩٧٤ .

— « علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني (١٥١٧ -
١٧٩٨ م) » ، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني
لتاريخ بلاد الشام (١٣٥٨/٩٢٢ هـ / ١٥١٦ - ١٩٣٩ م) الجزء
الثاني ، دمشق : ١٩٧٩ .

— مجموعة وثائق شرعية تتعلق بالجالية المغربية في مصر ،
المجلة التاريخية المغربية ، الأعداد (٦ - ٢٦) ، تونس .

— المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية
المصرية ، تونس : المجلة التاريخية المغربية ، وديوان المطبوعات
الجامعية بالجزائر ١٩٨٢ .

— « النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني
(١٥١٧ - ١٧٩٨ م) » ، مجلة دار الملك عبد العزيز ، العدد
الثاني ، السنة السادسة ، الرياض : ربيع أول ١٤٠١ هـ / يناير
١٩٨١ م .

فارس ، محمد خير ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني
الى الاحتلال الفرنسي ، ط (٢) بيروت : مكتبة دار الشرق ، ١٩٧٩ .
ثانيا : المراجع الأجنبية :

Raymond, Andre. **Artisans et Commerçants au XVIII^e Siècle. II**
Tomes. Damas : 1973-1974.

Walz, Terence. **Trade between Egypt and Bilad As-Sudan 1700-**
1820. institut Francais, d'Archéologie Orientale, du Caire, 1978.

الفصل السابع

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال العصر العثماني

أولا - العلاقات التجارية الاقتصادية :

تمهيد : ارتبطت مصر ببلاد السودان - تاريخيا وحضاريا ، منذ أقدم العصور ، فأصبح من المؤكد الآن ، أن التأثير الحضارى المصرى ، امتد الى منطقة شندى (*) ومنها تسرب الى منطقة القارة الأفريقية الوسطى ، ولم يكن وادى النيل هو المعبر الوحيد الذى ربط بين البلدين ، أو هو الطريق الوحيد الذى تفذ منه التأثير الحضارى ، وإنما لعبت الطرق الصحراوية دورها فى الارتباط العضوى بين البلدين ، فهناك دراسات تثبت أن الطرق التجارية فى كلتا الصحراوين الغربية والشرقية ، كانت قائمة منذ العصور القديمة ، ويأتى على رأس هذه الطرق ، طريق درب الأربعين ، الذى يسلك الصحراء الغربية ، والذى أصبح طريقا رئيسيا للتجارة فى العصر الحديث ، وقد ثبت وجود هذا الطريق منذ القرون التاريخية

(*) شندى : أكبر بلد فى شرق السودان بعد سنار .

شكرى ، محمد فؤاد ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ م ، ص ٧ .

الأولى (١) . كذلك كانت مصر هي المعبر الأول الذى نفذت منه المسيحية الى السودان ، وكذلك كانت مصر أحد معايير امتداد نفوذ العروبة وانتشار الاسلام الى السودان وغرب أفريقيا ، فقد وصل عبد الله بن أبى السرح بقواته الى عاصمة « المقررة » Al-Muqurra فى « دنقلة » Dongola وجعل المسلمون ، بلاد النوبة ، بلاد معاهدة ، لا دار حرب ، بقبول ملك « دنقلة » أداء عدد من العبيد سنويا ، والسماح للمسلمين فى اجتياز بلادهم للتجارة ، واقامة الشعائر الدينية فى المسجد الذى أقيم فى أرضه ، وتذكر المصادر أن معاهدات شبيهة عقدت مع البجة فى الصحراء الشرقية ، وبذلك استمر سيل الهجرات الغربية عن طريق وادى النيل وصحراوات مصر الى السودان ، وفى العهد المملوكى أصبحت دولة « مقررة الشمالية » تحت الحماية المملوكية ، ولما اعتلى عرش « دنقلة » فى (١٣٢٣م) أول ملك مسلم ، أصبحت العلاقة بين الدولتين علاقة دولتين اسلاميتين . ولم يعد ملك « دنقلة » يدفع الجزية للسلطان المملوكى ، كما كان من قبل ، واستمرت علاقات التأثير والتأثر قائمة بين البلدين ، حتى اذا ما وصلنا الى مطلع العصر الحديث مع بداية القرن السادس عشر الميلادى ، وجدنا تأثير حضارة الشمال ، وقد شمل كل منطقة السودان الأوسط ، وانتشرت اللغة العربية فى معظم أجزاء هذه المناطق (٢) وازداد النفوذ العربى فى مملكة « العلوى » ، حتى قامت مملكة سننار ، ٩١٠هـ / ٥٠٤م / ١٥٠٥م . تلك المملكة التى أصبحت تشمل المنطقة الممتدة من

(١) Walz, T., Trade Between Egypt Bilad As-Sudan 1700, Institut Français d'Archeologie Orientale du Caire 1978, p. 4-7.

(٢) مكى شبكية ، تاريخ شعوب وادى النيل : مصر والسودان فى القرن التاسع عشر الميلادى . دار الثقافة ، بيروت : ١٩٦٥ ، ص ٣١٥ - ٣١٧ .

Holt, (P.M. the history of the Sudan from the coming of Islam to the present day 3th Edition, pp. 26-40.

أرض المحس Mahas وأراضي الدناقلة الى. التخوم الحبشية على النيل الأزرق (٣) ، فازدادت العلاقة بين البلدين قوة واستمرارية ، وأصبحت العلاقات التجارية تمثل حجر الزاوية بين البلدين ، وقد لعبت منطقتان من مناطق السودان الدور الرئيسى فى هذه العلاقة فى العصر الحديث ، أو الفترة العثمانية كما نسميها فى التاريخ المصرى ، وهى الفترة الممتدة من مطلع القرن السادس عشر الى مطلع القرن التاسع عشر . والمنطقتان هما : دارفور ، التى تقع فى أقصى الغرب للسودان - أى الى الجنوب الغربى من مصر ، ومملكة سنار فى الشرق - أى تقع فى الجنوب الشرقى من مصر (٤) . حيث كانت القافلتان التجاريتان الرئيسيتان بين البلدين تغدوان وتروحان ما بين دارفور وسنار والقاهرة ، ولذا وجب علينا التعريف بهاتين القافلتين ودورهما فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى الفترة موضوع البحث .

أولاً : قافلة دارفور : Darfur

كانت تمثل القافلة الرئيسية فى مجال التبادل التجارى بين البلدين ، وتبدأ رحلتها من كوبي (Kobbei) العاصمة التجارية لدارفور ، تحت رئاسة رجل تابع لملك دارفور ، ومرتبط به

(٣) لمزيد من التفصيل حول ملكة سنار قيامها وأحوالها انظر :

O'Fahey, (R.S. and spaulding, (J.L.), Kingdom of the Sudan, London, pp. 26-56.

- شبيكة ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ - ٣٨٨ وبوركهارت ، جون لويس : رحلات روردهات فى بلاد النوبة والسودان ، ترجمة غواد اندراوس القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، حيث يذكر « أن المحس أقرب بقعة فى السودان يسافر منها الجلابه ، أى تجار الرقيق الى القاهرة ، والمسافة بينها وبين القاهرة ألف ميل . (٤) مكى ، شبيكة ، مقاومة السودان الحديث للغزو والسيطرة . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة : ١٩٧٢ ، ص ٧ - ١٣ .

ارتباطا وثيقا ، نظير أجر يحدد له على كل جمل من جمال القافلة ، وكل عبد تأتى به الى مصر ، وكانت القافلة تسير عبر الصحراء الغربية فى الطريق المعروف بدرب الأربعين ، وتستغرق المسافة بين دارفور وأسيوط ما بين أربعين وخمسة وأربعين يوما . تتوقف أثناءها فى عدة أماكن فى الصحراء ، حيثما تجد الماء ، وكانت نقاط التوقف هذه تتباعد بين كل مرحلة وأخرى ما بين أربعة أو خمسة أيام ، وأحيانا تصل الى عشرة أيام ، والقافلة دائما تعمل حساب الماء الذى تحمله معها ؛ كي يكفيها الى الوصول الى النقطة التالية من نقاط التوقف ، وحينما تصل الى « باريس » Baris تلك القرية التى تبعد عن أسيوط بمسيرة اثني عشر يوما ، تتوقف فيها وتظل فى حماية شيخ هذه القرية حتى يأتيها كاشف من قبل الادارة للتفتيش عليها ، وبعد اتمام عملية التفتيش يأذن لها الكاشف بمواصلة مسيرتها الى المرحلة التالية ، وهى قرية « الخارجة » التى تبعد عن أسيوط بمسيرة ستة أيام ، حيث يقوم الكاشف فى تلك القرية بتقدير الرسوم التى ينبغي على القافلة أن تسدها ، وكان رئيس القافلة يقوم بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم (٥) التى كانت تسدد فى مكان يبعد نصف فرسخ من أسيوط حيث تقوم القافلة ببيع جزء من بضائعها يكفى لسداد هذه الرسوم ، وبعد سدادها بالكامل يسمح للقافلة بمواصلة مسيرتها الى الشمال ، وسوف تدرس قيمة الرسوم والأعباء المالية التى كانت تتحملها القافلة اياها وذهابا - فيما بعد ،

(٥) جيرار (ب . س) . الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، الزراعة والصناعات والحرف ، التجارة ، وصف مصر ، الترجمة الكاملة (٤) ، ترجمة : الشاب ، زهير ، القاهرة : ١٩٧٨ ، ط (١) ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، وانظر أيضا الحقة ، أحمد أحمد ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط ٣ . ص ٣٢ .

Walz (T) op. cit., pp. 3-9.

وكانت القافلة تشحن عند وصولها الى أسيوط بضائعها عن طريق النيل ، وتتخلص من معظم جمالها . ما بين ٨٠٪ الى ٨٥٪ بالبيع في منطقة أسيوط . ثم تستريح بعض الوقت في بنى عدى . ومنفلوط ، والمناطق المحيطة بها ، حيث تباع في هذه المناطق جزءا من بضائعها ، وعند وصولها الى مصر القديمة ، تدفع الرسوم الجمركية التى يقدرها رجال الجمرك ، ثم يسمح لها بدخول القاهرة ، حيث تنزل أحمالها فى الوكائل التى كانت تباع فيها السلع السودانية (٦) وتبدأ عمليات تسويق بضائعها . وشراء ما تأخذه معها من السلع المتوفرة فى أسواق القاهرة ، وعادة ما كانت تمكث القافلة فى القاهرة عدة شهور - ما بين سنة أو ثمانية شهور ، وكثيرا ما كانت القافلة التالية تلحق سابقتها قبل مغادرتها القاهرة . فقد كانت قافلة دارفور لها طابع الاستمرارية .

ثانيا - قافلة سنار : Sinnar

تمثل القافلة الثانية فى الأهمية ، وهى أصغر - من حيث الحجم - من قافلة دارفور وأقل أهمية ، وكانت تتكون من مجموعة من القوافل الصغيرة التى تأتى من مراكز تجارية مختلفة فى شرق السودان ، وتبدأ مسيرتها من مدينة سنار ، وتسلك عدة طرق . وتسير بمحاذاة النيل داخل أراضى عرب البشارية الذين يقطنون ما بين النيل والبحر الأحمر . ولما كانت القافلة تتعرض لعمليات النهب من جانب عربان هذه القبيلة ؛ لذا فانها كانت تتخذ لها حراسا من عربان العبادلة الذين يسيرون أمامها حتى ابريم (*) ، ثم

(٦) جبار ، (ب . س) ، المصدر السابق ، ص ٦٣ - ٦٧ .

- الحقة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

● ابريم : كان اقليم ابريل مستقلا آنذاك عن أمراء النوبة . وأهله معفون من الضرائب ولكن الأمراء المماليك الذين طاردهم محمد على ، قبضوا على أعيان ابريم وقضوا على ثرواتهم .

يقودونها حتى قرية دراو (*) ثم تتخذ طريقها بعد أن تترك الصحراء الى وادى النيل ، وكانت المدة التى تأخذها من سنار الى ابريم ثمانية عشر يوما ، والمدة من ابريم الى دراو خمسة عشر يوما ، ثم تسير شمالا حتى تصل الى اسنا حيث تدفع الجمارك هناك ، كما تدفع رسما آخر غير اعتبارى ، وتبقى فى المدينة مدة ، تباع جزءا من جمالها ، ثم تواصل مسيرتها شمالا صوب القاهرة عن طريق النيل فى حراسة رئيسها وعشرين من أهم تجارها ، أما بقية أعضاء القافلة ، فيتخلفون فى دراو ، واسنا ؛ انتظارا لعودة القافلة ، وكان على القافلة أن تدفع فى طريقها الى القاهرة عدة ضرائب ، فمن منفلوط والمنيا ثم فى جمرك بولاق ، حيث يسمح لها بدخول القاهرة ؛ لتقوم بعمليات التسويق والتبادل التجارى داخل أسواقها وبخاصة فى الوكائل المخصصة لبيع السلع السودانية ، وكانت تصل الى القاهرة من سنار سنويا عدة قوافل (٧) .

للقوف على أهمية هذه القوافل التجارية لابد من استعراض حجم التبادل التجارى الذى كانت تقوم به كل قافلة سواء من السلع التى تجلبها الى أسواق القاهرة ، أو التى تأخذها من هذه الأسواق الى الأسواق السودانية .

⑧ دراو : قرية كبيرة على الضفة الشرقية للنيل ، تبعد بمسيرة عشر ساعات الى الشمال من أسوان ، وأهلها من فلاحي مصر ، ومن عرب العبادية ، وكان أهلها يشتغل بتجارة الرقيق .

انظر : بودكهارت : جون لويس ، رحلات بودكهارت فى بلاد النوبة والسودان ، ترجمة فؤاد أندراوس ص ٢٩ - ٣٠ ، ١٣٤ .

(٧) جيار (ب . س) المصدر السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٥ .

— أحمد أحمد : الحقة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

— حسنى ، عثمان ، مصر فى العهد العثمانى ضمن كتاب المحمد فى تاريخ مصر القاهرة : ١٩٤٢ ، (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

حجم التبادل التجارى للقافلتين :

لا بد من الاشارة ، بل والتأكيد على أن قافلة دارفور كانت هي القافلة الرئيسية فى عملية التبادل التجارى بين مصر وبلاد السودان ، فكانت تتكون طبقا لبعض التقديرات من خمسة آلاف جمل (٥٠٠٠) ، وتجلب معها (٥٥٠٠) عبد ، ويصل تجارها ما بين (٤٠٠ - ٥٠٠ تاجر) ، بينما كانت قافلة سنار لا توجد لها تقديرات ثابتة ، وان ظهر صفر حجمها من عدد العبيد الذى كانت تجلبه ومن مقدار البضائع التى تجلبها أو تأخذها من مصر فقد كان عدد العبيد الذى تجلبه لا يتجاوز (١٥٠ عبد) ثلثاهم من النماء (٨) ، ويمكن توضيح حجم التبادل التجارى لكل قافلة من الجدولين المقارنين التاليين ، والذى يمثل أولهما قائمة بالسلع التى كانت تجلبها كل قافلة الى الأسواق المصرية ، ويمثل ثانيهما قائمة بالسلع التى تأخذها من مصر الى الأسواق السودانية .

(٨) جيرار ، (ب . س) المصدر السابق ، ص ١٦٣ - ٢٧٣ . وانظر أيضا .
Walz, (T.), op. cit., p. 37.

أولاً - السلع التي تجلبها كل قافلة إلى الأسواق المصرية ومقدارها :

(١) قافلة دارفور				(٢) قافلة ستار		
السلعة	المقدار	وحدة التقدير	السلعة	المقدار	وحدة التقدير	
غبيشة	٥٠٠٠ - ٦٠٠٠	بالراس ٤/٥ من التسماء		١٠٠ - ١٥٠	بالراس ١/٢ من التسماء	
سمن البقيل	٤٥٠	قنطار زنة ١١٠ رطل		٤٥ - ٦٠	قنطار ، زنة ١١٠ رطل	
تمر مشفى	٦٠٠	" "		—	—	
صمغ عربى	١٠٠٠ - ٢٠٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطل		٢٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطل	
مسشم	٦٠٠	قنطار زنة ١١٠ رطل		—	—	
كراييج	٢٠٠ - ٣٠٠	بالواحد		١٠٠٠ - ١٥٠٠	بالواحد	
ريش نعام	٢٥ - ٣٠	قنطار ، الأبيض هو الأفضل		٨ - ١٠	قنطار ، الأبيض هو الأفضل	
قرون كركن	٢٠٠٠	بالواحد				
قرب من جلد	٤٠٠٠	زوج		١٠٠	زوج	
الشيان أو الجمال						
نظرون	١٠٠٠	قنطار زنة ١٢٠ رطل				
شعبة	٢٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطل				
تراب ذهب						
النوم القمى						
يشب البعل						
اناث البقضاء						
						لا توجد لها احصاءات

ثانياً : السلع التي تأخذها كل قافلة من الأسواق المصرية ومقدارها

مجموعة جمل	الأونز	قطعة	قطعة	مستوجات سورية ولقضية سورية
قنطار زنة ١٥٠ رطل	٨٠	قطعة	٢٥٠٠ - ٢٠٠٠	المهنية الكتان صنع الدزنا واسيوط
غير محدد		واحد	٢٠٠ - ١٠٠	الاجه
غير محدد		قطعة	٢٠٠٠	شيلان بيضاء
قطعة	٦٠٠	وحدة	٨٠٠	موسيلين
قطعة	٢٠٠٠	قنطار زنة	١٥٠ - ١٠٠	ملابس الفرسان
قنطار زنة ١١٠ رطل	٦٠ - ٥٠	قنطار زنة	٥٠	البن
		١٠٠ رطل		السكر
		قنطار زنة	١٠٠	
واحدة	١٨٠٠	قنطار زنة	٥٠٠	حل زجاجية صنع اوربا
قنطار	٢	قنطار زنة		كوريان
رطل	٥٠	١٠٥ رطل		
بنش	١٠٠	قنطار	١ - ٢	حبيب مرجان

Ibid, pD. 37-40.

٢٧٥ - ٢٧٣ . ٢٦٧ - ٢٦٤ . من المصدر السابق ، (ب . س) ، المصدر السابق ، ٢٧٥ - ٢٧٣ .

(١) وانظر أيضا جيرارد : (ب . س) ، المصدر السابق ، ٢٦٤ - ٢٦٧ .

(٢) قافلة سناور				(١) قافلة دارفور			
وحدة التقدير	الاقطار	المساحة	وحدة التقدير	الاقطار	المساحة		
قطعة	٢٠٠ - ١٠٠	حريز خفيف وارد الاستيطانية	ميكال واحد	١٠٠٠ - ٥٠٠	جلجل		
قططار زنة ١٠٥ رطل	١٠٠	حل زجاجية صنع أوروبا	فروع حزمة	١٠٠٠	بش جوع		
			لقة	٤٠٠	قطعة		
			قططار زنة	١٠٠٠	أمواس		
			١٤٠ رطلا	٥٠٠ - ٢٠٠	نصال		
			قططار زنة		رصاص موزوج		
			١٤٠ رطلا	٥٠٠	بالكيرييت		
			قططار زنة		قصدير		
			١٤٠ رطلا	١٠٠٠	نحاس مستعمل		
			وحدة واحدة	٢٠ - ٣٠	بانق		
			وحدة واحدة	٢٠	مستحبات		
			قططار	١٠٠	سيوف		
			١٠	٥٠	بارود		
				٥٠٠	رصاص		

ويمتاز زنة هذين الجدولين سموا في المواد التي تجلبها هاتان القافلتان أو تأخذهما معهما يمكن أن تخرج بالاحتياط التالية : (١٠) جرد ، (ب س) ، الصدور السابق ص ٢٦٧ - ٢٧١ ، ٢٧٥ - ٢٧٧ .

أولاً : ان قائمة المواد التى كانت تجلبها قافلة دارفور ، كانت أكثر تنوعاً ، وتتميز بوجود مواد تخلو منها قائمة قافلة سنار ؛ وربما كانت بعض هذه السلع من السلع التى تحصل عليها القافلة من بعض المناطق فى طريقها ، مثل النطرون ، أو لأن هذه السلع لا تتوفر فى منطقة شرق السودان فى منطقة سنار ، والمناطق المحيطة بها مثل الششم ، والتمر همدى ، والشبة .

ثانياً : بعض المواد الأخرى خلت منها قائمة قافلة دارفور ، ولكنها وجدت فى قائمة قافلة سنار ، مثل : قراب الذهب والتمر القصبى واثاث البغاء .

ثالثاً : بالنسبة للسلع التى وجدت مشتركة فى القائمتين . كان حجم السلع فى قائمة دارفور أكبر بكثير فى معظم السلع من تميلتها فى قائمة سنار ، وبخاصة فى السلع الرئيسية مثل العبيد وسن الفيل ، حيث وصلت النسبة فى بعض هذه السلع (١٠-١٠٠) .

رابعاً : أما بالنسبة للسلع التى تأخذها القائلتان من أسواق القاهرة الى الأسواق السودانية ، فواضح من القائمتين أن حجم الكميات التى كانت تأخذها قافلة دارفور كانت - كذلك - أكبر بكثير من حجم الكميات التى تأخذها قافلة سنار .

خامساً : اختلفت قائمة المواد التى تأخذها كل قافلة عن الأخرى فى كثير من السلع وحتى فى المواد المشتركة مثل الأقمشة مثلاً ، فان قافلة سنار كانت تفضل أخذ الأقمشة ذات اللون الأحمر المصنعة فى مصر ، والحرير الخفيف المصنع فى استانبول والمرايا ذات الأيدى والمسك وغير ذلك ، بينما فى قائمة دارفور نجد بعض السلع غير موجودة فى قافلة سنار مثل : الأسلحة والسيوف والنصال ، وربما يعود ذلك الى طبيعة ذوق كل منطقة من المنطقتين اللتين تعتبران مركزاً لتوزيع هذه المواد المجلوبة من مصر .

سادسا : اتضح أن قيمة المواد المجلوقة من السودان الى مصر أكبر من قيمة المواد المأخوذة منها ، وقد قدرت المصادر قيمة كل منهما في نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٦) على النحو التالي :

حجم التبادل التجارى مع السودان ١٧٩٦ م :

الفرق	صادر	وارد	
٣٠٥١٩٥٨٧٥	١٩٥٧٦٥٧٥٠	٥٠٥٢٨٥٦٥٢	دارفور
نصف فضة			
٨٥٣٦١٥٥٥	٣٥٧٩٢٣٧٥	١٢٥٠٥٣٦٠٠	سنار
٣٨٥٧٨١٥٠٠	٢٣٥٥٨١٢٥	٦٢٥٣٣٩٥٢٥	الاجمالى

هذا بينما بلغت قيمة الواردات في سنة ١٧٨٣ (٤٠٣/٥٣٥) ٣٧ نصف فضة) وبلغت الصادرات (١٤٥١٣٤٨٧٥ نصف فضة) ، وربما كان الفرق الكبير بين حجم التبادل التجارى فى السنتين راجعا أو على الأقل أحد أسبابه انخفاض قيمة العملة وتذبذبها فى خلال الفترة (١٧٨٣ - ١٧٩٦) حيث سجلت المصادر انخفاضات متتالية فى قيمة العملة نتيجة لعمليات الصراع السياسى والاضطراب التى شهدتها مصر فى تلك الآونة .

الأعباء المالية التى كانت تتحملها القوافل :

وكانت كلتا القافلتين تتحمل أعباء مالية ضخمة فى طريق مجيئها من السودان الى مصر وفى طريق عودتها ، فضلا عما تتكلفه

لمزيد من التفصيل حول قافلتى دارفور وسنار وهذه السلع انظر :

Walz, (T.), op. cit., p. 59.

(١١)

Raymond, (Andre) *Artisans et commerçants ou Cire au XVIIIe siècle*, Tome I, pp. 158-164.

نظير استئجارها الجمال أو شرائها ، وعمليات الاعداد للرحلة ،
ولدينا مثال على ذلك ما تحملته قافلة دارفور (١٧٩٦) ، والتي
كانت مكونة من (٥٠٠٠ رجل) ، (٥٠٠٠ عبد) ، بخلاف
التجار والمسؤولين عن القافلة .

« الضرائب والجمارك التي تكلفتها القافلة »

الجهة التي تدفع لها الضريبة	السلعة المدفوع عنها	قيمة الضريبة بالنصف فضة	اجمال الضريبة
ضريبة الخبير	الجمال	٢٣	٣٦٢٥٠٠ نصف
	الصيد	٤٥	فضة
ضريبة الحماية لعربان الغاربة بالطريق	الجمال	٩٠	» ٤٥٠٠٠٠
ضريبة الكاشف عند الخارجة	الصيد	٩	» ٧٩٥٠٠
الجمارك عند أسبوت	الجمال	٤	
	الصيد	٤٨٠	» ٣٨٤٠٠٠٠
الجمارك في مصر القديمة	الجمال	٢٤٠	
	العبد الذكر	١٢٠	
	الجارية	١٠٠	
	حمل الجمل من الصمغ	٨	
	حمل الجمل من العاج	٧	» ٧٠٣٣٦٢
	ريش النعام	١٠	
	القتطار من الثور هندي	٤٠	
	الحزمة من الكرايبج	٦٠	
	المسنة الكبيرة من الششم	٩٠	١٢
اجمال الضرائب والجمارك التي دفعتها القافلة		٥٤٣٥٣٦٢	
		(نصف فضة)	

(١٢) وانظر أيضا : جبران ، (ب . س) ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .
Walz (T.) op. cit., pp. 55-56

أما عن قافلة سنار ، فليس لدينا احصاء كامل لما تكلفته من أعباء مالية فى سنة محددة فى طريقها وان كانت هناك أرقام تدل على ضخامة ما كانت تتكلفه يمكن رسمه فى الجدول التالى للاسترشاد به .

« الضرائب والجمارك التى كانت تتحملها قافلة سنار »

ملاحظات	قيمة الضريبة (نصف فضة)	السلعة المدفوع عنها	الجهة التى تدفع لها الضريبة
هدية مكياى عبارة عن مكياى من البلح او من دقيق الدرة	٤	العبد	عربان العبادلة لكل واحد جمرك اسنا
رسم غير اعتيادى	٦	الجهل	
	٥٪	حدل الجمل من ريش	
	١٢	النعام أو سن الفيل	جمرك متفوط
	١٢	العبد	جمرك المنيا
	١٠	العبد	جمرك بولاق
تدفع ٢ قطعة قماش			فى طريق العودة لعرب البشارية
عن كل جهل تدفع ٢ قطعة قماش			عند ابريم
عن كل جهل تقدم للملك طقم ملابس هدية كدليل للولاء (١٣)			فى سنار

(١٣) جيزار ، (ب س) ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

وقد كانت كل قافلة تدفع أعباء مالية مماثلة في طريق عودتها ، فتدفع جمارك عند مغادرتها القاهرة في جمرک مصر القديمة ، وهدايا ورسوم في المحطات العديدة التي تمر بها في طريقها . . . وبذلك كانت القوافل تتكلف أعباء مالية باهظة ، ولا شك أن هذه الأعباء المالية كان لها تأثيرها الكبير على رفع أسعار السلع المختلفة وبخاصة العبيد . حيث ان التجار كانوا يضيفون تكاليف هذه الأعباء على التكلفة الفعلية للسلع التي يجلبونها ، فضلا عن اضافة نسبة ربح يقدرونها حسب رغبتهم ، وبذلك يحددون السعر الذي يبيعون به كل صنف من أصناف السلع التي يجلبونها ، وكذلك يفعلون في السلع التي يأخذونها ؛ لتسويقها في أسواق السودان .

ومن الجدير بالذكر أن التجار كانوا يضطرون في بعض المحطات ، وبخاصة في اسنا وأسيوط الى بيع جزء من بضائعهم أو جمالهم ؛ لتسديد الرسوم والجمارك التي تقدر عليهم في هذه المدن ، ليس هذا فقط بل ان القوافل في نهاية القرن الثامن عشر أصبحت تتحمل أعباء أخرى ، فقامت نتيجة للصراعات السياسية بين الأمراء المماليك واتخاذ الأمراء المغلوبين الصعيد مأوى لهم ، فان هؤلاء الأمراء لم يدعوا قافلة تمر بالمناطق التي يتواجدون فيها دون أن يفرضوا عليها ضرائب اضافية لهم ، أو ما عرف باسم « اتاوات » حتى صارت هذه « الاتاوات » شيئا مستقرا ومعترفا به ، ولا شك أن ذلك أثر على عملية التبادل التجاري ، حتى اننا لم نجد أحدا من التجار المصريين الكبار يذهب للمتاجرة في أسواق السودان . باستثناء صغار التجار من أهالي « دراو » الذين كانوا يستثمرون دعوس أموال صغيرة في تجارتهم مع السودان ، هذا فضلا عن أن كبار التجار كانوا يرغبون عن المتاجرة في العبيد ، ويرون أن التسبب في لحم بنى آدم « عمل غير مشرف » وقد كانت تجارة

العبيد في تلك الفترة مهما رغب عنها التجار المصريون الكبار هي التجارة الرائجة (١٤) بل وتحتل المكانة الأولى في عملة التبادل بين البلدين ، ولذا لابد من التعرض لها بشئ من التفصيل .

تجارة العبيد :

كانت تشكل أهم سلعة في عملية التبادل التجاري ، وقد رأينا كيف أن قافلة دارفور كانت تجلب معها (٥٠٠٠٠) عبد ، فضلا عما تجلبه قافلة سنار ، فإذا علمنا أن أكثر من قافلة كانت تأتي من كلتا المنطقتين على مدار السنة لأدركنا مدى ضخامة حجم هذه السلعة التي تجلب من السودان وتباع في أسواق القاهرة ؛ ليصدرها التجار الى أوروبا وتركيا وسوريا وغيرها من البلدان التي كانت لها علاقة تجارية بمصر آنذاك كما تظهر من قوائم السلع التي تصدر من مصر ، والتي سجلها لنا رجال الحملة الفرنسية على مصر في نهاية القرن الثامن عشر .

وقد كان مصدر العبيد الذين تجلبهم قافلة دارفور المناطق التي تقع الى الجنوب والجنوب الغربي من دارفور ، والتي تقع على مسيرة عشرين أو أربعين يوما ، من « كوي » العاصمة التجارية لدارفور ، وهي مناطق بند Band « باجة » Baja « فتفو » Fitfo فرتيت Dar Farit .

كذلك كان العبيد الذين يصلون الى مناطق شندي Shindi

(١٤) بوركهارت ، (جون لويس) ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .
- البراوي ، راشد ، عليش ، محمد حمزة : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : ١٩٤٥ ، ص ٣١ - ٣٢ .

وسنار Sinnar يجلبون من خارج حدودها وبخاصة المناطق
الحبشية (١٥) .

وكانت أعمار العبيد الذين يجلبون تتراوح ما بين العاشرة
والخامسة عشر ، وكان الجلابون - أى تجار الرقيق - كما كانوا
يعرفون يقسمون العبيد حسب أعمارهم الى فئات ثلاث هى :

١ - الخماسى : الذى يبلغ عمره العاشرة أو الحادية عشرة .
٢ - السداسى : فوق الحادية عشرة ودون الرابعة عشرة
أو الخامسة عشرة .

٣ - البالغ : من الخامسة عشرة وما بعدها .

وكانت الفئة الثانية « السداسى » أغلى الفئات سعرا ، حيث
يصل سعر العبد الذكر ما بين (١٥ - ١٦ ريالاً أسبانياً) أى
(٢٢٥٠ - ٢٤٠٠ نصف فضة) ، والجارية من نفس الفئة يصل
سعرها ما بين (٢٠ - ٢٥ ريالاً أسبانياً) أى (٣٠٠٠ - ٣٧٥٠)
نصف فضة .

تليها الفئة الأولى ، حيث يصل سعر العبد (١٢ ريالاً أسبانياً)
أى (١٨٠٠ نصف فضة) والجارية يصل سعرها (١٥ ريالاً
أسبانياً) أى (٢٢٥٠ نصف فضة) .

أما العبد البالغ فيباع بسعر يتراوح ما بين (٨ - ١٠ ريالات)
أى (١٢٠٠ - ١٥٠٠) نصف فضة ولذا فإن نسبة هذه الفئة
العددية كانت دائماً ضئيلة لأن المشتريين كانوا دائماً يفضلون العبد
الصغير حتى يشرفوا على تربيته من صغره بمعرفتهم .

(١٥) بوركهات ، جون لويس : المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(*) التحويل من الريال الى نصف فضة تم حسب تقدير أحد رجال الحملة
الفرنسية انظر : برنار ، سامويل ، الموازين والنقود ، الترجمة الكاملة . وصف
مصر (٦) الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ٣ ، ص ١٧١ .

وقد كانت قافلتا دارفور وسنار تقومان ببيع العبيد أو معظمهم في اسنا وأسيوط وبعض بلدان الصعيد بالجملة للتجار الجلابية الذين كان معظمهم من أبناء الصعيد (١٦) والذين كانوا يشكلون - طبقا للمصادر المعاصرة - حوالى ٦٠٪ من تجار الجلابية - أى المشتغلين بتجارة العبيد ، فقد وصل عددهم (٤٥ تاجرا) من بين (٦٠ تاجرا) كانوا يتاجرون فى هذه السلعة حسب تقدير بعض المصادر (١٧) وقد كان هؤلاء يجلبون العبيد الى القاهرة ؛ ليبيعهم بالرأس فى السوق المخصصة لذلك والتي عرفت باسم وكالة الجلابية التى نوجز الكلام عنها فيما يلى :

وكالة الجلابية :

حدد لنا صاحب المخطط التوفيقية - عند حديثه عن شارع الصناديقية بحى الأزهر - ثلاثة أماكن كانت تباع فيها البضائع السودانية ، تحمل كل منها اسم وكالة ، الا أنه أطلق على أكبرها اسم « وكالة الجلابية » واتفقت المصادر جميعها على أن هذه الوكالة هى التى ترد فى سجلات المحاكم الشرعية باسم وكالة الجلابية الكبرى ، ويبدو - من حديث صاحب المخطط عنها - وأنها كانت تتكون من عدة وكايل صغرى ، تمتد من شارع الصناديقية بالأزهر الى شارع خان الخليل (وبهذا الشارع أيضا عدة وكايل من الجانبين) ثم تحدث عن « وكالة الجلابية » فقال : « وكالة الجلابية من انشاء السلطان الغورى معدة لمبيع البضائع السودانية ، وبها عدة حواصل ولها بابان أحدهما من هذا الشارع ، والآخر من شارع السكة الجديدة » ثم ذكر « وكالة السلطان اينال اليوسفى » وقال

(١٦) بوكهارت ، (جون لويس) . المصدر السابق . ص ٢٥٢ .
Walz, (T.), op. cit. pp. 55-56.

(١٧)

انها : « معدة لسكن الجلالة ، وقال عن وكالة محمد بك أبى الذهب انها معدة لبيع البضائع السودانية والحجازية (١٨) . »

وقد كانت وكالة الجلالة الكبرى فى القرن الثامن عشر عامرة بالحركة ، وسوقها رائجة تموج بتجار الجلالة من أبناء الصعيد والسودان وأزمير والقسطنطينية الذين كانوا يصدرون العبيد الى ولايات الدولة العثمانية الشمالية (١٩) ، وغيرهم من الجنسيات ، الا أن النفوذ الأكبر لتجار الجلالة كان لأولئك الذين ينتمون الى صعيد مصر . هذا فضلا عن طوائف الدلالين والمحتسبين الذين كانوا يعملون بهذه الوكالة ، وقد أصبحت الوكالة لرواج تجارة العبيد تعطى التزاما للشخص أصبح بعد ذلك يحمل لقب « شيخ طائفة الجلالة » وقد كان الملتزم يحصل رسما مقررًا على بيع العبد وكان « وكيل هذا الملتزم يحصل على الرسم مقابل تسليم الحجة اللازمة لتسجيل البيع وكان من الضروري أن يوقع الملتزم هذه الحجة التى تبين جنس واسم العبد ، ومكان واسم البائع والمشتري ، وكانت تنتقل الى أيدي من يتداولون شراءه بعد ذلك ، ثم تسلم الى العبد نفسه عندما يمنح حريته ونظرا (٢٠) لأهمية هذه التجارة

(١٨) على مبارك ، المخطوط التوفيقية ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، انظر أيضا كل من

Walz, (T.), op. cit., p. 66.

Raymond, A., op. cit., T.I, p. 334, 249.

أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، مادة (١٠٧٥) ،

بتاريخ ١٥ جماد الثانى ١١٧٧ هـ : ٢٤ ديسمبر ١٧٦٣ م .

محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٨٤) ص ١٧٨ ، مادة (٢٣٢) ، ربيع أول

١١٠٢ هـ / ديسمبر ١٦٩٠ م .

(١٩) بوركهارت ، جون لويس ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٢٠) استيف النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية . وصف مصر .

الترجمة الكاملة (٥) ، ترجمة الشايب ، زهير . ط (١) . ص ٢٠٢ .

ومقدار الرسوم التي تحصل عليها ، فان وكالة الجلالة وضعت تحت اشراف أحد تجار الجلالة من المصريين ؛ حتى يمكنه أن يسيطر على نشاطات تجار هذه الوكالة ، أصبح يحمل لقب « شيخ طايفة الجلالة » كما ظهر « لقب شيخ طايفة الدلالين في الجلالة » ويحدد مصدر حديث ظهور طايفة الجلالة بعام (١٧٣٣) على أساس ظهور اسم السيد « عبد الرحمن البناوى » كشيخ لهذه الطائفة في الفترة (١٧٣٣ - ١٧٦١ م) ثم تحدث هذا المصدر عن أربعة من هؤلاء الشيوخ ، ولكن عثرنا على نصوص (٢١) من وثائق المحكمة الشرعية ، تفيد أن بعض هؤلاء - هو الشيخ الثانى للطائفة فى اعتقادنا - قد وصل الى درجة من الثراء ، جعلته يلتزم قرية بكاملها وهذا يدل على استثمار هؤلاء الشيوخ فائض أموالهم فى التزامات الاراضى الزراعية فقد نصت احدى الوثائق بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/ ٢١ نوفمبر ١٧٦٣م . على أن « الحاج عبد الكريم المناوى » شيخ طايفة الجلالة ، هو بمصر حالا ، ملتزم (٢٢) ناحية كفر الناج وهكذا برزت وكالة الجلالة كسوق من أكبر أسواق القاهرة . أصبح هناك شيوخ للطوائف المختلفة التى كانت تعمل بها .

هكذا كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين علاقة قوية ومؤثرة وفعالة قائمة على الأخذ والعطاء والتأثير والتأثر ، فتركت بصماتها على نواحي الحياة الأخرى الحضارية والاجتماعية فى تاريخ البلدين وهذا ما سوف نعالجه فيما يلى :

ثانيا : العلاقات الاجتماعية :

سبقنا لنا معالجة الارتباط الحضارى بين البلدين . وكيف

(٢١) Walz, (T.), op. cit., pp. 131-172.

(٢٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية : سجل (٥٢٥) ،

مادة ١٠٧٥ ، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/ ٢١ نوفمبر ١٧٦٣م .

أنه كان قائما منذ أقدم العصور ، وكيف أنه أخذ طابع الاستمرارية حتى تمت عروبة السودان وانتشار الاسلام بين ربوعه ، وكانت مصر المعبر الرئيسى لهذه العملية . ليس هذا فقط بل ثبت لنا أن الارتباط التجارى والاقتصادى بين البلدين كان قديما قدم تاريخ البلدين . وأن طريق الأربعين كان يؤدى دوره التجارى منذ أقدم العصور ، كما أداه فى الفترة الحديثة ، فإذا أضفنا الى ذلك الدور الكبير الذى أداه النيل العظيم فى الربط بين البلدين حضاريا وبشرىا ، اذا علمنا ذلك ووعيناه لأدركنا أن هذا الترابط بمختلف نواحيه لابد أنه ترك بصماته الواضحة على مجريات الحياة الاجتماعية فى كلا البلدين .

رأينا كيف أن القوافل السودانية أصبحت ترتاد مصر بصورة منتظمة ومستمرة على مدار السنة ، وأصبح فى امكان التجار السودانيين الذين يصلون الى صعيد مصر التنقل بين المدن الرئيسية والمناطق المحيطة بها يبيعون ويشترىون ، قبل أن يصلوا الى السوق الرئيسية فى القاهرة ، فقد كان هؤلاء يقومون بعملية بيع أجزاء من بضائعهم فى هذه المدن والمناطق ، وكنهم هذا العمل من معايشة السكان والوقوف على عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم والتأثر بها . وكذلك كان تأثرهم بسكان القاهرة حيث كانوا يقيمون فيها فترة تطول قد تصل الى ثمانية شهور ، ونفس الشئ كان يحدث بالنسبة للتجار المصريين الذين يذهبون للمتاجرة فى أسواق السودان وبخاصة من أبناء الصعيد ، حيث كان جل هؤلاء التجار فى المناطق الصعيدية بالذات (٢٣) .

(٢٣) لمزيد من التفصيل : انظر : بوركهات (جون لويس) ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ - ٢٥٧ . وانظر كلا من :
Holt, (P.M.), op. cit., pp. 40-43.
Walz (T.), op. cit., pp. 84-86.

ولا شك أن هذا الاندماج والتأثر والتأثير من كلا الطرفين - كما أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية - كان وراء التشابه في كثير من العادات والتقاليد والأعراف السائدة في البلدين . ومما قوى من هذا التشابه استمرار سيل الهجرة بين البلدين ، والتفاعل الحى والمستمر بينهما ، مما صبغها بصبغة حضارية واجتماعية متقاربة جدا .

عامل آخر كان وراء الارتباط الاجتماعى القوى بين البلدين كما تثبته لنا وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، ونعنى به النزواج والمصاهرة بين أبناء البلدين ، فتسجل لنا هذه الوثائق أن كثيرا من المصريين كانوا يشيرون الجوارى اللائى تجلبهن القوافل السودانية ، ويقومون باعتاقهن والتزوج بهن والانجاب مهن ، مما أوجد جيلا تجرى فى عروقه دماء مشتركة ، وكثير من هؤلاء من أعتق الجوارى وزوجهن لماليكه أو لأشخاص آخرين من المصريين الذين يعملون فى ميادين العمل التجارى والحرفى أو حتى لبعض أبناء الجاليات الأخرى التى كانت تعيش فى المجتمع المصرى ، والتى أصبحت فيما بعد مصرية دما ولحما . هذا فضلا عن أن عملية النزواج هذه كانت تتم بصورة كبيرة بين أبناء الصعيد الأعلى والسودانيات وكذلك حدث العكس . وبفحص سجلات محكمتى القسم العسكرية والقسم العربية حيث كانت تسجل تركات المتوفين ، وجدنا كثيرا من النصوص التى تنص على أن المتوفى كانت له زوجة سوداء أو زوجات سوداوات من معتوقاته أو من معتوقات غيره ، ومعنى ذلك أن تجارة العبيد وبخاصة الجوارى لم تكن بهدف العمل فى المنازل أولا وأخيرا وإنما تعدت هذا الهدف

الى هدف اعتاقين والتزوج منهن (٢٤) ، وربما يفسر لنا هذا التصرف سر ارتفاع نسبة الجوارى بين كميات العبيد التي كانت تجلب الى أسواق القاهرة . سواء أكانت من دارفور أم سنار ، لأن كثيرا من الذين كانوا يشتررون الجوارى كانوا يقومون بإعنائهم والتزواج بين وليس من شك كما سببت الإشارة ان هذه العملية كانت لها بصماتها على الحياة الاجتماعية في مصر في الأجيال التالية . هذا فضلا عن أن جانباً كبيراً من أبناء السودان الذين أتوا الى مصر سواء بقصد العمل التجاري ، أم بقصد طلب العلم في الأزهر الشريف - وهذا جانب يجب ألا نغفله - استهوتهم الحياة في مصر وعاشوا فيها وارتبطوا بها ، وصارت لهم وطناً ثانياً واندمجوا في مجتمعها وتزوجوا من بناتها وأنجبوا جيلاً جديداً تجرى كذلك في عروقه الدماء المشتركة . وأصبحوا مصريين ميلاداً وإقامة حيث ان نظام الجنسيات لم يكن قد عرف بعد في وطننا العربي ، ونصوص سجلات المحاكم الشرعية - حيث كانت تتم عمليات التسجيل لكل شيء - خير شاهد على ذلك فتسجل لنا أسماء كثير من التجار وطلبة العلم من أبناء السودان الذين استقروا وارتبطوا بها ارتباطاً عضوياً وأثروا فيها وتأثروا بها (٢٥) كذلك تذكر لنا المصادر المعاصرة أن كثيراً من المصريين - وبخاصة من أبناء القبائل العربية والفلاحين المصريين والتجار ، والأمراء المماليك - اضطروا

-
- (٢٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسدة العسكرية ، سجل (١٧٥) .
 ص ٢٨٥ - ٢٨٧ ، مادة (٤٠١) . سجل (١٥٥) ، ص ٢٨٩ ، مادة (٦٦٥) ، (١٨١) .
 ص ٤٦ مادة (٦٧) ، ص ١٣٤ ، مادة (٢٢٧) ، سجل (١٨٤) ، ص ١١٠ ، مادة (٢٦٩) ،
 ص ١٤٠ ، مادة ٣٤٢ ، ص ١٤٩ ، مادة (٣٦٣) .
 محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، مادة (١٠٧٥) .
 (٢٥) انظر ، أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الصالحية النجمية ،
 والقسم العسكرية .

هذه النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، تحت ضغط الظروف السياسية والصراعات المملوكية والقبلية الى الهجرة الى السودان والاستقرار على أرضه وتكوين أسر مشتركة هناك ، وذاوبوا في المجتمع السوداني (٢٦) وكثيرا ما نسمع بعض أبناء مصر يذكرون أن لهم جدا أو قريبا اضطر تحت ضغط الظروف الى الهجرة الى السودان والاستقرار هناك .

لا شك أن كل هذه العوامل لعبت دورها في ترابط الحياة الاجتماعية بين البلدين وقوت من هذه العلاقات وأصبحت ذات فاعلية وتأثير مما أوجد التماثل بين البلدين في كثير من العادات والتقاليد والأعراف ، كما ذكرنا علاقات ذات استمرارية وتفاعل على مدار الحقب التاريخية المختلفة حتى وقتنا هذا . هكذا سجلت لنا النصوص قوة الترابط الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين فضلا عن رابطة الوحدة النيلية العتيقة .

(٢٦) انظر بورتهارت ، المصدر السابق .

الفصل الثامن

علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٨ م

تمهيد :

علاقة بلاد الشام بمصر أقدم بكثير من العصر العثماني ، فهي علاقة ممتدة عبر العصور التاريخية ، وكانت بلاد الشام خلال العصر المملوكي وحتى عام ٩٢٣ هـ ١٥١٧ م ، تمثل جزءا من الدولة المملوكية ، وكان حكام مناطقها نوابا للسلطان المملوكي في القاهرة (١) ، وكان لبلاد الشام جيشها المملوكي منوطة به مهمة حماية بلاد الشام ، وله ديوانه الخاص به (٢) ، وعن طريق نواب بلاد الشام ، كان السلطان الغوري يتابع أخبار الصراع العثماني الصفدي ، ويعمل على حماية بلاد الشام ، وبخاصة حلب التي وصلته الأنباء بأنه يخشى عليها من العثمانيين ؛ ولذا قرر ارسال تجريدة تقيم بها وتحرس البلاد ، بل أشيع في البلاد أن السلطان الغوري نفسه سوف يسافر الى حلب ، مما أدى الى ارتباك الأحوال في القاهرة ، والاضطراب بين العسكر ، حتى تحقق أمر سفر السلطان الى البلاد الشامية ، حيثما برز الى الريدانية من ٦ ربيع

الآخر ٩٢٢هـ/ ٩ أيار (مايو) ١٥١٦ م ؛ لمواجهة الخطر العثماني الذي وصلتته الأنباء بأن حلب سوف تتعرض له - من ناحية - وتأمين الطريق الذي يمر به التجار الذين يجلبون المماليك الشراكسة الى بلاد السلطنة المملوكية - من ناحية أخرى ؛ ولذا فإن السلطان الغوري تحرك في ١٥ ربيع الثاني ٩٢٢ هـ/ أيار (مايو) ١٥١٦ م « قاصدا نحو البلاد الشامية والحلبية » (٣) . ووصل الى دمشق في ١٨ جمادى الأولى ٩٢٢ هـ ٢٢ حزيران (يونيه) ١٥١٦ م ، واستقبل فيها استقبالا حافلا « برز فيه كبار الاداريين المماليك والقضاة والعلماء والفرنجة المستأمنون في دمشق ، ونثر صدقة اليهودى - المستول عن دار ضرب النقود وقنصل الفرنجة - الدراهم على الأهلين بهذه المناسبة للتعبير عن ولائهما ولكسب رضا السلطان » (٤) ، ثم اتجه الى حلب ، وانضم اليه كل من خاير بك نائب حلب وجان بردى الغزال نائب حماة ، ودخلت الجيوش المملوكية حماة في ١٠ جمادى الآخرة ٩٢٢ هـ/ ١١ تموز (يوليه) ١٥١٦ م وجاء مراسلة الشياه اسماعيل الصفوى للتفاوض معه من أجل التحالف ضد العثمانيين ، ولكن الرسالة وقعت فى أيدي العثمانيين ، مما دفع بالسلطان سليم الى الاسراع فى مهاجمة المماليك ، فاجتاح عنتاب واستعد للسير نحو حلب للقاء الغورى (٥) ثم كان لقاء الجيشين المملوكى والعثمانى فى ٢٤ رجب ٩٢٢ هـ/ ٢٣ آب (أغسطس) ١٥١٦ م ، وحلت الهزيمة بالمماليك ، وكانت هذه الهزيمة نذيرا بانهيار النفوذ المملوكى من بلاد الشام ، بل وانهيار النظام المملوكى برمته من كل من بلاد الشام ومصر ، وقد تم هذا الانهيار بعد أن حددت معركة الريدانية مصر هذا النظام ، وبداية عهد جديد من تاريخ المنطقة هو العهد العثمانى (٦) ، وهو مجال هذا البحث ، ورغم أن العثمانيين قضوا على النظام المملوكى ، فإن انهيار النظام المملوكى لا يعنى مطلقا انقطاع الصلة بين مصر وبلاد الشام

خلال العصر العثماني ، فان استقراء تاريخ المنطقة من مظاهره الأصلية
يشبت لنا استمرار العلاقة بين الاقليمين سياسيا وثقافيا واقتصاديا
واجتماعيا .

أولا : الناحية السياسية :

ان المتتبع للأحداث التاريخية من كلا الاقليمين . منذ البداية
يدرك انعكاس أثر الأحداث التي كان يمر بها كل من الاقليمين على
أحداث الاقليم الآخر . فمثلا حينما راجت شائعات من مصر عن
هزيمة قوات السلطان سليم ، فان أهالي بلاد الشام ، استغلوا
هذه الشائعات ، وثاروا ضد العثمانيين في كل من صدد ودمشق ،
مما اضطر السلطات العثمانية في دمشق في صفر ٩٢٣هـ / شباط
(فبراير) ١٥١٧ م ، ان تذكر في بلاغاتها الرسمية أشادتها
بالعناصر المملوكية التي تعاونت معها ، وتبكيلها بالعناصر الشعبية
التي وقفت ضدها وساعدت الجيش المملوكي « هذا تذكير لعوام
وزعر دمشق بوجوب الخضوع للعثمانيين ، وتشجيعا للموالين
للعثمانيين على غرار خاير بك » (٧) ، كما أنه كان لاعلان نبأ القبض
على السلطان طومان باي ، أثر كبير على تعاطف نفوذ العثمانيين في
بلاد الشام ، وتوطيد سلطتهم ، واتخذت اجراءات كثيرة لادخال
تنظيمات جديدة « كتحفيض سعر العملة العثمانية بمقدار
النصف » (٨) واتخذت اجراءات أمن مشددة لردع الذعر وارهاب
الأهالي ، وضبط الممتلكات ، والتفتيش على المستندات ، لمعرفة
المزورة منها ، ودققت مستندات الأوقاف ، وبذلك « استغلت
انتصارات العثمانيين في مصر لادخال كثير من التنظيمات في بلاد
الشام » (٩) ، بل كان « كل ظفر للعثمانيين على المالك في مصر ،
كان يتلوه اتخاذ اجراءات غير شعبية من بلاد الشام » وفي الحقيقة
فان التنظيمات العثمانية التي تمت في بداية الحكم العثماني في

كل من مصر وبلاد الشام ، لم تكن دقيقة وانما كان الهدف الاساسى منها فى تلك الفترة تسيير الأمور بصورة مؤقتة ، كما أنها اهتمت فى المقام الأول بالشئون المالية وفرض الضرائب ، وهو الأمر الذى كان يهم العثمانيين بالدرجة الأولى مما جعل الناس فى كلا الاقليمين يتذمرون ضد الحكم العثمانى منذ البداية (١٠) . وهكذا نرى كيف أن كلا من الاقليمين كان يتأثر سياسيا بالأحداث التى كانت تحدث من كليهما ، وبعد أن خضع الاقليمان كلية للحكم العثمانى ، بدأ العثمانيون يمارسون سلطتهم فى كل من مصر وبلاد الشام عن طريق ولايتهما ، فإن استمرار تأثير الأحداث فى تاريخ البلدين استمر ، فتذكر انا المصادر المعاصرة انه حينما حدثت أول انتفاضة ضد الحكم العثمانى فى بلاد الشام بزعامه جان يردى الغزالى رالى الشام - الذى عمل على الغناء التنظيمات العثمانية بالنمذرج لمحاولة كسب ود الأهالى - حدث اتصال بين والى الشام وخاير بك والى مصر ؛ للتعاون فيما بينهم ضد الحكم العثمانى ، وحقيقة فان الغزالى لم يحظ بتأييد خاير بك - الذى ظل على ولائه للعثمانيين ، بل انه أبدى استعداداه لارسال جيش ضد الغزالى . رغم أن الغزالى « عرض عليه فصل بلاد الشام ومصر عن العثمانيين واعادة السلطنة المملوكية ، ووعد الغزالى خاير بك باقتسام السلطة وأن يكون الغزالى حاكما على بلاد الشام وخاير بك على مصر » (١١) وهكذا كانت أول فتنة ضد الحكم العثمانى تنشذ التعاون بين مصر وبلاد الشام . من أجل اعادتهما الى الحوزة المملوكية الخالصة مرة ثانية ، ولو قدر لهذا التعاون أن يتم لربما تغير وجه تاريخ المنطقة ولكن عدم تعاون خاير بك مع الغزالى ساهم بصورة واضحة فى فشل هذه الثورة المملوكية ضد النظام العثمانى فى تلك المرحلة من تاريخ المنطقة بل « ويعتبر القضاء على الغزالى قضاء على آخر نفوذ للمماليك فى بلاد الشام وبداية لحكم العثمانيين الفعلى

لها « (١٢) ، ورغم موقف خاير بك العدائي من ثورة جان بردى الغزالي ، فإن ذلك لم يمنع من وجود عناصر مملوكية في مصر أثلجها نبأ هذه الثورة ، وتمردت على السلطة العثمانية في مصر ، ولأذت بالفرار الى بلاد الشام وانضمت الى جانب جان بردى الغزالي ، أى أن رد الفعل ازاء ثورة الغزالي في مصر كان قويا حتى المماليك كانوا « ينتظرون هجوم الغزالي على مصر .. ليعلموا ثورتهم » . ولذا فإن السلطان سليمان كان يخشى ثورة المماليك في مصر فطلب من خاير بك ان يبقى بقواته في مصر « وهو يتدبر أمر الغزالي » (١٣) كما أن نفوذ البدو ازداد في تلك الفترة الانتقالية حتى انهم سيطروا « على أكثر المناطق الواقعة خارج المدن في ولاية مصر في هذه الفترة » . بل ان جانم السيفي وجان بردى الغزالي حينما قاما بثورتهم ضد الحكم العثماني تم التنسيق بينهما على « الالتقاء بقواتهما في الشرقية حيث يمكنهما السيطرة على الطريق التجارية مع الشام » (١٤) وبعد أن استقر الحكم العثماني في كل من مصر وبلاد الشام ، وبخاصة بعد القضاء على الثورات المملوكية التي واجهها هذا الحكم في بدايته ، نجد أن الوضع في الاقليمين تميز - وحتى الربع الأخير من القرن السادس عشر حينما بدأت ثورات الجند - بالهدوء ، وانعكس أثر ذلك كما يتضح من استقراء تاريخ الاقليمين في تلك الفترة على العلاقات السياسية بين الاقليمين ، وقد أتاح هذا الهدوء الفرصة للدولة أن يقوموا ببعض المشروعات الخيرية ، وتأمين طرق الاتصال بين البلدين ، ولكن حينما بدأت تمردات العسكر ضد الحكم العثماني ، نجد أن التمردات حدثت في الاقليمين في فترة زمنية واحدة (١٥) ، بل ان خزنة مصر المرسلة الى استانبول في ١٥٨٤ م ، هوجمت من منطقة عكار في لبنان ، وفي الفترة التي كانت تشهد تمردات جند السباهية في مصر في مطلع القرن السابع عشر ، كانت منطقة حلب ببلاد الشام

تشهد تمردات أفراد أسرة آل جنبلاط ، وبخاصة تمرد على بن أحمد ابن جنبلاط الذى تمكن من الاستيلاء ، على ولاية حلب قهرا ، وكون جيشا كبيرا من السكان ورفض دفع أموال الميرى ، وتذكر المصادر المعاصرة أن السلطان العثماني ، كلف والى مصر ارسال تجريدة من طرفه للمشاركة فى القضاء على هذا التمرد الذى وقع فى بلاد الشام ضد الحكم العثماني ، وفعلا سافرت تجريدة من مصر وشاركت فى القضاء على هذه الفتنة المحلية ، ثم تكرر ارسال مثل هذه التجريدات من مصر الى بلاد الشام للقضاء على الفتن التى كانت تحدث من جانب الأمراء المحليين ، أو من البدو ضد الحكم العثماني حتى القضاء على نفوذ أسرة آل العظم فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر - حيث تم ذلك بناء على تدخل من جانب السلطات المملوكية فى مصر ، ومما يؤكد ارتباط أحداث تاريخ الاقليمين السياسى ، أو أول غزو أجنبى فى العصر الحديث على المنطقة ، ونعنى به الحملة الفرنسية ، كان يستهدف الاقليمين معا ، وقد قووم هذا الغزو من جانب الشعبين المصرى والشامى مقاومة غنيقة ، بل ان قاتل كليبر - أحد قواد الحملة - كان من أبناء حلب بالشام (١٦) .

هكذا نرى ان علاقة مصر ببلاد الشام من الناحية السياسية لم تنقطع يانهيار الدولة المملوكية التى كانت تسيطر على الاقليمين . وانما فوق أن كلا البلدين خضع لنفسود حاكم أعلى واحد وهو السلطان العثماني ، فان الأحداث المحلية التى كانت تحدث فى أى من الاقليمين كانت تؤثر فى الاقليم الآخر ان سلبا وان ايجابا . وكثيرا ما كان حاكم مصر أو واليها - من قبل السلطان العثماني - يكون قد سبق له ممارسة العمل فى حكم ولايات الشام بل وكثيرا ما كان والى مصر يأتي عن طريق بلاد الشام ، وهو ما كان يعرف بالطريق اليرى آنذاك (١٧) .

ان العمل السياسى بين الاقليمين ظل مستمرا ، بل انه خلال القرن الثامن عشر ، وحينما تعاطم نفوذ القوى المحلية فى كليهما حدث بين بعض أطراف هذه القوى تنسيق وإتفاق فى العمل ضد الحكم العثمانى ، ولو قدر لهذه القوى أن تعطى لعملها شيئا من الجدية والرغبة فى الانفصال عن الدولة العثمانية بصورة تامة لتحقق لها ذلك ، ولكن من الملاحظ أن هذه القوى كانت راضية بالنفوذ الذى وصلت اليه فى مناطقها دون الرغبة الجدية فى الانفصال عن السلطان العثمانى - خليفة المسلمين .

كذلك من الظواهر السياسية البارزة التى تميز تاريخ الاقليمين - منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، بروز العناصر المحلية فى كلا الاقليمين سواء أكانت مملوكية أم غير مملوكية على وجه الحياة السياسية والعسكرية ، وسيطرتها سيطرة تكاد تكون تامة على إدارة شئون البلاد السياسية والعسكرية بل والاقتصادية ، وقد برزت هذه الظاهرة فى كلا الاقليمين فى وقت واحد أو متقارب ، مما يدل على تلاحم الاقليمين سياسيا عبر مراحل التاريخ الحديث .

ثانيا : العلاقة الاقتصادية :

ان دراسة العلاقة الاقتصادية ، والنشاط الاقتصادى للشوام فى مصر فى العصر العثمانى يحتاج الى دراسة مطولة ومفصلة ؛ نظرا لكم الضخم المتوفر ضمن وثائق أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة (١٨) ، الذى يرسم بصورة تفصيلية هذا الدور ونوعيته وخصامته فى تاريخ مصر الاقتصادى فى ذلك العصر ، ولكننا سنكتفى هنا بالإشارة الى الخطوط العريضة لهذه العلاقة وهذا الدور ، تاركين تفاصيله لدراسة مطولة فى وقت لاحق ، وباستقراء بعض هذه الوثائق ، نجد أن الشوام الذين قدر لهم أن يشتغلوا

بالتجارة سواء في داخل مصر ، أو بممارسة هذا العمل ما بين مصر وبلاد الشام ، نجد أن هؤلاء الشوام ، قد اشتغلوا بالتجارة من مختلف السلع التي كانت رائجة في مصر في تلك الفترة ، من أقمشة وبن وقطن وحريير وتبغ وصابون ومشروبات وحلوى ، وغير ذلك من السلع (١٩) واستطاع بعض هؤلاء التجار أن يكون شركات خاصة ببعض هذه السلع ، كما قام بعض الشوام بدور الموردين لبعض السلع وخير مثال لذلك ، الذمي نقولا النصراني الحمصي الشامي الذي كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على التجار المشتغلين بالتجارة في هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة ، كما أن بعضهم اشتغل بالتجارة في المجوهرات ؛ لذا فإن الباحث في وثائق العصر يقف على كثير من أسماء التجار الشوام في سوق الصاغة بالقاهرة ، كما أن هذه الوثائق ترصد كثيرا من التجار الشوام الذين كانوا يعملون بسوق الحمزاوى حيث يشتهر هذا السوق بتجارة الأقمشة المحلية والمستوردة ، وبخاصة الأقمشة الحريرية والقطنية (٢٠) ، وقد ذكر شابرول - ضمن قائمة البضائع المستوردة الى مصر عام ١٧٧٥م - أن الأقمشة القطنية والحريرية التي استوردت الى مصر من كل من دمشق وحلب بلغ مجملها مائة طرد (١٠٠ طرد) وكمية الحرير التي استوردت من بيروت (٥٠٠ بالة) ، ومن طرابلس (٥٠٠ بالة) . وكميات أخرى من الأقمشة الدمشقية لم يحدد حجمها (٢١) . ولا شك أن ضخامة هذه الكميات التجارية التي كانت قائمة بين مصر وبلاد الشام ، كما ان استهلاك هذه الكميات داخل المجتمع المصرى المحدود آنذاك ، يوضح بدوره اقبال الشعب المصرى على استهلاك السلع الشامية والاقبال عليها . كذلك اشتغل بعض الشوام بالتجارة في الحلوى وصناعاتها والبقسماط مثل « الشيخ عمر » والحاج محمد ولد المرحوم الحاج أحمد الشامي البكسماطي كلاهما « (٢٢) . كما عمل بعضهم

فى الاشتغال بالحرف المهنية مثل الحلاقة والحياكة والتجارة
وصناعة الأسلحة (٢٣) .

. وقد كان للشوام المشتغلين بالتجارة فى القاهرة الوكالات
الخاصة بهم ، حتى ان المتتبع لخريطة القاهرة العمرانية فى ذلك
العصر ، ليصعب عليه أن يجد حيا من أحياء القاهرة التى كانت
قائمة آنذاك لا يقطنه بعض الشوام الذين يمارسون العمل
التجارى ، أو الاشتغال ببعض الحرف القائمة بهذه الأحياء وحينما
امتد نشاط التجار الشوام الى عمليات التصدير والاستيراد من مصر
واليها . أصبح لهؤلاء التجار وكلاء تجاريون يعملون باسمهم فى
موانئ البحر الأحمر مثل جدة ومخا والسويس ، كما كان لهم
وكلاء ببلاء الشام ، ولم يقتصر نشاطهم على المتاجرة فى السلع
الشامية وانما امتد الى السلع اليمينية والهندية ، فشمل البن
والأقمشة الهندية (٢٤) التى راجت فى مصر فى ذلك العصر راجا
كبيرا ، وقد ثبت لى - من واقع معلومات سجلات محكمة القسمة
العسكرية بأرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة - ضخامة التركات
التى خلفها بعض هؤلاء التجار الشوام ، والذين ثبت لنا - من واقع
هذه الوثائق كذلك - أنهم لم يقطعوا صلتهم بأصولهم ببلاء الشام
حيث كانت حجج اعلام الوراثة وتحديد الوراثة تصدر أحيانا من
محكمة دمشق أو غيرها من محاكم بلاد الشام ، ويقرها القضاء فى
مصر بعد ثبوت صحتها (٢٥) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن بعض تجار الشوام الذين كانوا
يمارسون نشاطهم الاقتصادى فى مصر ، كان يصل الى منصب
شيخ طائفة السلعة التى يشتغل بها ، طبقا لنظام المجتمع آنذاك
والذى كان قائما على أن يكون لكل حرفة شيخها المسئول عن أفرادها
المشتغلين بها أمام الادارة ، فقد استطاع الخوجا محمد الشامى أن

يصبح شيخ الشرب بسوق الشرب ، ووصل الحاج أحمد الشامي
أن يصبح شيخ طائفة القطانين بوكالة القطن ببولاق وهناك عدد
كبير تسجل الوثائق أسماءهم كشيوخ لطوائف المهن التي يعملون
بها ويوصفون بوصف « الشامي » (٢٦) .

وقد كان هؤلاء التجار والحرفيون - كما يتضح من الوثائق -
ينتمون الى جميع الأقاليم الشامية ، فنجد من بينهم الغزي والعريشي
والنابلسي والحمصي والطرابلسي والدمشقي والحلبى وغير ذلك من
البلدان الشامية التي كانوا ينتسبون اليها (٢٧) .

أما عن استثمار هؤلاء الشوام لرؤوس الأموال التي تكونت
لديهم ، فقد استغلواها - كما يتضح من الوثائق - فى كل أوجه
الاستثمار الممكنة ، مثل شراء العقارات والدور فى القاهرة وغيرها
من المدن المصرية ، وفى التزام الأراضى الزراعية فى مختلف أنحاء
مصر ، وفى عمليات الاستيراد والتصدير ، ما بين مصر وبلاد الشام
واليمن والهند ؛ حتى يصبح من العسير على أى باحث فى تاريخ
مصر فى العصر العثماني أن يغفل الدور الاقتصادى البارز الذى
لعبه التجار الشوام فى هذا التاريخ . وبذلك حافظ هؤلاء التجار
على استمرار العلاقات الاقتصادية بين مصر وبلاد الشام فى ذلك
العصر (٢٨) .

ثالثاً : العلاقات الثقافية :

يكفى للباحث كى يدرك ضخامة العلاقات الثقافية بين مصر
وببلاد الشام أن يرجع الى كتب التراجم وسجلات المحاكم الشرعية ،
ووثائق العصر ، وبخاصة ما يتعلق منها بالأزهر ، فانه - ولا شك -
سوف يقف على سلسلة كبيرة ومتصلة الحلقات من المثقفين الشوام
الذين تلقوا تعليمهم بالأزهر ، كما أنه سوف يجد من بين علماء

الأزهر كثيرا من الشوام حيث ان بعضهم تصدى للتدريس والافتاء بالجامع الأزهر بعد أن أجازوا من علمائه ونعتوا بأنهم « من أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر » ، بل ان هناك علماء شواما جمعوا بين وظيفتي التدريس والافتاء في نفس الوقت مثل الشيخ « حسن المقدسى الحلفى » ، فقد ذكرت الوثائق أنه كان « من أعيان أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر » (٢٩) .

وقد كان للشوام رواقهم الخاص بهم فى الجامع الأزهر ، عرف باسم رواق السادة الشوام ، وكانت مشيخة هذا الرواق ونظارة أوقافه توكلان الى أحد علماء الشوام باختيارهم . بشرط أن يكون ممن يشتغلون بالتدريس فى الجامع الأزهر (٣٠) . وتسجل الوثائق ذلك فتذكر أن « الشيخ الامام العلامة الهمام شهاب الملة والدين مولانا الشيخ أحمد الفالوجى - شيخ رواق السادة الشوام المجاورين بالجامع الأزهر - الشافعى عين أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر » (٣١) و « الشيخ شهاب الدين أحمد ابن المرحوم الشيخ عنبر الشامى شيخ رواق السادة الشوام بالجامع الأزهر » (٣٢) ، هكذا نرى أن الذى يتولى مشيخة رواق السادة الشوام ، كان ولا بد أن يكون شاميا ، ومشتغلا بالتدريس فى الأزهر ، حتى يستطيع أن يشرف على المجاورين (طلاب) الشوام اشرافا دقيقا وصادقا ، وقد يكون رواق الشوام من أكبر أروقة الأزهر جميعها وقد أوقف عليه بعض الأمراء المماليك ، منذ عصر السلطان قايتباى كثيرا من الأوقاف وقد كان العلماء الشوام فريقين : أحدهما : ولد ونشأ وتعلم فى مصر ولكنه ظل يحتفظ بنسبته الى بلاد الشام ، مثل ابراهيم بن أبى بكر بن اسماعيل العوفى ، فهو دمشقى صالحى الأصل ، مصرى المولد والوفاة « كان من أعيان الأفاضل له اليد الطولى فى الفرائض والحساب ، مع التبحر فى الفقه وغيره من العلوم الدينية ، وهو حنبلى المذهب .

نشأ بمصر وأخذ الفقه عن العلامة منصور البهوني ، والحديث عن جمع من شيوخ الأزهر ، وأجازه غالب شيوخه وألف مؤلفات منها : شرح على منتهى الارادات فى فقه مذهبه فى مجلدات ، ومناسك الحج فى مجلدين ، ورسائل كثيرة فى الفرائض والحساب ، وكان لطيف الذاكرة حسن المحاضرة ، قوى الفكرة ، واسع العقل ، وكان فيه رياسة وحشمة موفورة ، ومروءة « (٣٣) » **والفريق الثانى :** من هؤلاء العلماء ، كان يأتى الى مصر للالتقاء بعلماء أزهرها . والأخذ عنهم فى بعض العلوم واجازتهم ، وكانت مدة اقامتهم فيها لفترات قد تطول وقد تقصر ، حسب قدراتهم التى تمكنهم من الحصول على الاجازة المطلوبة ، وأحيانا كان نفر من هذا الفريق يشغل الى جانب طلبه العلم ببعض الأمور التى تمكنه من كسب عيشه مثل : ابراهيم بن على بن أحمد بن على السعدى الحموى الذى كان « يأكل من كسب يمينه » ، ويتردد الى القاهرة للتجارة ، ولقى بها الجللة من العلماء مثل النجم الغيطى صاحب المعراج والأستاذ محمد البكرى والشمس الرملى والبنوفرى وأخذ عنهم « (٣٤) » بل ان البعض من هذا الفريق آثر الاستقرار بمصر والاشتغال ببعض الأمور التى تدبر عليهم بعض الرزق الذى يكفى لمعاشهم ، مثل كتابة الحجج فى المحكمة الشرعية وغير ذلك ، بل ان بعضهم استطاع التدرج فى السالك القضائى حتى تولوا نيابة القضاء فى مصر مثل القاضى السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن عبد الله التمرقاشى الغزى الحنفى الذى ذكر عنه الجبرتنى أنه تولى « نيابة آبيار بالمنوفية » ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فاقام بأبيار قاضيا نيفا وعشرين سنة ، وهو يشتري نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة والمساجد الخربة التى بالولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجع الى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ،

واشترى المالك والجواري ، وتروثق حاله ، واشتهر أمره وركب
الخيول المسومة ، وصار من عداد الوجهاء ، ثم تولى نيابة القضاء
بمصر في سنة ست وثمانين ومائة وألف (١١٨٦هـ / ١٧٧٢م) ،
فازدادت وجاهته وذاع صيته ، وابتكر أمورا منها تحليف
الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر الى حد أنه جعل مملوكه
— على أفندي — يتولى نيابات القضاء في المحلة ومنوف
وغيرها « (٣٥) أما الفريق الذي عاد الى بلاد الشام بعد إجازته
في علوم الفقه والحديث والعربية . فقد حمل رسالته في نشر
ما تعلمه بين أبناء وطنه أو تولى مناصب الافتاء والتدريس أو نيابة
القضاء في إحدى محاكم بلاد الشام وإذا ما وصلنا تتبع العلماء
الشوام — من كتب وتراجم العصر ووثائقه منذ القرن السادس عشر ،
وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، لخرجنا بالملاحظات التالية :

أولا : نجد أن معظم العلماء الذين برزوا على المسرح الثقافي
في بلاد الشام ، تلقوا علومهم أساسا في مصر في أزهرها الشريف ،
وأجيزوا على يد علماء مصريين من مختلف علوم الدين واللغة ،
وظل هؤلاء العلماء — كما تذكر المصادر — على صلة بأساتذتهم في
الأزهر ، يرسلون اليهم طلابهم أحيانا ، ويناقشونهم ويستفتونهم
عن طريق المراسلة في بعض المسائل الأخرى .

ثانيا : ان بعض العلماء الشاموس حسنت لهم المعيشة في
مصر ، فاستقروا بها ، وتصدوا للتدريس في الأزهر ، وحازوا على
مكانة عالية بين علماء عصرهم مثل : مرعي بن يوسف الحنبلي ، الذي
ينتمي الى قرية طور كرم من قرى نابلس ، وكذا ابن أخيه الشيخ
أحمد بن يحيى بن يوسف الحنبلي ، وقد استطاع بعض هؤلاء العلماء

خلال القرن الثامن أن يصل الى منصبى مشيخة الأزهر ، ورياسة القضاء فى مصر .

ثالثا : تذكر المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية فى صدر ترجمتها لهؤلاء العلماء كثيرا من الألقاب التى تدل على النباهة والذكاء مثل ألقاب « الامام ، الفقيه ، العلامة ، المحنت ، الباحث ، الأديب ، اللبيب ، النجيب ، المفوه ، الفهامة ، شهاب الدين والملة » وغير ذلك من الألقاب التى تدل على مكانة هؤلاء العلماء العلمية . كما تدل فى نفس الوقت على اعجاب علماء عصرهم بهم (٣٦) . وهكذا نجد أنه عن طريق هذا الوجود الثقافى الشامى فى مصر ، أصبحت علاقة مصر ببلاد الشام فى هذا المجال علاقة تأثر وتأثير ، العثمانى بأنه ذو شقين ، شق ايجابى ، وشق سلبى :

رابعا - العلاقة الاجتماعية :

ينمىز دور الشوام فى الحياة الاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى بأنه ذو شقين ، شق ايجابى ، وشق سلبى .

أما عن الشق الإيجابى : فيبرز واضحا حيث استقرت غالبية شامية فى القاهرة والمدن المصرية الأخرى ، وتتضح ايجابية هذا الدور مما تسجله لنا وثائق المحكمة الشرعية ، فان اشغال الشوام بالتجارة والحرف المهنية جعلهم على علاقة قوية بطوائف المجتمع المصرى الأخرى ، والانتماج مع هذه الطوائف والتأثر بها والتأثير فيها ، والامتزاج معها دما ومعاملة ، فنعثر بين هذه الوثائق على كم ضخم من عقود الزواج التى تمت بين شوام ومصريات ومغربيات والعكس بالعكس ، ومن السمات البارزة فى هذه العقود أن شهودها معظمهم من الشوام . كذلك نجد فى دفاتر محكمة القسمة العسكرية - والتى كانت تسجل فيها تركات المتوفين من

رجال الاوجاقات - كثيراً من الشوام الذين اندمجوا في الاوجاقات العسكرية التي تتكون منها الحامية العثمانية في مصر ، وتمتعوا بامتيازات رجال هذه الفرق ، واندمجوا فيها وصاهروا بعض أسرها ؛ اندمجوا منهم لأهمية الاندماج الاجتماعي مع الفرق العسكرية (٣٧) .

وتذكر المصادر المعاصرة لبعض الشوام الذين طابت لهم المعيشة في مصر فاستقروا فيها وتخلقوا بأخلاق أهلها وتزويوا بزي أهلها ، وترك هذا الوجود الشامى في مصر بصماته الواضحة على المجتمع المصرى وذوقه ، فمثلاً وصل اعجاب المجتمع المصرى ببعض الأطعمة والملبوسات الشامية يفوق مجرد الاعجاب العادى . فالشاشات الشامية والملابس الحريرية كانت لها شهرة واسعة في مختلف أوساط المجتمع المصرى ، بل ان الشخصية الشامية حازت اعجاب المجتمع المصرى ، فشخصية « أبو الشام » أصبحت في نظر المصرى محل التقدير والاحترام ، حتى ان هذا اللقب أصبح من الألقاب التي يطلقها المصريون بعضهم على بعض في حالة التقدير والاعجاب ، حيث صار هذا اللقب في نظرهم يدل على الشهامة والكرم تلك الصفات التي يتمتع بها الشامى . ومن جانب آخر فان الشوام الذين استقروا في مصر - علماء وتجارا - أعجبوا بالشخصية المصرية واندمجوا وتخلقوا بأخلاقها وأصبحوا مصريين في سلوكهم

شاميين في أصولهم ، وحمل بعضهم صفة المصرى الى نسبة الشامى « مصرى الإقامة » « شامى الأصل » هكذا كان دور الشوام الايجابى في حياة المجتمع المصرى تأثيراً وتأثراً ، أخذاً وعطاءً (٣٨) أما عن الشق السلبي : من دور الشوام في المجتمع المصرى ، فيتمثل في دور العربان البدو الذين كثيراً ما أغاروا على ريف مصر وقراها يسلبون وينهبون وبخاصة في ريف الوجه البحرى ومصر الوسطى ، واعتدائهم المتكرر على قافلة الحج المصرى وسلب ما تحمله ، مما

اضطر سلطات القاهرة الى تعيين قائد من الأمراء المماليك ؛ لحماية قافلة الحج أصبح يحمل لقب « أمير الحاج » وصار هذا المنصب من كبار المناصب التي يتنافس عليها الأمراء المماليك ، ويصدر به فرمان من السلطان العثماني ، ومع ذلك استمرت عمليات هؤلاء العربان العدوانية حتى بعد دخول الحملة الفرنسية الأراضي المصرية ، وقد قام علماء هذه الحملة بتسجيل هؤلاء العربان والمناطق التي كانت تتعرض لعدوانهم وجهات انتمائهم في بلاد الشام ، حتى كان عصر محمد علي ، الذي عمل على اجتذاب هؤلاء العربان وترويضهم عن طريق منحهم الأراضي ومحاولة استقرارهم ، ذلك هو الجانب السلبي المتمثل في عمليات العربان العدوانية ضد المجتمع المصري ، خلال فترة الحكم العثماني (٣٩) .

تقويم :

من الاستعراض السابق نجد أن الشوام قد لعبوا دورا بارزا ، في تاريخ مصر في العصر العثماني ، وإذا كان الاقليمان يكونان في ظل الحكم المملوكي جناحين لجسم واحد هو الامبراطورية المملوكية ، ولا توجد قيود تحد من العلاقة بينهما ، ومع أن هذه الامبراطورية قد انهارت ، فإن العلاقة بينهما في ظل الحكم العثماني بقيت قائمة ، رغم التغيير الذي حدث في السلطة الادارية والسياسية ، ولذا بقيت الصلة بين الاقليمين مستمرة ، وظلت أحداث كل منهما وأحواله تتأثر بأحداث الاقليم الآخر وتؤثر فيه ، فالعلاقات الاقتصادية استمرت على حالها ، وظلت السلع الشامية توزع في المدن والقرى المصرية ، وقد سجل علماء الحملة الفرنسية - كما سبقنا الإشارة ، وكذلك فعلت وثائق المحكمة الشرعية - حجم السلع التي كانت تستوردها مصر من بلاد الشام ، من دمشق وحلب وطرابلس وبيروت وصفد والقدس وغزة ، كما تسجل لنا هذه

المصادر أن بعض التجار الشوام استطاع أن يكون رأس مال ضخما ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الروابط الثقافية بين الاقليمين رغم ما يقال عن التخلف الذى أصاب الحياة الثقافية فى ظل الحكم العثماني ، فإن التراجم التى سجلتها المصادر المعاصرة ووثائق العصر للعلماء الشوام الذين أنوا الى مصر وتعلموا فيها وعلموا ودرسوا ودرسوا ، ثم ارتحلوا الى بلادهم وتصدروا للتدريس فيها لتثبت قوة هذه العلاقة ونشاطها بل وازدهارها ، فكثير من المصادر ، والتراجم ، والمصنفات من مختلف فنون العلوم النقلية والعقلية وضعت على يد هؤلاء العلماء .

أما العلاقات الاجتماعية بين الاقليمين فكانت نتاجا طبيعيا للعلاقات الاقتصادية والثقافية ، فلا شك أن اقامة بعض طوائف الشوام فى مصر وارتحالهم منها واليهما أدى الى امتزاجهم وتأثيرهم فى المجتمع المصرى ، وتأثر عادات وتقاليد وذوق كل من الاقليمين بعادات وتقاليد وذوق مجتمع الاقليم الآخر ، وظل هذا التأثير قائما حتى يومنا هذا ولم يعد قصرا على العصر العثماني - كما سبقت الإشارة .

خلاصة القول ان العلاقة بين الاقليمين كانت علاقة تآثر وتأثير أخذ وعطاء بين اقليمين من أمة واحدة مهما اختلفت صور الحكم والهيئة الحاكمة .

الهوامش :

(١) يذكر لنا ابن اياس أن نواب البلاد الشامية من ١٥١٦/٩٢٢ من قبل السلطان الغورى هم « المقر السيفى سيباى يختجا نائب الشام والمقر السيفى خاير بك من ملباى نائب حلب ، وتتراز الأشرفى نائب طرابلس وجان بردى الغزالى نائب حماه ، ويوسف الذى كان نائب القدس انتقل الى نيابة صفد ، ونائب غزة دولات باى ، وقد أضيف اليه نيابة القدس والكرك مع نيابة غزة » . (انظر محمد بن أحمد ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ٤ .

(٢) حيث ذكر نفس المصدر ، أن « الأمير شرف الدين يوسف النابلسى استأدار العالية . كان واليا فصار متحدنا من استيفاء ديوان جيش الشام ، نفسه ص ، ٩ .
(٣) نفسه ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٤) دكتور عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر ، من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨م ، ص ٦٨ .
(٥) نفسه ، ص ٩٨ .

Abdul Rabinm Abdul Rahman the ottoman rule and its effect on Egytian society in Journal of Asian and African studies no. 13, Tokyo 1977, 156.

(٧) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٨) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٩) نفسه ، ص ١٠٩ ، ص ١١٢ .

(١٠) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، ضمن كتاب بحوث فى التاريخ الحديث ، طبع جامعة عين شمس ، ص ١٧١ .

(١١) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ٩٢٢ ، يذكر ابن اياس بشأن الاتصال بين جان بردى الغزالى وخاير بك ، انه فى يوم الأربعاء ٢٦ ذو القعدة ٩٢٦/٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٥١٩م حضر فاصد من عند نائب الشام الأمير جان بردى الغزالى ، يقال له خسفم البجياوى ، ودفع خاير بك بمطالعة نائب الشام ، ومطالعات الى الأمراء ، فلما قرأها خاير بك اضطربت أحواله ، ثم تزايه القيل والقال ، وأشيع عصيان نائب الشام « فلما تحقق ملك الأمراء ذلك أرسل يعلم السلطان ابن عثمان من أمر سلطنته بالشام وأرسل اليه المطالعات التى وردت عنه بما جرى منه » ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(١٢) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

(١٣) نفسه ، ص ١٣٠ .

(١٤) نفسه ، ص ١٣٩ ، يذكر ابن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٨٨ ان خاير بك « رسم للوالى بأن كل من كان عند الغزالي من المماليك وحضر الى مصر يوسطه من غير اذن ولو كان من الأمراء » .

(١٥) لمزيد من التفصيل حول فتن العساكر ضد الحكم العثماني انظر « كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تأليف محمد بن أبى السرور البكر » الصديقي « بلوغ الادب برفع الطلب » تأليف محمد البرلس السعدى ، تقديم وتحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، نشرنا بالمجلة التاريخية المصرية بالعدد ٢٣ ، ٢٤ عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ : وانظر كذلك ، دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٧٦ ، ثورات العساكر فى القاهرة ، طبع دمشق .

(١٦) بخصوص تفاصيل هذه الأحداث انظر : دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ - ٢١٧ ، أحمد شلبي بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، مخطوطة أعددتها للنشر حاليا ، من مواضع متفرقة من ورقة ٣٩ الى ورقة ٨٢ .

(١٧) انظر ، أحمد شلبي بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المنصانة فى أخبار الكنانة ، مخطوطة بالمتحف البريطانى بلندن ، نسخة مصورة فى حوزتى ، حيث يصف كل منهما مجيء الولاة الى مصر ، وكانوا يذكرون دائما عن الباشا الذى يأتى عن طريق بلاد الشام أنه قدم « بالطريق البرى » .

(١٨) على سبيل المثال لا الحصر ، نعثر فى سجل واحد من سجلات محكمة القسمة العسكرية وحواليه رقم (١٧٥) ، الخاص بالفترة من ٢٢ ربيع الأول ١١٧٧هـ - ٢٠ ذى الحجة ١١٧٧هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٧٦٣هـ/ ٢٠ يونيو ١٧٦٤م على الوثائق التالية متعلقة بالتجار الشوام ، وثيقة رقم ٣٤٦ ص ٢٤٢ ، رقم ٤٢٧ . ص ٣٠٦ ، رقم ٤٣٤ ص ، رقم ٥٨٢ ص ٤٣١ ، رقم ٥٨٣ ص ٤٣١ ، رقم ٥٨٤ ص ٤٣٥ ، رقم ٦١٨ ص ٤٥٩ ، وهكذا دواليك فى كل سجلات المحاكم الشرعية المصرية ، والتي قمنا بحصرها وحصر سجلاتها فى كتاب الريف المصرى من القرن الثامن عشر ، ص ٣٩ ، وعددها ١٦ محكمة وعدد سجلاتها (٢٠٦٦) سجلا ، (٣٥٣) .

فصول - ٢٧٣

- (١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥١٩) ص ٢٧٠ ، وثيقة ٥٣٦ ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ٣٠٦ ، مادة ٤٢٧ ، سجل ٦٨٤ ، ص ٦ ، وثيقة ، ص ٨٢ وثيقة ١٧٢ ، ص ١٠٦ ، وثيقة ٢٢٧ .
- (٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، مادة ٣٨٣ ، ص ٢٧٠ ، والصالحية النجمية سجل ٥١٩ ، وثيقة ٥٣٦ ص ٢٧٠ المجلة التاريخية المغربية ، عدد ١٠ ، ١١ ص ٩٨ - ١٠٠ سجل ١٦٥ قسمة عسكرية ، ص ٢٠٢ مادة ٧ .
- (٢١) ج. دى شابرول ، دراسة عن عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، ضمن أبحاث وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، طبع القاهرة ١٩٧٦ م. ص ٣٦٦ - ٣٦٦ .
- (٢٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية سجل ٦٨٤ ، ص ١٠٦ ، وثيقة ٢٢٧ .
- (٢٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية سجل ٦٨٤ ص ٦ ، وثيقة ١٥ ، ص ٨٢ ، وثيقة ١٧٩ .
- (٢٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٦٥ ، ص ٢٠٢ وثيقة ٣٠٧ ، سجل ١١٤ ص ٤٨ ، وثيقة ٣٨ ، ص ٥٣ ، وثيقة ٤١ ، سجل ١٤٥ ، ص ٤١ ، وثيقة ٣٨ ، سجل ٦٨٤ ، ص ٨٢ ، وثيقة ١٧٩ ، ص ١٠٦ ، وثيقة ٢٢٧ ، سجل ١٧٥ ، ص ٣٠٦ وثيقة ٤٢٧ ، ومحكمة الصالحية النجمية سجل ٥١٩ ، ص ٢٧٠ ، وثيقة ٥٣٦ ، وانظر كذلك بخصوص التجار الششوام ومناطق انتشارهم فى القاهرة المصدر القيم الذى كتبه البروفسور أندريه ريمون عن الحرفيين والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر .

André Raymond, Artisan, et Commerçants au x v IIIe siecle.
Damás, 1973 Tome I, pp. 189-191, 193, 196, Lome II pp.
405 - 407, 477, 496.

- (٢٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٧ ص ١٧٩ ، وثيقة ١٨١ ، سجل ١٦٥ ، ص ٤٨ ، وثيقة ١٠٣٨ ، سجل ١٧٥ ، ص ٤٣١ ، وثيقة ٥٨٢ ، سجل ١٤٥ ، ص ٧١ وثيقة ٩٥ ، وسجلات اسقاط القرى .

سجل ٧ ، ص ٧٩ ، وثيقة ١١٨ ، وسجل ١٨ ، ص ١١ بدون رقم للوثيقة ،
سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، ص ٨٥ ، وثيقة ١٧٦ ، ص ٣٠ ،
وثيقة ٥٧ .

(٢٦) أرشيف المحكمة العسكرية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٧
ص ١٧٩ وثيقة ١٨١ . سجلات الديوان العالى ، سجل (١) ص ٨٥ ، وثيقة ١٧٦ ،
قسمة عسكرية سجل ١٧٥ ص ٣٠٦ ، وثيقة ٤٢٧ .

(٢٧) أرشيف المحكمة الشرعية ، قسمة عسكرية ، سجل ١٧٥ وثائق رقم ٣٤٦ ،
٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٧ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، سجل ١٦٥ وثيقة ٣٨ ،
سجل ١٤٥ ، وثائق ٣٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

(٢٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل استسقاط القرى ، رقم ٧ ص ٧٩
وثيقة ١٨١ ، سجل ١٨ ، ص ١١ قسمة عسكرية ، سجل ١٧٥ ص ٤٣١ ،
وثيقة ٥٨٣ ، سجل ١٦٥ ، ص ٤٨ ، وثيقة ٣٨ الصالحية النجمية ، سجل ٥١٩ ،
ص ٢٧٠ ، مادة ٥٥٦ ، قسمة عسكرية ١٤٥ ، ص ٧١ وثيقة ٩٥ ، ص ٧٤ ،
وثيقة ٩٩ .

(٢٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ،
ص ٢٤٢ ، وثيقة ٣٤٦ .

(٣٠) أنشأ هذا الرواق السلطان قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٩٦م) وزار فيه
الأمير عثمان كتنخدا ، وعبد الرحمن كتنخدا فى القرن الثامن عشر ، حتى صار
أكبر من رواق الصعايدة ، وكان بأعلاه نحو الثلاثين حجرة لمجاورى الثنوم ، وبه
خزانة كتب ، وقد أوقف عليه كل من الأمير عثمان ، والأمير عبد الرحمن كتنخدا
أوقافا ظلت جارية حتى حلت هذه الأوقاف ، وكانت فيه بئر وحنفية ، انظر ،
محمد عبد المنعم خفاجى « الأزهر فى ألف عام » الجزء الثانى ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٣١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ،
ص ٣٣٥ ، وثيقة ٤٦٦ .

(٣٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٢ ،
ص ٣ وثيقة (٥) .

(٣٣) المحبى ، خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، ج ١ ، ص ٩ .

(٣٤) المحبى ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٣١ .

(٣٥) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٢ ،
(حوادث ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م) ، ص ١٢٧ .

(٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ،
ص ٢٤٢ ، وثيقة ٣٤٦ ، ص ٣١١ ، وثيقة ٤٣٤ ، ص ٣٣٥ ، وثيقة ٤٦٦ سجل
١٧٢ ص ٣ ، وثيقة ٥ ، ص ٨٣ . وثيقة ١٢١ . وكذلك كل الوثائق التى وردت
بسجلات المحاكم المشار اليها سابقا .

وبخصوص كتب التراجم انظر ، المحبى ، خلاصة الأثر ، ج ١ ، ص ٩ .
٣١ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ . ٢٩٧ . ٢٩٨ ، ٣٦٧ ، ٤٠٨ ، ٤٨٩ ،
ج ٢ ، ص ٢١ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ٢٠٢ ، ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٨٥ .
٣٤٤ ، ٤٣٤ ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ١٢٢ ، ٣٩٠ ، ٤٧٥ ، ج ٤ ص ٣٤ ، ٤٣٣ ،
السبد محمد خليل المرادى ، سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر . ج ١ ،
ص ١٩ ، ٣٠ ، ج ٢ ص ٨٣ ، ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ج ٣ ، ص ٢ - ٣ ، ٨٣ ، ج ٤ ،
ص ٥٩ ، وكذلك نقل الجبرتي فى تراجمه .

(٣٧) انظر الوثائق المشار اليها ، حتى ان معظم الوثائق المتعلقة بالتجار
الشوام سجلت بسجلات محكمة القسمة العسكرية ، التى كانت تختص بتركات
ومخلفات كل المنتهين الى الفرق العسكرية .

(٣٨) انظر تراجم الشوام السابق الاشارة اليها فى المحبى ، والمرادى ، وأحمد
شلى ، وابن أبى السرور ، والجبرتي ، وتحفة الأحباب ، (مخطوطة (ليوسف
الخلوانى .

(٣٩) المصادر المعاصرة المشار اليها ، وكذلك دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن
الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ١٥٧ - ١٦٧ .

الباب الرابع

دراسات في الحياة الاجتماعية في مصر
إبان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨م

الفصل التاسع

الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة أبان العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) من خلال وثائق المحاكم الشرعية

تمهيد :

تقع القاهرة فى المنطقة الممتدة ما بين النيل وجبل المقطم ، وتشرف عليها القلعة ، قصر الحكم ، وكان يحيط بها سور له عدة أبواب معروفة ، وكانت القاهرة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨ م) سوقا تجارية عامة ، ومحورا رئيسيا من محاور التجارة العالمية ، وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول طريق التجارة إليها ، أصيبت القاهرة ، بل ومدن الشغور المصرية بالكساد ، وظلت الحركة التجارية فى القاهرة تعاني حتى انهيار الدولة المملوكية فى يناير ١٥١٧ م ، وفقدان القاهرة لمكانتها كعاصمة لدولة كبيرة ، وأصبحت عاصمة لولاية تابعة لعاصمة الدولة العثمانية ، استانبول ، ولكن بعد أن استقرت الأمور للحكم العثمانى ، وبدأ العثمانيون فى تطبيق سياستهم الادارية واحتفاظهم بمعالم النظام القديم مع احداث التنظيمات التى تناسب سياستهم ، وتغيير الوجوه الحاكمة ، وتطبيق سياستهم

الاقتصادية ، وكانت سياستهم ازاء سكان البلدان التي خضعت لدولتهم تقوم على عدم فرض أية قيود على الحراك السكاني بين أجزاء امبراطوريتهم ، فاننا نجد نتيجة لهذه السياسة أن النشاط بدأ يعود الى القاهرة مرة ثانية ، فوفد الى القاهرة المغاربة والشاميون والحجازيون والعراقيون والسودانيون والتكارة ، والأريون ، حتى ان الوثائق تشير الى امتداد العمران الى ظاهرة أسوار القاهرة (١) وأصبحت القاهرة مركزا رئيسيا ومحورا هاما للتجارة العالمية ونشطت الحركة فيها نشاطا كبيرا ، وتكونت فئات اجتماعية مختلفة ، وسادت بين هذه الفئات علاقات اجتماعية مختلفة ، وأصبحت الحياة الاجتماعية داخل المدينة ذات سمة خاصة ، هذا فضلا عن أن المدينة مرت بأحداث كثيرة مثل انتشار الأمراض ، وعدم فيض النيل كان لها تأثيرها الكبير على الحياة الاجتماعية داخل المدينة ، ويجب أن ندرس - بادئ ذي بدء - التكوين الاجتماعي لمجتمع القاهرة ، وقد كان هذا المجتمع يتكون من :

أولا - الفئة الحاكمة :

كانت هذه الفئة أقلية تشكل أرستقراطية حاكمة ، تتوزع المناصب الادارية والاشرافية على أحوال القاهرة فيما بينها ، سواء أكانت تركية أم مملوكية طابعها في غالب الأحيان الاستعلاء والصلف والكبرياء (٢) ، وقد كان هناك تمييز بين أبناء هذه

(١) هناك آلاف الوثائق في سجلات المحاكم الشرعية التي تشير الى انشاء مبان وقهاو خارج أسواق القاهرة وتذكر عبارة « خارج القاهرة » ، أو « ظاهر القاهرة » .

(٢) عبد الغني ، أحمد شلبي ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات ، تحقيق دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، التقديم ، ص ١٣ .

الفئة على أساس المكانة الاجتماعية من ناحية ، والمركز الذى يشغله الفرد منها من ناحية أخرى ، ولكن الشيء الواضح الذى كان يميزها جميعها على أفراد المجتمع عموما ، هو أنها عاشت « طبقة متميزة منفصلة عن سائر طبقات المجتمع سواء فى الظواهر السلوكية ، أو فى احتلالها مراكز القيادة فى الإدارة والجيش ، أو فى مكانة أفرادها ، أو فى لغة التعبير ، وأسلوب التفكير ، كما تميزت بمستوى اقتصادى مرتفع الأمر الذى ينعكس على جوانب حياتهم ، أو تفصح عنه أزيائهم ، وتدل عليه قصورهم وحاشيتهم » (٣) ، وأصبح أفرادها ينعتون دائما بأعيان البلاد ، وأكابرها ، وأمرائها ، وأصحاب الحل والربط - أى أصحاب القول الفصل فى أمور البلاد (٤) .

وكان على رأس هذه الفئة المتميزة الباشا - أى الوالى العثماني . وهو صاحب السلطة العليا فى البلاد ، تمكنه القيام بدور مؤثر فى البلاد ، ولكن تزايد سلطة الجند أضعف من سلطة الباشا ، حتى ان بعضهم - منذ الثلث الأخير من القرن السادس - قتل ، فمثلا نجد أن محمود باشا قتل على يد جند السباهية فى ٢٠ جمادى الآخرة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٧م ، وهوجم أوييس باشا وهو فى الديوان فى ٢ شوال ٩٩٧ هـ / ٤ أغسطس ١٥٨٩ م ، ورغم قسوة بعض هؤلاء الباشوات وظلمهم للسكان المحليين ، فانهم وقفوا عاجزين ازاء فتن الجند ، وانعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب

(٣) أبوزيد ، حكمت ، « المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صورته الجبرتى » بحث منشور ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتى وعصره ، التى أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٦ - ٢٣ أبريل ١٩٧٤م ، ص ٣٤٤ .

(٤) عبد الغنى . أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

المصرى (٥) ، والجاليات الأخرى التى عاشت فى القاهرة فى ذلك العصر ، ثم كان ازدياد نفوذ الأمراء المماليك الذى شمل سلطة الوالى وتمكن هؤلاء الأمراء من احتواء الأوجاقات التى أصبح نفوذ الأمراء عليها أقوى من نفوذ الباشا ، كما أن الأمراء منذ منتصف القرن السابع عشر أصبحوا لا يأبهون بالفرمانات العثمانية (٦) ، وازداد الصراع بين بيوت المماليك حول الاستحواز على المناصب الادارية العليا ، والسيطرة على معظم الادارات المالية مثل ادارات الجمارك ، والتزام الأراضى الزراعية ، فقد اتضح لنا من سجلات الالتزام - سواء الخاصة بالأراضى الزراعية ، أم بالمقاطعات الأخرى - أن معظم الملتزمين من عناصر مملوكية ، حتى الملتزمين المنتمين الى الأوجاقات العسكرية ، كانوا من العناصر المملوكية (٧) ، حيث أصبح المماليك ينتمون الى الأوجاقات العسكرية للانتفاع بالمميزات المادية والأدبية التى كانت ممنوحة لرجال الأوجاقات ، التى أصبح الانتماء اليها سهلا ميسورا ، مما يوحى بأن الادارة العثمانية أصبحت اسما أكثر منها واقعا ، وأصبح الباشوات العثمانيون عرضة للعزل والمحاسبة والسجن من جانب الأمراء المماليك ، وأصبحت الدولة العثمانية تستجيب بسهولة ويسر لطلبات هؤلاء الأمراء لعزل ولاتها وتولية غيرهم ، وأصبح الأمراء المماليك يعتقدون اجتماعات خاصة بهم عرفت باسم «الجمعية» ؛ لمناقشة الأمور التى يريدون انفاذها ، أو ابطالها ، أو مناقشتها ، وأصبح للقرارات التى يصدرونها تأثير كبير فى ادارة البلاد ، وبوصول النفوذ

(٥) نفسه ، ص ١١٥ ، ص ١٢٢ .

(٦) العوفى ، ابراهيم بن أبى بكر ، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ،

تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة .

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ،

ص ٨٧ - ٩١ .

المملوكى الى هذه الدرجة من السلطة ، دخلت البيوت المملوكية - منذ منتصف القرن السابع عشر ، والى نهاية القرن الثامن عشر - فى صراع مرير بينهما من أجل الاستحواز على السلطة والمناصب الادارية والاشرافية الكبرى (٨) ، وكان لهذا الصراع أثره الكبير على مجتمع القاهرة ، والعلاقات الاجتماعية فيها .

ولكن يجب أن نذكر أن هناك بعض الباشوات الذين كان لهم بعض الأعمال ذات النفع لسكان القاهرة ، فقد واجهوا الغلاء والازمات كما اهتموا بالقاهرة كمدينة ومحاولة اصلاح شوارعها أكثر من اهتمام الأهالى أنفسهم ، فقد أمر محمد باشا ، قول قران ١٦٠٧ - ١٦١١ م ، بإزالة النشوءات التى برزت فى شوارع القاهرة وتنظيفها ، وتراكم القاذورات من الشوارع التى أدت الى مشاكل كثيرة (٩) ، ومنهم من عمل على اصلاح الرعاية (١٠) ومنهم من « كان حاكما عادلا صالحا ، مجبا للفقراء ، والعلماء مجلسنا لهم » مثل على باشا الذى ولى أمر مصر فى الفترة من ١٠ شوال ٩٥٦ - ٢٥ محرم ٩٦١ هـ / ١ نوفمبر ١٥٤٩ - ٣١ ديسمبر ١٥٥٣ م . وعموما فان الباحث فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، يجد هؤلاء الولاة نوعين لا ثالث لهما : اما شرير غير عادل ، لا تهمة مصلحة الرعايا ، أو عادل خير تهمة مصلحة الرعايا فى المرتبة

(٨) عبد الغنى ، أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٩) البكرى الصديقى ، محمد بن أبى السرور ، كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الثالث والعشرون ١٩٧٦ م ، ص ٣٧٤ - ٣٧٤ حيث ذكر « برز أمر حضرة مولانا الوزير نصره الله تعالى ، بإجهار النداء فى شوارع مصر (القاهرة) بقطع ما علا من الأرض بالقصبة ، ونحت الحوانيت على العادة ، وشرعوا فى ذلك » .

(١٠) عبد الغنى ، أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

الأولى (١١) . ويعمل على تنظيم أحوال القاهرة ، وأحوال السكان ومراقب القاهرة عموما ، ومراقبة الأسعار ، ويأمر بعدم ارتفاع الأسعار مهما حدث من أزمات ، وآخر ينشئ « الحمام الذى بسوق السلاح والدكاكين » (١٢) وهكذا .

أما الأجهزة التى كانت تحت سلطة الادارة العليا والخاصة بالقاهرة فكاننا نجدها ثلاثة هى : وجاق الانكشارية (وجاق المستحفظان) ، وكان يقوم هذا الوجاق بدور الشرطة فى كل الشئون التى لا تخضع لسلطة المحتسب ، وكانت سلطة هذا الوجاق تشمل الحراسة من أعمال اللصوص ، وتقاوم كل أنواع الفساد ، وفى وقت الأزمات يحوز أغا هذا الوجاق سلطة مطلقة ، وقد بدت سلطة هذا الأغا فى كثير من الأحيان سلطة استبدادية (١٣) .

والجهاز الثانى هو جهاز والى القاهرة ، أى الصوباشى ، وسلطته محصورة داخل القاهرة وكانت مهام الصوباشى التأكد من أن حراسة المدينة مؤمنة ، ويعمل على أن يسودها النظام ، وكان يقوم ببعض الجولات الليلية ، وكان يقوم بمعاينة المخالفين بالغرامات أو بعقوبات شديدة ، وكان عليه أن يراقب تنظيم ترعة القاهرة وغيرها من أنواع الحراسات (١٤) .

(١١) نفسه ، ص ١١١ .

(١٢) نفسه ، ص ١١٤ .

(١٣) أحمد ، ليل عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ١٩١ - ١٩٥ . ص ٢٢٩ - ٢٣٢ . ريمون ، أندريه ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٣١ - ٣٤ .

(١٤) أحمد ، ليل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ريمون ، أندريه ، المرجع السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

وثالثها المحتسب والجهاز الإداري الذي يخضع له ، وقد كان اختصاص المحتسب الرئيسى هو مراقبة الأسواق والحركة الدواب فيها وبخاصة عمليات الموازين والمكاييل والمقاييس ، والأسعار السائدة وعدم رفعها ، وكان يصحبه فى جولاته جهاز متخصص ؛ لكشف الغش والزيف فى هذه الأمور ، واستطاع المحتسب فى جولاته العديدة من ضبط كثير من هذه الحالات ، وعمل على ضبط السوق المصرى ؛ لتأدية خدماتها المتعددة لسكان القاهرة (١٥) .

ونأتى أخيرا الى جهاز القضاء الذى كان يقوم آنذاك بمهام عديدة ، ويسجل أحكامه التى كانت تعبر عن حياة الشارع المصرى ، فى سجلات خاصة ، وليس من مهمتنا هنا أن ندرس القضاء ونظامه (١٦) ، وانما نسجل أن القضاء كهيئة حاكمة استطاع أن يقدم كثيرا من الخدمات الاجتماعية لسكان القاهرة (١٧) .

وعموما فان الفئة الحاكمة - رغم أنها كانت تشكل فئة متباعدة بمختلف تشكيلاتها - عملت طبقا لامكانياتها على توفير الأمن والطمأنينة لسكان القاهرة ، ورعاية شئونهم والعمل على مقاومة أى شىء يضر بأحوال السكان ، ومحاولة العلاقات والمعاملات فيما بينهم ، والتى تمس مختلف شئون الحياة ، ومع ذلك فان العلاقات لم تكن دوما على ما يرام بينهم وبين سكان القاهرة الذين كانوا يرفضون كثيرا من تصرفات أفراد الهيئة الحاكمة .

(١٥) أحمد ، ليل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٨ ، ريمون ، اندريه ، المرجع السابق ، ص ٣٦ - ٣٨ .
 (١٦) لمزيد من التفاصيل عن القضاء انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، القضاء فى مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، بحث منشور فى كتاب « بحوث فى التاريخ الحديث » جامعة عين شمس ١٩٧٦م ، ص ١٧١ - ١٨٧ .
 (١٧) نفسه .

ثانيا - فئة التجار :

بدأت السوق القاهرية تشهد نشاطا متزايدا لهذه الفئة مع بدايات النصف الثاني للقرن السادس عشر ، وبدأت القاهرة تشهد نوعين من المشتغلين في العمل التجارى هما : فئة أعيان التجار ، وفئة الشركاء في العمل التجارى ، وظهرت في القاهرة ، في العصر العثماني ، بعض الأسواق والسوقيات الجديدة ، بجانب ازدهار الأسواق القديمة التي كانت قائمة في العصر المملوكي ، كما اشتهر كثير من الوكالات التي كانت بمثابة مؤسسات تجارية كبيرة ، وبخاصة للسلع الخارجية (١٨) ، ومن أشهر الأسواق الكبيرة التي تذكرها الوثائق بأنها عامرة بالتجارة هي :

سوق طولون (١٩) ، سوق أمير الجيوش (٢٠) ، سوق باب اللوق السعيد (٢١) ، سوق الفحامين (٢٢) ، سوق

(١٨) لمزيد من التفاصيل : انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية .

(١٩) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجبية ، سجل (٤٤٦) ، ص ٧٩ ، مادة (٢٨٦) ، بتاريخ ١٨ رمضان ٩٦٤هـ / ١٥ يولييه ١٥٥٧م .
(٢٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجبية ، سجل ص ٤٠٢ ، مادة (١٠١٩) ، بتاريخ ١٨ جمادى الثاني ٩٦٤هـ / ١٨ أبريل ١٥٥٧م .
(٢١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة البرمسية ، سجل (٧٠٥) ، ص ١٤٢ ، مادة (٥٣١) ، بتاريخ ٥ رمضان ٩٧٧هـ / ١١ فبراير ١٥٧٠م .
(٢٢) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة الصالحية النجبية ، سجل (٤٤٦) ، ص ١٥٣ ، مادة (٣٧٢) ، بتاريخ ٤ شوال ٩٦٤هـ / ٣١ يولييه ١٥٥٧م .

الجملون (٢٣) ، سوق خان الخليلى (٢٤) سوق الهرامزة (٢٥) ،
سوق الباسطية (٢٦) ، سوق البابى (٢٧) ، سوق خط الجامع
الأزهر (٢٨) ، سوق الشرب (٢٩) ، سوق الغورية (٣٠) ، سوق
الوراقين (٣١) ، سوق الدجاجين (٣٢) ، سوق الصاغة (٣٣) ،

(٢٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية
سجل (٤٤٥) ، ص ٣٩١ ، مادة (٩٥٧) ، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٥/١٩٦٤
ابريل ١٥٥٧ م .

(٢٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٣٩٥ ، مادة
(١٩٩٦) بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٨/١٩٦٤ ابريل ١٥٥٧ م .
(٢٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ،
سجل (٤٤٦) ، ص ١٩٤ ، مادة (٤٩٠) ، بتاريخ ١١ شوال ١٩٦٤/٧ يولية
١٥٥٧ م .

(٢٦) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس المحكمة ، سجل (٤٤٥) ،
ص ٣٧٢ ، مادة (٩٣٩) ، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٩٦٤/٧ يولييه ١٥٥٧ م .
(٢٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس المحكمة ، نفس السجل ،
ص ٤٠٢ ، مادة (١٠١٩) ، بتاريخ ١٨ جمادى الثاني ١٨/١٩٦٤ ابريل ١٥٥٧ م .
(٢٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٤٢٢ ، مادة
(١٠٧٣) بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٩٦٤/٢٢ ابريل ١٥٥٧ م .
(٢٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٤١٢ ، مادة
(١٠٤٦) ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٩٦٤/٢٢ ابريل ١٥٥٧ م .
(٣٠) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ،
ص ٤٠١ .

(٣١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ،
سجل (٤٤٦) ، ص ٢٦٠ ، مادة (٦٨٣) بتاريخ ٢٠ شوال ١٩٦٤/١٦ أغسطس
١٥٥٧ م .

(٣٢) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٣٧٠ ، مادة (١٤٣٥) ،
بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٩٨٧/١ أغسطس ١٥٧٩ م .
(٣٣) أرشيف الشهر العقارى : السجل (٤٤٩) ، ص ١٨٨ ، مادة (٥٣٤) ،
بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٩٧١/٥ فبراير ١٥٦٤ م .

سوق العطارين (٣٤) ، سوق الغزل (٣٥) ، سوق السلاح (٣٦) ،
سوق البقر (٣٧) ، سوق القمح (٣٨) ، سوق الرقيق (٣٩) ،
سوق الرميطة (٤٠) ، سوق سفلى الريع (٤١) ، وقد وجدت داخل
هذه الأسواق الكبيرة ، أسواق صغيرة متخصصة فى بيع سلع
بذاتها مثل « سوق الأحرمة ، داخل سوق طولون » (٤٢) ،
وسوق النحاس ، بخط بين القصرين (٤٣) ، وسوق القماش

(٣٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجيلة .
سجل (٤٦٠) ، ص ٢٦٢ ، مادة (١٠٢٤) ، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٨٧هـ/٤ يولي
١٥٧٩م .

(٣٥) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٤٤٩) ، ص ٢٥٠ ، مادة (٦٨٨) بتاريخ
٦ رجب ٩٧١هـ/١٩ فبراير ١٥٦٤م .

(٣٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية . سجل (٥) ، ص ١١٤ ،
مادة (١٩٠) بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ٩٨٥هـ/٣ سبتمبر ١٥٧٧م .

(٣٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة باب التسعيرة ، سجل (٥٩٦) ،
ص ٣٨٤ مادة (١٤٤٢) ، بتاريخ ١٥ سببان ١٠٠٤هـ/١٤ أبريل ١٥٩٦م .

(٣٨) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٤ ، مادة (٧) ، بتاريخ ١٦
رمضان ١٠٠٣هـ/٢٥ مايو ١٥٩٥م .

(٣٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٢١) ،
ص ١ ، مادة (٣) ، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٠٢٥هـ/٨ أبريل ١٦١٦م .

(٤٠) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٤٠ ، مادة (٣٨) ، بتاريخ
١٠ ربيع الآخر ١٠٢٥هـ/٢٧ أبريل ١٦١٦م .

(٤١) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٤١ مادة (٤١) ، بتاريخ
٤ ربيع الآخر ١٠٢٥هـ/١١ أبريل ١٦١٦م .

(٤٢) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ،
ص ١٩٤ ، مادة (٢٧٠) .

(٤٣) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥) ، ص ١٢ ، مادة (٣٥) ، بتاريخ
١١ رجب ٩٧٠هـ/٦ مارس ١٥٦٣م .

النايلسى ، داخل سوق خان الخليلي (٤٤) ، وسوق القماش ،
داخل سوق باب اللوق السعيد (٤٥) .

أما السويقات ، وهي تصغير لكلمة سوق ، فمن أشهرها :
سويقة الحمام (٤٦) ، سويقة أبى الوقا (٤٧) ، سويقة المظفرى (٤٨) ،
سويقة السباعين (٤٩) ، سويقة الفسقية (٥٠) ، سويقة الخلافة (٥١) *

وأصبحت الأسواق بمثابة منظمات تجارية لها ادارتها
الخاصة ، والمسئولة عنها أمام السلطة المسئولة عن ادارة القاهرة ،
فكان لكل سوق شيخ مسئول عن ادارته ، له وكيل ينوب عنه
ساعة غيابه ، وكذلك كاتب يسجل كل ما يأمره به الشيخ
أو الوكيل ، ويقوم بجمع الاعانات التى تقرر على تجار السوق ،
وكانت هذه الادارة الخاصة بالسوق مسئولة عن انتظام العمل

- (٤٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٩) ،
ص ١٣٤ مادة (٣٧٢) ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ٩٧١هـ/ ٩ يناير ١٥٦٤م .
(٤٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة البرمسية ، سجل (٥٩٩) ، ص ٥٤١ ،
مادة (٢٢٠٩) ، بتاريخ ١٩ رمضان ٩٧٨هـ/ ١٤ فبراير ١٥٧١م .
(٤٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة البرمسية ، سجل (٥٩٩) ، ص ٥٤١ ،
مادة (٢٢٠٩) ، بتاريخ ١٩ رمضان ٩٧٨هـ/ ١٠ سبتمبر ١٥٩٠م .
(٤٧) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٣٢٩ ، مادة (١٢٣٤) ،
بتاريخ ٣ صفر ٩٩٩هـ/ ١ ديسمبر ١٥٩٠م .
(٤٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥٩٥) ، ص ٦٨٧ ، مادة (٢٥٩٦) ،
بتاريخ ١٨ شعبان ١٠٠٣هـ/ ٢٨ أبريل ١٥٦٥م .
(٤٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة البرمسية ، سجل (٧٠٧) ، ص ٢٣٢ ،
مادة (١٤٤٨) ، بتاريخ ١٤ محرم ٩٩٤هـ/ ٥ يناير ١٥٨٦م .
(٥٠) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٧٠٨) ، ص ١١٠ ، مادة (٥٣٥) .
(٥١) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٧٠) ، ص ٩٠ ،
مادة (٣٤٩) ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٠هـ/ ١٩ أكتوبر ١٥٦٢م .

داخل السوق ، والمحافظة على شرف مهنة العمل التجارى ، وعدم حدوث غش أو تمليس ، وكان كل من شيخ السوق ووكيله من التجار فى السوق ، وكانا يختاران من جانب تجار السوق ؛ لحظوتهم بالاحترام من جانب زملائهما (٥٢) .

وقد بدأ الازدهار يعود لأسواق القاهرة فى البداية على أساس ظهور نظام المشاركة الى جانب بعض الأسر التجارية ، ووثائق المحاكم الشرعية تفيض بذكر عقود الشركات المساهمة ، فعلى سبيل المثال نجد أن الحاج أبو سعيد بن الحاج عبد السلام بن يعقوب المغربى يقيم شركة بالاشتراك مع أمغار المغربى الجربى التاجر بسوق جامع طولون (٥٣) ، وكذلك تجد عقد شركة بين الحاج سعيد بن أمغار وبين الحاج عبد العزيز بن يحيى بن عمر المغربى الجربى (٥٤) وعقد شركة مساهمة بين الحاج محمد بن الحاج أحمد المغربى الطرابلسى ، وبين الحاج أحمد بن عبد النور (٥٥) ، وكذلك عقد تأسيس شركة مساهمة بين محمد بن محمد بن مسعود المغربى الأندلسى وولد أخيه أحمد بن على بن أحمد (٥٦) وعقد تأسيس شركة مساهمة بين عبد الحميد بن منصور بن عبد الحميد ،

(٥٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، نشوء الرأسمالية ..

(٥٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١١)

ص ٦٣٨ ، مادة (٦٣٥) ، بتاريخ ٥ شعبان ١٠٠٤هـ / ٤ أبريل ١٩٥٦ م .

(٥٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥)

ص ٤٠٥ ، مادة (١٢٠٧) ، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ / ١٨ أبريل ١٩٥٧ م .

(٥٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦)

ص ١٥٢ ، مادة (٣٦٨) ، بتاريخ ٣ شوال ٩٦٤هـ / ٢٠ يونية ١٩٥٧ م .

(٥٦) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٤٦٠) ، ص ٢٩٤ ، مادة (١١٥٥)

بتاريخ ١٦ ربيع الأول ٩٨٧هـ / ١٣ مايو ١٩٧٩ م .

وبين عبد النبي بن يونس على الطحان (٥٧) ، وشركة مساهمة بين الحاج يحيى بن عمر شيخ التجار بسوق طولون والخواجا على بن الشرفى عيسى (٥٨) ، وعقد شركة بين زين الدين أبو بكر والخواجا سالم بن سعيد (٥٩) ، وشركة مساهمة بين الشيخ شمس الدين بن محمد بن قاسم والمعلم على بن محمد بن أحمد والمعلم أبو النصر بن أبو النصر بن محمد لتصنيع وتجارة النحاس (٦٠) .

كذلك شاع نظام المتاجرة لحساب الغير نظير نسبة معينة من الربح ، فقد تسلم الحاج محمد الشهير بازكين بن الحاج أحمد بن محمد المغربي البازقى ، كمية من السلع المختلفة من المعلم سليمان بن خميس بن مردفاى اليهودى الربان ، لبيع ذلك ببلاد التكرور بالذهب التبر ويحضر ذلك له بالقاهرة (٦١) .

وقد شهدت أسواق القاهرة فى نفس الوقت فئة أعيان التجار أو كبارهم الذين أخذوا أعدادهم بتزايد بصورة كبيرة ،

-
- (٥٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٧٠) ، ص ٩٠ ، مادة (٣٤٩) ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٥هـ / ١٩ أكتوبر ١٥٦٢م .
 (٥٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٨٨) ، ص ٥٦٠ ، مادة (١٩٧٧) بتاريخ ٩ مايو ١٥٩١م .
 (٥٩) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٢٥٩ ، مادة (٨٠١) بتاريخ ١١ قى القعدة ١٠٠٨هـ / ٢٤ مايو ١٦٠٠م .
 (٦٠) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٩) ، ص ٤٠ ، مادة (١٨٠) ، بتاريخ ٢٠ رمضان ٩٦٤هـ / ١٧ يولييه ١٥٥٧م .

واشتهرت أسر تجارية بضخامة ثروتهم التي استطاعوا أن يوظفوا جزءاً منها في بعض المجالات الأخرى مثل امتلاك العقارات ، واسقاط الالتزامات ، ومن أشهر هذه الأسر أسرة الدادة الشرايبي (٦٢) وأسرة الرويعي المصرية الرشيدية (٦٣) .

وقد استطاعت هذه الفئة من أعيان التجار أن تكون لنفسها مكانة اجتماعية ، وأن تكون لها علاقات اجتماعية واسعة وأن تكون ذات نفوذ واسع ، وانتمى معظمها الى الأوجاقات من باب الواجهة الأدبية (٦٤) ، وكونت لنفسها بأعمال الخير مكانة اجتماعية متميزة بين الفئات الأخرى (٦٥) .

(٦٢) أرشيف الشهر العقارى ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٨٢ ، مادة (٢٨٢) ، سجل (١٥٢) ص ٢٤١ ، ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، مادة (٤٠٦) بتاريخ ١٥ محرم ١١٥٦هـ / ١١ مارس ١٧٤٣م ، سجل (١٩٠) ، ص ٩١ ، مادة (٣٢٢) ، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١١٢٠هـ / ٢٧ أغسطس ١٧٠٨م ، ص ٩٢ . مادة (٣٢٣) ، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١١٢٠هـ / ٢٧ أغسطس ١٧٠٨م .

عبد الرحيم عبد الرحمن ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية .

المجرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ج ١ . ص ٨٧ ، ٨٨ ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .

عبد الغنى ، أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ٤٤٣ .

(٦٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ، ص ٢٧٦ ، مادة (١١٠٢) ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ / ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ، ص ٤١٩ ، مادة (١٦٣٧) ، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٠٠٥هـ / ٢٤ يناير ١٥٩٧م ، ص ٤٢٠ . مادة (١٦٣٢) ، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٠٠٥هـ / ١١ فبراير ١٥٩٧م .

أرشيف الشهر العقارى : سجل (٤٧٦) ، ص ١١١ ، مادة (٤٥٦) بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٠٠٩هـ / ١٦ سبتمبر ١٦٠٠م .

(٦٤) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٥٥ .

(٦٥) نفسه ، ص ٦٩ .

وكانت هذه الفئة تكون وحدة متماسكة فيما بينها ، وكانت جميع منازعاتها تحل في إطارها ، حيث وجد منصب « شاه بندر التجار » أى كبير التجار ، ويبدو لنا من وثائق المحاكم الشرعية ، أن صاحب هذا المنصب ، كان يتقلده بناء على اختيار التجار له ، ولا بد من أن الذى يختار لشغل هذا المنصب الفخرى أن يكون حسن السيرة ، طيب السمعة ، مشهودا له بالعفة والنزاهة ، وكانت مهمته أن يلجأ إليه التجار ، لحل منازعاتهم ، بخاصة فئة كبار التجار ، ويتضح لنا من الوثائق المذكورة ، أن كل من تولوا هذا المنصب كانت تتوفر فيهم هذه الصفات واستطاعوا أن يقوموا بدور بارز في حل مشاكل التجار وأن يشرفوا بحكمة على السوق المصرية ، وأن تكون كلمتهم مسموعة في حل كثير من الأزمات التى حلت بأسواق القاهرة (٦٦) .

ثالثا - الطوائف :

كان مجتمع القاهرة مكونا من عدد كبير من الطوائف المهنية والحرفية ، وكان لكل طائفة شيخ ونقيب وكان الشيخ يختار من قبل أبناء الطائفة ؛ ليكون ممثلا لهم أمام الحكومة ، واختيار الشيخ كان بشروط أبناء الطائفة وأهم هذه الشروط ، ألا يحدث عليهم مظلمة « أى لا يفرض عليهم أية ضرائب أو عادات غير الضرائب والعادات المقررة » ، وألا يدخل أحد فى سلك الطائفة من غير أبنائها (٦٧) وأما نقيب الطائفة فهو من أبناء الطائفة

(٦٦) نفسه ، ص ٨٦ - ٨٩ .

(٦٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص (٢٣٢)

(٢٣٣) ، مادة (٥٥٨) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١١٣٨ هـ .

أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالي ، سجل (٩٠) ، ص ١٥٤ .

مادة (٧٤٥) بتاريخ ٣ رجب سنة ١٠١٧هـ / ١٣ أكتوبر ١٦٠٨ م .

ولكنه صاحب طريقة صوفية ، ومن الأمور التي يجب الاشارة اليها ، أن أفراد المجتمع جميعهم ، كانوا منخرطين فى نظام الطوائف ومن أهم الطوائف التي شهدها مجتمع القاهرة فى العصر العثماني : طائفة الصيارف (٦٨) ، طائفة الحباكة (٦٩) ، طائفة الرختوانية بسوق القماش (٧٠) ، طائفة المبيضين فى العقارات (٧١) ، طائفة المغربلين (٧٢) ، طائفة الصاغة (٧٣) ، طائفة الحريرية (٧٤) ، طائفة القزازين (٧٥) ، طائفة القمصنجية (٧٦) ، طائفة

-
- (٦٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، ص ٤٧٠ ، مادة (١٩٠٨) بتاريخ ١٩ شوال ١٧٠٣هـ/ ٢٧ مايو ١٦٦٣م .
- (٦٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص ٢٥٠ ، مادة (٦٥٢) ، بتاريخ ١٠ رجب ١١٣٨هـ/ ١٤ مارس ١٧٢٦م .
- (٧٠) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص ٢٧٣ ، مادة (٦٥٢) ، بتاريخ ١٠ رجب ١١٣٨هـ/ ١٤ مارس ١٧٢٦م .
- (٧١) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٢١٩) ، ص ٣١٢ ، مادة (٧٤٦) بتاريخ ٢ ذى القعدة ١١٣٨هـ/ ٢ يوليو ١٧٢٦م .
- (٧٢) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٢١٩) ، ص ٤٦٨ ، مادة (١١٢٦) ، بتاريخ غرة رجب ١١٣٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٧٢٧م .
- (٧٣) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٢٠٤) ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، مادة (٩٨٧) .
- (٧٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣٤٦) ، ص ٤٣ ، مادة (١١٥) .
- (٧٥) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٣٤٦) ، ص ١٤٦ ، مادة (٨٤٦) .
- (٧٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، ص ٦٦٩ ، مادة (١٠٧٦) .

القهرجية (٧٧) ، طايقة النقاشين (٧٨) ، طايقة القباينة (٧٩) ،
طايقة السقايين (٨٠) ، طايقة الحلوانية (٨١) طايقة
الخبازين (٨٢) ، طايقة العتالين (٨٣) ، طايقة المخللاتية (٨٤) ،
طايقة المدافية (٨٥) ، طايقة النحاسين (٨٦) ، طايقة القباينين (٨٧) ،
طايقة السماسرة (٨٨) ، طايقة الحفارين (٨٩) ، طايقة

-
- (٧٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١١٠) ،
ص ٣٤٦ ، مادة (٣٥٩) بتاريخ ١٨ شعبان ١١٢٩هـ/ ٢٨ يوليو ١٧١٧م .
(٧٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية (٥٢٥) ، ص ٤٠٧
مادة (٦٠٤) بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١١٧٧هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٧٦٣م .
(٧٩) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥٢٥) ، ص ٤١٤ ، مادة (٦١٤)
بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١١٧٧هـ/ ١٨ أكتوبر سنة ١٧٦٣م .
(٨٠) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩ .
(٨١) أرشيف الشهر العقارى ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ،
ص ٤٨٤ ، مادة (٧٣٥) بتاريخ ٢٣ جماد أول ١١٧٧هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٧٦٣م .
(٨٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، ج ١ ، ص ٩ .
(٨٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٨) ،
ص ٢٤٩ ، مادة (٥٥٧) بتاريخ ٧ صفر ٩٦٨هـ/ ٢٥ أكتوبر سنة ١٥٦٠م .
ص ٤٨٤ ، مادة (٧٣٥) بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١١٧٧هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٧٦٣م .
ص ٣٠٨ ، مادة (٦٠٤) بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ٩٦٨هـ/ ٢٩ يناير ١٥٦١م .
(٨٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٢٢) ،
ص ١٩٦ ، مادة (٤٠٤) بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر ١١٨٣هـ/ ٣١ أغسطس ١٧٦٩م .
(٨٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (١٢٢) ،
ص ٢٣٢ ، مادة (٥١٤) بتاريخ ٦ رجب ١١٨٣هـ/ ٥ نوفمبر ١٧٦٩م .
(٨٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٠) ، ص ٣١ ، مادة (٤٢) بتاريخ
١٢ شوال ١٠٠٢هـ/ ١ يوليو ١٥٩٤م .
(٨٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥) ، ص ١ ، مادة (١) بتاريخ
١٦ ربيع الآخر ٩٨٥هـ/ ٣٠ يوليو ١٥٧٧م .
(٨٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ،
مادة (٤١٨) بتاريخ ٨ شعبان ١٠٠٤هـ/ ٧ أبريل ١٥٩٦م .

الدلائل (٩٠) ، طائفة الصباغين (٩١) ، طائفة الصباغين (٩٢) ، طائفة الحمامية (٩٣) ، طائفة الخراطين (٩٤) ، طائفة الخياطين (٩٥) ، طائفة الصحافيين (٩٦) ، طائفة المعصرانيين (٩٧) ، طائفة الخصاص (٩٨) ، طائفة العطارين (٩٩) ، طائفة المناخلية (١٠٠) .

-
- (٩٠) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ١٢ ذى القعدة ١٠٧٢هـ/ ٢٩ يونيه ١٦٦٢م .
- (٩١) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى ، سجل (٩٠) ، ص : مادة (٤٨٨) بتاريخ ١١ رجب ١٠١٧هـ/ ٢١ أكتوبر ١٦٠٨م .
- (٩٢) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٩٠) ص ٢٥ ، مادة (٥٧) بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٠٩هـ/ ٩ مايو ١٦٠١م .
- (٩٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٩٥) ص ٥١ ، مادة (٧٩١) بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٦٦٣م .
- (٩٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٨١) ، ص : مادة (١٦٧) بتاريخ ١٣ محرم ٩٩٤هـ/ ١١ نوفمبر ١٥٩٠م .
- (٩٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، ص : مادة (١٧٨٣) بتاريخ ١٢ رجب ١٠٧٣هـ/ ٢١ فبراير ١٦٦٣م .
- (٩٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٧٥) ص ٢٠٢ ، مادة (٢٨٢) ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٦٦٣م .
- (٩٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٠٥ ، مادة (٨٦) بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٦٦٣م .
- (٩٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٠٧ ، مادة (٨٨) بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/ ٤ يناير ١٧٦٤م .
- (٩٩) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٤٢ ، مادة (٤٦) بتاريخ ١٥ رجب ١١٧٧هـ/ ١٩ يناير ١٧٦٤م .
- (١٠٠) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٦٣ ، مادة (٧٤) بتاريخ ٢ شعبان ١١٧٧هـ/ ٥ فبراير ١٧٦٤م .

طائفة القطانين (١٠١) ، طائفة الحمامة (١٠٢) ، طائفة السروجية (١٠٣) ، طائفة الكتبة (١٠٤) ، طائفة التراسين (١٠٥) ، طائفة الفواله (١٠٦) ، طائفة الطحانيين (١٠٧) ، طائفة الصوافين (١٠٨) ، طائفة الشحاتين (١٠٩) ، طائفة النجارين (١١٠) ، طائفة الحدادين (١١١) ، طائفة المجلدين (١١٢) ، طائفة الخراطين (١١٣) ، وطائفة السمكرية (١١٤) ، طائفة

-
- (١٠١) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٣٠٦ ، مادة (٤٢٧) ، بتاريخ ١٨ شعبان ١١٧٧هـ/ ٢١ فبراير ١٧٦٤م .
- (١٠٢) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٣١٨ ، مادة (٤٤٥) ، بتاريخ ١٣ شعبان ١١٧٧هـ/ ١٦ فبراير ١٧٦٤م .
- (١٠٣) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٣٢٩ ، مادة (٤٥٨) ، بتاريخ ١٤ شعبان ١١٧٧هـ/ ١٧ فبراير ١٧٦٤م .
- (١٠٤) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٤٥) ، ص ٤٠ ، مادة (٣٦) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١١٥٠هـ/ ٣ أكتوبر ١٧٣٢م .
- (١٠٥) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٢) ، ص ٦٠ ، مادة (٩٢) ، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١١٧٥هـ/ ٤ أكتوبر ١٧٦١م .
- (١٠٦) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٠١) ، ص ١٧١ ، مادة (٣١٨) ، بتاريخ ١٥ شوال ١١٢١هـ/ ١٦ ديسمبر ١٧٠٩م .
- (١٠٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الزائد ، سجل (٦٨٤) ، ص ٥٦ ، مادة (١٣١) بتاريخ ١٦ شعبان ١١١٢هـ/ ٢٦ يناير ١٧٠١م .
- (١٠٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠١) ، ص ٣٠ ، مادة (٩٣) .
- (١١٠) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .
- (١١١) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .
- (١١٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .
- (١١٣) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .
- (١١٤) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .

صناع السلاح (١١٥) ، طائفة الكيالين (١١٦) ، طائفة
الداخانية (١١٧) ، طائفة البيطرة (١١٨) ، طائفة
الترايبية (١١٩) .

وقد مثلت الطوائف غالبية سكان القاهرة ، وكانت كل
طائفة تقفل على نفسها مهنتها التي تخصصت فيها ولا تسمح - طبقا
لشروط اختيار شيخها - دخول أحد من غير أبناء طائفتها فيها ،
وكانت العلاقات بين أبناء الطائفة تقوم على التعاون والاحترام ،
واحترام السلم الطائفي ، وقد ازداد انتماء الطوائف الى الوجاقات
للحصول على امتيازات هذه الوجاقات المادية والأدبية ، وقد أدركت
السلطة خطورة ذلك على خزينة الدولة ، فأرسلت في أوائل
جمادى الأولى ١١٢١هـ / ٩ يوليو ١٧٠٩م أمرا الى القاضي : لينبه
على مشايخ الحرف بأن يمنعوا أفراد حرفهم بالانتماء الى الأوجاقات
فأرسل « القاضي فأحضر مشايخ الحرف ، وعرفهم أنه ورد أمر
يتضمن ألا يكون لأحد من أرباب الحرف والصنائع علاقة ولا نسبة
في أحد الأوجاقات السبع ، فأجابوه بأن غالبهم عسكري
وابن عسكري ، وقاموا على غير امتثال ، ثم أحس القاضي أنهم أجمعوا

-
- (١١٥) أرشيف الشهر العقارى ، محكمة الزامد ، سجل (٦٨٤) ، ص ٧٢
بتاريخ ٩ ذى القعدة ١١٢هـ / ١٦ أبريل ١٧٠١م .
(١١٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٠) ، ص ٢١ ،
مادة (٧٨) بتاريخ ٢ شعبان ٩٨٢هـ / ١٧ نوفمبر ١٥٧٤م .
(١١٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٧) ، ص ١٤٨ ،
مادة (٥٦٠) بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٠٤هـ / ٢٧ أكتوبر ١٥٩٥م .
(١١٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٣١٧) ، ص ١٣٣ ، مادة (٥٠) بتاريخ
٨ صفر ١٠٠٤هـ / ٣ أكتوبر ١٥٩٥م .
(١١٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص (٢٣٢ -
٢٣٣) ، مادة (٥٥٨) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١١٣٨هـ / ٢٩ يناير ١٧٢٦م .

إيقاع مكروه به ، فخافهم وترك ذلك ، وتغافل عنه ، ولم يذكره بعد « (١٢٠) . ولم يقف الأمر برجال الطوائف عند هذا الحد ، فقد أصبحوا يتحكمون في السوق المصرية برفع الأسعار أو خفضها ، ونجد أن المحتسب وأغا القاهرة كثيرا ما قاما بعمل تسعيرة للسلع المختلفة ، وأعلنا مشايخ الحرف بها ، ليلتزموا البيع بها ومعاقبة من لم يلتزم البيع بالتسعيرة المحددة ، قام على أغا مستحفظان بضرب « اثنين وثلاثة زياتين وجزار لحم خشن ومات الستة من الضرب ، ورسم على شيخ القبانية بأن لا أحد يزن في بيت زيات سمنا ولا جينا ، وصار يتفقد الدراهم ، ويحترق الأبطال والصنع ويسأل عن أسعار المبيعات ولا يقبل رشوة ، ومع ذلك فإن الطوائف كانت دائما تتحكم في مسألة الأسعار ، والمسألة الاجتماعية عموما في القاهرة ، وكانت لها أعرافها التي تحافظ عليها كل المحافظة ، وكان لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية في القاهرة .

رابعاً - العلماء وطلبة الأزهر :

كان علماء الأزهر وطلابه فئة اجتماعية لها مكانة متميزة ، فالأزهر مركز التعليم الاسلامي بمذاهبه المختلفة ، وهو منبع الحياة الفكرية في مصر ، والمركز الأول في العالم الاسلامي الذي له مكانة متميزة ، وكانت أرواقته تضم طلابا من مختلف العالم الاسلامي ، وكانت السلطات العثمانية والملوكية تعترف لرجال الأزهر بمكانتهم ، وتعتبرهم زعامة شعبية يخشى جانبها ، وقد أدرك عامة الناس والتجيار والحرفيون هذه المكانة وتلك

(١٢٠) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(١٢١) نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

الزعامة ، فكانوا يلجئون الى الأزهر ، كلما اشتد بهم الحال ، فيذكر مصدر معاصر أنه بسبب غش العملة « ضاعت رساميل الخلق ، واشتد الحال على الناس ، وزاد الكرب ، فاجتمع أهل الأسواق ، ودخلوا الجامع الأزهر ، وشكوا أمرهم الى العلماء ، وألزمهم بالركوب الى حضرة الوزير ، فى شأن ذلك الأمر ، فركب الشيخ محمد النشترى ، وركب خلفه جميع العلماء ، وتوجهوا الى الديوان ، وأفهموه على القضية ، وضرورة الناس » (١٢٢) فعقد الباشا الديوان ، ووضع الديوان حدا لهذه الأزمة التى ألت بأهل القاهرة ، وكان ذلك يوم السبت ٤ شوال ١١١٤ هـ / ٢١ فبراير ١٧٠٣ م .

وامتدت معاونة العلماء للعامه واستعمال نفوذهم ، طوال فترة القرن الثامن عشر ، التى اشتعلت بالصراعات المملوكية ، وكثرة تعدى الأمراء المماليك على أموال وأحياء القاهرة ، ففى ربيع الأول ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦ م ، وقع تعد من حسين بك على أهل الحسينية ، فذهب أهل الحسينية « الى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نباييت ومساوق ، وذهبوا الى الشيخ الدردير ، فونسهم وساعدهم وقال لهم أنا معكم ، فخرجوا من نواحي الجامع ، وقفلوا أبوابه وضعدهم منهم طائفة على أعلى المنارات ، يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشروا بالأسواق فى حالة منكرة وأغلقوا الحوانيت ، وقال لهم الشيخ الدردير ، فى غد نجمع أهالى الأطراف والحدارات وبولاق ، ومصر القديمة ، وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله عليهم ، فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ، ومحمد كتخدا أرنؤد الجلفى كتخدا

(١٢٢) عبد الغنى ، أحمد شلى ، ص ٢٠٨ .

ابراهيم بك وجلسوا فى الغورية ، ثم ذهبوا الى الشيخ الدردير وتكلموا معه من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ، ونأتى بها من محل ما تكون ، واتفقوا على ذلك ، وقرأوا الفاتحة وانصرفوا « (١٢٣) » .

وهكذا استطاع شيخ من شيوخ الأزهر أن يضع حدا لصلاف المماليك وطغيانهم واستطاع أن يجبرهم أن يردوا ما نهبه حسين بك ورجاله من أهل حى الحسينية والأمثلة كثيرة على موقف علماء الأزهر فى وجه أى ظلم أو عدوان كان يحدث على السكان ، وأصبح علماء الأزهر خلال العصر العثمانى ، القوة التى تمثل رأى العام ، وتطالب برفع المظالم عنهم ، بطيب قلب وانشراح صدر ، وأصبحت لهم مكانتهم الاجتماعية المتميزة التى يجلبها العامة ، ويوقرها الحكام ، وأصبحوا شريحة ذات مكانة من شرائح مجتمع القاهرة .

خامسا - أهل الذمة :

كان أهل الذمة من النصارى ، واليهود ، يمثلون شريحة هامة من شرائح أو فئات المجتمع القاهرى ، وكانت هذه الفئة تقصر نشاطها على أعمال التجارة وبخاصة فى المجوهرات والأعمال المالية ، وبخاصة فى الصيرفة ، وفى معظم حالات غش العملة نجد وراءها الصيارفة اليهود ، وتذكر الوثائق المهن التى كان يشتغل بها اليهود مثل عمليات الأقراض والاشتراك مع آخرين فى معاملات مالية فعلى سبيل المثال كانت هناك معاملة مالية بين المعلم داود بن يعقوب بن يهود الربان اليهودى الشهير بدقته وبين السيد الشريف أحمد بن الشريف حمد الحسنى ، هو بالخدم العالية (١٢٤) .

(١٢٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .

(١٢٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمه الصالح ، سجل (٣١٧) ، مادة (٧٨٧) .

بتاريخ ٢٥ صفر ١٠٠٤هـ / ٣٠ أكتوبر ١٥٩٥م .

كما تشير الوثائق الى أن موسى منصور بن موسى اليهودى الربان الشامى ، كان يعمل ملتزما بمقاطعة الخفرا من قبل الديوان العالى (١٢٥) ، كما كانوا يتعاملون فى الرهن مثل المعلم ابراهيم بن مسعود الربان الذى كان يتعامل بهذا الأسلوب (١٢٦) ، كما اشتغلوا فى الجهاز المالى للحكومة ، فالمعلم يعقوب بن سعيد بن موسى اليهودى كان يعمل صرافا بالديوان العالى (١٢٧) ، وكانوا يتعاملون مع كل فئات مجتمع القاهرة فى كل الشئون المالية عن طريق الصيرفة أو المتاجرة فى المجوهرات (١٢٨) ، وكان يشاركون فى هذه المهنة النصارى .

- (١٢٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٥) ، ص ٧٤ ، مادة (٢٣١) بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٠٠٠هـ/ ٣٠ يناير ١٥٩٢ م .
- أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٨) ، ص ١٥٧ ، مادة (٣٥٦) بتاريخ ١٣ ذى القعدة ٩٦٧هـ/ ٥ أغسطس ١٥٦٠ م .
- (١٢٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٥) ، ص ١٩ ، مادة (٥٦) بتاريخ ١٦ صفر ١٠٠٠هـ/ ١ ديسمبر ١٥٩١ م .
- (١٢٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٣١٤) ، ص ٢٠٩ ، مادة () ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ٩٩٦هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٥٨٨ م .
- أرشيف الشهر العقارى : سجل (٣١٤) ، ص ٩٨ ، مادة (٤٠٣) بتاريخ ٢ ذى القعدة ٩٩٦هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٥٨٨ م .
- (١٢٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٥) ، ص ٢٤٩ ، مادة (٧٩٥) بتاريخ ٢٣ شوال ١٠٠٠هـ/ ٢ أغسطس ١٥٩٢ م .
- أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى ، سجل (٢٠٢) ، ص ٦٩ ، مادة (١٣٢) بتاريخ ٢٦ صفر ١١٣٣هـ/ ١٧ ديسمبر ١٧٢٠ م .
- أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشت ، رقم (١) ، ص ٦٥ ، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ٩٢٨هـ/ ١٤ أكتوبر ١٥٢٢ م .
- أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشت ، رقم (١) ، ص ٧٢ ، بتاريخ ١٩ شوال ٩٢٨هـ/ ١٣ سبتمبر ١٥٢٢ م .
- أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشت ، رقم (١) ، ص ١١٦ ، بتاريخ ٢ محرم ٩٢٩هـ/ ٢١ نوفمبر ١٥٢٢ م .

وقد تنهت سلطات إدارة القاهرة الى أعمال اليهود فى غش العملة ، وتداول العملات المغشوشة. فى مرات عديدة ، واتخذت اجراءات مشددة ضد عمليات غش العملة - كما سنرى فيما بعد ، وعموما فان أهل الذمة كانوا كثيرا ما يخلقون أزمات ، وبخاصة اليهود حيث ان النصارى لم يعملوا على خلق أزمات ، وعاشوا على هامش المجتمع حتى القرن الثامن عشر حينما استطاعت أسرة الجوهري المسيحية أن تحل محل اليهود فى الأعمال المالية الحكومية ، ولم تخلق أزمات (١٢٩) ، وانما اليهود كانت أزماتهم كثيرة ، وكانوا يعيشون فى حارة اليهود ، وعلاقاتهم الاجتماعية محدودة . فالمعاملات تكاد تكون مقصورة على المعاملات ، بخلاف النصارى « الأقباط » الذين كانوا منتشرين فى أحياء القاهرة وصلاتهم بفئات المجتمع الأخرى تتعدى المعاملات الى المجاملات ، ومشاركة فئات مجتمع القاهرة أفراحهم وأتراحهم .

١٢٩ - الأشراف والسادات :

يقطن مصر عدد من الأشراف الذين ينتمون الى الحسن والحسين والسادات ، وكان يقطن القاهرة عدد كبير من الأشراف الحسينيين والحسينيين ، وكانت هناك طائفتان من السادات . طائفة السادة الوفائية والسادة البكرية ، وكانت هناك أوقاف كثيرة موقوفة على كلتا الطائفتين . وكانت للأشراف والسادات مكانة دينية لدى فئات مجتمع القاهرة ، ولدى الفئة الحاكمة ،

(١٢٩) أرشيف محافظة دشت ، رقم (٤) ، ص ٨٧ بتاريخ ٤ صفر ١٢٣١هـ / ديسمبر ١٥٢٤م .

وللأشراف والسادات أعمال خيرية كثيرة ، وعلاقات طيبة مع أفراد مجتمع القاهرة حكومة وسكانا (١٣٠) .

سابعاً - الأجانب :

كان يوجد في القاهرة فئة من الأجانب التجار والقناصل ، وكانوا يتعاملون مع فئات المجتمع القاهري ، في مجالات التصدير والاستيراد ، فنجد في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، اشارات في الوثائق الى الايطاليين وبخاصة الى البنادقة والجنوئين والفرنسيين والأرمن منذ بداية العصر العثماني ، امتداداً لما كان عليه الحال في العصر المملوكي ، وكانوا يتعاملون مع التجار المحليين (١٣١) ، وكان القنصل يتدخل اذا حدث خلاف حول أنواع بعض السلع (١٣٢) ، ثم نجد في القرن الثامن عشر التجار والقناصل الانجليز وغيرهم (١٣٣) ، وقد كانت علاقات هؤلاء

-
- (١٣٠) أرشيف الشهر العقاري : محكمة باب الشعرية ، سجل (٥٩٥) ، ص ٣٥٧ ، مادة (١٤٢٥) بتاريخ ٢ القعدة ١٠٠٢هـ / ٢٠ يولييه ١٥٩٥ م .
 أرشيف الشهر العقاري : ص ٤٢٠ ، مادة (١٦٦٤) بتاريخ ٥ محرم ١٠٠٣هـ / ٢٠ سبتمبر ١٥٩٤ م .
 أرشيف الشهر العقاري : ص ٤٥٠ ، مادة (١٧٢) بتاريخ ٥ محرم ١٠٠٣هـ / ٢٠ سبتمبر ١٥٩٤ م .
 أرشيف الشهر العقاري : وهكذا جميع سجلات محكمة باب الشعرية .
 (١٣١) أرشيف الشهر العقاري : محافظة دشت ، رقم (١) ، ص ١٥٤ ، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٢٩هـ .
 (١٣٢) أرشيف الشهر العقاري : محافظة دشت ، رقم (٢) ، ص ٣٢٢ ، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ٩٢٩هـ .
 (١٣٣) عبد الرحيم عبد الرحمن ، النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

الأجانب مع مجتمع القاهرة مفتوحة ، وتقوهم على الاحترام
المتبادل .

ثامنا - الرقيق :

الرقيق المقصود به الأرقاء الذين يشترون من سوق الرقيق ،
ووكالة الرقيني بالقاهرة ، والأرقاء نوعان : رقيق أبيض ، وهم الذين
كانوا يجلبون من البلاد كردستان وجورجيا ، وبعض مناطق
أوروبا ، والرجال من هذا الرقيق ، كان الأمراء المماليك يشترونهم ،
ليكونوا جيوشهم الخاصة ، والنساء كن يعملن فى بيوت الأمراء
المماليك كخدم أو كاماء حتى يحل العتق بهن لتزويجهن رجال من
قوة الأمير ذاته ، أما الرقيق السود فكانوا يأتون عن طريق قافلتى
دارفور وسنار ، وكانت سوق الرقيق رائجة ابان العصر العثمانى ،
وكان عدد الرقيق كبيرا ، وفى الغالب كان هؤلاء المرقوقون يحصلون
على حريتهم بعد قضاء فترة فى خدمة سيدهم الذى كان يعتقهم ؛
ابتغاء لوجه الله كما كان يفعل أهل الخير من أثرياء التجار الذين
كان بعضهم يبالغ فى هذا الأسلوب ، فمثلا نجد السيد الشريف
على بن السيد عبد العزيز بن السيد حسن المغربى الفاسى يعتق
فى يوم واحد ثلاثة هم : مساهل بن عبد الله الزنجى
التكرورى (١٣٤) ، ورضوان بن عبد الله (١٣٥) ، وسرور بن
عبد الله الأقجرجى الجنس (١٣٦) ، وذلك « ابتغاء لوجه الله الكريم ،

-
- (١٣٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى . سجل (٧٥) .
مادة (٦٨٧) بتاريخ ١ ذى القعدة ١٠٠٩هـ / ٤ مايو ١٦٠١م .
(١٣٥) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٧٥) ، ص ١٦٩ ، مادة (٦٨٨) بتاريخ
١ ذى القعدة ١٠٠٩هـ / ٤ مايو ١٦٠١م .

وطلبا لشوابه الجسيم » ، وبعض الأمراء والتجار كان يشتري الرقيق ليكون تابعا له ، ولما يبلغ الرشد يسقط باسمه التزامات ، ويشترى عقارات على أن تكون الولاية للسيد على التابع وما قيد باسمه (١٣٧) ، وكان كبار رجال الأوجاقات يشترون الرقيق ، وبعد فترة يحررونهم ليكونوا أتباعا ويقيدون على الوجاق الذي ينتمى إليه سيدهم ، أما النساء المرقوقات فكان عتقهن اما للزواج بهن أو تزويجهن من أتباع السيد نفسه ، ونظرا لرواج تجارة الرقيق فان تجار الرقيق الأبيض الذين كانوا يعرفون باليسرجية ، وتجار الرقيق الأسود الذين كانوا يعرفون بالجلابة ، كانت لهم مكانة كبيرة عند كثير من فئات مجتمع القاهرة .

ونظرا لكثرة الاقبال على التزاوج بالرقائق ، وباندماج الارقاء فى فئة ساداتهم فان هذه الفئة ذابت فى المجتمع خلال القرن التاسع عشر وأصبحت لهم كامل حريتهم (١٣٨) .

تاسعا - العربان :

تذكر الوثائق أن بعض العربان الذين كانوا يعيشون حول القاهرة ، استوطنوا القاهرة ومن أشهر العربان الذين استقروا بالقاهرة ، عربان النجمة ، وكان استقرارهم حول منطقة باب الشعرية ، ولكن هؤلاء العربان ظلوا على حياتهم وطباعهم

(١٣٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٢٠٢) ، ص ٦١ ، مادة (١١٧) بتاريخ ٤ صفر ١١٣٣هـ / ٥ ديسمبر ١٧٢٠م .

(١٣٨) أرشيف انظر على سبيل المثال :

محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٣٥) ، ص ١ . مادة (٢) بتاريخ ١٦ جماد الثانى ١١٤٥هـ / ٤ ديسمبر ١٧٣٢م .
ص ١٠ ، مادة (١٦) بتاريخ ٦ رجب ١١٤٥هـ / ٢٣ ديسمبر ١٧٣٢م .

البدوية ، رغم أن الوثائق تذكر عنهم عبارة « القاطنون بالقاهرة » ولكنها فى نفس الوقت تذكر دائما صفة « البدوى » كصفة ملازمة لهم ، ويتضح من الوثائق أن مشاكلهم فيما بينهم كانت كثيرة ، ومشاكلهم مع فئات مجتمع القاهرة الأخرى كانت أكثر ، ولم يندمجوا مع المجتمع اندماجا كاملا ، فلا تزواج ولا اختلاط مع فئات المجتمع (١٣٩) .

الأزمات التى أصابت مجتمع القاهرة ابان العصر العثمانى :

مر مجتمع القاهرة ابان العصر العثمانى ، بأزمات كثيرة ، نتيجة لقصر مفهوم وظيفة الدولة عند العثمانيين ، حيث لم تكن هناك خدمات تقدم للشعب من ناحية ، ولجشع بعض فئات المجتمع من ناحية ثانية ، وللصراعات السياسية بين البيوت المملوكية من ناحية ثالثة ، وقد كان لهذه الأزمات تأثيرها الكبير على مستوى معيشة فئات المجتمع القاهرى ، كما سنرى ، وأهم هذه الأزمات :

أولاً - انخفاض مياه النيل :

هذه الظاهرة ، ليست وليدة العصر العثمانى ، وإنما هى ظاهرة عامة وقديمة قدم وجود نهر النيل ، حيث انه فى بعض السنوات ، ولأسباب طبيعية تتعلق بكميات المياه التى تسقط على منابع النيل ، كانت مياه النيل لا تصل الى المنسوب المعتاد ، والذي يعرف بوفاء النيل مما يترتب عليه فى هذه السنوات ، عدم رى مساحات كبيرة من أرض مصر الزراعية ، وهو ما يعرف

(١٣٩) أرشيف الشهر القارى : محكمة الحاكم : على سبيل المثال انظر : سجل (٥٥٥) ، سجل (٥٥٦) ، سجل (٥٥٧) ، سجل (٥٥٨) والسجلات الأخرى من نفس المحكمة ، مواد عديدة .

بالشراقي ، ويترتب على ذلك حدوث الغلاء وبخاصة في الحبوب ، وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة ، واستغلال التجار لهذه الظاهرة ، واخفائهم للغلال ، والتحكم في أسعارها بمجرد شعورهم بأن النيل لم يصل الى منسوبه الطبيعي (١٤٠) ، بل ان بعض الباشوات استغلوا هذه الظاهرة للافادة منها لأنفسهم ، ففي عهد علي باشا السلحدار (١٠ صفر ١٠١٠ - ٦ ربيع الثاني ١٠١٣ هـ / ١٠ أغسطس ١٦٠١ - ١ سبتمبر ١٦٠٤ م) حينما اشتدت الازمة ، وضائق الأحوال بالناس فاضطروا الى « خطف العجين من المواجهير ، والخبز من الأسواق » حاول الباشا دون أن ينظر الى حالة القاهرة ، أن يبيع « قمح العنبر الشريف الى الافرنج في الجلود على هيئة البهار » مستغلا الظروف للحصول على كسب رخيص في السوق السوداء حتى « قامت العسكر عليه ، وقالوا له ، كيف تبيع القمح للافرنج بستين فضة ، وقد أكلت الناس بعضها بعضا من الغلاء ، القمح يباع بستة وثلاثين نصف فضة ، وتطمع في أربعة وعشرين نصف فضة زيادة في كل وية ، فبطل بيع القمح للافرنج (١٤١) وتكررت ظاهرة الغلاء لنفس السبب في عهد أحمد باشا (١٠ ربيع الثاني ١٠٢٤ - ١٢ صفر ١٠٢٧ هـ / ٩ مايو ١٦١٥ - ٨ فبراير ١٦١٨ م) ، حتى بيع أردب القمح بتسعين نصف فضة فأمر الباشا أن « لا يباع بأكثر من أربعين فضة ، وأرسل الوالى الى مخازن القمح كسرها ، ثم سار الى الخانكة والى بلبيس وصحبته الوالى والمحتسب خفية ، وأخرج القمح المخزون ، وأوثقه على الجمال والحميز ، وأوصله الى مصر ، وأوقع القتل فى أصحاب الجوازين وأرسل أكثرهم الى المقادف ، فبعد ذلك انحط السعر الى ثلاثين نصف

(١٤٠) عبد الفتى ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(١٤١) نفسه ، ص ١٨ .

الأردب « (١٤٢) ، وحدثت الظاهرة في عهد مقصود باشا (٨ شعبان ١٠٥٢ - ١٣ صفر ١٠٥٣ هـ / ١ نوفمبر ١٦٤٢ - ٣ مايو ١٦٤٣ م) حتى أن أمر والى القاهرة أن يراقب الأمور بنفسه (١٤٣) ، وزادت الأزمة المالية شدة فى عام ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦ م ، حتى « بيع الأردب الحنطة بثمانية قروش ، والشعير بمائة وعشرين نصف فضة ، وبيع الحمسل التبن بمائة وخمسين فضة » (١٤٤) وفى عامى (١١٠١ هـ - ١١٠٧ هـ / ١٦٩٤ - ١٦٩٥ م) ، اشتد غلاء الأسعار ، وزادت حدة الأزمة الاقتصادية ، وتأثر مجتمع القاهرة بها كثيرا ، حتى باع الناس أولادهم ، وهجروا ديارهم ، حتى أن كشك محمد هدد الأمان والكياكين والرؤساء الذين يتاجرون فى الغلال ، ان باعوا الغلال بأكثر من السعر المحدد لها « وقال لهم هذا أمر ما رآه أهل مصر فى وفاء النيل ، وهروبه فى ليلة واحدة ، وأكثر أهل بلدنا فقرا وصناعية ، وكان اذا جاء الغلا لا تغلوا الحنطة الا فى سنة ، عند بدار النيل الثانى ، وأنتم لمجرد عدم مجيء النيل فى يوم واحد ، تبيعوه بأربعة قروش ، فيلزم من هذا أن تبيعوه فى آخر السنة ببالح ما بلغ ، وهذا أمر لم يكن ، ولم يزد عن ستين فضة ، مع وجودى على قيد الحياة ، وقام من مجلسهم ، وفعل ما فعل بالريسا والأمناء فى ثانى يوم ، فقالوا هذا أمر لا نبخله مع وجود هذا الرجل أبدا ، والوكلاء لأولاد همام ريسا مصر أصحاب الحل والربط (١٤٥) .

• (١٤٢) نفسه ، ص ٢٣

• (١٤٣) نفسه ، ص ٣٤

• (١٤٤) نفسه ، ص ٥٢

• (١٤٥) نفسه ، ص ٦٤

ولما اشتدت وطأة الأزمة على الفقراء في محرم ١١٠٧ هـ /
 أغسطس ١٦٩٥ ، اجتمعوا وطلبوا الى الديوان يشكون ما حل بهم
 « وصاحوا ونادوا ، متنا من الجوع ، وشدة الغلاء » (١٤٦) فلما
 لم يجدوا صدى لصياحهم أخذوا « الحجارة ورجموا جميع من في
 الديوان ، فضر بهم الوالى جميعا وطردهم ، فنزلوا الى الرميطة فنهبوا
 جميع الغلال التى بالرقعة ، وكسروا الحواصل ونهبوا ما كان فيها
 من قمح ، وفول وشعير ، ونهبوا حاصل كتخدا الوزير ، وكان
 ملائ فؤل وشعير ، وكانت هذه الفعلة ابتداء الغلاء فى جميع المأكولات
 جميعا ، ثم أخذت الزيادة من محرم ١١٠٧ هـ / أغسطس ١٦٩٥م ،
 واستمرت فى الزيادة الى أن بيع القمح بستماية فضة الأردب ،
 والفول بخمسية فضة ، والشعير بأربعماية فضة ، والعدس
 لم وجد ، والرز بثمانماية فضة ، واللحم الضانى بخمسة أنصاف
 الرطل ، والجاموس الوقيع بثلاثة أنصاف الرطل ، والسمن بألف
 فضة القنطار ، والعسل التحل بستماية ، والكل ديوانى ، وحصل
 للناس بسبب ذلك الغلاء الشديد فى مصر وأقاليمها ، حتى ان غالب
 أهل الأرياف والبلاد جاء مصر (القاهرة) ولكن أكثرهم من البهنسا
 والفيوم ، وامتلات أزقة مصر (القاهرة) ، حاراتها ، وأسواقها ،
 واشتد الكرب والبلاء وأكلت الناس الحيف ٠٠ وافترقت الأغنياء ،
 وتهتكت الأحرار ، وهجت الناس جوعا بحيث ان الأزقة والحارات ،
 امتلات بالأموات ، ٠٠٠ وصارت الفقراء يخطفون الخبز من
 الأسواق ، والعجين وهو رايح القرن « (١٤٧) وعجز الأمراء
 المماليك عن تسديد الأموال الأميرية المتبقية طرفهم ، ووصل
 الأمر بالاهالى أن استقبلوا اسماعيل باشا فى ١٧ صفر ١١٠٧ هـ /

٠ ٦٦ (١٤٦) نفسه ، ص

٠ ٦٦ (١٤٧) نفسه ، ص

٢٧ سبتمبر ١٦٩٥ م ، بالعياط من قبة العزب حتى وصل الى أبواب القلعة ، ولما استقر به المقام فى الديوان سأل عن سبب قيام الرعية فى وجهه « فأخبروه بما هم فيه من الغلا والكرب الشديد ، وكثرة الشحاتين ، التى اتملأت مصر (القاهرة) منهم ، لأن جميع الأرض التى لم تكن رويت جساء فقراؤها الى مصر (القاهرة) » (١٤٨) ، ولذا فان سماعيل باشا ، أمر على أثر سماعه هذا القول ، بتوزيع المعدمين على القادرين ، عله يستطيع حل هذه الازمة التى يعانى منها المجتمع بهذا الاسلوب ، ولكن هذه الضائقة استمرت حتى أوفى النيل ورويت الأرض ، ووزعت جميعها فى العام التالى ، واستمرت هذه الحالات تفاجئ مجتمع القاهرة الى نهاية العصر العثمانى .

ثانيا - غش العملة :

بدأ زيف العملة يظهر فى مصر فى العصر العثمانى ، منذ عهد على باشا الصوفى (غرة رجب ٩٧١ - سلخ رمضان ٩٧٣ هـ / فبراير ١٥٦٤ - ٢٠ ابريل ١٥٦٦ م) ، حيث تم خلط العملة بالنحاس زيادة عن القانون ، فقد أمر هذا الباشا دار الضرب بأن تخلط « فى المائة درهم ثلاثين درهما نحاسا ، فثقل الأمر ، وقامت الرعايا ، وكثرت اللصوص والمفسدون » (١٤٩) وانعكس أثر ذلك على السوق المحلية ، وارتبكت الأسعار ، وكسدت بعض السلع ، وتالت بعد ذلك عمليات غش العملة ، حتى انه فى عهد قرا محمد باشا (١١١١ - ١١١٦ هـ / ١٦٩٩ - ١٧٠٤ م) فشت فى القاهرة الفضة النحاس (وصار النصف المختوم لا يوجد ،

(١٤٨) نفسه ، ص ٧٠ .

(١٤٩) نفسه ، ص ١١ .

وان وجد لا يتعامل به ، وانما تأخذه اليهود ويقصوه أربعة أنصاف ،
ويصرف ، حتى ان الشريفى المسمى صار بمائة وخمسين ، والطرلى
بمائة وسبعين ، والبندقى بمائتين ، والريال بسبعين ، والكلب
بستين ، ثم انها فشئت الى أن صارت تباع بالدرهم ، وصار أهل
الأسباب يبيعون الأسباب ، وفى آخر النهار يذهبون الى الصاغة ،
ويبيعون ما تحصل معهم من المقاصيص ، فضاعت الخلق ، واشتد
الحال على الناس ، وزاد الكرب ، فاجتمع أهل الأسواق ، ودخلوا
الجامع الأزهر ، وشكوا أمرهم الى العلماء ، وألزمهم بالركوب الى
حضرة الوزير ، فى شأن ذلك الأمر ، فركب الشيخ محمد النشترى ،
وركب خلفه جميع العلماء ، وتوجهوا الى الديوان وأفهموه على
القضية ، وضرورة الناس ، فجمع السناجق ، والأغوات والأمراء
وكان ديوانا حافلا ، وتشاوروا فى شأن تلك القضية ، فاجتمع
أمرهم أنهم : يقطعون فضة جديدة ، وتوزع على الصيارف
بالقاهرة ، وينادى بابطال المقاصيص أصلا ، وان كل من كان معه
شئ من المقاصيص يطلع الى الديوان ، ويتبدل وزنها فضة من
دار الضرب ، أو من الصيارف ، وكل من يتعامل بالمقصوص ،
يستاهل ما يجرى عليه ، وأن الطرلى بمائة ، والمحمدى بتسعين ،
والبندقى بمائة وعشرين ، والريال بخمسة وخمسين ، والكلب
بثلاث وأربعين ، وأنزلوا الأسعار المتباعة ، وجعلوا لكل صنف
سعر لا يباع بأكثر منه ، (١٥٠) وأن الأحيان كان الوباء يصيب
الشباب والصبيان ، أى الجيل القادر على العمل ، والجيل
التالى له ، مما كان يؤثر على اقتصاديات البلاد ولفترة طويلة ،
ويؤثر بالتالى على مستوى المعيشة لكثير من الأسر ، وهذا يضير
بحياتهم الاجتماعية كثيرا ، خاصة اذا فقدت الأسرة عائلها ،

مما كان يؤثر على حياة الأسر الاجتماعية ، هذا فضلا الى جانب الكوارث الطبيعية التى كثيرا ما كانت تتسبب فى هلاك القرى ، والزروع ، مما كان يؤثر على انتاج الغلال ، ويصاب مجتمع القاهرة بأزمة كبيرة يكون لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية (١٥١) .

رابعاً - الصراعات المملوكية :

من العوامل التى أثرت فى مجتمع القاهرة ، الصراعات التى نشبت بين البيوت المملوكية المختلفة ، من أجل الاستحواز على المناصب الادارية الكبرى ، والإشرافية ، أو على التزام المقاطعات المختلفة ، وكأن مصر قد أصبحت مشاعاً تنقسم البيوت النالية من هؤلاء المالك ، وكانت الحروب تدور بينهم فى شوارع القاهرة المختلفة ، وكثيراً ما كانت تقفل الحوانيت والدكاكين والبيوت ، وتصبح الحياة من أصعب الأمور ، ويضار السكان بأضرار بالغة .

تقويم :

كان مجتمع القاهرة يتكون كما مر بنا من فئات عدة ، وكان لكل فئة من هذه الفئات عاداتها وتقاليدها ، التى تحكم فى علاقتها بالفئات الأخرى .

وواضح من وثائق المحكمة الشرعية ، ومن المصادر المعاصرة ، أن هذه الفئات ، لم تغلق باب الاندماج على نفسها ، وإنما الفئات جميعها كانت مندمجة ، وعمليات التزاوج بين أفراد هذه الفئات

فيما بينهم كانت تتم وبصورة كبيرة ، ويمكننا بناء على ما هو مسجل
بوثائق المحاكم الشرعية أن نحكم أن مجتمع القاهرة ، كان مجتمعا
مندمجا اجتماعيا ، ولا يعيش في عزلة اجتماعية .

وإذا كان لكل فئة عاداتها وتقاليدها ، فإن هناك عادات
وتقاليد خاصة بالمجتمع ككل كان المجتمع كله يرتبط بها ، كما أن
المجتمع له ثقافته العامة التي كان يرتبط بها .

مصادر البحث

أولاً : أرشيف الشهر العقارى : سجلات المحاكم الشرعية
التالية :

– محكمة القسمة العسكرية ، محكمة القسمة العربية ،
محكمة الصالحية النجية ، محكمة الباب العالى ، محكمة طولون ،
محكمة الزاهد ، محكمة الصالح ، محكمة الحاكم ، محكمة
البرمسية ، سجلات إسقاط القرى ، محافظ دشت .

ثانياً : المصادر والمراجع المنشورة :

أ – البكرى الصديقى : محمد بن أبى السرور :

« كشف الكرية فى رفع الطلبة » تحقيق وتقديم عبد الرحيم
عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الثالث ، والعشرون
١٩٧٦م ، ص ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

٢ – أبو زيد ، حمت :

« المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صورته

الجبرتي « بحث منشور ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتي .
التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في الفترة
من ١٦ - ٢٣ ابريل ١٩٧٤ م . طبع الهيئة العامة للكتاب
سنة ١٩٧٦ م .

٣ - أحمد ، ليلي عبد اللطيف :

الإدارة في مصر في العصر العثماني ، مطبعة جامعة
عين شمس ١٩٧٨ .

٤ - الجبرتي : عبد الرحمن بن حسن :

« عجائب الآثار في التراجم والأخبار ج ١ ، ج ٢ ، طبع
القاهرة ١٩٠٤ م .

٥ - ريمون أندريه :

التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ،
طبعة مكتبة مدبولي ١٩٨٥ م .

٦ - عبد الرحيم عبد الرحمن :

- العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في
العصر العثماني .

- نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني
(١٥١٧ - ١٧٩٨) وأثرها على الحياة الاقتصادية من
خلال وثائق المحاكم الشرعية .

- المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨)
تونس ١٩٨٢ .

— النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى

ضمن كتاب البحر الأحمر ، القاهرة ١٩٨٠ م .

٦ — عبد الغنى ، أحمد شلبى :

أوضح الاشبارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزارات

والباشوات ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، مكتبة

الخانجى ١٩٧٨ م .

٨ — العوفى ، ابراهيم بن أبى بكر :

واقعة الصنابق فى تراجم الصوائق ، منشورات المعهد

العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٨٦ .

ثالثا — المراجع الافرنجية :

Raymond, André, *Artsans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 Tomes Damas 1973 — 1974.

الفصل العاشر

القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨ م

تمهيد :

أدرك العثمانيون منذ دخولهم مصر ، أهمية القضاء في إدارة البلاد ، وتنظيم أمورها ، حيث كان قضاة المذاهب الأربعة في مصر في العصر المملوكي ، يلعبون دورا بارزا ، في الحياة السياسية والاجتماعية ولذا فانه كان من العسير على السلطان سليم أن يحدث تغييرا مفاجئا ، في النظام القضائي فأقر أثناء وجوده في مصر هذا النظام ، كما أقر في رئاسة القضاء القضاة الأربعة الذين كانوا على رأس القضاء المصري في عهد السلطان الخوري ، ولكن من استقراء الأحداث التي مرت بها مصر في بداية العصر العثماني ، يمكن ادراك أن العثمانيين ، قد وضعوا خطة تدريجية هدفها عثمنة القضاء المصري . ذلك الجهاز الفعال في إدارة البلاد ، وقد تم لهم ما أرادوا على مراحل . كان آخرها في عهد السلطان سليمان القانوني في ١٠ رجب ٩٢٨ هـ ، يونيو ١٥٢٢ م ، ولذا فان هذم الدراسة سوف تتناول العناصر التالية :

أولا : مراحل عثمنة القضاء المصري .

- ثانيا : تنظيم القضاء في العصر العثماني واختصاصاته .**
ثالثا : تدهور النظام القضائي وعوامله .
رابعا : تقويم النظام القضائي في العصر العثماني ، وأثره على المجتمع المصري .

أولا : مراحل عثمنة القضاء المصري .

كانت الدولة المملوكية تتخذ من الشريعة الاسلامية الأساس لقانون الحكم ، وكان المذهب الغالب في عصرها ، المذهب الشافعي ، وكانت الدولة العثمانية كذلك تتخذ من الشريعة الاسلامية الأساس لقانون الحكم ، وكان المذهب الغالب فيها هو المذهب الحنفي ، وتمسكت الدولة العثمانية بعد أن تم لها السيطرة على بلاد الشام ومصر ، بمذهبها الحنفي (١) ، ولم يرد السلطان سليم أثناء وجوده بمصر ، أن يمس القضاء ولو مساسا سريعا ، خشية أن يثير ضده التغيير المفاجيء في النظام القضائي بعض المتاعب ، لذا فان هذا التغيير تم على مراحل يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا : لم يشأ السلطان سليم أثناء مقامه بمصر أن يحدث (٢) تغييرا كبيرا في أجهزة الادارة المصرية وبخاصة القضاء ، ولذا فانه قد أعاد عند دخوله القاهرة قضاة المذاهب الأربعة الى وظائفهم ، وعين من قبله في المدرسة الصالحية قاضيا سماه « قاضي العرب » ، فشل هذا القاضي العثماني يد القضاة المصريين والشهود عن الحكم

(١) عبد الجواد صابر اسماعيل ، دور الأزهر في مصر ابان الحكم العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة أجازت بقسم التاريخ ، بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر (١٩٦٩م) ، ص ٢٧٩ .

(٢) محمد بن أحمد بن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

والشهادة نحو شهر ، ولم يكن له من هم سوى جمع الأموال ،
وقد سجل الشيخ بدر الدين بن الزيتوني هذه الواقعة بقوله :

**منعنا الحكم والاشهاد أيضا فياسنة الكرى عيني فزورى
منعنا كلنا من غير ذنب كأننا قد آتيناهم بزور**

اكتفى عندما هم بالخروج من مصر الى بلاد الشام ، أن أمر
محب الدين بن فرفور ، قاضى القضاة الشافعى ، أن يتمذهب
بمذهب الامام أبى حنيفة النعمان ، وأمره ألا يقضى الا بأصول هذا
المذهب ، وأمره بإبطال الرسل ، والوكلاء من أبواب القضاة
والنواب (٣) ، وقصر القضاء على قاضى القضاة الحنفى المصرى وأعوانه،
وواضح أن التغيير الذى تم هنا • كان محددا ، حيث اقتصر على
تغيير المذهب الرسمى للدولة ، مع بقاء مناصب القضاء فى أيدي
قضاة مصريين الى جانب قاضى العرب العثماني .

ثانيا : بعد خروج السلطان سليم من مصر ، أقدم خير بك،
بناء على أوامر صدرت اليه ، على خطوة أخرى نحو عثمانة القضاء
المصرى ، والسيطرة على هذا الجهاز الادارى الفعال ، حيث نجده
يصدر أوامره ، بإبطال الرسل والوكلاء من المدرسة الصالحية ،
المقر الرئيسى للقضاء ، وأمر بأن يمارس نواب القضاة عملهم
فى بيوتهم بدون وكلاء أو رسل ، وان ثبت أن هذه الأوامر لم تتبع،
ولم تنفذ دائرة القول الى مجال التنفيذ حيث « ظل القضاة بمصر
يعملون حسب منهاج عملهم المعتاد ، وبقي الوكلاء والرسل
بأبوابهم ، وظل النواب يفصلون فى القضايا بدور الحكم يساعدهم
فى ذلك الوكلاء والرسل (٤) » •

ثالثا : يلاحظ أنه مع أن العثمانيين فى هذه المرحلة المبكرة

(٣) عبد الجواد صابر اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ •

(٤) نفسه ، ص ٢٨٠ •

من حكمهم . قد تركوا مناصب القضاء فى يد قضاة مصريين ، فانهم عينوا عليهم رقيباً يسمونه « المحضر » كانت تسانده قوة عسكرية من جند الانكشارية ، وقد اتخذ هذا « المحضر » مقر مجلسه أمام باب المدرسة الصالحية ، وفرض على القضاة ألا يبتوا فى قضية الا بعد عرضها عليه وأصبح « يقف بين يديه المدعى والمدعى عليه ، ليسمع منهما بواسطة ترجمان لأنه كان لا يعرف اللسان العربى ، وكان يحصل فى كل قضية ستة دراهم عن دينار ، من المدعى ، والمدعى عليه » ، وقد استهان هذا المحضر باختصاصات القضاة ، وأصبح يهمل مشورتهم ، زاعماً أن من واجباته مراقبة تطبيق الأصول الشرعية فى الأحكام حتى صار يمثل سلطة قضائية عليا ، يجب على القضاة المصريين الرجوع اليه فى الأحكام ، هذا الى جانب تمثيله السلطة التنفيذية حيث كان ينفذ أوامر العقاب التى يرى تنفيذها ، مستعملاً فى ذلك القوة العسكرية التى كانت تحت يديه وفوق ذلك فقد كانت فى يده سلطة ادارية تتمثل لتنفيذ أوامره فى تحصيل الرسوم القضائية على كل قضية تنظر (٥) ، وبتعيين

(٥) نفسه ، ص ٢٨١ ، وانظر كذلك . محمد بن أحمد بن اياس . بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، حيث يذكر عن المحضر « فكان يقرر على كل محاكمة على الأشرافى ستة نفرة يأخذها لنفسه من الشاكي والمشتكى يسمون ذلك مصطلحاً . وكان اذا أمر بشئ لا تعارضه القضاة ، وكان يزعم أنه مستوف على القضاة فى الأمور الشرعية ، وكان يضرب من كان يستحق الضرب ، ويسجن من يستحق السجن ، ولا يراجع القضاة فى ذلك ، فكان يتحصل فى كل يوم له من ذلك القدر المعلوم ، مال له صورة يأخذها من الشاكي والمشتكى ، ثم أحدثوا مظلمة أخرى ، وهو أنهم قرروا على كل دكان من الشهود ومجالس القضاة التى بصير والقاهرة قاطبة ، على كل دكان فى كل شهر ستة أنصاف ، ويزعمون أنهم يردون ذلك القدر لبيت مال المسلمين ، ويجهزونه الى السلطان ابن عثمان . وقد ضعفت شوكة الشرع فى هذه الأيام جداً . وقد قال القائل فى المعنى :

يا رب زاد الظلم واستحوذوا والفعل منهم ليس يخفى عليك
وما لنا الاك فانتظر لنا ونجنا منهم وخذهم اليك

هذا المحضر يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن القضاء المصرى وضع تحت اشراف عثمانى .

رابعا : استمر العثمانيون فى السير التدرجى نحو عثمانة القضاء المصرى ، حين صدرت الأوامر بفرض ضرائب جديدة على دور الشهود ، ومجالس القضاة بمصر والقاهرة ، على أساس توريد هذه الرسوم الى بيت مال المسلمين ، وقد قوبلت هذه الرسوم القضائية الجديدة باستنكار شديد من جانب طوائف الشعب المصرى ، حتى ان ابن اياس المؤرخ المعاصر لهذه الفترة ، ذكر أن العثمانيين بفرضهم هذه الضرائب أضعفوا شوكة الشرع الشريف (٦) ، ولهذا فاننا نجد أن قاضى القضاة الشافعى اضطر فى أواخر ذى القعدة سنة ٩٢٤ هـ - نوفمبر ١٥١٨ م الى عزل جميع نوابه عدا أربعة (٧) ، ورغم هذه الضربات التى وجهها العثمانيون الى القضاء المصرى ، فان رؤساء القضاة ، ظلوا حتى ذلك الوقت يحتفظون بدورهم السياسى فى ادارة شئون البلاد ، فهم يشاركون فى حل كثير من المشاكل السياسية وبخاصة ما كان منها مثار خلاف بين قادة الجيش العثمانى بمصر ، وملك الأمراء .

(٦) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٤٤ .

(٧) نفسه ، ص ٢٨٢ ، يذكّر أن هذا الأمر حدث على اثر خلاف بين قاضى القضاة الحنفى ، وقاضى القضاة المالكي ، ويبدو أن قاضى القضاة الشافعى تراجع عن قراره ، هذا بعد فترة حيث ذكر ابن اياس ، فى نهاية سرده لاحداث الواقعة قوله « فاستمروا على ذلك مدة ، ثم أنه فوض لبعض جماعة من أعيان نوابه » .

— حدث أنه كان القائدان سنان باشا وقايق بك ، على خلاف مع خاير بك ، فلما ورد أمر السلطان سليم بترحيلهما من مصر ، دعا خاير بك قضاة القضاء الأربعة وأطلعهم على فحوى خطاب السلطان سليم ، ليضمن بتصرفه هذا تأييد هذه الهيئة القضائية ، ابن اياس ، ج ٥ ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ .

خاير بك ، الذى عمل على استغلال هؤلاء الرؤساء ، ومكانتهم الدينية لتدعيم مركزه فى الحكم ، وان لم يمكنه هؤلاء الرؤساء من تحقيق مأربه هذا .

خامسا : بدأ التدخل العثمانى فى شئون القضاء واضحا ، منذ عمل اسكندر بك القائد العسكرى ، على التدخل فى الأحكام القضائية ومعارضة رؤساء القضاة ، فيما يصدرونه وما يصدفون عليه من أحكام ، بل وصل به الأمر الى نفى نور الدين على الميمونى نقيب قاضى القضاة الشافعى الى دمنهور ، وعزله من منصبه ، لأنه عارض تدخل هذا القائد العسكرى فى شئون القضاء دون علم ، وقد صدق خاير بك على تنفيذ أمر هذا القائد العسكرى (٨) . وفى هذا دليل على النية المبيتة ضد القضاء المصرى بين الأجهزة العثمانية .

سادسا : جاءت الخطوة التالية فى احكام السيطرة العثمانية على القضاء المصرى ، فى ١٠ رجب ٩٢٥ يوليو ١٥١٩ حين أمر خاير بك بعزل نقيب قضاة القضاء ، ومنع بعض الوكلاء والرسل من العمل مع رجال القضاء (٩) .

سابعا : فى رجب سنة ٩٢٦ هـ - يونيو ١٥٢٠ م ، أصدر خاير بك أمرا الى القضاة بأن يقللوا ، من نوابهم ، متذعرا فى عمله هذا بكثرة الشكاوى من هؤلاء النواب ، وعدم مراعاتهم لقواعد العدالة ، قائلا للقضاة « اعزلوا جماعة نوابكم المناجيس » وان كان ابن اياس يرى أن تصرف خاير بك هذا كان نتيجة لرفض قضاة مصر اعطاء خاير بك شهادة كتابية كى يرسلها للسلطان ، يقررون

(٨) عبد الجواد صاير اسماعيل ، المصدر السابق ٥ ، ص ٢٨٢ .

(٩) محمد بن أحمد بن اياس ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٤٢ .

فيها أن البلاد تعيش في عهده في غاية العدل والرخاء ، ولذا فإنه استغل شكوى امرأة ضد أحد نواب الحكم الحنفى ، فأصدر أمره هذا (١٠) ، وعلى كل فقد كان هذا التصرف خطوة نحو تضيق الخناق على القضاء المصرى والعمل على صيغته بالصيغة العثمانية ، ووضعه ضمن الاطار الادارى العثمانى للبلاد .

ثامنا : منذ أواخر سنة ٩٢٧ هـ ، سنة ١٥٢١ م شهد خاير بك قبضته على القضاء ، حيث أخذ يهدد الوكلاء وألقى القبض على بعضهم ، وأودعهم بيت والى القاهرة . وأمر بالقاء القبض على الوكلاء أينما وجدوا ، متذرعاً بأن الأفعال التى يرتكبها هؤلاء الوكلاء فى المدرسة الصالحية . مقر القضاء الرسمى « لايجل ولا يجوز ذلك » (١١) وربما كان فى ذلك على بعض الصواب ، ولكنه فى حقيقة الأمر ، كان يريد الاجهاز على القضاء المصرى وعيونه ، والعمل على تقييد هؤلاء الوكلاء ، يؤيد هذا الرأى أن خاير بك ، اتخذ فى ١٦ ذى الحجة ٩٢٧ هـ - ١٧ نوفمبر سنة ١٥٢١ م - بناء على أمر عثمانى عرف باليسق العثمانى - عدة قرارات ، وضعت حدا لحرية القضاة المصريين . حيث عقد مجلسا فى القلعة ، دعا اليه قضاة القضاة الأربعة ، وحضره قاضى السلطنة العثمانية حمزة العثمانى ، وفى هذا المجلس وجه خاير بك حديثه الى رؤساء القضاة ، مسفها لهم تصرفات نوابهم ، ومخالفة ما يرتكبونه لأحكام الشريعة ، وانضم القاضى العثمانى الى خاير بك فى حيلة تعنيفه للقضاة المصريين وانتهى هذا المجلس باصدار عدة قرارات ، اتخذت صفة الالتزام على القضاة المصريين هى :

(١٠) نفسه ، ج ٥ ، ص ٤١٦ .

(١١) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٠٥ . ويذكر

« وحصل لقضاة القضاة منه غاية المقت بسبب تقياهم » .

أولاً : اقتصار كل قاض من القضاة الأربعة على سبعة نواب
لا غير بعدد أيام الأسبوع . نائب في كل يوم .

ثانياً : على كل قاض من النواب ، أن يجلس في بيت قاضي
القضاة التابع له في اليوم المحدد له ، وينظر الدعاوى التي تعرض
عليه هناك بمفرده .

ثالثاً : أن يكتفى كل نائب بشاهدين فقط .

رابعاً : ان يأخذ القاضي على عقد زواج اليكر ستين نصفاً ،
وعلى الشيب ثلاثين نصفاً لاغير .

خامساً : توزع المبالغ التي تحصل من العقود ، للعاقدة شيء
والشهود شيء . ويحمل الباقي الى بيت المال .

سادساً : ان عقد الزواج ، واعتماد الطلاق ، لا يتم الا في
بيت من بيوت القضاة الأربعة .

سابعاً : يحظر على الوكلاء العمل في المدرسة الصالحية .

ثامناً : يحظر على القضاة والشهود الحكم بالمدرسة الصالحية .

تاسعاً : منع جميع النواب والشهود عن مباشرة الأحكام
الشرعية عدا من يتم اعتمادهم (١٢) .

وعقب انتهاء هذا المجلس كلف خاير بك المحتسب الزبني
بركات بن موسى ، بأن يصطحب والى القاهرة ، وأن يعلن على الشعب
هذه القرارات التنظيمية بشأن القضاء التي اتخذها مجلس القلعة
تنفيذاً « ليسبق العثماني » ويعلق ابن اياس بأن أحوال الناس
والشهود والنواب قد اضطربت منذ ذلك الحين .

(١٢) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤١٧ - ٤١٨ .
عبد الجواد صابر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مكانة المدرسة الصالحية ، التي كان يطلق عليها قلعة العلماء تضمحل ، وانزوت بعد ازدهار ، وأقفرت بعد أن كانت مفرا للاحكام ، وصار القضاء ونوابهم محكومين بالنظم العثمانية ، التي أطلقوا عليها اسم « اليسق العثماني » ومن الجدير بالملاحظة أنه طبقا لتعاليم هذا اليسق ، عين موظف خاص له أعوان يسمون بالجمعية ، كانوا يأتون كل يوم الى بيت قاضي من القضاة الأربعة ، ويجلسون هناك الى ما بعد صلاة العصر ، ويأخذون كل ما يحصل لدى هذا القاضي من رسوم عقود الزواج وغيرها ، وينهبون بها الى بيت والى القاهرة ، حيث توزع هناك طبقا للقواعد التي وضعها « اليسق » ، وضاق الناس عامة وعلماء الأزهر خاصة ، باليسق العثماني وتعاليمه وأعلنوا احتجاجهم عليه لدى خاير بك دون جدوى ، وعزم بعض علماء الأزهر على السفر الى استانبول لعرض أمر هذا اليسق على السلطان سليمان على أساس أنه عطل الزواج وغيره من الأمور الشرعية حتى انهم وصفوه بأنه « يسق الكفر » (١٣) ، ويعلق ابن اياس على تعطيله لأمور الزواج بقوله « وبطلت سنة النكاح والأمر لله تعالى وحده » (١٤) ، وقد تصادف أثناء قيام هذه المعارضة ضد اليسق ، وجود رسول عثماني في القاهرة ، فحمل أخبار هذه المعارضة الى الباب العالي ، مما جعل الباب العالي يعجل باتخاذ الخطوة الفعالة نحو عثمانة القضاء المصري كلية ، وهذا ما تم في الخطوة التالية .

• **تأسيسا :** في جمادى الآخرة سنة ٩٢٨هـ ، مايو سنة ١٥٢٢م .
وصل الى مصر قاض من قضاة السلطان سليمان يسمى « قيسام الشركات » كان مسئولا عن جميع الشركات الأهلية ، وغير الأهلية ،

(١٣) عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(١٤) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ .

واعطيت له سلطة مطلقة ولم يعد لأحد حق معارضته في عمله ، وكان عليه أن يحصل $\frac{1}{2}$ كل تركة لبيت المال ، وكانت لديه أوامر صريحة بأن تتم جميع عقود الزواج عنده ، بعد أخذ الرسوم التي سبقت الإشارة إليها ، وأعلم قسام التركات قضاة القضاة بمصر بهذه التعليمات العثمانية ، وأخذ عليهم قسائم بذلك ، فاضطربت أحوال الناس بسبب ذلك ، ووقع عليهم حيف كبير ، وبناء على اختصاص القسام فانه خرجت من أيدي القضاة المصريين معظم اختصاصات القضاء (١٥) .

عاشرا : فى أواخر جمادى الآخرة سنة ٩٢٨هـ - مايو ١٥٢٢م ، أى فى نفس الشهر الذى وصل فيه القسام ، حدثت آخر جولة فى سبيل عثمانة القضاء المصرى ، حيث تم للدولة العثمانية انتزاع السلطة القضائية من أيدي علماء الأزهر بمصر ، وصار قضاء مصر عثمانى الرياسة والادارة والنظم . وذلك بوصول القاضى العثمانى سيدى جلبى ، الذى جاء الى مصر يحمل كتابا من السلطان سليمان القانونى ، يحوى عدة فرمانات (١٦) هى :

أولا : اقالة قضاة القضاة الأربعة من مصر من مناصبهم .

ثانيا : الاستعاضة عن وظائفهم ، بايجاد وظيفة « قاضى العسكر » الذى كان سيدى جلبى نفسه ، أو من أنيطت به هذه الوظيفة ، على أساس التصرف فى الأحكام الشرعية على المذهب الأربعة .

ثالثا : تعيين أربعة نواب فقط ، من كل مذهب نائب .
قاضى العسكر فى عمله .

(١٥) نفسه ، ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .

(١٦) محمد بن أحمد بن اياس ، ج ٥ ، ص ٤٥٣ .

رابعاً : تعيين ثمانية شهود فقط ، من كل مذهب شاهدان ، لكل نائب من النواب الأربعة .

خامساً : اتخاذ المدرسة الصالحية ، مقراً لقاضي العسكر والنواب المختارين .

سادساً : إيقاف جميع النواب والشهود عن التصرف في الأحكام الشرعية ، عدا من اختير للعمل مع قاضي العسكر العثماني بالمدرسة الصالحية .

سابعاً : يجب أن يعرض على قاضي العسكر بالمدرسة الصالحية ، عقود النكاح ، والوقف ، والوصايا وحجج الايجارات ، والتنازلات ، وغير ذلك من الأمور الشرعية ، لاقرارها أو رفضها . وبعد أن تلى كتاب السلطان سليمان هذا بالقلعة ، أرسل خاير بك الى قضاة القضاة الأربعة يقول لهم « اصرفوا الرسل من أبوابكم والنواب قاطبة والوكلاء ، ولا تتحدثوا في الأحكام حسبما رسم السلطان سليمان (١٧) » فامتثلوا للأمر ، وصرفوا نوابهم ورسلهم والوكلاء ولزموا بيوتهم ، ويعلق ابن اياس على هذه الحادثة بقوله « فاضطربت أحوال القضاة والشهود قاطبة ، وضاق الأمر على الناس أجمعين » (١٨) . ومما هو جدير بالملاحظة أن مناصب القضاء حتى ذلك الحين . كانت موزعة بين القضاة المصريين والعثمانيين على السواء ، وان أصبح القضاء المصري نتيجة لهذه الأوامر الصريحة ، هيئة إدارية تابعة لهيئة القضاء الاسلامي في الآستانة (١٧) ، وأصبح السلطان

(١٧) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ٤٥٣ -

٤٥٤ .

(١٨) نفسه ، ص ٤٥٤ .

(١٩) حسن عثمان ، تاريخ مصر في العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م (المجلد

في التاريخ المصري) ، ص ٢٥٨ .

العثماني يرسل الى مصر قاضي القضاة الذي كان يعرف باسم « قاضي
عسكر أفندي » وأصبح ينعت بأقضى قضاة المسلمين رافع أعلام الشريعة
والدين » (٢٠) وصار هو الشخص الأول الذي يشرف على القضاء في
مصر وكان السلطان العثماني يوجه اليه الأوامر اللازمة لكل ما يختص
بشئون القضاء بمصر (٢١) ويرسل قضاة عثمانيين لمساعدة قاضي
العسكر في تطبيق أحكام العدالة مستعينين في ممارسة عملهم
بالتراجمة لجهلهم لغة البلاد وتقاليدها ، وقد جعل قاضي العسكر تحت
يد كل قاض من هؤلاء القضاة قاضيا من نواب قضاة مصر ، كما أمر
بالمناداه في القاهرة في ١٣ رجب سنة ٩٢٨ - ٨ يونيه ١٥٢٢ م
« بأن الشهود قاطبة ، لا يعقد أحد لهم عقدا ، ولا تكتب وصية ،
ولا أجرة ، ولا مبايعة ولا شيء من الأمور الشرعية ، الا في المدرسة
الصالحية عند القاضي نائب قاضي العسكر فحصل للناس بسبب
التزويج في هذه الأيام غاية المشقة ، واختار كل منهم العزوبية على
التزويج » هذا الى جانب أنه جعل « على كل تركة الخمس لبيت المال
مع وجود الورثة من الأولاد الذكور والاناث ، فحصل للناس بسبب
ذلك الضرر الشامل » (٢٢) . كما « قرر على كل شهادة تقع في
المدرسة الصالحية ، قدرا معلوما بحسب كل شغل كان ، فالشغل
الثقيل له حكم ، والشغل الخفيف له حكم » . بل انه امعانا في
أحكام السيطرة على ادارة القضاء جعل على كل مجلس من مجالس
القضاء « شاويشا من العثمانية ، يضبط في كل يوم من أجرة أشغال
الناس ، فيقسم للقاضي من ذلك المتحصل شيئا ، وللشهود شيئا ،
وله شيء ، ثم يأخذ الباقي ، ويضعه في صندوق برسم السلطان
يودع ببيت المال » (٢٣) .

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالي ، سجل ٤٣٥ .

(٢١) حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢٢) محمد بن أحمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٠ .

(٢٣) نفسه ، ج ٥ ، ص ٤٦٩ .

وقد تميزت تصرفات قاضى القضاة فى تلك الفترة بالشدة والقسوة ، والمغالاة فى فرض الرسوم وغير ذلك من التصرفات التى لم يتعودها المجتمع المصرى من قبل وبخاصة فيما يتعلق بأمور التقاضى ويصف ابن اياس ذلك بقوله « وقد حصل لأهل مصر من قاضى العسكر غاية الضرر للرجال والنساء ، ووقع منه أمور شنيعة ، ما كانت تقع من الجهال ولا من المجانين ، فتزايد حكمه بالجور بين الناس وقد ضيق عليهم غاية الضيق » (٢٤) .

وضاق أهل مصر ذرعا بتصرفات قاضى العسكر ، ووصفوه بعمدة أوصاف تطابق شكله وفعله وجهله بالأحكام الشرعية ، وهجوه هجوا فاحشا واتهموه بأنه أجهل من حمار .

واستمرت عملية عثمان القضاة المصرى والوظائف المتعلقة بالأحكام الشرعية ، فى سبيلها المرسوم فما كاد مصطفى باشا يتولى أمور البلاد فى ٢٣ ذى الحجة ٩٢٨ هـ - ١٣ نوفمبر ١٥٢٢ م عقب

(٢٤) نفسه ، ج ٥ ، ص ٤٦٧ .

— من أمثلة ذلك ما ذكره محمد بن اياس « وقد فتنك قاضى العسكر بالناس فى هذه الأيام فتكا دريما . وقد جمع بين قبيح الشكل والفعل ، فانه كان أعور بفرد عين . بلحية بيضاء . وقد طعن فى السن ، وكان قليل الرسمال من العلم ، أجهل من حمار . لا يدري شيئا فى الأحكام الشرعية . وقدمت اليه عدة فتاوى فلم يجيب عنها بشئ ، وقد هجته الناس هجوا فاحشا ، فى مدة اقامته بمصر ، فقالوا فيه عدة مقاطيع . فمن جملة ذلك قول بعض الشهود ، وهو قوله فيه :

راينا مسيحا أعورا قبل موتنا أتى من بلاد الروم يؤنح رزقنا
ويقدم قانونا على شرع احمد فئسأل رب العرش يكشف كرمنا

وقلت أنا : (ابن اياس)

رايتك لا ترى الا بعين وعينك لا ترى الا قليلا
لأنك قد أصبت بفرد عين فخذ من عينك الاخرى كفيلا
نقد ايقنت أنك عن قريب اذن بالكف تلتمس السبيلا

وفاة خاير بك (٨ ذى القعدة سنة ٩٢٨ هـ - ٢٩ سبتمبر ١٥٢٢ م)
حتى أصدر أمرا في يوم الأحد ٢٧ ذى الحجة ٩٢٨ هـ - ١٧ نوفمبر
١٥٢٢م بفصل القاضى بركات بن موسى ، من الحسبة وولى أمورها
لشخص عثمانى ، من أقاربه يسمى قاسم باشا (٢٥) . وبذلك
تضاءل دور القضاة المصريين فى ممارسة عملية القضاء . وأصبح
دورهم مقصورا على القيام بعملية الافتاء فقط كل حسب مذهبه ،
وظل الحال هكذا حتى نهاية القرن السادس عشر ، حين أثبت القضاء
العثمانيون فشلهم فى ادارة القضاء المصرى ، نظرا لجهلهم لغة البلاد
واعتمادهم على التراجمة . مما أدى الى تدهور هذا الجهاز الفعال .
كما أن الضعيف بصوره عامة بدأت سماته تظهر على مسرح الحياة
الادارية فى مصر ، وبدأت ثورات الجند ضد الولاة ، وازداد تدخلهم
فى شئون الادارة بصورة واضحة (٢٦) وكان القضاء أحد المرافق
التي أصيبت بأفة هذا التدخل ، حتى تولى مناصب القضاء غير ذى
أهل (٢٧) لها . كما سترى ذلك فى حينه ، ومنذ تلك الفترة أيضا
بدأ العنصر العثمانى ينقص تدريجيا فى القضاء ويحل محله العنصر
المصرى ، وصار القضاة المصريون يتولون أمور القضاء فى النواحي
ومحاكم الأخطاط فى القاهرة . حيث نجد منذ الربع الأخير من
القرن السادس عشر ، أن أسماء القضاة التى توجد على الصفحات
الأولى من سجلات هذه المحاكم ، كلها أسماء مصرية ، ومن بين علماء
الأزهر الشريف ، عدا اسم قاضى العسكر ، وبعض نوابه ، والذين

(٢٥) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٢ .

(٢٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن

ص ص ٥٦ - ٦٣ .

(٢٧) نفسه ، ص ٤٥ .

تذكر أسماءهم في سجلات الديوان العالى ، ومحكمة الباب العالى (٢٨) ، وهذا يثبت أنه مع تبعية النظام القضائى فى مصر لهيئة القضاء الاسلامى فى الاستانة ، والتي ظلت ممثلة فى شخص قاضى القضاة وبعض نوابه ، فان عثمان القضاء المصرى كلية لم تستمر فترة طويلة . حيث عاد العنصر المصرى الى تولي أمور القضاء ، فى جميع أنحاء البلاد ، وهناك ما يؤيد أن قاضى العسكر أصبح يعترف بالأمر الواقع ، ويولى أمر القضاء فى النواحي للقضاة المصريين . وكان يرسل الى الباب العالى يخبره باختياره لأحد القضاة المصريين لتولى منصب القضاء ، فى الاقليم الذى يخلو فيه هذا المنصب وكان نص ما يكتبه للباب العالى ما يلى :

« حيث علم احتياج اقليم كذا ، الى حاكم شرعى ، ينظر فى الاحكام الشرعية ، والقضايا الدينية ، والاحوال والجسور السلطانية والبلدية . وذلك لازم مهم ، فقد وقع اختيارنا على فلان فى نيابة القضاء بالاقليم ، وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور ، واجرائه على أجل العوائد ، وأكمل القواعد ، وأكدنا عليه فى اتباع رضا الله تعالى سرا وعلانية ، وعدم الخروج عن الشريعة المحمدية ، والقوانين المعتبرة المرضية ، والحكم بأصبح الأقوال ، ونصب الأوصياء ، وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر فى جميع المصالح على هذا المنوال ، على وجه التفصيل والاجمال على عادة تقديمه ، وذلك بطريق العدل والانصاف ، فيقدم عليه كل واقف بالاجمال فى تلقيه وسماع كلمته فى تنفيذ أحكام الشرع الشريف

(٢٨) نفسه ، ص ص ٤١ - ٤٣ ، حيث نجد مضابط محاكم الاقاليم ، ومحاكم الأخطاط بالقاهرة ومحكمة الباب العالى ، تسجل أسماء القضاة الذين يمارسون العمل القضائى فيها عند بداية عمل كل منهم ، وانتهائه ، فنجد كل هذه الأسماء مصرية ، الى جانب أن معظمهم يحمل لقب الأزهرى دليلا على تلقيه التعليم بالأزهر الشريف . وقد قيمت بعمل احصاء لسجلات هذه المحاكم . نشرته فى المصدر السابق .

من غير تبديل ولا تحريف ، ولا يتصرف أحد في قضاء ولا حكم ،
الا بمعرفة وتقويضه ، ومن خالفه في شيء من القضايا فلا يلوم
الا نفسه ، (٢٩) .

وظلت الأمور هكذا حتى نهاية القرن الثامن عشر ، فاضي
القضاة عثماني يأتي من الأستانة ، وعناصر القضاء الأخرى مصرية
سواء في محاكم القاهرة أو في محاكم الأقاليم ، وقد استمد القضاء
نفوذهم الواسع في العصر العثماني ، من الاختصاصات الكبيرة
والمتعددة التي كانت ممنوحة لهم ، وللوقوف على تلك الحقيقة لابد من
معالجة تنظيم القضاء في العصر العثماني واختصاصاته .



ثانيا - تنظيم القضاء في العصر العثماني واختصاصاته :

كان تنظيم القضاء في العصر المملوكي ، يسير على أساس أن
لكل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة قاضي قضاء ، له نوابه الذين
يحكمون في الأمور الشرعية وفقا لأصول هذا المذهب وكان المذهب
الرسمي للدولة للملوكة ، هو المذهب الشافعي ، فلما أصبحت أمور
البلاد بيد العثمانيين ، غلبوا المذهب الحنفي لأنه كان المذهب السائد
في الدولة العثمانية وقصروا موقف المذاهب الأخرى على الافتاء فقط ،
وعلى ابداء الرأي في مسائل الوقف ، أو المسائل التي يستشكل
فيها ، وأصبح قاضي العسكر الحنفي ، كما سبقت الإشارة هو الشخص
المهيمن على شئون القضاء في مصر ، ويتخذ له نائبا من كل مذهب ،
ثم يعين قضاة محاكم الأقاليم من أتباع مذهب أبي حنيفة على اعتبار

(٢٩) علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١ ، ص ٨٨ ، عبد الرحيم عبد الرحمن

عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

أنه المذهب الرسمي (٣٠) ، ويتضح من نص من أواخر القرن الثامن عشر أن المناصب القضائية في مصر ، كانت مقسمة الى مراتب حسب أهمية كل منها ، لا ينقل القاضى من مرتبة الى أخرى أعلى منها ، الا بعد مروءة بالمرتبة الأدنى ، وربما كان الهدف من هذا التقسيم هو ضمان ازدياد خبرة القاضى بالأمور الشرعية ، وتمرسه على الحكم فى الأمور القضائية ، حيث نجد أنه طبقا لهذه المراتب أصبح القاضى لا يصل الى منصب القضاء فى محاكم الأخطاط بالقاهرة ، الا بعد مروءة بخمس مراتب أدنى من محاكم القاهرة ، وقد ذكر هذه الحقيقة الشيخ أحمد العريشى فى أجوبته على الأسئلة التى وجهها اليه الفرنسيون ، بشأن نظام القضاء فى مصر وأسماء القضاة النابتين عن قاضى العسكر ، ومقام أحكامهم حيث أوضح أن التدرج فى مناصب القضاء كان يمر بست مراتب « أولها مصر المحروسة ، وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثم ثغر الاسكندرية ، ثم ثغر رشيد ، ثم ثغر دمياط ، ثم ثغر المنصورة ، ثم المحلة الكبرى ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى ، وتحتها أقل منها رتبة هى ، الجزيرة ، ودمهور وبنى سويف وبلبيس الشرقية ، والفيوم ، وأبيار ، وتسمى فى اصطلاح القضاة رتبة موصلة (أى عن طريقها يصل القاضى الى المناصب الكبرى) ، وتحتها أقل منها رتبة وهى الرتبة الثالثة ، وأولها الخانقة ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ومنفلوط ، وجرجا ، وزفتى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى أسيوط ، وترمنت وسلسلمون ، والبهنسا ، وسنديون ، والنحارية ، وبعدها رتبة خامسة وهى سنهوا (سنهوا) ودبلا مع أشمونين ، والعش ، محلة أبنا على الغربية ، ومحلة مرحوم وفوة ، وأدنى مرتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى اصطلاح القضاة

(٣٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى . عين (٦١) دفتر احباس

أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦

(مرتبة دخول أولى) ، لأن القضاة لا يتوصلون الى ما فوقها الا بعد الدخول فيها ، فهي بمنزلة باب للدخول الى مناصب القضاة ، ويسلكون فى سبيل الترقى من الأدنى الى الأعلى ، وأولها طحطا (طحطا) ، والمنشية ، وقنا ، وقوص ، وأبو تيج ، وألواح ، والبرلس (٣١) .

وكان القاضى يشغل وظيفته فى احدى هذه المراتب ، كما هو واضح من سجلات هذه المحاكم ، لمدة عامين ، وفى بعض الأحيان ، كان يخرج منها بعد عام واحد ، وتسجل عملية خروج القاضى من منصبه وتولى القاضى الجديد ، واسمه ، ومناطق اختصاصه ، وذلك عقب النص على انتهاء مدة القاضى السابق فعلى سبيل المثال نذكر النص التالى الذى ورد فى احدى المضابط :

« الى هنا انتهاء مدة مولانا محمد أفندى قاضى المنصورة سابقا » ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولى القاضى الجديد على النحو التالى « يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام سنة ١١٢٢ هـ - ٢١ يناير ١٧١١ م . وهو ابتداء مدة سيدنا ومولانا فخر قضاة الاسلام ذخر ولاية الأناام ، الواثق بربه المعيد

(٣٢) أحمد العريشى ، « رسالة فى علم وبيان طريق القضاة واسمائهم بمصر المخروسة واقاليهما » مخطوطة تحت رقم (٣١٥١) تاريخ دار الكتب المصرية ، ص ٣ - ٤ ، فى حوزتى الخاصة نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية .

- ذكر حسين أفندى الروزنامجى فى أجوبته عن القضاة وعن تعيينهم قاضى للسكر ما يلى « وجعل من تحت يده محاكم بالقاهرة فى الأخطاط وقرر فيهم قضاة ذور عام وفهم ، ويحكمون ويقطعون بالشريعة ، ويقيدون جميع الدعاوى ، وتقارير البيع والشراء وكل محكمة فيها سجل للقيد ، وكامل ما يقيدونه يعرضونه على القاضى شهرا شهرا ويعلم عليه بالعلامة والختم ، وكذلك علامة الشهود والمقيمين بالمحكمة الكبيرة » .

- محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١م ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى ، ص ٢٣ .

المبدي ، مولانا مصطفى أفندي ، قاضي المنصورة ، وميت غمر .
وسلمون ، ومنية فراح بالدقهلية وفيه جلس مولانا أفندي الموصي
اليه ، دام فضله بالمحكمة ، وتسلم كتخداوه (وكيله) فخر الأفاضل
الكرام مولانا ابراهيم أفندي أمين الصندوق . ومفتاح خزنة المحكمة ،
عني جاري العادة ، جعل الله تولى قدموها مباركا ميموتا بالخير
والبركة » (٣٢) .

ويستفاد من هذا النص أن التنظيم القضائي في القرن الثامن
عشر ، استوجب وجود وكيل لكل محكمة من محاكم النواحي
الناحية مسئول عن الناحية المالية ، التي تتجمع لدى المحكمة من
رسوم القضاء التي يدفعها المتقاضون (٣٣) .

وقد كان تنظيم القضاء في العصر العثماني ، يستوجب استمرار
عملية القضاء طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع حتى يتمكن
القضاة من ممارسة الاختصاصات الواسعة التي كانت منوطة بهم
في العصر العثماني ومن ناحية أخرى اتاحة الفرصة للمتقاضين
لرفع شكواهم في أى وقت (٣٤) .

وقد كانت اختصاصات القضاء في العصر العثماني واسعة
جدا تشمل القضاء المدني والجنائي ، والأحوال الشخصية ،
والإشراف على موظفي الإدارة في الأقاليم ، فقد كان القضاء في ذلك
الوقت يقوم بما تقوم به وزارات العدل ، والداخلية ، والأوقاف ،

-
- (٣٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل
رقم (١) ص ٥٣ ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم .
(٣٣) عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
(٣٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل
(٥) ، ص ١ (١١٥٩ هـ - ١٧٤٧ م) .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

وبعض اختصاصات الوزارات الأخرى في وقتنا الحالي ، فالقاضي له حق الاشراف على المبيعات ، والتصرفات العقارية ، وتسجيل حجج البيع والشراء ، والنظر في عرائض الشكوى ، والاشراف على تقسيم التركات ، وإدارة الأوقاف ، وإجراء عمليات الزواج والطلاق ، وفض المنازعات ، والفصل في قضايا الديوان الدفترى وإصدار الحجج التي تثبت صرف مرتبات العساكر وتسجيل حالات انتقال الالتزام ، وإسقاطها ، كما كان يسجل في المحكمة عنده القاضي بعض الحالات الخاصة مثل إنشاء سفن نقل غلال الحرمين ، وإعلان وفاء النيل ، وإشهار اسلام بعض الأشخاص وحماية اليهود من استبعاد الجند ، وفي الريف كان أهالي الناحية يحضرون لدى قاضي ناحيتهم ، لتسوية مسائل النزاع التي تنشأ بينهم ويكتبون بذلك الحجج الشرعية ، التي يصبح لها أهمية كبيرة في حسم النزاع إذا ثار مرة أخرى وكان القاضي في كثير من الأحوال يطالب أحد الطرفين بإقامة البيئة على دعواه إذا تطلب الأمر ذلك ، حتى لا يجانب الصواب في حكمه ، وسجلات المحكمة الشرعية ، سواء منها المركزية أو محاكم الأقاليم مليئة بمثل هذه الأمور (٣٥) .

وقد أعطى قانون نامة سليمان لقاضي عسكر أفندى ، ولقضاة الأقاليم حق عزل « أمين بيت المال » كل في دائرة اختصاصاته ، بحضور « ناظر الأموال » إذا ثبت لهما سيره في عمله سيئة حسنة ، وأعطاهما حق رؤية « كل قضية قلت أو جلت من قضايا بيت المال في الديوان المصرى المشيد الأركان » بمعرفة قاضي الديار . وحضور « ناظر الأموال » ولتبعوا في ذلك الحق الصريح ، فلا ميل ولا محاباة ، لأى جانب ولا اتباع لغير جانب الحق المتبع ، وينبهون « أمين بيت المال » وكاتبه ، ويمنعوهما من

(٣٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

أن يأخذان أى شىء من بيت المال ويبالغون فى تهديدهم ، ومن لم يرتدع فبأخذونه بفعله ، ويحكمون سياسته ، ثم ينصبون مكانه رجل أهل للخدمة ممن حسنت سيرته وسريته ، ويتبعان عريضه بهذا لأبوابنا العلية » (٣٦) .

كذلك أعطى قانون نامة سليمان للقضاة حق محاكمة الكشاف ، والأبناء ومشايخ العربان ، ومباشري الأموال السلطانية الذين يستغلون مناصبهم ويظلمون السكان (٣٧) ولذا فانه أصبح على جميع موظفى الإدارة فى العاصمة والأقاليم ، الحضور الى دار المحكمة التى يتبعونها ، والاقرار أمام قاضئها بأنهم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنهم استوفوا عوائدهم المقررة لهم ، فعلى سبيل المثال ذكرت احدى الحجج التى من هذا النوع « حضر الخولى عبد الله ، وشقيقه الخولى منصور ، ولدى المرحوم الخولى دمراج بن يونس من أهالى ميت الحارون ، والخولى سلامة ، والخولى هيكل ، وأشهدوا على أنفسهم الاشهاد الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتبرة شرعا ، أنهم غلقوا واستوفوا من ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) بالتدام والكمال ، وعليهم حفظ وحراسة الجسر السلطانى الآتى ذكره فيه » (٣٨) .

هذا الى جانب ما أثبتته مضابط محاكم الأقاليم ، من أن

(٣٦) قانون نامة سليمان . نسخة مترجمة الى العربية ، فى حوزة أنستادى الدكتور

أحمد عزت عبد الكريم ص ١٧ .

، (٣٧) نفسه . ص ٢١ .

(٣٨) دار المحفوظات العثمانية ، مخزن (٤٦) سجلات محكمة المنصورة .

نجل (٤) ، ص ١٥٦ ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ،

ص ٣٩ .

اختصاص قاضي الناحية أصبح يشتمل عملية تنصيب مشايخ طوائف الحرف ، مثل طوائف الخبازين ، والخياطين ، والقصاصين والدلالين ، والصيارفة واللبنانيين ، والسقايين ، والزياتين ، وطائفة الخروجية ومثال ذلك ، ما سجلته مضابط محكمة المنصورة بشأن تنصيب شيخ طائفة الخروجية « يوم السبت تاسع جماد أول سنة ١١٥٧ هـ ، حضر طائفة الخروجية بالمنصورة ، وهم كل من الشيخ سعد كيوان ، والحاج يوسف بن أحمد الشرابلي ، والحاج أحمد عبيد والمعلم محمد الحصري ، وإبراهيم جاويش ، والسيد محمد بن السيد إبراهيم الصعدي ورضوا أن يكون الحاج محمد بن شاهين شيخا ومتحدثا عليهم ، ونصبه مولانا أفندي شيخا عليهم لرضى الطائفة المذكورة ، وبفراغ الحاج الشرابلي عن المشيخة المذكورة التي كان منصبا عليها بموجب حجج مؤرخة بسابع جماد آخر سنة ١١٤٣ هـ - ١ ديسمبر ١٧٣٠ (٣٩) » .

وكذلك أصبح قاضي الشرع في الناحية يشرف على تحديد أسعار المواد الغذائية في منطقة اختصاصه فقد سجلت الوثائق الكثير من هذه الحالات ففي « يوم الأربعاء العشرون من شهر رجب سنة ١١٢٦ هـ - ١ أغسطس ١٧٤١ م حضروا طائفة الخبازين ، وعملوا تسعيرة خبز ، فوافق الخبز الصامولي النظيف المقر بالنار وقيتين ونصف وربع أوقية بجديد ، وأن الخبز الطباقي أربعة أواق إلا ربع أوقية بجديد ، وكان سعر الربع القمح ستة أنصاف نصفه ، وربع نصف فضة والطحن بنصف فضة وجديد » (٤٠) .

(٣٩) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (٣) : ص ٢٠ .
 (٤٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (١) ص ١٠٨ .

كما أنه أصبح كذلك من حق قاضي الشرع في الاقليم أن يشهر النداء على الأسعار التي يتفق عليها مع أعيان الاقليم ورجال ادارته وأن ينذر بالعقاب كل من يخالفها واليك الدليل على ذلك « يوم الخميس وهو غاية رجب سنة ١١٢٧ هـ - ١ أغسطس ١٧١٥ م ، حضر بمجلس الشرع الشريف ، بين يدي مولانا أفندي ، كل من الأمير عثمان الرزاز ، ملتزم ناحية دماص ، والأمير سليمان جوربجي جميلان ، وأحمد جوربجي سردار مستحفظان بالمنصورة حالا ، والسيد أحمد قايمقام النقابة الشريفة ، وسردار الجراكسة بالمنصورة حالا ، ومحمود أوده باش عزبان بالمنصورة حالا ، ومحمد أوده باش مستحفظان بالمنصورة سابقا والأمير محمد الألفي ، أوده باش عزبان بالمنصورة سابقا ، والأمير محمد مراد الرزاز ، والأمير أحمد خمليان ناظر المحمودية ، والأمير سليمان تابع مصطفى جلبى القيصرلى ، وعلى جلبى جميلان ، وحسين خضر جراكسة ملتزم منية فارس ، والأمير سليمان تابع المرحوم عثمان كتخدا عزبان كان ، وسيدى محمد الرزاز المعروف بالكلارجى ، وتجمع الكثير من أعيان المنصورة ، واتفق رأيهم على أن اللحم الضانى الطيب بنصفين فضة الرطل الزياتى ، والماعز بنصفين فلوس (والجاموسى بعشر جدد ، والطحن الربع بنصف فضة ، وجديد وهبة ، وأجهر الندا بذلك بسوق المنصورة ، ومتى حصل من أحد القصابين ، أو الطحانين مخالفة أو عناد فى ذلك أو وزن ناقص ، يخرج من حقه مولانا أفندي والسردارية توافقوا على ذلك ، كذلك توافقا مرضيا فى التاريخ المذكور أعلاه ٠٠ (٤١) .

وكذلك يستفاد من سجلات محاكم الأقاليم أنه صار من

(٤١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة

رقم (١) ص ١٣٦ .

اختصاص القاضى اقرار العملة وقيمتها ، أو اعلان الغائها بناء على الأوامر التى تصدر إليه من قاضى عسكر أفندى ، وباشا مصر (٤٢) .

وكان قضاة النواحي يأخذون أجورهم على عملهم هذا حسب القضايا التى يفصلون فيها « أى لهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء » على حد تعبير الروزنامجى ، وقد حددت وثائق المحكمة الشرعية رسوم القضايا فى كثير من الأحيان فالقاضى اذا عقد عقد نكاحا ، يأخذ على من تزوج البكر ستين نصفًا ، وعلى من تزوج الثيب ثلاثين نصفًا ، يأخذ العاقد شيئًا ، والشهود شيئًا ، والباقى يحمل الى بيت المال (٤٣) .

أما فى حالة الشركات • فكان يأخذ من كل تركة العشر ، لبيت المال ، ورسم الحجة اثنى عشر نصفه فضة ، وقد وصل أجر القاضى فى بعض الأحوال ، الى ثلث التركة ، التى يتركها صاحبها دون وريث ، وذلك من صافى التركة ، بعد خصم المصاريف ، وقد سجلت وثائق محكمة المنصورة احدى هذه الحالات فى عهد

(٤٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (١) ، ص ١٣٦ ، حيث نجد النص التالى « يوم الجمعة الأزهر خامس عشر محرم سنة ١١٢٨ - ١٠ يناير ١٧١٦م ، استقر الحال على أن المعاملة ماشية بين المسلمين الفلوس الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة ، والريال بخمسة وسبعين نصف فضة ، والجدد الزغل ، والفضة المصاصيص بطالة الى أن يحضر أمر من صاحب لدولة والسعادة بمصر حسب رضا أعيان الولاية بذلك . وأن كل قايم مقام لمولانا أفندى سبب ذلك يكونوا أعيان الولاية لمساعدين • لمولانا أفندى ، وأجهر النداء بذلك بسوق المنصورة واقع ذلك بحضور الأمير أحمد قايم مقام الولاية حالا ، والأمير رجب أوده باش عزبان وأحمد أوده باش مستحفظان حالا وسيدى رمضان سردار جمليان حالا وشامين جريجى جراكسة وجميع كبير من أعيان الولاية واغلاهم على ذلك » .

(٤٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

القاضي حسن أفندي، في ١٤ جماد أول سنة ١١٥٣ هـ - ٧ أغسطس ١٧٤٠ م . حيث بلغ صافي تركة رجل جلاب رقيق يدعى برجد من دارفور مبلغ اثنين وخمسين فندقليا . خرج منها مصاريق أربعة فندقلي ، والباقي وقدره ثمانية وأربعين فندقليا ، تسلم منها أحمد اوده باشة لجهة بيت المال اثنين وثلاثين فندقليا « والباقي وقدره ستة عشر فندقليا حصاة مولانا أفندي المومي اليه أعلاه بحق الثلث على جارى العادة (٤٤) » .

وبتدبر الأمر نجد أن ايكال مهمة جمع الرسوم الى القضاة أنفسهم ، وأخذ أجرهم من المتقاضين ، أدت هذه الأمور الى خراب ذمم نفر منهم ، وبالتالي أصاب القضاء فى العصر العثماني التدهور بصورة مشينة . وسنناقش هذا العنصر فيما يلي :

ثالثا : تدهور النظام القضائي وعوامله :

صور الشيخ العريشى حال القضاة فى نهاية القرن الثامن عشر بقوله « ناس فقرا أصحاب عيال مستحقون لهذه الخدمة الشريفة (٤٥) » ولا شك أن هذه الحال التى وصفها العريشى جعلت بعض القضاة يلجأون الى طرق غير مشروعة فى الحصول على الأموال ، كما كانت تفعل الأجهزة الادارية الأخرى ، حتى أصاب بعضهم الثراء الفاحش كما سنرى ، ولكن هذا الاسلوب أدى فى نفس الوقت الى تدهور القضاء ، وزعزعة العدالة ، نظرا لأن القادر من المتخاصمين أصبح يستطيع شراء ذمة القاضي ، ويحصل على الحكم لصالحه ، وتقرأ فى المصادر المعاصرة الكثير عما أصاب القضاء من تدهور ، حتى اضطر الأهالى مرات عديدة الى الشكوى

(٤٤) نفسه ، ص ٤٤ .

(٤٥) أحمد العريشى ، المصدر السابق ، اجابة السؤال الثانى .

من قضاة النواحي الى قاضى عسكر أفندى ، الذى قد لا يكون هو نفسه فوق مستوى الشبهات (٤٦) ، لأننا نعثر على نظم لأحد شعراء القرن الثامن عشر ، يعبر به عن خراب ذمة قاضى القضاة ، وشهرته فى جمع الأموال قائلا :

فى مصر ، من القضاة ، قاضوله فى آكل موايريت اليتامى وأنه
ان رمت عمالة فقل . مجتهدا من عد له درهما عدله (٤٧)

كما أن الفلكولور الشعبى سجل الفساد والتدهور الذى حل بهذا الجهاز على يد متوليه فأصبحت الأمثلة الشعبية المتداولة بين فئات الشعب تعبر عن ذلك نسوق منها على سبيل التمثيل ما يلى :

- ١ - يفتى على الابرة ، ويبلغ المدرة •
- ٢ - الرشوة حلت عمامة القاضى •
- ٣ - القاضى ان عده يده كثرت شهود الزور •
- ٤ - ان حبيت حاجتك تنقضى وتكرم ابعت لها راجل يقول انه
سى درهم (٤٨) •

ولم تعد الأوامر التى تصدر الى القضاة والتى تحذرهم من اتباع الأساليب غير المشروعة بذات فائدة ، فاننا نجد فى وثائق المحكمة الشرعية كثيرا من الأوامر التى صدرت الى القضاة تهدد كل من تسول له نفسه أخذ رشوة أو غيرها ، أو يغالى فى جمع الرسوم ، أو يقع فريسة لحيل الشهود ، وعملیات التزوير التى يقوم بها

(٤٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٤
(٤٧) محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، ص ١٢٦
(٤٨) أحمد رشدى صالح ، الادب الشعبى ، ص ٦٨ •

العدول فى محاكم النواحي ، وهناك كثير من القضايا التى ظل أصحابها سنوات طويلة يحاولون فيها اثبات التزوير الذى أضاع حقوقهم ، حتى تمكنوا من ذلك فى نهاية المطاف (٤٩) . والمصادر المعاصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذمم بعض القضاة ، رغم الاجراءات المشددة التى اتخذت ضد بعضهم ، والقيام بعملية « تجريسهم » على حد تعبير هذه المصادر ، وعدم الرضاء عن تصرفاتهم (٥٠) ، ويمكن ارجاع أسباب هذا التدهور الذى أصاب القضاء فى العصر العثمانى الى العوامل التالية :

أولا : شراء مناصب القضاء ، حيث ان القضاة بدءا من قاضى العسكر نفسه ، الى قاضى الناحية أصبحوا يشترون مناصبهم من أصحاب الحق فى تعيينهم فى هذه المناصب ، ومن هنا فانهم عملوا على استغلال مناصبهم فى جمع الأموال لتعويض ما دفعوه ثمنا لهذه المناصب (٥١) ، وتحقيق قائض يوفر لهم ثراء فى حالة تركهم لمناصبهم ، ونتيجة لهذا النظام ، توصل الى مناصب القضاء فى النواحي ، فى القرن الثامن عشر ، من هو غير ذى أهل لهذه المناصب ، وقد ذكر الجبرتى مثلا يوضح ، هذا الفساد الذى حل بالنظام القضائى قائلا ان « السيد نجم الدين بن صالح بن احمد بن صالح بن محمد بن عبد الله التمر تاشى الغزى الحنفى سافر الى اسلامبول ، وتداخل فى سلك القضاء ورجع الى مصر ، ومعه نيابة أبيار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأبيار قاضيا نيفا وعشرين سنة ، وهو يشترى نيابتها كل دور ، وابتدع فيها

(٤٩) دار المحفوظات العثمانية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفاتر أحباشى
 أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ .
 (٥٠) أحمد كاتخدا عزبان ، الدرة المنصالة ، (مخطوطة) ، ج ١ ، ص ١٠٠
 ٢٣٠ - ٢٣١ .
 (٥١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة التى بالولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالاً ، ثم رجع الى مصر ، واشترى داراً عظيمة بدرب قرمز بين القصرين واشترى المماليك والجواري وترويق حاله ، واشتهر أمره ، وركب الخيول المسومة ، وصار فى عداد الوجهاء ، ثم تولى نيابة القضاء بمصر فى سنة ست وثمانين (١١٨٦ هـ - ١٧٧٢ م) فازدادت وجاهته وانتشر صيته وابتكر أموراً منها تحليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر الى حد أنه جعل مملوكه على أنفسى « يتولى نيابات القضاء فى المحلة ومنوف وغيرها » (٥٢) .

ثانياً : اهتمام بعض رجال القضاء بجمع الأموال ، أكثر من اهتمامهم بالعمل القضائى نفسه ، فقد أصبح همهم فى المقام الأول فرض الضرائب على الخصومات والتركات « حتى كان بعض اليتامى من الورثة لا يبقى لهم من مال مورثهم شيء ، لأنه (أى القاضى) كان يستوفى ضرائبه الفادحة أولاً ، وكان يقدرها كما يشاء » (٥٣) فإذا أصغنا الى جانب ذلك انروا علماء الأزهر طوال معظم العصر العثمانى عن المشاركة الفعالة فى ميدان الحياة العامة ، مما أفسح المجال أمام هؤلاء القضاة الذين لم يجدوا من يقف فى وجههم ، حيث كانوا فى بادئ الأمر يخشون صولة العلماء ، عندما كانوا لا يخشون فى الحق لومة لائم ، ولا يداهونون فيسته ، فلما تقاعس هؤلاء العلماء عن الادلاء بدلوهم فى ميدان العدالة ، وافتنوا بالدنيا

٥٢) عبد الرحمن الجرجى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٢ ، (حوادث ١٢٠٠ - ١٧٨٥ م) ، ص ١٢٧ .
٥٣) محمود الشرقاوى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

لم يعد القضاة يخشونهم . وسلكوا سبيلهم فى الافتنان بالدينيا (٥٤) ، وكان هذا عاملا من عوامل تدهور القضاء .

ثالثا : اهمال القواعد التى وضعها قانون نامه سليمان
بشأن القضاء ورجاله ، فقد أعطى هذا القانون لباشا مصر الحق فى وضع القاضى الذى يبيع نيابة محكمته « لقاء مبلغ معين » فى السجن الى « أن يأتى الأمر بقصاصه بعد أن تعرض أحواله » (٥٥) ، ولكن الوثائق تثبت أن هذا النص لم يطبق مما جعل القضاة يتمادون فى بيع نيابة محاكمهم لنواب ربما كان الجهل بالأمور الشرعية صفة من أبرز صفاتهم . وقد عبر صاحب هز القهوف عن جهل قضاة النواحي بقوله :

يقول هذا قسدا أنزه الحساد حيث سرق ومنه تقطع اليد
ان عقيد النكاح ليس يدوى منه سوى زوجت بنت عهرو
وليس يدوى شاهدا ولا ولى ولا يعرف صحة من علل (٥٦)

كذلك حتم قانون نامه وسليمان على باشا مصر أن يستقصى أخبار القضاة ومراقبة تصرفاتهم وعليه أن « يسجن من صح عنده نصر الظالم على المظلوم ولا يتبع الحق ، وليقيم نائبا عنه وليكتب الى الأبواب العالية ، ويعمل بما يصدر به الأمر بهذا الشأن فان حاد « أمير الأمراء » أو « ناظر الأموال » عن جادة الشرع القديم وتساهل معهم ، ولم يكتب للأبواب العالية ، أخبارهم ، فقد حق عتابه بل عقابه (٥٧) .

(٥٤) محمود الشرقاوى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٥٥) قانون نامة ، سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢٠ .

(٥٦) يوسف الشربيني ، هز القهوف فى شرح قصيدة أبى شادوف ، ج ١ .

ص ٨٦ .

(٥٧) قانون نامة ، سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢١ .

ويبدو أنه عندما بدأ الضعف يدب في جسم الجهاز الإداري في مصر لم تعد هذه النصوص توضع موضع التنفيذ ، وبخاصة عندما بدأ أمراء الممالك يطفون على سطح الإدارة في مصر ، ومن هنا فان عدم تنفيذ هذه النصوص ، أدى الى أن القضاة بدأوا لا يشعرون برهبة الأوامر الإدارية التي تصدر اليهم وتمادوا في سبيلهم وانتشرت الرشوة والفساد وعمت عمليات التزوير ميدان هذا الجهاز الفعال مما أدى الى تدهوره بصورة مشيئة .

رابعاً : تقويم النظام القضائي في العصر العثماني ، وأثره على المجتمع المصري :

رأينا فيما سبق كيف أن العثمانيين ، أدركوا منذ دخولهم مصر خطورة الجهاز القضائي في الحياة الإدارية في مصر ، والمكانة التي يحظى بها أصحاب هذا الجهاز ، ولذا فانهم لم يقدموا منذ اللحظة الأولى على اعلان عثمنة هذا الجهاز ، وعملوا على اخضاع هذا الجهاز لنفوذهم رويدا رويدا ، أى على مراحل حتى تم لهم ما أرادوا كما رأينا سنة ٩٢٨ هـ - ١٥٢٢ م ، أى بعد دخولهم مصر بخمس سنوات ، ولكن الأسلوب الذي سار عليه العثمانيون من جعل الجهاز القضائي عثمانيا جسما وروحا ، بتعيين قضاة عثمانيين ، يعتمدون في تفاهمهم مع الشعب في حل مشاكله على أسلوب الترجمة ، أدى هذا الأسلوب الى انتشار عمليات التضليل والتزوير في هذا الجهاز .

أضف الى جانب ذلك أن أسلوب شراء مناصب القضاة . جعل القضاة - كما رأينا - يهتمون في المقام الأول . بجمع الأول لتعويض ما دفعوه ثمنا لشراء مناصبهم ، وتحقيق فائض لهم ، ولذا فانهم فرضوا الرسوم الباهظة على القضايا ، وأصبح اهتمامهم بهذا الجانب أقوى من اهتمامهم بالعمل القضائي نفسه مما عاق العدالة

فى كثير من الأحيان • وجعل الناس تجار بالشكوى ، من تسرب الفساد الى جهاز القضاء ، وقد استمر هذا الفساد حتى بعد أن بدأ القضاة المصريون ، يعودون الى تولى مناصب القضاء مرة ثانية ، منذ أواخر القرن السادس عشر • وذلك لاستمرار عملية شراء مناصب القضاء مما دفع الى هذا الجهاز بكثير من الذين يجهلون قواعد الشريعة الصحيحة ، ولم يكونوا أهلا لهذه المناصب ، ولذا فاننا وجدنا من واقع سجلات المحاكم الشرعية • وما ذكرته المصادر المعاصرة أن عمليات التزوير والتضليل واستشراء اسلوب الفساد تستمر تفعل فعلها فى داخل هذا الجهاز الفعال • الذى كان منوطا به كثير من الاختصاصات التى تتعلق بمشاكل الجماهير • ومن هنا فاننا نجد أن سوء حالة القضاء انعكست على المجتمع المصرى بصورة عامة ، وبدأ القادرون على دفع الرشاوى ، يصلون الى ما يريدون بأساليب غير مشروعة مما ترتب عليه - وبخاصة فى الريف - قيام كثير من المنازعات والشارت بين السكان ، هذا الى جانب أن رجال الأوجاقات ، المقيمين بالريف استغلوا هذه الحال التى وصل اليها الجهاز القضائى ، وخراب ذمم القضاء وبدأوا يحصلون منهم على الحجاج التى تبيح لهم كثيرا من الامتيازات ، واستغلال الفلاحين، فأنز ذلك بدوره تأثيرا سلبيا على حالة السكان الاقتصادية والاجتماعية •

خلاصة القول ان الجهاز القضائى فى مصر فى العصر العثمانى ، لم يلعب الدور الذى كان منوطا به بأمانة وإخلاص ، بل لا نغالى فى شئ اذا قررنا أنه لعب دورا عكسيا فساعد على سوء الأحوال • وتدهور النظام كلى ، وربما كان التسبب الإدارى وعدم احترام النصوص الخاصة بتنظيم القضاء وضبطه وإدارته سببا رئيسيا فى ذلك • وبذا لم يعد النظام القضائى بأحسن حالا من غيره من الأنظمة الادارية فى مصر العثمانية •

الفصل الحادى عشر

دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى

تمهيد :

سار العثمانيون ، بعد بسط نفوذهم على البلاد العربية ، على سياسة كان اطارها العام قائما على عدم تعقيد الأمور ، طالما ظلت هذه البلاد تقدم الحزينة المطلوبة منها سنويا ، وجريا على هذه السياسة فان العثمانيين ، لم يحاولوا طوال فترة حكمهم ، وضع عوائق أمام انتقال الأفراد من بلد عربى الى آخر ، ولم تعرف البلدان العربية ، التى خضعت للحكم العثمانى ، الحدود السياسية ، بالمعنى المعروف لنا الآن ، ولذا فان كثيرا من الأفراد كانوا ينتقلون من بلد عربى الى آخر ، والاشتغال فى البلد الذى ينتقلون اليه بالمهنة التى يريدونها ويرغبون فيها ، ما دامت قدراتهم الفنية تمكنهم من الاشتغال بهذه المهنة . وقد أتاحت هذه السياسة الفرصة لكثير من المغاربة ، أن يستقروا فى مصر ، وأن كان استقرار بعض المغاربة فى مصر ، سائبا للوجود العثمانى فى البلدان العربية ، ولكن الوجود المغربى ازداد فى بلدان المشرق العربى فى العصر العثمانى

بصورة عامة وفي مصر بصورة خاصة (١) ، لأسباب كثيرة ، سوف تبرزها هذه الدراسة في حينها ، هذا بالإضافة الى وجود بعض قبائل العربان المغاربة التي أتت الى مصر في فترات مختلفة ، وكانت تتجول في ريف مصر وقراه ، حتى أصبحت تشكل قوة تخشاهها السلطة وتعمل على محاربتها ، كما سنرى فيما بعد ، وقد أتاح لها نظام الحكم العثماني أن تلعب دورا بارزا في أحداث تاريخ مصر في تلك الفترة ، في مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وهذا ما سوف تحاول هذه الدراسة أن تبرزه .

أولا - دور المغاربة في الحياة السياسية المصرية :

سبقت الإشارة الى أن استقرار المغاربة في مصر ، كان سابقا لفتح العثماني ، ويتضح من أقوال المصادر المعاصرة . انهم كان لهم تأثيرهم ومكانتهم في داخل المجتمع المصري ، وقد شاركوا في محاولة ضد العثمانيين عن مصر ، حيث يذكر مصدر معاصر أن التجريدة التي أعدها السلطان طومان باي لملاقاة السلطان سليم ، كان يقدمها نحو مائتين من الرماة والتركمان والمغاربة (٢) ، ولذا

(١) حول الوجود المغربي في المشرق ، انظر الدراسة القيمة ، التي نشرتها الدكتورزة ليل الصباغ تحت عنوان « الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث » بالعدد ٧ و ٨ ، ب : المجلة التأريخية المغربية ، ص ٧٥ - ٩٨ ، قرطبة ، ١٩٧٧ .

(٢) محمد بن أحمد بن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ١٤٤ ، محمد بن أبي السرور البكري ، اللطائف الربانية على المنح الرحمانية ، مخطوطة تحت رقم ٨٣٧٦ - دار الكتب المصرية ، ص ٥٧ ، من الترتيب الذي وضعته للصوره التي في حوزتي . ويذكر في ص ٥٨ « ثم ان طايفة المغاربة ، اختلفت على السلطان طومان باي . فلما حشهم على السفر ، أرسلوا يقولوا له ، نحن ما لنا عادة بسفرنا واذا سافرنا ، ما نسافر الا لقتال الفرنج ، وأما المسلمين فلا تقاتلهم » .

فان السلطان سليم لم يستطع أن يتناسى المغاربة ، حينما أراد تسفير بعض الفئات من مصر الى استانبول ، فكان من بين الفئات التى وقع عليها اختياره « أعيان تجار المغاربة » (٣) ومن الذين سافروا « من تجار المغاربة » الشيخ سالم ، وسعيد التاجورى ، وسعيد اللبدي وأبو سعيدة وآخرون « (٤) ويستفاد من هذه الأقوال صراحة مشاركة المغاربة فى أحداث الحياة السياسية فقد وقفوا يدافعون عن مصر ، وتعرض التجار المغاربة - وكان التجار فى ذلك العصر يلعبون دورا بارزا فى الحياة السياسية - الى ما تعرض له غيرهم من طوائف المجتمع المصرى ، على يد السلطات العثمانية فى بداية الحكم العثمانى . ولكن الدور السياسى البارز الذى لعبه المغاربة فى الحياة السياسية المصرية فى العصر العثمانى ، يبرز بصورة واضحة فيما قامت به قبائل العربان المغاربة التى كانت تنتشر فى أرجاء البلاد شمالها وجنوبها ، وبصورة خاصة منذ القرن السابع عشر حينما بدأ النفوذ العثمانى يصاب بشيء من الضعف ، نتيجة لبروز العنصر المملوكى على مسرح الحياة السياسية المصرية ، واستئثار الأمراء المصاليك بمعظم المناصب الادارية ، وبسط نفوذهم على الحامية العثمانية ذاتها ، منذ ذلك الوقت ازداد نفوذ عربان المغاربة فى مصر ، وقاموا بكثير من الأعمال السلبية التى سببت ازعاجا لسلطات القاهرة ، فنذكر المصادر

(٣) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .

(٤) نفس المصدر ، ج ٥ ، ص ٢٣١ .

وقد ذكر فى ص ٤٢٦ من نفس المصدر ، أن من بين الذين حضروا من استانبول « الجواجا يحيى بن عبد الكريم اللبدي الغربى من تجار جامع طولون » . وهذا يدل على أن العدد الذى أرسل الى استانبول من المغاربة أكبر بكثير من الأسماء التى سجلها فى ص ٢٣١ ، وإن ابن اياس نفسه قد احتاط لنفسه عند ذكر الأسماء حيث ذكر عبارة « وآخرون لم يحضرنى أسمائهم من التجار بأسواق القاهرة وغيرها » ، ص ٢٣١ .

المعاصرة ان أحمد باشا والى مصر فى عام ١١٠١ هـ ١٦٨٩ م ،
 جرد حملتين على رأس كل منهما صنجق احدهما الى البحيرة فى
 الدلتا ، والأخرى الى البهنسا بالصعيد ، لمحاربة عربان ابن وافى
 المغاربة ، ويبدو من أقوال هذه المصادر ان هاتين الحملتين رغم
 ما بذلته من جهود لكسر شوكة هؤلاء العربان ، فانهما لم تستطعا
 تحقيق الهدف المراد منهما ، لذا فأننا نجد الباشا يرسل خلفهما قوة
 ضخمة أخرى تتضح ضخامتها مما تذكره المصادر من انه كان على
 رأسها « اسماعيل بيك وجميع الكشاف وكتبخدا الباشا ، وأغوات
 البلكت ، وكتبخدا الجاويشية ، وبعض اختيارية وحاربوا ابن
 وافى وعربانه مرارا ، ثم وقعت بينهم وقعة كبيرة فهزم فيها
 الأحزاب ، وولوا منهزمين نحو الغرق » (٥) ، ويبدو ان هذه الجهود
 الحربية التى بذلتها سلطات القاهرة ، لم تستطع ، القضاء على
 نفوذ العربان المغاربة وعيشهم بالحياة فى ريف مصر ، مما سبب
 كثيرا من الاضطراب للسلطة فى القاهرة ، حتى وصل أمر عصيان
 عربان المغاربة للسلطة السياسية فى مصر ، الى السلطات السياسية
 العليا فى استانبول ، فاضطرت سلطاتها فى ١١١٠ هـ / ١٦٩٩ م ،
 أن تصدر مرسوما الى حسين باشا واليها فى القاهرة بأن يعمل
 جادا فى القضاء على « عبد الله بن وافى » المغربى بجهة قبلى ، ومن

(٥) عبد الرحمن الجبرتي ، « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » ج ١ ،
 ص ٢٤ ، يوسف الملوانى ، تحفة الأحزاب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ،
 (مخطوطة) مكتبة رفاة رافع الطهطاوى بسوهاج ، رقم ٨٠ تاريخ ، ونسخة مصورة
 عنها يقسم المخطوطات ، بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٢٣ تاريخ ، ص ١٢٢ ،
 أحمد شلبي بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات ، فيمن تولى مصر من الوزراء والباشا
 مخطوطة بمكتبة جامعة بيل بالولايات المتحدة ، تحت رقم ٣ ،
 توجد نسخة مصورة عنها فى حوزتى ، حققها وأعمل حاليا على نشرها ، ص ٦٢
 والفرق : اسم مكان باليوم .

منه من العربان واجلائهم عن البلاد (٦) ، وتنفيذا لهذا الأمر جمع حسين باشا الأمراء والأغوات ، وناقشهم في أمر عربان المغاربة ، وأعمالهم التي باتت تحرك سلطات الدولة العثمانية في استانبول ، فانفق رأى هذا الجمع على « اخراج تجريدة ، وأميرها ايواظ بيك ، وصحبته ألف نفر من الوجاقات » (٧) ، ويبدو أن مقاومة عربان ابن وافي وأنصاره لهذه التجريدة كانت عنيقة ، مما اضطر ايواظ بيك أن « يطلب المدد لكثرة جهوع العربان ، فمدد الباشا ديزانا ، واتخذ قرارا بارسال نجدة مكونة من خمسة من الأمراء الصناعجق ، وأغوات الاسباهية الثلاثة وأتباعهم وأنصارهم ، فتهيئوا للسفر ، ونزلوا الجزيرة ، وأقاموا أياما ثم ورد لهم الخبر بأن ايواظ بيك يحارب مع العربان وهزمهم ، وفرروا الى الوجه البحري . من طريق الجبل ورجع الأمراء الى مصر » (٨) . ورغم كل هذه الأعمال

(٦) الجبرتي ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٥ ، الملواني ، المصدر نفسه ، ص ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٧) عبد الرحمن الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٩٥ ، الملواني ، نفس المصدر ص ٢٣٩ ، الشيخ علي بن محمد الشاذلي الفراء ، ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ١١٢٣هـ / ١٧١١م تحقيق دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨ ، ص ٣٢٥ ، حيث ذكر في معرض حديثه عن ايواظ بيك « ان ابن وافي زاد جوهر وغدوره وسلط عربانه على البلاد ، وأفسدوا غاية الفساد ، فارسلوا له التجاريد ، فاتعبهم التعب الشديد ، ولم يقدر أحد أن يصل اليه ، ولم يجسر بالقدوم عليه لكثرة قومه وعربانه ، وشجاعته وقوته وطغيانه ، فرجعوا عنه ، وأخلوا سبيله ، وقالوا ليس لنا معه حيلة فبرز اليه هذا الأمير ، (ايواظ) ، فلم يبق منهم صغير ولا كبير » ، ونلمس في العبارة الأخيرة مبالغة من الشيخ علي بن محمد الشاذلي ، حيث أن المصادر الأخرى السابقة الإشارة إليها ، تذكر أن هذه الواقعة التي حدثت بين الأمير ايواظ وابن وافي ، لم تكسر شوكة وقوة ابن وافي وعربانه ، وهو الأقرب الى الصواب لاستمرار دور عربان ابن وافي في الفترة التالية لهذه الأحداث .

(٨) الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ص ٩٥ .

العسكرية الضخمة التي قامت بها سلطات القاهرة ، فانها لم تستطع القضاء على حركة عربان المغاربة وحدة مقاومتهم ، بل انهم هددوا القاهرة عن قرب ، حيث نزلت جماعة منهم بكرداسة (٩) ، بالقرب من القاهرة ، ودارت معارك حامية بينهم وبين ذو الفقار بيك كاشف الجيزة ، ولكنها لم تكن معارك فاصلة ، فقد نزل جمع من هؤلاء العربان مع أبى زيد بن وافى بواى الطرانة (١٠) ، وحدثت بينهم وبين قائمقام البحيرة معارك عدة انتقل هؤلاء العربان عقبها الى الواحات واستقروا بها بعض الوقت ، ثم عادوا ادراجهم مرة أخرى الى صعيد مصر ، واستقروا بمحاجر الجعافرة (١١) .

بالقرب من اسنا (١٢) « وصحبهم على أبو شاهين شسيخ عربان النجمة ، وحصل منهم الضرر » ، فبدأت سلطات القاهرة مرة ثانية تخاف هؤلاء العربان وأعمالهم ، وحاولت ان تتبع كافة الأساليب لمقاومتهم « فأغرى بهم عبد الرحمن بيك ، ومن معه من الكشف فآخذنهم قتلا ونهباً » (١٣) ، واستمرت سلطات القاهرة فى طاردها لعربان المغاربة ، الى ان نزل من بقى منهم الفرق بالفيوم ، فأرسل لهم الباشا تجريدة أخرى ، فانتقل هؤلاء - العربان الى المنوفية (١٤) . ومع كل هذه المطاردات المتصلة ضد عربان المغاربة ، فانهم لم يستكينوا لسلطات القاهرة السياسية ، بل ظلوا يسببون لها الازعاج ، وعدم الاستقرار ، بصورة مستمرة ،

-
- (٩) كرداسة : احدى قرى مركز امبابة ، محافظة الجيزة حاليا .
- (١٠) الطرافة : ناحية من نواحي مركز كوم حمادة محافظة البحيرة حاليا .
- (١١) الجعافرة : ناحية من توابع أسوان محافظة أسوان ، وتسميتها بالجعافرة نسبة الى عرب الجعافرة .
- (١٢) اسنا : مدينة قاعدة مركز اسنا حاليا ، محافظة قنا .
- (١٣) الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٩٥ .
- (١٤) الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ص ٩٥ ، أحمد شلبي ، نفس المصدر ، ص ٦١ ، يوسف الملوانى ، نفس المصدر ، ص ١٢٢ .

وهذا ما لم يحدث منهم فى العصر المملوكى ، مما يدعو الى التساؤل ،
ما الدوافع التى دفعتهم للقيام بمثل هذه الأعمال ضد السلطات
العثمانية - المملوكية فى الفترة موضوع البحث ربما كانت الاجابة
على هذا التساؤل ترجع الى أن هذه السلطات حاولت منذ بدء
عهدها ان تضع حجرا على حركة العربان عموما والحد من امتيازاتهم
التي حصلوا عليها فى ريف مصر ، حيث نجد أن قانون نامه
مصر ، الذى صدر فى عهد السلطان سليمان بن سليم تضمن فصلا
عن أحوال العربان يشمل المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، من
مواد هذا القانون هى فى مضمونها عبارة عن قيود والتزامات على
العربان وشيوخهم ، ونص انه يجب على الكشاف « ان يوقعوا عليهم
الجزاء دون خوف بهد الرجوع الى أمير الأمراء ونظر الأموال » (١٥).
وهذا الاسلوب لم يألّفه العربان من قبل فى العهد المملوكى هذا
بالاضافة الى ان نظام ادارة الأراضى الزراعية الذى سار عليه
العثمانيون سواء كان نظام المقاطعات ، أو ما عرف بنظام الأمانات ،
أو نظام الالتزام فان كلا النظامين مكن الأمراء المماليك ورجال
الحامية العثمانية من معظم الأراضى المصرية (١٦) ، وأوجد حجرا
على معظم امتيازات العربان ، مما جعل العربان عموما بما فيهم
عربان المغاربة يقفون موقف المقاومة من سلطات القاهرة ،
ويشاركون فى كل الحركات المضادة لها ، والهادفة الى اضعافها .

(١٥) قانون نامه مصر ، ترجمة عربية للدكتور أحمد فؤاد متولى ، أستاذ
مساعدة اللغة التركية بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، دراسة وتحقيق ، بالاشتراك
مع الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت
عبد الكريم ، معد حاليا للنشر ، ضمن مطبوعات سمنار التاريخ الحديث ، كلية
الآداب جامعة عين شمس ، ص ٣١ - ٣٤ ، من النسخة المعدة للنشر على الآلة
الكتابة .

(١٦) انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ،
ص ٦٧ - ٩٩ .

وهنا تجدر الإشارة ان هذا الموقف من سلطات القاهرة لم
 قصرا على عربان المغاربة المتجولين في ريف مصر ، وانما
 المصادر ان المغاربة المقيمين في القاهرة ذلتها لعبوا دورا سعي
 باروا ضد هذه السلطات ، بما توفر لهم من ثراء نتيجة لأشياء
 بالتجارة ، وبما كان لهم من تنظيم قوى داخل أحياء الق
 التجارية ، ولذا فانهم لم يستسلموا لهذه السلطات ، اذا رأ
 تجيد عن طريق الصواب لا يخشون في الحق لومة لائم ، لا يه
 كبيرا أو أميرا ، فقد حدث أن تعرضت القاهرة في ١٠٥٢هـ/ ٤٢
 لعصابات اللصوص واتضح أثناء هذه الأحداث تواطؤ والى الق
 (رئيس الشرطة) مع هؤلاء اللصوص ، فاما كان من تجار المغ
 الا أن هددوا الباشا برفع شكواهم الى السلطان اذا لم يتزل
 الوالى « فعين الباشا واليا جديدا قام بتعقب اللصوص وألقى ال
 على عهد منهم وعاد الأمن الى القاهرة » (١٧) وهكذا استطاع المغ
 ارغام سلطات القاهرة على الاستجابة لمطلبهم تقريراً لدورهم ال
 فى مجتمع القاهرة ، وهناك حادثة مشهورة تعرف فى مصادر ت
 مصر باسم « واقعة المغاربة » وفحواها ان تجار المغاربة الم
 بالقاهرة من أهل تونس وفاس ، كان من عاداتهم دائما المشاركة
 حمل الكسوة ، التى تعدها القاهرة لكسوة الكعبة الشريفة ، وا
 بها فى شوارع القاهرة للتبرك بها ، وحدث أثناء مرور المغ
 بالكسوة ، ان رأوا رجلا من أتباع مصطفى كتحدا القازدغلى ي
 الدخان ، فكسروا أنبوبته وتشاجروا معه ، واتسعت المعركة
 الطرفين . مما أزعج سلطات القاهرة ، واضطرت الى استم

(١٧) أندريه ريمون ، « فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية
 مجموعة من الأبحاث قام بتجميعها وترجمتها تحت هذا العنوان ، زهير الشا
 كتاب روز اليوسف ، العدد السابع عشر ، يوليو ، ١٩٧٤ ، ص ٤٢ »

العنف معهم وألقت القبض على جماعة منهم وأودعهم السجن ، حتى غادر المحمل القاهرة ، خشية أن يقوم هؤلاء المغاربة بأعمال مضادة قد لا تحمد عقباها (١٨) . وظل سلطات القاهرة تعاني من أعمال عربان المغاربة ، حتى ان الأمراء المماليك ، اجتمعوا في الدويان العالي سنة ١١٢٠هـ / ١٧٠٩ م سبب ازدياد نفوذ عربان المغاربة في الصعيد الى ما يلقونه من حماية من محمد بيك حاكم جرجا ، فأصدر الباشا أمرا بعزل محمد بيك ، وتولية محمد بيك قطامشي بدلا منه ، وهكذا ، كانت سياسة مصر الداخلية تتأثر بدور العربان المغاربة وبخاصة في القرن الثامن عشر ، حيث شاركوا بصورة واضحة ، في كل الأحداث السياسية ، التي مرت بها مصر خلال هذا القرن ، أثناء الصراعات السياسية بين البيوت المملوكية بعضها ببعض ، فكانوا يقفون الى جانب بيت مملوكي ضد البيت الآخر في هذه الصراعات ، فقد شاركوا محمد بيك حاكم جرجا ، في حصار القاهرة أثناء فتنة افرنج أحمد سنة ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م (١٩) حيث

(١٨) الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٩ .

(١٩) بدأت أحداث هذه الفتنة في شعبان ١١١٩ هـ أكتوبر ١٧٠٧ م ، وأدى تطور هذه الأحداث الى انقسام سلطات القاهرة والحامية ازاءها الى فرقتين ، الفرقة الاولى تمثلت في الانكشارية وقاضى العسكر والباشا وأيوب بيك ، ومحمد بك الكبير ، والمرتزة من الأعراب والهواره ، والفرقة الثانية من الأمراء السناجق والعزب ، وباقي الفرقة العسكرية بما فيهم السبائية ، واتهم الوالى خليل باشا بأذكاء نار هذه الفتنة ، وقد شجعت هذه الفتنة عقول الكتاب والشعراء المعاصرين فأدى كل منهم بدوره بشأنها ، فوضع الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، مؤلفه القيم عنها « ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ١١٢٣ » حققه الدكتور عبد القادر احمد طليمات ، نشر بالمجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨ م ، وانظر بخصوص هذه الفتنة كذلك ، عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر نفسه ، ج ١ ، حوادث ١١١٩ هـ / ١٧٠٧ م ، ص ٣٢ حوادث ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م ، ص ٣٨ ، ص ٩٦ ، ومصطفى ابن الحاج ابراهيم ، تاريخ وقائع مصر ، مخطوطة رقم ٤٠٤٨ تاريخ ، دار الكتب المصرية ، ص ٧٣ - ٩٣ ، دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

أخذ « أفرنج أحمد مدة هذه الأيام في تحصين جوانب القلعة وعمل متاريس ، ونصب مدافع وتعبية ذخيرة وجيخانة وملئوا الصهاريج وحضر في أثناء ذلك محمد بيك حاكم الصعيد ، ونزل بالبساتين . فأقام ثلاثة أيام ، ودخل في اليوم الرابع ، ومعه السواد الأعظم من العرب والمغاربة واليهودية ، ونزل ببيت آق بردى بالرميلة ، وحارب من جامع السلطان حسن من منزل يوسف أغات الجراكسة سابقا فلم يظفر . وقس من جماعته نحو ثلاثين نفرا » (٢٠) ، ويهنا من هذا المقتبس ان سعد المغاربة يشاركون بقوة مسلحة في محاولة اخماد الفتنة التي تعرضت لها القاهرة آنذاك .

كذلك شارك عربان المغاربة ، عرب الحبشية في أعمالهم ضد عبد الرحمن بن مساندة بيت ابراهيم أبو شنب ، فأخذوا مع سالم بن حبيب (٢١) ، قافلة تجارية آتية من بلاد الشام ، وأخذوا في الوقت ذاته سبعين جديلا لعبد الرحمن بيك محملة ذخيرة كانت في طريقها من الوجهة الى منزله ، (٢٢) .

(٢٠) الجبرتي المصدر نفسه ، ص ٣٨ ، ٤٠ ، ص ٩٦ ، مصطفى بن الحاج ابراهيم المصدر نفسه ص ٧٣ - ٩٣ .

(٢١) كانت قد سبق لـ « سالم » أن استقر في حماية ابن وافي المغربي بناء على خطاب من ابراهيم بيك أبو شنب « بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم أجازة من استأذنه » ورسلى (سالم) أحضر عمه وأخاه سويلما وعدوا الى الجبل الثرى وساروا عبد بن وافي شيخ المغاربة فرحب بهم ، وضرب لهم بيوت شعر ، وأقاموا بها الى سنة ثلاثين ومائة وألف ١١٣٠هـ / ١٧١٨م ، فمات ابراهيم بيك أبو شنب ، وكان يواسى أولاد حبيب ، وبرسل لهم وصولات بفلال يأخذونها من بلاد القبليية . فلم مات في الفصل (الطاعون) ضاقت معيشتهم ، فحضر سالم بن حبيب من شبراخين وافي خفية ، الجبرتي ، المصدر نفسه ج ١ ، ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢٢) نفسه ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

ومما يؤكد مناهضة عربان المغاربة للسلطات السياسية في القاهرة ، وبخاصة في القرن الثامن عشر ، الوقوف الى الجانب المناوئ لها من البيوت المملوكية ، ومساعدته ، فيها هو محمد بيك جركس حينما تزداد حدة الصراع بينه وبين سلطات القاهرة ، نجده يفر هاربا في ٧ جمادى الآخرة ١١٣٨هـ / ١٠ فبراير ١٧٢٦م ، الى الجبل الأخضر ، ومن هناك يركب الى درنة بليبيا ، وعن طريقها يعود الى مصر بعد غيبته بسلاسل الأفرنج (٢٣) ولم يكن يستطيع الذهاب والاياب عن طريق ليبيا ، الا اذا كانت مناوئته لسلطات القاهرة تجد التأييد والمساندة من عربان المغاربة ، كذلك حينما احتدم الصراع بين القاسمية والفقارية ، ويتمكن القاسمية من قتل قيظاس بيك بأمر من الباشا وتشتمت أتباعه واخفى كل منهم ، حيثما وجد الملاذ ، فاننا نجد ان أحد أتباع قيظاس ويدعى عثمان بيك يختفى عند رجل مغربي بقية حياته حتى مماته وكان ابراهيم بيك أبو شنب يعرف مكانه ، ويرسل له مصر وفا (٢٤) . لهذا نجد أن سلطات القاهرة كانت تعهد دائما حساب المغاربة ، كما تعهد على محاولة احتوائهم وارضائهم وتقديم كل عون لهواية محمل الحج المغربي وقت حلوله بأرض مصر ، وحينها تنجرأ الأمير خليل قطاش أمير الحج وأتباعه ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م على الحجاج بها فيهم المغاربة ووصلت هذه الأخبار الى مولاي عبد الله صاحب المغرب « أرسل مكتوبا الى علماء مصر وأكابرها ينقم عليهم في ذلك » ، ولما اطلع الوزير محمد باشا راغب (٢٥) على ذلك المكتوب ، رد عليه ذاكرة لصاحب المغرب ، ما قام به ضد هذا الأمير وأتباعه قائلا « فيرقني الله تعالى القتل الشقي المذكور مع ثلاثة من رفقاءه العدائين له

(٢٣) نفسه ، ج ١ ص ٦٢ - ٦٤ .

(٢٤) الجبرتي ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢٥) تولى ولاية مصر ١١٥٩ - ١١٦١هـ / ١٧٤٦ - ١٧٤٨م .

في الشروع ، وطردها بقيتهم بأنواع الخزي الى الصحتارى ، فهم يحول الله كالحجيتان في البرارى ، وولينا انارة الحج من الامراء المصريين من وصف بين اقاربه بالانصاف والديانة ، وشهد له بمزيد الحماية والصيانة .» (٢٦) وهكذا أصبحت سلطات القاهرة تعمل على استرضاء سلطات المغرب تقديرا للعلاقات والروابط القائمة بين أجزاء الوطن الواحد ، وتقديرا للدور الذى يمكن أن يقوم به عربان المغاربة ضدها .

وظل المغاربة يلعبون دورهم فى أحداث تاريخ مصر السياسى طوال القرن الثامن عشر ، فنجد « عسكر مغاربة » بين الامدادات التى أرسلت لمساندة تجريدة حسين بيك كشكش ١١٨١هـ / ١٧٦٧م. لمحاربة المنشقين بالصعيد ، كما شاركوا فى أحداث الصراع التى شهدتها عهد على بيك الكبير ، وبخاصة الأحداث التى مر بها الصعيد ، حيث يرد ذكر المغاربة بين الفئات التى شاركت فى هذا الصراع (٢٧) .

وإذا كانت الأحداث السابق رصدها ، تظهر دور المغاربة بالظهور السلبي ضد سلطات القاهرة ، فإن استقراء الأحداث يوضح دورهم الايجابى فى الدفاع عن مصر حينما تعرضت مصر لأول غزو خارجى فى العصر الحديث على يد الحملة الفرنسية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م ، فإن المغاربة هموا يدافعون عنها على اعتبار أنها وطنهم وخشى بوقاشرت أن يلعب المغاربة دورا فى هزيمة قواته لذا نجده يصدر أمرا يوم الخميس ٢ ربيع الثانى ١٢١٣ / ١٣ سبتمبر ١٧٩٨م ، بأن ينادى بأنه على الاغراب من المغاربة وغيرهم ان يسافروا الى بلادهم « وكل من وجد بعد ثلاثة أيام يستاهل الذى يجرى عليه ، وكرروا المناداة بذلك وأجلوها بعدها أربعة وعشرين

(٢٦) الجبرتى ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٤ - ١٧٥

(٢٧) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

ساعة » ، ولم يرضخ المغاربة لهذا الأمر وذهبت جماعة منهم « الى صارى عسكر (بونا برت) وقالوا له انا طريقا للذهاب ، فان طريق البر غير مسلوكة ، والانكليز واقفون بطريق البحر ، يمنعون المسافرين ، ولا نقدر على المقام فى الاسكندرية من الغلاء وعدم الماء بها فتركهم » (٢٨) . واحتدم شعور المغاربة من أجل الدفاع عن مصر أينما كانوا ، حتى ان الشيخ الكيلانى المغربى والذى كان مقيما بالجيزة حث الناس على الجهاد ، وبذل المال والسفن من أجل مصر واستجاب لذلكه ووعظه الكثير من أهل الجيزة وركبوا البحر الى القيسر ، وانضموا الى أهل الصعيد والأتراك والمغاربة وتصعدوا لمحاربة الفرنسيين (٢٩) ، واستمر المغاربة سواء كانوا عربا أو يتجهلون فى ريف مصر ، أم تجارا يقيمون فى مدنها يدافعون عنها ويشاركون أشقائهم من المصريين فى الدفاع عن مصرهم ، حتى انتهى الاحتلال الفرنسى . ولكن دور المغاربة فى المشاركة فى أحداث مصر السياسية لم ينته بل استمر فى الفترة التالية كما سنرى فى الجزء الثانى من هذه الدراسة والخاص بدورهم فى تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر .

ثانيا : دورهم فى الحياة الاقتصادية :

ان الدور الذى لعبه المغاربة فى الحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ، لا يقل أهمية عن دورهم فى الحياة السياسية ، وان تميز بأنه كان دورا ايجابيا وذات فاعلية ، نتيجة للنفع الاقتصادى الذى عاد على المجتمع المصرى من وراء هذا النشاط الاقتصادى عن طريق نشاط المغاربة التجارى داخل مصر (٣٠) أو

(٢٨) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٩ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ .

(٣٠) انظر بشأن تفاصيل العلاقات التجارية هذه :

André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, t.1, pp. 191-195, Damas, 1973.

نتيجة للمتاجرة بين مصر وبلاد المغرب العربى والتى بلغ حجمها فى عام ١٧٨٣ م ، ٦١٧ ، ٨٤٥ ، ٦٢ ، ووثائق العصر والتى لا يمكن حصرها فى مثل هذه الدراسة تزخر بالأسانيد التى تثبت فاعلية هذا الدور وأثره على الحياة الاقتصادية المصرية (٣٠ مكرر) ، فقد اشتغل المغاربة بالمتاجرة فى جميع أنواع السلع التى كانت رائجة ، وتمثل عصب الاقتصاد فى ذلك العصر ، وبخاصة تجارة وعصر الزيوت ، حتى ان المتتبع للوثائق الخاصة بالتجار الذين

(٣٠ مكرر) انظر بشأن التفاصيل حول هذا الموضوع ، سجلات المحاكم التالية : (١) محكمة الباب العالى وعدد سجلاتها ٥٥٩ سجلا (٢) محكمة بولاق وعدد سجلاتها ٨٣ سجلا (٣) محكمة طولون وعدد سجلاتها ١٢٠ سجلا (٤) محكمة قوصون وعدد سجلاتها ٤٧ سجلا (٥) محكمة الصالحية النجمية وعدد سجلاتها ١٠١ سجل ، (٦) محكمة باب الشعربة وعدد سجلاتها ١١٥ سجلا ، (٧) محكمة القسمة العسكرية ٤١٨ سجلا (٨) محكمة القسمة العربية وعدد سجلاتها ١٥٧ سجلا (٩) محكمة باب سعادة والخرق وعدد سجلاتها ٧٥ سجلا .

وقد أخصيت المواد الخاصة بالمغاربة فى سجل واحد من سجلات محكمة القسمة العسكرية ، وهو السجل رقم ١٧٥ ، الخاص بالفترة من ٢٢ ربيع أول ١١٧٧هـ / ٢٠ سبتمبر ١٧٦٣م - ٢٠ ذى الحجة ١١٧٧هـ / ٢٠ يونيو ١٧٦٤م فبلغ عددها (٤١) مادة ، وأرقامها ، ٧٧ ص ٥٥ ، ٨٦ ص ٦٠ ، ٩٦ ص ٦٧ ، ١٢٤ ص ٨٩ ، ١٦٦ ص ١١٨ ، ٢٣٦ ص ١٧٠ ، ٢٤٨ ص ١٧٩ ، ٢٥٤ ص ١٨٢ ، ٢٥٥ ص ١٨٥ ، ٢٦١ ص ١٩٠ ، ٢٦٦ ص ١٩٢ ، ٢٧٠ ص ١٩٤ ، ٣٠٧ ص ٢٢٠ ، ٣٢٢ ص ٢٢٩ ، ٣٣١ ص ٢٣٧ ، ٣٣٧ ص ٢٤٦ ، ٢٤ ص ٢٥٤ ، ٢٥٧ ص ٢٨١ ، ٢٦٩ ص ٢٨٣ ، ٢٧٠ ص ٢٩٣ ، ٢٧٩ ص ٤٠١ ص ٢٨٥ - ٢٨٧ ، ٤٣٥ ص ٣١٢ ، ٤٥١ ص ٣٢٣ ، ٤٦٥ ص ٣٣٤ ، ٤٧٧ ص ٣٤٥ ، ٤٩٤ ص ٣٦١ ، ٥٠٤ ص ٣٦٩ ، ٥١١ ص ٣٧٠ ، ٥٢٤ ص ٣٨٤ ، ٥٣٩ ص ٣٩٨ ، ٥٥٩ ص ٤١٣ ، ٤٦٨ ص ٤١٩ - ٤٢١ ، ٥٧٨ ص ٤٢٩ ، ٥٩٣ ص ٤٤٢ ، ٦٢٦ ص ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ٦٣٢ ص ٤٦٦ ، ٦٣٣ ص ٤٦٧ ، ٦٥١ ص ٤٨٣ ، ٦٧٢ ص ٤٩٨ .

هذا مثال لما ورد فى سجل واحد ، وجميع هذه السجلات محفوظة بأرشيف الشهر العقارى المصرى بالقاهرة .

كانوا يمارسون نشاطهم بوكالة الزيت ببولاق ، يكاد يجزم بأن هذه التجارة كانت حكرا على المغاربة فقلما يعثر على تاجر يعمل بهذه التجارة غير مغربي ، وبخاصة أهل تونس وطرابلس الغرب ، وربما كان تعليل هذه الظاهرة يعود لجودة نمو أشجار الزيتون ببلاد المغرب العربي ، وعلى وجه الخصوص تونس التي أصبحت تعرف لدى الشعب المصري عامة باسم « تونس الخضراء » ، وأيضا

= كذلك يجب الاطلاع بخصوص هذه التفاصيل على سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ومحكمة دمياط ، ومكتبة رشيد الخاصة بالفترة موضوع البحث والمحفظة بالمخزن رقم ٤٦ ، بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة ، وقد أحصيت المواد الخاصة بالمغاربة بالمضبطة رقم (١) الخاص بالفترة من ٢٧ محرم ١١٣٠هـ/ ٣١ ديسمبر ١٧١٧م الى ١٣ صفر ١١٣١هـ/ ٥ يناير ١٧١٩م من سجلات مضابط محكمة الاسكندرية فبلغ عددها (٦٤) ، مادة وأرقامها وأرقام صفحاتها كما يلي :

مادة ٣ ص ٤ ، ٤ ص ٣ ، ٣ ص ٣٨ ، ١٤ ص ٦٨ ، ٢٢ ص ١١٣ ، ٣٧ ص ١٢٢ ، ٤٠ ص ١٣٢ ، ٤٣ ص ١٣٨ ، ٤٤ ص ١٣٩ ، ٤٤ ص ١٦٣ ، ٥٢ ص ١٧٨ ، ٥٦ ص ١٨٣ ، ٥٦ ص ١٨٨ ، ٦٢ ص ٢٠٨ ، ٦٣ ص ٢٢٢ ، ٦٧ ص ٢٣٣ ، ٧٠ ص ٢٣٨ ، ٧١ ص ٢٤٣ ، ٨١ ص ٢٩٩ ، ٨٨ ص ٣٠٥ ، ٩٠ ص ٣١٠ ، ٩٢ ص ٣٩٥ ، ١١٦ ص ٤٤٥ ، ١٣٣ ص ٤٩٩ ، ١٤٧ ص ٥٠٠ ، ١٤٨ ص ٥٢٤ ، ١٥٥ ص ٦١٧ ، ١٨٤ ص ٦١٨ ، ٦١٨ ص ٦١٨ ، ٦١٨ ص ٦٤٥ ، ١٩٦ ص ٦٤٨ ، ١٩٧ ص ٧١٤ ، ٢١٩ ص ٧٢٠ ، ٢٢٠ ص ٧٢٤ ، ٢٢٢ ص ٧٣٠ ، ٧٣٠ ص ٧٤٩ ، ٢٢٨ ص ٧٦٤ ، ٢٣٤ ص ٨٢١ ، ٢٥٤ ص ٨٢٤ ، ٨٥٥ ص ٨٢٦ ، ٢٥٦ ص ٨٢٩ ، ٢٥٧ ص ٨٣٠ ، ٢٥٧ ص ٨٣٨ ، ٢٦٠ ص ٨٤١ ، ٢٦١ ص ٨٤٢ ، ٢٦١ ص ٨٦٦ ، ٢٦٨ ص ٨٩١ ، ٢٧٦ ص ٩٢٨ ، ٢٨٨ ص ٩٣٠ ، ٩٣٠ ص ٩٩٠ ، ٩٩٠ ص ٩٩٥ ، ٩٩٥ ص ٩٧٨ ، ٩٧٨ ص ٩٩٣ ، ٩٩٣ ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٥ ص ١٠٧٩ ، ١٠٧٩ ص ١١١٤ ، ١١١٤ ص ١١١٩ ، ١١١٩ ص ١١٣٦ ، ١١٣٦ ص ٣٩٢ .

وسوف ننشر هذه المواد تباعا لتكون عونا للباحثين في دراسة تاريخ بلاد المغرب في العصر الحديث .

بخصوص هذه المحاكم : انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٣٨ - ٤٥ .

فان اشتغال المغاربة بتجارة البن يدل على ضخامة الثروة التي تكونت لدى معظمهم ، لأن هذه التجارة في تلك الفترة كانت من التجارات المربحة ، وكان الذين يعملون بها من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة لما تحتاجه من عمليات استيراد وإيجاد وكلاء لهم في موانئ البحر الأحمر ، وبخاصة مينائي مخاوجدة (٣١) ، وقد ثبت لدينا وجود طائفة ضخمة من التجار المغاربة يعملون بهذه التجارة (٣٢) ، ونتيجة لتكون رأسمال ضخمة لديهم من وراء الاشتغال بهذه التجارة فان نشاطهم الاقتصادي تشعب فشمع عمليات الاقتراض (٣٣) ، وهو العمل الذي تقوم به المصارف حاليا ، كما دخلوا ميدان التزام الأراضي الزراعية (٣٤) . كما اشتغل كثير من المغاربة بتجارة القماش بمختلف أنواعه ، وكذلك تجارة المرجان ، حتى ان بعض الوثائق تثبت وجود شركة لتجارة المرجان بين تاجر مغربي يدعى « الحاج محمد الشهير بالسقاط » من أهل فاس ، وبين الذمي شحيرة اليهودي الرشيدى القاطن بوكالة

(٣١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة التهمة العسكرية ، سجل رقم ١٦٥ مادة ٢٨٢ ص ١٨٢ . Raymond, op. cit., t.1 p. 286, 330-335.

(٣٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ٢٨٢ ص ١٨٢ . يسكر أندري ريمون مثالا على ضخامة رأس المال الذي توفر لأخذ التجار المغاربة عثمان بن حسون الذي أصبح يعد من كبار التجار في مصر ، وبلغت ثروته ٣٩٩٠٠ بارة من تجارة الأقمشة والمجوهرات وغيرها . Raymond, op. cit., t. II, 405-401.

(٣٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات استقال القرى سجل رقم ٣ مادة ٣٣٦ ص ٨٣ .

(٣٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ٣ مادة ٣٣٦ ، ص ٨٣ المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٦ ، ص ١٢٥ - ١٢٨ ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، نفس المصدر ، ص ٩١ - ٩٥ .

المرجان بالقاهرة (٣٥) . هذا الى جانب اشتغال بعضهم بتجارة
العطارة في كثير من أحياء القاهرة وخططها ، كما اشتغل بعضهم
الآخر بتجارة السلاح وتصنيعه في سوق السلاح بالقاهرة ، وبخط
البندقين (٣٦) ، وكثيرا ما تسبق الوثائق اسم التجار المغاربة
بوصف « من أعيان التجار » (٣٧) أى من كبارهم ، كما حمل
معظمهم لقب « خواجه » (٣٨) وهو لقب ، كان يطلق على كبار التجار
في ذلك العصر ، واشتغل كثير من المغاربة بالحرف وأصيدوا من
أربابها مثل الحياكة ، مثل « لاشين مصطفى الخياط » (٣٩) ،
بحرفة الدلالة مثل « الحاج عبد القادر الدلال في الأحرمة » (٤٠) ،
والحلاقة مثل « الأستاذ محمد بن الحاج محمد بن المرحوم محمد
التونسي المغربي » (٤١) الذي كان يعمل حلاقا بخط البندقين ،
والهجارة مثل « الحاج علي بن المرحوم الحاج محمد المغربي

-
- (٣٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل
رقم ١٧٥ ، مادة ٣٨٣ ، ص ٢٧٠ .
- (٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، مادة ٣٥٧
ص ٢٥٣ بخصوص خط البندقين ، انظر ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ،
ص ١٨٣ ، هامش (١) .
- (٣٧) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل
رقم ١٧٥ ، مادة ٢٥٥ ، ص ١٨٥ ، مادة ٢٣٦ ، ص ١٧٠ ، وعموما معظم الوثائق
تعتبر فيها على هذه الصفة .
- (٣٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل
رقم ٢٠٧ ، مادة ١٠٤ ، ص ٦٩ ، على سبيل المثال حيث ان هذا اللقب اقترن كذلك
بمعظم التجار المغاربة .
- (٣٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل
رقم ١٧٥ ، مادة ٢٧٠ ، ص ١٩٤ .
- (٤٠) نفس الوثيقة .
- (٤١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية للجمية ، سجل رقم ٥٠٩ ،
مادة ١٥٥ ص ٥٠ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

السفاسى « (٤٢) ، وتطرين الحريز مثل الحاج محمد بن المرحوم الحاج أحمد المغربى الحريزى ، بخط التريبى (٤٣) ، وغير ذلك من الحرف حتى ان بعضهم عمل « بوابا » بوكالة الكعكيين (٤٤) ، كما عمل بعضهم بمهنة القيادة فى القاهرة وغيرها من المدن المصرية وبخاصة الاسكندرية (٤٥) .

وقد كان للتجار والحرفيين المغاربة تنظيمهم القوى فى كل حى من أحياء القاهرة ، فلكل جماعة شيخ متحدث باسمهم ويدافع عن حقوقهم لدى سلطات القاهرة ووكيل لهذا الشيخ مثل الحاج سعيد الذى كان شيخا لطائفة المغاربة بسوق طولون ١١٥٢ هـ / ١٧٤٠ م (٤٦) ، والخوaja المكرم الحاج أحمد شيخ التجار بخط

- (٤٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ .
مادة ١٢٤ ص ٨٩ .
(٤٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ .
مادة ٣٥٤ ص ٢٥٠ .
(٤٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ .
مادة ٢٤٨ ، ١٧٩ .
خط الكعكيين ، كان يبتدىء من شارع الغورية ، وينتهى الى شارع الباطلية ، به حمام الغورى ، ووكالة كبيرة معدة لبيع الدهانات ، وبه جامع سيدى يحيى به عقب الذى كانت شعائره تقام من أوقافه التى كانت تحت نظر الشيخ محمد الهوارى المغربى ، انظر على مبارك ، المخطط التوفيقية ، ج ٢ ص ٩٥ - ٩٧ .
(٤٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة الاسكندرية ، مضبطة رقم (١) مادة ١٢٢ ، ص ٤٠ .
(٤٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون ، سجل رقم ٢٢٤ ، مادة ٨٦٨ .
ص ٤٠١ - ٤٠٢ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٧ و ٨ ، ص ١٠٢ . يذكر على مبارك أنه بعد أن خربت القطن والعسكر ، فارقت الناس جهة طولون ، وخرب الجامع وما حوله وصارت المغاربة تنزل فيه بأباعرها ومتاعها عندما تمر بمصر أيام الحج ، وكان من بين وكالات شارع طولون وكالة يقال لها وكالة المغاربة ، كما كان به عطفة تسمى عطفة المغاربة ، وربما يفسر لنا ذلك ضخامة الجالية المغربية بطولون .
لقد تم استقرارها بها ، انظر المخطط التوفيقية ، ج ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ .

الغورية (٤٧) ، والسيد الشريف سليمان المدعو فرج بن المرحوم سليمان شيخ طائفة المغاربة (٤٨) ، والخواجه الحاج قاسم شيخ طائفة المغاربة بخط طولون (٤٩) ، وثبتت الوثائق ان هذه التنظيمات الاقتصادية المغربية امتدت الى سوق الجبلون بخط الغورية (٥٠) ، وكالة الماوردى بخط سوق الفحامين (٥١) ، والوكالة الكاينة بالكعنين (٥٢) ، وخط البندقيين (٥٣) ، وخط الاشرفية (٥٤) ، وبنك الشعيرة (٥٥) ، وقناطر السنباع وبولاق القاهرة (٥٦) ، وقوضون كلها كان للمغاربة تنظيمااتهم حتى الثغور المصرية مثل الاسكندرية ودمياط ورشيد (٥٧) ، والمتبع عن طريق وثائق المحكمة الشرعية لانتظام التنظيمات المغربية في أسواق

(٤٧) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٥٤ ص ١٨٥ .

(٤٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ١٦٦ ، ١١٨ .

(٤٩) نفس السجل ، مادة ٤٩٤ ، ص ٣٦١ .

(٥٠) نفس السجل ، مادة ٢٣٦ ، ص ١٧٠ .

(٥١) نفس السجل ، ونفس المادة .

(٥٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٤٨ ص ١٧٩ .

(٥٣) نفس السجل ، مادة ٣٥٧ ، ص ٢٥٣ .

(٥٤) خط الاشرفية : كان يمتد من أول شارع السكة الجديدة ، وينتهي عند أول شارع الغورية وسمي كذلك لأن به جامع الاشرف الذي كانت توجد في مقابله يقال لها وكالة الاشرف ، ج ٢ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٥٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٩٠ مكرر ، مادة ٢١٨ ص ٤٢ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ، ص ١٨٦ - ١٨٨ .

(٥٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة بولاق ، سجل ٢٦ ، مادة ١٨٠٤ ص ٣٥٩ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(٥٧) بخصوص التفاصيل حول نشاط المغاربة في هذه الثغور ، انظر سجلات =

القاهرة وأحيائها وخططها ، يمكنه ان يرسم خريطة القاهرة العمرانية والمدنية في ذلك العصر ، حيث ان كثيرا من الوثائق تحدد تحديدًا دقيقًا ، بداية ونهاية الأحياء والدروب والخطط التي كان يقطنها المغاربة ، أو التي لهم بها أوقاف وعقارات (٥٨) .

ويتضح مما تذكره الوثائق سواء فيما يتعلق بتركات ومخلفات المغاربة ، أو فيما يتعلق بمعاملاتهم التجارية فيما بينهم أو مع غيرهم من التجار ضخامة الثروات التي أصبح يحوزها الكثير منهم ، ولذا فان أوجه استثمارهم لهذه الثروات تعددت فأصبحت تشمل شراء العقارات المختلفة سواء بقصد الانتفاع بها ، أو وقفها على أوجه البر (٥٨ مكرر) ، كما شملت التزام الأراضي الزراعية (٥٩) ، وعمليات الاقتراض للأمرء المالك ، نظير رهن التزاماتهم (٦٠) وغير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي ، وحقيقه فان المدارس لتطور حركة الاقتصاد المصري في ذلك العصر ليقف مندهشا للدور الاقتصادي الذي لعبه المغاربة في تاريخ مصر ، وقد

= محاكم الاسكندرية ودمياط ورشيد ، المحفوظة بالمخزن رقم ٤٦ ، بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

Raymond, op. cit., T. 2, pp. 475-476. (٥٨)

(٥٨) أوشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٩٠ مكرر . مادة ٦٥ ص ١٣ ، سجل رقم ١٢٨ ، مادة ٣٦٩ ص ١٨ ، سجل ١٧١ ، مادة ٦٣٩ . ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، سجل ١٣١ مادة ٥٣٤ ، ص ١٤٢ ، سجل ١٣٣ ، مادة ٧٦٨ ص ١٩٦ ، محكمة بولاق ، سجل ٢٦ ، مادة ١٨٠٤ ص ٢٥٩ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ص ١٨٢ - ١٩٦ .

(٥٩) أوشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم (٣) مادة ٢٣٦ ، ص ٨٣ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٦ ص ١٢٥ - ١٢٨ . عبد الرحيم عبد الرحمن ، نفس المصدر ، ص ٩٢ - ٩٣ . (٦٠) أوشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

سبقت الاشارة الى ان التجار المغاربة يحي طولون هددوا الباشا برفع شكاواهم الى السلطان اذا لم يعزل والى القاهرة ، حينما رأوا فى وجوده تهديدا لمصالحهم فلم يسع الباشا الا اجابة مطلبهم (٦١) مما يدل على مدى تأثيرهم على سلطات القاهرة لما لهم من دور اقتصادى فى حياة المجتمع .

وكذلك كان لهم دورهم فى الثغور المصرية التى سبق ذكرها حيث ان الجالية المغربية فى هذه الثغور كانت تشكل اعدادا ليست بالقليلة ، ولها دورها المؤثر فى النشاط الاقتصادى فى هذه الثغور (٦٢) .

ثالثا : دورهم فى الحياة الثقافية والعلمية :

مثلت مصر فى العصر العثمانى المحور الأساسى لنشاط المغاربة الاقتصادى فى المشرق العربى ، وكانت قبلتهم الثقافية والعلمية التى اليها يحجون ، ليدرسوا ويدرسوا فى ازهرها الشريف ، وفى مدارسها العلمية المختلفة المنتشرة فى القاهرة ، ومدنها الأخرى كالمحلة ورشيد ودمياط والاسكندرية والتى يتضح من سجلات محاكمها الشرعية ضخامة الجالية المغربية التى كانت تقطن بهذه المدن ، وبخاصة الاسكندرية التى الى جانب كونها مقرا علميا ، فانها بالنسبة لهم كانت محطة للتجارة المغربية قائمة على الطريق

(٦١) أندريه ريمون ، نفس المصدر ، ص ٤٢ .

(٦٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محاكم الاسكندرية من ١ - ١٨ ، محكمة دمياط من ١ - ١٨ ، محكمة رشيد - ١ ، وقد سبقت الاشارة الى المواد المتعلقة بالمغاربة فى المضبطة رقم (١) من مضابط محكمة الاسكندرية .

البحرى الى المشرق (٦٣) ، ولذا فانها كانت المستقر الثانى بعد القاهرة لكثير من المغاربة .

والمقتبع لسلسلة علماء المغاربة الذين ترد تراجمهم فى كتب التراجم الخاصة بالعصر العثمانى (٦٤) ، ووثائق المحاكم الشرعية ، والذين حلوا بمصر ودرسوا بها ، ودرسوا فى مدارسها ، وفى الجامع الأزهر ، والنشاط العلمى الذى مارسوه ، والعطاء العلمى الذى قدموه للحياة الثقافية فى مصر والوطن العربى ليدهش لضخامة هذه السلسلة ولنشاطها ومشاركتها فى مختلف أوجه النشاط الثقافى ، ووصل الكثير منهم الى أعلى مناصب التدريس فى الأزهر ومدارس القاهرة والاسكندرية ، وكذلك منصب الافتاء ، حتى ان وثائق العصر تقدم لبعض علماء المغاربة بذكر عبارة من « أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر » (٦٥) ، كما حاز بعضهم ثقة أساتذتهم من العلماء المصريين ، فأوكلوا اليهم مهمة

(٦٣) دكتورة ليل الصباغ « الوجود ... نفس المصدر » .

المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٧ و ٨ ، ص ٨٤ .

(٦٤) بشأن هذه التراجم انظر :

١ - الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ص ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ٢٦٢ ،

٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ج ٢ ، ص ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٧ .

٢ - المحبى ، خلاصة الأثر فى اعيان القرن الحادى عشر ، ج ١ ، ص ٤٤ ،

٩٧ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٣ ، ٣٧٢ ، ج ٢ ، ص ١٠٢ ، ١٢٩ ،

٢٣٩ ، ٣٤٦ ، ٤٢٥ ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ ، ج ٣ ،

ص ٢٢٩ ، ص ٢٥٩ ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٤ .

٣ - محمد خليل المرادى ، سلك الدرد فى اعيان القرن الثانى عشر ، ج ١ ،

ص ١٢٤ ، ١٤٩ ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ ، ج ٣ ،

ص ٢٢٩ ، ص ٢٥٩ ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ص ٣٧٥ .

(٦٥) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .

التدريس نيابة عنهم دون غيرهم ، كما حدث مع الشيخ محمد بن حسن الجزائري المتوفى ١١٨٧هـ/١٧٧٣م الذي أعطاه « شيخه تدريس الحديث بالصرغتمشية » (٦٦) فكان في كل جمعة يقرأ فيه البخاري ، وبعد وفاة شيخه تصدر للاقراء في محله ، وصار ممن يشار اليه ، ولم يزل حتى مات في عنفوان شبابه (٦٧) ، وكما حدث مع الشيخ العلامة أبو العباس المغربي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م ، الذي أذن له أستاذه الشيخ علي الصعدي في التدريس « فصار يقرى الطلبة في رواقهم وراج أمره لفصاحته ، وجسودة حفظه » واشتهر أمره ، وصارت له في الرواق كلمة ، واحترمه علماء مذهبهم لفضله وسلطة لسانه » (٦٨) . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على ثقة العلماء المصريين بطلابهم من علماء المغرب .

وقد كان للمغاربة رواقهم بالجامع الأزهر ، الذي يعد من أقدم الأروقة ، وأكثرها نشاطا كما كان أكثرها ثراء نظرا لكثرة الأوقاف التي كانت موقوفة عليه من جانب التجار المغاربة المقيمين بمصر ، والتي كان ربيعها والنظر والتحدث بشأنها تحت تصرف ونظر شيخ الرواق مباشرة ، ليصرف منها على طلاب ومصالح الرواق (٦٩) .

(٦٦) الصرغتمشية : هي مدرسة صرغتمش المعروفة بجامع صرغتمش الذي أنشاه سيف الدين صرغتمش الناصري ٧٥٧هـ/١٢٥٦م ، ورتب به دروسا وشعائره طلت مقامه حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ويقع بشارع قلعة الكيش بطولون .

(٦٧) الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٦٧ .

(٦٩) كان للمغاربة باب ضمن أبواب الأزهر التسعة القديمة ، وهو الكائن تجاه درب الأتراك ، وكان رواق المغاربة على يمين الداخل من باب المغاربة ، وكان له بابان ، ويشتمل على خمس بوائك قائمة على أعمدة من رخام ، وبه مساكن علوية ومكتبة كبيرة . ومطبخ وبئر وحنية ، وله كاتب ، وشيخ من بين العلماء =

وتذكر المصادر الكثير عن تنوع نشاط العلماء المغاربة ، فقد اشتغلوا بجميع أنواع العلوم المعقول منها والمنقول ، ومارسوا مختلف الفنون الأدبية واللغوية ، والعلوم الرياضية والفلكية . ويبدى الجبرتي في تراجمه للعلماء المغاربة إعجابه بنشاط هؤلاء العلماء . وبخاصة من عاصرهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٧٠) ، كما فعل من سبقوه ممن ترجموا لأعيان القرنين السادس عشر ، والسابع عشر ، والجبرتي يصدر حديثه عن هؤلاء العلماء بالألقاب التي تدل على النباهة والذكاء :

الامام ، العلامة ، الفقيه ، المحدث ، اللوذعي ، المتقن ، المتقن ، الباحث ، الأديب ، اللبيب ، النجيب ، المفوه ، شيخ الشيوخ . وغير ذلك من الألقاب التي تدل في نفس الوقت على إعجاب الجبرتي بنشاطهم ، وكذلك تفعل وثائق العصر (٧١) . وقد تولى المغاربة الى جانب مناصب التدريس ، في الأزهر والمدارس الأخرى مناصب نيابة القضاء ، كما حدث مع عمر بن علي الفتوشي التونسي الذي يعرف بابن الوكيل الذي استطاع أن يتولى « نيابة القضاء بالكاملية » (٧٢) ، كما تولى البعض الآخر الاشراف على مكتبات القاهرة الكبرى آنذاك ، فقد تولى الشيخ خليل بن محمد المغربي أمر « خزانة كتب المؤيد مدة فاصليح ما فسد منها ، ورم ما تشعث ، وانتفع به جماعة كثيرون من أهل عصرنا (٧٣) ،

= المغاربة ، ويستحق أوقافه كل مجاور مغربي . انظر محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر في ألف عام ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، ٩٩ بشأن المغاربة عددهم وأصولهم وتنظيماتهم انظر أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل (١٢٨) ، مادة ٣٦٩ ، ص ١٨ . Raymond, op. cit., t. 2, pp. 475-476.

- (٧٠) الجبرتي نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ .
- (٧١) المصدر نفسه ، والصفحات المشار اليها سابقا في تراجم هؤلاء العلماء .
- (٧٢) عبد الرحمن الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .
- (٧٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٦٢ .

اما انتاج هؤلاء العلماء والذي دونه مترجموهم ضمن تراجمهم فكثير ومتنوع ، فقد شمل جميع الفنون والعلوم ، وليس من شأن هذه الدراسة وضع حصر شامل لأن ذلك يحتاج الى بحث منفرد ، ونحيل من يريد الاستزادة الى تراجم هؤلاء العلماء فى المصادر التى أشرنا اليها .

وقد كان نشاط هؤلاء العلماء المغاربة مؤثرا وفعالا ليس فى مصر فقط ، وانما امتد الى خارج حدودها ، فلم يكن نشاطا محليا وانما كان واسع الانتشار نتيجة لأن الكثير من هؤلاء العلماء لم يكن يقصر اقامته على مصر مدى حياته - وان فعل بعضهم - وانما كان يتعلم فيها ويعلم بها ، ثم يرحل عنها الى بلاد المغرب أو بلاد الحجاز أو الشام ، حيث يعلمون وينشرون ثقافة العروبة والاسلام ، مما جعلهم يقومون بدور رسل الثقافة والتعليم فى ذلك العصر حتى ان بعضهم حمل لقب « الرحلة » (٧٤) ، ولكن مما يلاحظ عليهم انهم مهما ابتعدوا عن مصر كانوا يظلون على الارتباط بها أدبيا حتى ان بعضهم كان يعتز بنسبة الأزهرى له أى أنه تعلم فى الأزهر ، كما حمل بعضهم نسبة المصرى فيذكر « المغربى الأصل ، المصرى الإقامة » . وهكذا كان دورهم الثقافى فى تاريخ مصر أخذ وعطاء ، الاعتراز بالارتباط التعليمى والثقافى مع المجتمع المصرى الذى أعجب بهم ورضى عنهم ، وقبلهم ضمن أسرته الثقافية والتعليمية .

رابعا : دورهم فى الحياة الاجتماعية :

ان دور المغاربة فى الحياة الاجتماعية المصرية فى العصر العثمانى ، يتميز بأنه ذو شقين ، الشق الأول ايجابى ، حيث المغاربة الذين استقروا فى القاهرة والمدن المصرية الأخرى مثل

(٧٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

الاسكندرية ورشيد ودمياط والمحلة وغيرها من المدن المصرية ،
والشوق الثاني سلبى ، حيث استقر عربان المغاربة أو تجولوا
وبخاصة فى المنيا والفيوم والجيزة ، مثل عربان بنى وافى ،
أبو كريم ، محارب ، الطحوى ، وغيرهم من قبائل عربان المغاربة .

أما عن دور المغاربة الايجابى فى مجتمع المدينة ، فتبرز
ايجابية مما تسجله وثائق المحاكم الشرعية ، فان اشتغالهم بالتجارة
وبالحرف المهنية جعلهم على علاقة قوية بطوائف المجتمع الأخرى
والاندماج مع هذه الطوائف ، والتأثر بها ، والتأثير فيها ،
والاندماج معها ، دما ومعاملة ، وكما هو واضح من سجلات المحاكم
الشرعية ، حيث تسجل وثائق هذه السجلات العديد بين وثائق
السجل الواحد - الخاص بأى عام من أعوام الفترة موضوع
البحث - من حالات الزواج بين مغاربة ومصريين وشاميين ،
والعكس بالعكس (٧٥) ، مما يدل على اندماج الجالية المغربية فى
المجتمع الذى عاشت فيه ، ليس هذا فقط ، وإنما نجد الكثير من
المغاربة الذين عاشوا فى المدن المصرية ، انتموا الى وجات الحامية
العثمانية المختلفة ، وتمتعوا بامتيازاتها وصاهروا أسر هذه الحامية
واندمجوا فيها (٧٦) ، ويكفى الرجوع الى سجلات محاكم القاهرة

(٧٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، ومحكمة القسمة
العربية ، محكمة طولون ، محكمة بولاق ، محكمة باب سعادة والخرق ، ومحكمة الباب
العالى ، محكمة الصالحية النجمية .
دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محاكم الاسكندرية ، رشيد ،
دمياط .

(٧٦) على سبيل المثال انظر ، سجلات ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل
رقم ١١٧ مادة ١٨٩ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل رقم
٥٠٩ ، مادة ٦٢ ، ص ٢٠ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٧ و ٨ ،
ص ٩٩ - ١٠١ .

وبخاصة سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ومحاكم المدن الأخرى ،
ليدرك الباحث بسهولة الاندماج الاجتماعي الواسع ، ومدى تأثير
وتأثر المغاربة بالمجتمع الذي عاشوا فيه ، ويذكر الجبرتي عن أحد
العلماء المغاربة الذين عاصروهم ، وهو الشيخ محمد بن علي بن عبد الله
ابن أحمد التونسي المتوفى ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م بأنه « عاشر اللطفاء
والنجباء من أهل مصر وتخلق بأخلاقهم وتزيا بزى أولاد البلد
وتحلى بذوقهم (٧٧) ، والأمثلة على مثل هذا الاندماج كثيرة في
كتب تراجم هؤلاء المغاربة وفي سجلات المحاكم الشرعية المشار
اليها .

ويكفي ان نذكر ان تأثير المغاربة في المجتمع المصري ترك
بصماته القوية وبخاصة في مدينة الاسكندرية ، حيث لا تزال
نون الجميع بالنسبة للمفرد المتكلم قائمة في لهجة أهل الاسكندرية
حتى يومنا هذا مثل « نأكل ونشرب ، ونعالب ونروح » بدلا من
« آكل وأشرب وألعب وأروح » . فهذا أثر مغربي من غير شك (٧٨) .
وقد كان سوق المغاربة في الاسكندرية والى عهد قريب من أشهر
أسواقها ، حيث كانت تعرض أنواع الثياب والفرش المغربية من
« البرانس والملاحف والأخفاف الفاسية الطرز والبسط الصوفية
بأنواعها الى جانب أنواع الطعام المعروفة في المغرب وكذا
المتخصصون في بيع كل ذلك رجالا ونساء من المغاربة » (٧٩) .

أما الذين كانوا يفتحون « الكتاب » منهم ويتنبأون بالمستقبل

(٧٧) الجبرتي ، نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(٧٨) دكتور سعد زغلول عبد الحميد ، « الأثر المغربي والأندلسي في المجتمع
السكندري في الصور الإسلامية الوسطى » ، ضمن مجموعة محاضرات أقيمت في
ندوة علمية بكلية الآداب جامعة الاسكندرية في أبريل ١٩٧٣م ، بالتعاون مع الجمعية
التاريخية المصرية ، طبعت في مجلد ، مطبعة الاسكندرية ١٩٧٥ ، ص ٢٠٩ .
(٧٩) نفس المصدر ، ص ٢١٠ .

ويعرفون مخابىء الكنوز فكانت لهم فى قلوب أهل المدينة هيبه ورهبة (٨٠) ، وكذلك كانت لهم هذه المكانة فى قلوب أهل الريف ، لكل ذلك كان تأثير المغاربة فى المجتمع المدنى قويا وإيجابيا .

أما دور عربان المغاربة على مجتمع الريف المصرى ، فقد كان وائى حد كبير سلبييا حيث ان المستقرين منهم ، جعلوا من أنفسهم طبقة متميزة عن الفلاحين وتعالوا عليهم ، أما المتجولون والذين كان يطلق عليهم « عرب الخيش » ، فقد أزهبوا الفلاحين ، وسلبوا ونهبوا مزارعهم وحيواناتهم ، وقد كان الفلاحون على حد تعبير مصدر معاصر ، « يحترمونها كسادة لهم ، ويستقبل أقل واحد من هؤلاء العربان (بنى وافى ، أبو كريم ، محارب ، الطحوى) شأنا ، سواء أكان مسافرا على ظهر جملة ، أو سائرا على قدميه ، باحتفال فى الريف فيهرع اليه الناس حاملين اليه الماء ، ان كان عطشانا والبلع والخبز ، أو على الأقل فان أى فلاح هناك يستجيب لتقديم هذه الأشياء عند أول طلب » (٨١) ورغم الضوابط التى وضعها قانون نامه مصر الذى وضعه السلطان سليمان لردع تصرفات هؤلاء العربان ضد الفلاحين - والأوامر والفرمانات العديدة التى

(٨٠) نفس المصدر ، ٢١٠ .

(٨١) بشأن مناطق استقرار هؤلاء العربان المغاربة ، وعلاقاتهم بالفلاحين ،

وبالعربان المتجولين انظر :

Jomard, «Observation sur les Arabes de l'Egypte Moyenne»
Description de L'Egypte 1ère Edition, Etat Moderne, tome I
Paris, 1809.

وقد اعتمدت على الترجمة العربية لهذه الدراسة التى ترجمها وأعداها للنشر ضمن مجموعة المقالات الخاصة بالعربان التى دونها علماء الحملة الفرنسية ، الاستاذ زهير الشايب ، الذى يعمل على ترجمة كتاب « وصف مصر » الجزء الخاص بالدولة الحديثة .

صدرت في هذا الشأن (٨٢) ، فان هؤلاء العربان لم يراعوا أبدا هذه القوانين والأوامر فقد كان الفلاحون « يتنون في متابعهم ويتصيب منهم العرق ، لكي يطمعوا هؤلاء السادة المتعاليين ، وينقصهم الملبس ، والخبز ليتوفر كل شيء عند العرب الذين ينجونهم ، ونادرا ما يسمح أولئك المساكين لأنفسهم بأن يغفموا بالشكوى ، واذا ما حدث - مثل هذا - الأمر فإنه يتم بصوت خفيض جدا » ، ورغم تمتع هؤلاء العربان بكل هذه المميزات فانهم لم يكونوا يشاركون الفلاحين لا في تطهير الترع ، ولا في اقامة الجسور أو غير ذلك من المرافق العامة التي تسهل عمل الفلاحين ، اعتقادا منهم انهم يقدمون حمايتهم للفلاحين نظير ما يقدمونه لهم من هبات وخدمات ، مع انهم في واقع الأمر كانوا يسلبونه كل شيء ويستغلون كل منفعة لصالحهم ، هذا الى جانب انهم كانوا والى عهد قريب لا يسمحون للفلاحين بالتزاوج من بناتهم ، وان أباحوا لأنفسهم هذا الحق أى التزاوج ببنات الفلاحين ، وعموما فان استقراء ما ورد في المصادر المعاصرة بشأن دور العربان المغاربة الاجتماعي في الريف يظهر انه كان دورا سلبيا ، أكثر منه ايجابيا .

والواقع فان دور المغاربة في الحياة الاجتماعية في مصر في العصر العثماني بشقيه الايجابي والسلبي كان دورا فعالا ومؤثرا .

تلك هي الخطوط العريضة لدور المغاربة في تاريخ مصر في العصر العثماني وهو دور متشعب الجوانب ، وذات أبعاد سياسية

(٨٢) قانون نامه مصر ، النسخة السابقة الاشارة اليها ، عبد الرحمن الجبرتي نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٩٥ ، أحمد كنداء عزبان ، الدرة المصانة في أخبار الكنانة مخطوطة تحت رقم ٤ - ١٠٧٣ ، ٥٢ ، صورة في حوزتي ، ج ١ ، ٥٩ - ٦٠ .

واقتصادية وثقافية واجتماعية عميقة الجذور سبقت العصر موضوع
الدراسة ، واستمرت في الفترة التالية وهذا ما سوف نعالجه في
القسم التالى الخاص بدور المغاربة في تاريخ مصر فى القرن التاسع
عشر ، بقصد تنبيه الباحثين الى أهمية وضخامة هذا الدور ، وشجذا
لهم للاقبال على دراسته بصورة تفصيلية دقيقة •

فهرست المحتويات

٦٥	• • • • • • • • • •	اهداء
٧	• • • • • • • • • •	تقديم
٩	• • • • • • • • • •	مقدمة
١٣	• • • • • • • • • •	الباب الأول : دراسات في المصادر
		الفصل الأول : وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى
		الفصل الثانى : دراسة نصية لكتاب عز القحوف فى شرح
١٥	• • • • • • • • • •	فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
٤٧	• • • • • • • • • •	قصيد أبى شادوف
		الفصل الثالث : عبد الرحمن الجبرتى وأحمد شلبى بن
٨١	• • • • • • • • • •	عبد الغنى
١١٧	• • • • • • • • • •	الباب الثانى : دراسات فى التاريخ الاقتصادى
		الفصل الرابع : النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى
١١٩	• • • • • • • • • •	العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
		الفصل الخامس : نشوء الرأسمالية المحلية المصرية خلال
١٤٥	• • • • • • • • • •	العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
		الباب الثالث : دراسات فى العلاقات الاقتصادية

١٨٥	• • •	والاجتماعية بين مصر والبلدان العربية
		الفصل السادس : العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين
		مصر والولايات العربية ابان العصر العثماني
١٨٧	• • • • •	(١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
		الفصل السابع : العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين
٢٣١	• • •	مصر والسودان خلال العصر العثماني
		الفصل الثامن : علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر
٢٥٥	• • • • •	العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
		الباب الرابع : دراسات فى الحياة الاجتماعية فى مصر
٢٧٧	• •	ابان العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
		الفصل التاسع : الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة ابان
٢٧٩	• • •	العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
		الفصل العاشر : القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ -
٣١٩	• • • • •	(١٧٩٨ م)
		الفصل الحادى عشر : دور المغاربة فى تاريخ مصر فى
٣٥١	• • • • •	العصر العثماني

● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د: عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د: محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د: عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د: على بركات
- ٩ - صحاح مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د: محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضى
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير
د. نبيل راجب
- ١٣ - آكذوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسن الخربوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعيد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج٢
توفيق التطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢
لمى المطيهى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان لبيب رزق

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

طابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٧٠٧٩/١٩٩٠

ISBN — 977 — 01 — 2527 — X

يتناول الكتاب دراسة قيمة عن وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الموجودة فى دور الوثائق المصرية ، وقد خصص فيه فصلين عن ثلاثة مصادر معاصرة للفترة ، فضلا عن دراسة نصية للكتاب الشهير « هن القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف » . وقد تناول الكتاب النشاط التجارى فى البحر الأحمر خلال الفترة العثمانية ونشوء الرأسمالية التجارية المصرية وعلاقات مصر الاقتصادية بالولايات العربية ثم علاقتها ببلاد الشام والسودان والحجاز واليمن وبلاد المغرب العربى والمغرب الافريقى وبعض البلدان الأوربية والهند وبلدان جنوب آسيا ، كما تناول أوضاع الموانى المصرية فى تلك الفترة العثمانية .

وفى كلمة وجيزة فان هذا الكتاب يقدم للقارئ صورة شاملة للفترة العثمانية ويمثل اضافة هامة للمكتبة العربية .